الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة مصراتة

قسم العلوم الإنسانية

شعبة اللغة العربية والدراسات الإسلامية

المؤاخذة النحوية عند ابن هشام في المغني

دراسة إحصائية وصفية تحليلية

رسالة مقدمة لإتمام متطلبات نيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في النحو والصرف

إعداد الطالب:

عبد الحكيم محمد بادي

إشراف الأستاذ الدكتور:

مصطفى الصادق العربي

2003 ف

جامعة مصراتة

كلية الآداب / شعبة اللغة العربية

((المؤاخـــذة النحويـــة عنـــد ابن هشـــام في المغنـــي))

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية ((**الماجستير**)) في **اللغة العربية**

مقدمة من

عبد الكبير محمد باديه

ليسانس آداب

نوقشت الرسالة يوم *الخميس* الموافق : *16 / 10 / 2003* ف من قبل اللجنة المشكلة من :

1 . أ. د. مصطفي الصـــادق العربي — مقررا ومشرفـــا
((جامعة الفاتح))

2. د. عبد الحميد علي أبو مداس — عضـــــوا
((الجامعة الأسمرية))

3. د. عبد الحميد عثمان زرمـــوح — عضـــــوا
((جامعة مصراتة))

أ. يوسف أبو بكر الخراز
أمين شعبة اللغة العربية

د. مصطفي محمد أبو شعالة
أمين قسم العلوم الإنسانية

د. عمر محمد محجوب
مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

أ. د. مفتاح عبد السلام الشويهدي
أمين اللجنة الشعبية للجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسولُ الله (ﷺ) :

"من سَلَكَ طَريقاً يَلتمِسُ فيه عِلْماً

سَهَّلَ اللهُ لهُ طَريقاً إلى الجنّة "

صدقَ رسولُ الله (ﷺ) فيمَا قال.

المُسنَد للإمام أحمد 325/2.

الإهداء

❖ إلى أبي الحبيب ..

❖ وإلى روح أمّي الطاهرة ..
❖ وإلى زوجة أبي الغالية ..
❖ وإلى إخوتي الأعزّاء ..

❖ وإلى زوجي الكريمة.. وابنيّ أحمد وملاك.

أهدي باكورة أعمالي العلمية

عبد الحكيم محمد بادي

كلمة شكر

إن أي عمل علمي يقوم به أي باحث هو ثمرة جهود بذلها واستعان فيها بغيره سواء كان هذا العون تشجيعاً، أو نصيحة، أو إبداء رأي، أو تصحيح معلومة، أو ما شابه ذلك، واعترافا بفضل أهل الفضل الذين يستحقون كل احترام وتقدير والذين لولاهم ما خرج بحثي على هذه الصورة فإني أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكل من وقفوا بجانبي وساندوني، وأخص بالذكر:

- الأستاذ الدكتور: **مصطفى الصادق العربي** على تفضله وسعة صدره وقبوله الإشراف على هذه الرسالة ومتابعتها خطوة خطوة.
- الأساتذة: **بشعبة اللغة العربية والدراسات الإسلامية** بجامعة مصراتة على قبولهم تسجيل هذه الرسالة، وتشجيعهم المستمر.
- الوالد الشيخ: **محمد شقلوف بادي** الذي طالما ساندني ودعمني ومهما فعلت من أجله فلن أرد له جزءاً يسيراً من معروفه وأفضاله الكثيرة، وكذلك **زوجتي** على تحملها مشقة مراجعة البحث معي، وصبرها علي، وتوفير الجو المناسب لي، وبقية **أفراد أسرتي** على تحريضهم وتشجيعهم الدائم.
- الأستاذ الفاضل: **يوسف حسين بادي** الذي كثيرا ما لجأت إليه في حل معضلات البحث، وكان نعم المشير والناصح الأمين.
- العاملين **بمكتبة الزروق التراثية** التي استفدت منها أيما استفادة، وعلى رأسهم الأستاذ الشيخ: **مصطفى عبد الرحيم أبو عجيلة** على اهتمامه بي، وبغيري من الباحثين.
- **وأخيرا**، أتوجه بالشكر الجزيل لكل الأصدقاء الذين ساهموا في إثراء البحث باقتراحاتهم، ومشوراتهم الوجيهة، ولكل من مد يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، القائل في ذكره المُحْكم ["**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذِينَ يَعْلَمُونَ وَالذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ**" الزمر : 10]، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، أفصح من نطق بالضاد، الهادي بإذن ربه إلى سبيل الرشاد، وعلى آله وصحبه أهل الخير والصلاح والسداد، ومَنْ حذا حَذْوَهُم، واتّبعهم بإحسان إلى يوم المعاد .

أمّا بعد

فإنّ الله قد خصّ اللغة العربية بخصائص لم تكن لغيرها، وكتب لها البقاء والخلود ما بقي الكتاب المنزّل بها، ووفّقَ – في كل جيل – جماعةً مختارةً من أفاضل العلماء؛ ليقوموا بعبء الحفاظ على لغة القرآن، وتنقيتها من شوائب اللحن والخطأ، وذلك بتقعيد القواعد، وتأصيل الأصول، معتمدين على استقراء المسموع بتعدُّد أنواعه من التنزيل العزيز وقراءاته العديدة، والحديث النبويّ الشريف، وكلام العرب الموثوق بفصاحتهم شعراً ونثراً، ومستخدمين القياس النحوي الصحيح، وقد بذلوا في ذلك جهوداً مضنية منذ بواكير الاشتغال بالعربية التي امتزجت فيها الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والأدبية، واستمرتْ جهودهم في التحقيق والتعديل والتطوير إلى يومنا هذا، وسوف يستمر الاهتمام بهذه اللغة مادام كتاب الله يُتلى مصداقاً لقوله تبارك وتعالى : ["**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**" الحجر : 9] .

ومن هؤلاء العلماء الذين خدموا هذه اللغة الشريفة عامةً والنحو خاصةً، وأفنَوْا أعمارهم في الذَّوْد عنها : (جمال الدين بن هشام) الذي يُعَدّ محطّة من أهمّ المحطات التي توقَّف عندها النحو العربي؛ ليُصفّى ويتخلّص من شوائب كثيرة عَلِقتْ به، ثُمّ يعود لمواصلة المسيرة بنفس جديد، وحُلّةٍ هشامية جديدة .

وقد كانت علاقتي بهذا العَلَم مبكرةً – كزملائي –، وكان اهتمامُنا به يزداد يوماً بعد يوم من خلال دراستنا، وحديث أساتذتنا عنه المليء بالإعجاب والإجلال، ففي المراحل الأولى كان شرح مقدمته المركَّزة (قطر الندى) من المواد الدراسية المقرّرة

علينا، وكان بعض أساتذتنا يذهب إلى أنه يضاهي (شرح ابن عقيل للألفية) إن لم يكن أنفع منه للمبتدئين، وفي المرحلة الجامعية اتسعتْ دائرة اطلاعنا فاستعنّا في فهم المواضيع النحوية – في كثير من الأحيان– بشرح (شذور الذهب)، ومختصره على الألفية الموسوم بـ(أوضح المسالك)، أمّا في الدراسات العليا فقد عشنا مع (المغني)، وتشرَّبْنا بعض أفكاره، ودرسنا جملةً من قضاياهُ ومسائله التي كانت غايةً في الدِّقة والعُمق .

وبعد بحث وتنقيب عن موضوع يصلح للدراسة وقع اختياري على (مغني ابن هشام)؛ لأنّه يمثل الفكر الإبداعي الناضج عنده في النحو، ولأنه يجمع بين النحو والتفسير – كما صرّح هو نفسُه بذلك – لاسيما وأني كنت أبحث عن موضوع نحويٍّ يتعلق بكتاب الله، فوجدتُ ضالّتي في جزئيّة منه تُلامس جميع مواضيع النحو وأبوابه، وتنبهتُ إلى ظاهرةٍ بارزةٍ فيه، أكثر ابن هشام من تناولها، ورأيتُ أنها جديرةٌ بالدراسة والتحليل من أجل فهمها، وإبراز معالمها، ألا وهي ظاهرة (المؤاخذة النحوية) أي: النقد الموُجَّه من ابن هشام إلى غيره، والتي اقتبستُ فكرتها من كتاب (المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية) لزهير عبد المحسن سلطان، من منشورات (جامعة قاريونس)، وقد شجّعني الأستاذ المشرف وبعض الأصدقاء على القيام بهذه الدراسة المحصورة الموضوع، المحدّدة المعالم، التي يمكن تسليط الضوء عليها والتوسُّع فيها، والتي وسمتها بعنوان:

المؤاخذة النحوية عند ابن هشام في المغني
دراسة إحصائية وصفية تحليلية

وتعنى هذه الدراسة بوضع نقد ابن هشام في الميزان، من حيث الصحة والخطأ، والقبول والرفض، والاستحسان وعدمه، وذلك بتتبع الألفاظ الدالة على المؤاخذة وحصرها ووصفها، وتحليل المسائل المنقودة بغية معرفة تعامل ابن هشام مع هذه المسائل، واستخدامه لألفاظ المؤاخذة، ثم إصدار أحكام موضوعية على نقده ومآخذه.

إن فكرة نقد السابقين ومؤاخذتهم ليستْ جديدة في حدّ ذاتها، فالنحاة قبل ابن هشام وبعدهُ تناولوها، بل إنّ بعضهم خصّص كتباً للردّ على بعض النحاة أو الانتصار

لهم من غيرهم، ولكنّ الجدّة في بحثي تتمثل في طريقة العرض والتناوُل، وهذا البحث مختلف تماماً عن كتاب (المؤاخذات النحوية) المشار إليه آنفاً، ولذا فإنّي أزعمُ – فيما اطّلعتُ عليه من كتب وإصدارات – أنّ بحثي هذا جديد في سير خطته وطريقة عرضه.

ومن الأمور التي راعيْتُها في البحث كتابة رقم الآية، وسورتها عَقِيبها مباشرة، وإكمال الأبيات الشعرية التي كتب ابن هشام أحد شطريْها أو جزءاً منها، إلا إذا كانت نصا فإني أقتصر على ما أورده ابن هشام، ثم أُكمِل البيت في الهامش، ولأن كتاب المغنى حُقّق أكثر من مرة، وطُبِع منفرداً، ومع حواش لعلماء آخرين عليه، وحتى لا يحدث خلْطٌ أو تناقض في إرجاع النقول، والإشارة إليها في صفحاتها فإني اعتمدتُ على النسخة المطبوعة في مجلّدٍ واحدٍ التي حققها (مازن المبارك ومحمد علي حمد الله)، وراجعها (سعيد الأفغاني) ونشرتها دار الفكر، بيروت – لبنان، ط : الأولى/ 1419 هـ – 1998 م، وكذلك فإن من الأمور التي ينبغي التنبيه إليها أنه لا يوجد توافق في عدد الصفحات بين الفصلين (الأول والثالث) والفصل (الثاني) الذي يحوي نصف البحث تقريبا من جهة، وفي تقسيم مباحث الفصل (الثاني) من جهة أخرى، حيث يحوي المبحث (الأول) جلّ صفحاته، وهذا التفاوت اقتضته طبيعة البحث، وتطلبه التنظيم الذي انتهجته في تقسيم ألفاظ المؤاخذة إلى مجموعات مستقلة .

ولقد خضت هذه التجربة الصعبة، معتمداً على الله، ومستعيناً بتَيْسِيره وتَوْفيقه، ومستأنساً بطائفة من كتب الشروح والحواشي على المغني وشواهده وأبياته في فهم العبارة وتقريب المعنى، ومستفيداً من آراء الأستاذ المشرف وبعض الأساتذة والزملاء، ولا أنكر أني ارتقيتُ مرتقًى صعباً باختياري موضوعاً في مغنى ابن هشام لأنّ فَهْم عبارته فيه يُعَدّ أمراً غير يسير، فضلاً عن مناقشة آرائه، وإصدار بعض الأحكام فيها، ولكنْ ممّا يشفع لي أنّي بذلتُ ما استطعتُ بذله، وحاولتُ قدر الطاقة أنْ أكشف السِّتار عن هذا الموضوع، وأنْ أُسهِم ولو بشيءٍ يسيرٍ فيه، ولا أدعي الإحاطة به من جميع جوانبه، ولا أزعم أني لم أترك قولا لقائل، فإن أحسنت فمن توفيق الله سبحانه، وإن أسأت فمن نفسي .

هذا ويتكون هيكل البحث من مقدمةٍ وثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي :

* **الفصل الأول** : التعريف بالمؤاخذة وبابن هشام وبكتابه مغني اللبيب، ويضمّ ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول / معنى المؤاخذة وتاريخها والهدف منها .

وربطتُ فيه بين المعنى اللغويّ للمؤاخذة والاستخدام المقصود في البحث، وألمحت إلى نشأة المؤاخذة النحوية وجذورها التاريخية، وأوضحت الغاية والهدف المرجو منها.

- المبحث الثاني / التعريف بالمؤلف .

وذلك بإعطاء نبذة مختصرة عن حياته الخاصة، ومكونات شخصيته العلمية وآثاره.

- المبحث الثالث : التعريف بالكتاب وتحديد نوع المؤاخذة الداخلة في موضوع البحث .

وكتبتُ فيه وصفاً عاماً موجزاً لموضوع الكتاب، ومنهجه، ومكانته العلمية، واهتمام العلماء به، كما بيّنْتُ نوع المؤاخذة الداخلة في البحث، واستثنيْتُ أنواعاً أخرى من المسائل التي يوحي ظاهرها بأنها من المآخذ وهي ليستْ كذلك .

* **الفصل الثاني** : الجانب الإحصائي الوصفي في المؤاخذة، ويضمّ توطئة وثلاثة مباحث :

- التوطئة / وفيها تحدثتُ عن الطريقة التي عالجتُ فيها المآخذ، وكيفية العرض والتقسيمات وحصر ألفاظ المؤاخذة .

- المبحث الأول / مآخذ مباشرة عن طريق الإيجاب .

وقسمتُه إحدى عشرة مجموعة على حسب دلالة كلمات المؤاخذة، وفصّلتُ الحديث عنها .

- المبحث الثاني / مآخذ مباشرة عن طريق السلب.

وقسمتُه ستّ مجموعات على حسب تقارُب معاني ألفاظ المؤاخذة، وأجملتُ الحديث عنها .

- المبحث الثالث / مآخذ غير مباشرة.

وضمّ ثلاث كلمات دالّة على المؤاخذة في مجموعة واحدة ، وفصّلْتُ الحديث عنها .

* **الفصل الثالث** : الجانب التحليلي التطبيقي في المؤاخـــذة، ويضـــمّ توطئـــة وثلاثـــة مباحث:

- التوطئة / وبيّنت فيها السبب في اختيار نماذج تنتمي إلى جوانب نحوية معيّنة، والنهج الذي سرت عليه في معالجة هذه النماذج وتحليلها .
- المبحث الأول / نماذج من مؤاخذات موجهة إلى القاعدة ، ويضمّ أربعة مسائل.
- المبحث الثاني / نماذج من مؤاخذات موجهة إلى الإعراب والتخريج والتقـــدير، ويضمّ خمسة مسائل .
- المبحث الثالث / نماذج من مؤاخذات موجهة إلى العمـــل والزيـــادة والمعنـــى والدلالة، ويضمّ ستة مسائل .

* **الخاتمـــة** : وفيها لَخَّصْتُ فَحْوى موضوع البحث، وخلَصتُ إلى مجموعة من النتائج والأحكام والآراء والتوصيات .

* **الفهارس**: وشملت الآيات، والأحاديث، والأشعار، والأعلام، والمصادر والمراجع، وختمتها بفهرس محتوى البحث .

وأخيرا،، أسأل الله أنْ يُعلِّمَني ما ينفعُني، وأن ينفعني بما علَّمَنِي، وأن يزيـــدني علماً، وأنْ يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ يغفر لي أخطائي وزلاّتي، إنـــه نِعْمَ المَوْلى ونعم النصير .

[ّالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ّ الأعراف:42]

الجمعة : 13 / ربيع الثاني / 1371 و.ر.

الموافق : 13 / (يونيو) الصيف/ 2003 ف.

الفصل الأول

التعريف بالمؤاخذة
وبابن هشام وبكتابه مغني اللبيب

ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث

- المبحث الأول : معنى المؤاخذة وتاريخها والهـــدف منـــــها .
- المبحث الثاني : التعريف بالمؤلف .
- المبحث الثالث : التعريف بالكتاب ، وتحديد نوع المؤاخذة الداخلة في موضوع البحث .

المبحث الأول

معنى المؤاخذة وتاريخها والهدف منها

لمادة "أخذ" في اللغة معانٍ كثيرة، منها: التناول، "أخذتُ الشيء آخُذُه أخذاً: تناولته "[1]، وخلاف العطاء أي: الحيازة والتحصيل، ومنه قوله تعالى: ["قَالَ مَعَاذَ اللهِ أَن نَّأْخُذَ إِلاَّ مَنْ وَّجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ" يوسف : 79] [2] .

والأصل في الأخذ القهر والغلبة، واشتُهِر في الإهلاك والاستئصال، وقيل: الأخذ: استئصال، والمؤاخذة: عقوبة بلا استئصال[3]، "وآخذَهُ بذنبه مؤاخذةً: عاقبه"[4]، وقد استُخدِم الأخذُ والمؤاخذةُ بمعنى العذاب والعقوبة كثيراً في القرآن الكريم والحديث الشريف، ومن ذلك قوله تعالى: ["وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهْيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ " هود : 102]، وقوله : ["رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا" البقرة : 285]، وقوله ["وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ" النحل : 61] وقول بعض الصحابة : " **قلنا يا رسول الله: أنؤاخَذ بما عملنا في الجاهلية ؟ ...**"[5]، وقول معاذ بن جبل[6]: "**وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ .. "**[7].

وآخذ – بالمد – يؤاخذ مؤاخذة : حاسب ولام وعاتب[8]، ومنه قوله تعالى : ["قَالَ لاَ تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ " الكهف: 72]، وقوله – صلى الله عليه وسلم– في

---

(1) ينظر الصحاح للجوهري : مادة " أخذ " : 2 / 559 .

(2) تنظر مادة " أخذ " في اللسان : 46/1 ، وعمدة الحفاظ للسمين الحلبي : 215/1 .

(3) ينظر تاج العروس للزبيدي : مادة " أخذ " : 550/2 – 551 .

(4) ينظر القاموس المحيط للفيروز آباذي: مادة " أخذ " : 363/1 .

(5) ينظر الحديث بتمامه في فتح الباري بشرح صحيح البخاري للعسقلاني ، كتاب استتابة المرتدين : 291/15 ، وشرح صحيح مسلم للنووي، كتاب الإيمان : 304/2 .

(6) أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي ، أعلم الأمة بالحلال والحرام [ت : بالطاعون : 18 هـ] ، ينظر الإصابة في تمييز الصحابة للعسقلاني : 136/6 – 138 ، والأعلام : 166/8 .

(7) الحديث طويل ينظر بتمامه في مسند الإمام أحمد : 231/5 .

(8) ينظر المنجد للويس معلوف : مادة " أخذ " : 5 .

حديث النخل الذي أشاص[1]: "**وإن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فَخُذُوا به فإني لن أكذب على الله عز وجل**"[2] .

وورد في بعض المعاجم الحديثة أن المأخذ ، وجمعه مآخذ: ما يُعاب على العمل والعامل[3]، وهو العقاب برفق[4]، والمَأْخذ يؤخذ على الكتاب أو المؤلف: عيبٌ يشينه، ويقال: على هذا الكتاب مآخذ[5]، أي اعتراضات وعيوب وأخطاء تؤخذ على المؤلفين وتحسب عليهم، وهذا المعنى هو المقصود في البحث.

وقد ظهرت فكرة المؤاخذة في وقت مبكر في الدرس النحوي، إذ حوى كتاب سيبويه – وهو أول كتابٍ نحويٍّ وصل إلينا – مؤاخذات عدّها على شيوخه، ومؤاخذات أخرى حكاها خطّأ شيوخُه فيها بعضُهم بعضاً، واستخدم عبارات وكلمات تدل على المؤاخذة مثل: **الضعف، والقبح، والغلط، والنسيان**[6]، وبهذا فتح سيبويه[7] الباب أمام العلماء ليظهروا اجتهاداتهم ويخالفوا سابقيهم بما يتراءى لهم أنه الصواب، ومنهم –على سبيل المثال–: المبرد[8] الذي ألف كتاباً سماه

---

(1) أشاصت النخلة شيصاً ، إذا فسد ثمرها أو صار بلا نوى بسبب عدم التلقيح أو سوء التأبير ، تنظر مادة "شيص " في الصحاح : 1044/3 ، واللسان : 501/3 ، والمعجم الوسيط : 503/1 .

(2) ينظر : الحديث بتمامه : في شرح صحيح مسلم للنووي ، كتاب الفضائل : 474/15 .

(3) ينظر المعجم الوسيط ، مادة " أخذ " : 8/1 .

(4) ينظر : الكافي لمحمد الباشا : 46 .

(5) ينظر : الهادي إلى لغة العرب لحسن الكرمي ، مادة " أخذ " : 46/1 .

(6) ينظر : الكتاب " هارون " مثلا: 433/1-434 ، 18/2 ، 22 ، 74 ، 77 ، ويراجع المؤاخذات النحوية لـزهير سلطان ص25 ، 76 .

(7) أبو بشر عمرو بن عثمان الشهير بسيبويه، إمام البصريين والنحاة قاطبة ، صنّف " الكتاب " الذي سُمّي قرآن النحو [ت : 180 هـ] ينظر الإنباه للقفطي : 346/2 – 360 ، والأعلام : 202/5 .

(8) أبو العباس محمد بن يزيد الأزديّ الشهير بالمبرّد ، إمام في الأدب والأخبار ونحويّ البصرة في زمانه ، من أجل كتبه الكامل ، والمقتضب [ت : 286 هـ] ينظر النزهة للأنباري : 193 – 201 ، والأعلام: للزركلي : 15/8 .

(مسائل الغلط) [1] غلّط فيه سيبويه، ثم صنّف ابن ولاّد[2] كتابه (الانتصار) الـذي دافع فيه عن سيبويه، ونقض اعتراضات المبرد[3]، وألف أبوعلي الفارسي[4] كتابه (الأغفال) فيما أغفله الزجاج[5] في (معاني القرآن وإعرابه)، وغلّطه في كثير من المسائل، ولم تقتصر المؤاخذة عندهم على المؤلفات المتخصصة في المؤاخذات،بل إن مؤاخذاتهم منشورة في كل كتبهم ومصنفاتهم التي تتناول اللغة بشـكل مـا[6]، وهذه المآخذ من الكثرة والظهور بمكان، ولذا فلا تحتاج إلـى أنْ يُدلَّـل عليهـا لإثبـاتها، فتصفُّح أيّ كتاب من كتب النحو المعتبرة كفيل بأن يثبت هذا الأمـر، واستمرت هذه الدراسات النقدية إلى ما بعد عصر ابن هشام، فها هو أبو حيـان[7] – المعاصر لابن هشام – يضمّن كتبه نقداً موجهاً لبعض العلمـاء كالزمخشـري وابن مالك[8]، ويخطئهما في كثير من المسائل[9]، وسميّ الشُّمُنِّي[10] – المتـأخر

---

[1] ينظر: الإنباه للقفطي : 251/3 ، والبغية للسيوطي: 270/1 ، ونقل السيوطي أن اسم الكتاب " الردّ على سيبويه " .

[2] أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن ولاّد، نحويّ مصريّ فاضل، اشتهر كتابه الانتصار [ت:332هـ] ينظر الإنباه: 99/1 – 101، والأعلام: 198/1 .

[3] ينظر الإنباه : 99/1 ، والبغية : 386/1 .

[4] الحسن بن أحمد الشهير بأبي عليّ الفارسي، إمام في العربية، حاذق في القياس والتعليل، دوّن كثيراً من المسائل أثناء تطوافه، من مصنفاته الإيضاح والحجّة [ت : 377 هـ] ، ينظر النزهة: 274 – 275 ، والأعلام : 193/2 – 194 .

[5] أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ ، الشهير بالزجاج ، إمام نحويّ بصري المذهب ، من أشهر كتبه معاني القرآن وإعرابه[ت: 311 هـ] ، ينظر النزهة : 216 – 217 ، والأعلام : 33/1 .

[6] ينظر المؤاخذات النحوية لزهير سلطان : 19 – 23 .

[7] أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الشهير بأبي حيّان الأندلسي ، إمام في العربية وعلوم الشريعة ، له دراية ببعض اللغات الأعجمية ، من مؤلفاته القيّمة البحر المحيط والارتشاف [ت : 745 هـ] ينظر البغية: 280/1 – 285 ، والأعلام : 26/8 .

[8] أبو عبدالله محمد بن عبدالله الجيّاني الشهير بابن مالك، من أئمة العربية المعدودين، أشهر مصنفاته الألفية والتسهيل [ت : 672 هـ] ينظر البغية : 130/1 – 137 ، والأعلام : 111/7 .

[9] ينظر مثلا: الارتشاف 994/2 ، 995 ، 996 ، 1001 ، 1002 ، 1003 ، 1134/3 ، 1165 ، 1167 ، والبحر المحيط : 209/1 ، 330 .

[10] أبو العبّاس أحمد بن محمد الإسكندري المعروف بالشمني ، محدث مفسّر نحويّ ، له حاشية على المغني [ت:872 هـ] ينظر البغية : 375/1 – 381 ، والأعلام : 219/1 .

عن ابن هشام – حاشيته على المغنى (المنصف من الكلام) هادفاً من تأليفها الرد على البدر الدماميني[1] في اعتراضاته على ابن هشام، والدفاع عن الأخير .

ولم تتوقف المؤاخذة النحوية على ما ورد إلينا من التراث النحوي، وإنما هي مستمرة مادام الدرس اللغوي والنحوي مستمراً لأن تَوقُّف النقد – في رأيي – يعني الجمود وموت العلم والإبداع .

والحق: أن ما كان يجري بين النحاة من نقد اللاحقين للسابقين ومناقشتهم، ورفض آرائهم، لم يكن من باب الغض من شأنهم أو اتهامهم أو تتبّع عوراتهم، أو بيان ضعفهم، أو التحامل عليهم، بل كان الهدف سامياً نبيلاً وهو إثراء الدرس النحوي، والبحث عن الصواب وتفادي القصور، وإصلاح الخلل، وسد الثغرات للوصول إلى الغاية المرجوة وهي تصحيح المسار النحوي، والوصول إلى الصورة المثلى، وتنقيته من الشوائب العالقة به، حتى يعم النفع به جميع الناس، وقد تفطّن المازني[2] إلى ذلك فقال: " إذا قال العالم المتقدم قولاً فسبيل من بعده أن يحكيه وإن رأى فيه خللاً أبان عنه ودلّ على الصواب، ويكون الناظر في ذلك مخيراً في اعتقاد أي المذهبين بان له فيه الحق "[3].

---

[1] محمد بن أبي بكر المخزومي المعروف بالبدر الدماميني ، نحوي عالم بالشريعة وفنون الأدب ، اشتهرت شروحه على المغني [ت:837هـ] ينظر البغية : 66/1 – 67 ، والأعلام : 282/6 – 283 .

[2] أبو عثمان بكر بن محمد الشهير بالمازني ، أحد أئمة النحو واللغة بالبصرة ، من كتبه التصريف [ت:249هـ] ينظر الإنباه :246/1 – 256 ، والأعلام :44/2 .

[3] ينظر اللاّمات للزجاجي : 19 ، ويراجع المؤاخذات النحوية لزهير سلطان : 23 .

المبحث الثاني
التعريف بالمؤلف

لإبراز جوانب متميّزة من شخصية ابن هشام، وإلقاء الضوء على الروافد التي أثرتْ في ثقافته اللغوية ونضوجه النحوي، وذلك بالتوقف عند محطات مهمة من حياته وسيرته، وتبيين بعض مأثوراته ونتاجه العلمي، والتركيز على مكانته العلمية، ورأي العلماء فيه، أعرض في هذا المبحث حياة ابن هشام الخاصّة وحياته العلمية، التي أصبحت مشهورة لدى دارسي اللغة عامة والنحو خاصةً، ولا بأس من إعطاء نبذة مختارة مختصرة عنه[1].

أولاً : حياته الخاصّة :

* اسمه ونسبه :

هو أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله المعروف بابن هشام الأنصاري النحويّ المصريّ[2] .

---

[1] تنظر ترجمته في: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي: 935/2 – 936 ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: 308/2 – 310، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي: 336/10، والبغية: 68/2 – 70، وحسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة للسيوطي: 465/1، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبري زادة: 198/1–199، وكشف الظنون لحاجي خليفة: 124/1، 1752/2، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: 191/6 – 192، والبدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع للشوكاني: 400/1 – 402، وروضات الجنات للخوانساري: 137/5 – 140، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل البغدادي: 243/2، وهديّة العارفين لإسماعيل البغدادي: 465/1، والأعلام: 291/4، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة: 163/6 – 164، ودائرة المعارف الإسلامية: ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرون: 295/1، وابن هشام وأثره في النحو العربي ليوسف الضبع: 17– 85، والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة لعبد العال مكرّم: 352– 439.

[2] لم تتّفق المصادر السابقة على الترتيب المثبت في الأعلى لأجداد ابن هشام ، تنظر حاشية الأمير على المغني:2/1 ، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني لعمران شعيب: 19، وابن هشام وأثره في النحو العربي ليوسف الضبع: 17 .

*** مولده ووفاته :**

كان شهرُ (ذي القعدة الحرام) الفَيْصل في حياة ابن هشام، لأنه شـهِد أهـمَّ تاريخيْن في حياته الزاخرة بالجد والعمل، والتي دامتْ ثلاثةً وخمسين عاماً، ومن المصادفات العجيبة أنّ بعض المصادر والمراجع حددتْ يَوْمَي الـولادة والوفـاة باليوم الخامس من الشهر[1]: فقد وُلِدَ بالقاهرة يوم السبت الخامس من (ذي القعدة) عام ثمانٍ وسبعمائة للهجرة [708 هـ]، ورَجعتْ نفسُه المطمئنَة إلى ربِّها راضيةً مَرْضيّةً ليلة الجمعة الخامس من (ذي القعدة) عام إحدى وستين وسبعمائة للهجرة [761 هـ]، ودُفِن بعد صلاة الجمعة بمقـابر الصـوفية خـارج بـاب النصـر بالقاهرة.[2]

*** أسرته ونشأته :**

أَهملتْ كتب التراجم الحديث عن أسرته ؛ لأنها لم تكن ذات شأنٍ يُذكر في دنيا العلم ولا في السياسة ولا في الجاه والثراء، بل إنّ أسرته استمدتْ شهرتها من شهرته وعُرِفتْ به، ويبدو أنه كان من أسرة متوسطة الحال، ولهذا نشأ عصاميّاً لم يعتمد على نسبٍ أو جاهٍ، زادُهُ الجِدُّ والاجتهاد، ودَيدَنُه المثابرة والعمـل ونسـبُه العلم[3].

لقد كان نواةً صالحةً لأسرة علميّةٍ تعهّدَها بالرعاية حتى تعدّت الأبناء وبلـغ ظِلُّها الوارف الأحفاد والأسباط، فصارت به ومن بعده أسرةً عريقـةً فـي العلـم والفضل، حيث وُصف أكبرُ وَلَدَيْه محمد[4] بأنه أنحى من أبيـه، وجلـس حفيـدهُ

---

(1) ينظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري : 5/1 ، ومقدمة تحقيق شرح اللمحة البدرية لصلاح رواي:86 ، والمدرسة النحوية في مصر والشام لعبد العال مكرّم : 353 .

(2) بعض المؤرخين اضطربوا في تاريخي الولادة والوفاة ، والمشهور ما أثبته ، ينظر أعيان العصر للصفدي : 936/2 ، وكشف الظنون لحاجي خليفة : 124/1 ، وهدية العارفين للبغدادي : 465/1 ، وتراجع مقدمة تحقيق شرح اللمحة لصلاح رواي :86-94 .

(3) تنظر مقدمة تحقيق رسالتان في لغة القرآن لصاحب أبو جناح : 10 ، ومقدمة تحقيق شرح اللمحة لرواي: 86 – 87 ، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني لعمران شعيب : 21 .

(4) محبّ الدين محمد بن عبدالله المعروف بابن هشام كأبيه ، وُصف بالتحقيق في النحو والبروز في علوم الشريعة [ت : 799 هـ] ينظر البغية : 148/1 ، وشذرات الذهب : 361/6 .

عبدالله[1] للتدريس والفُتْيَا، وبرّز حفيدهُ أحمد[2] في بعض العلوم العربية والدينية، ويُعرف ثلاثتهُم بابن هشام"[3]، أمّا سبطُه محمد[4] فقد كان من العلماء المذكورين المنتفع بهم[5].

*** صفاته وخُلُقه :**

كل من ترجموا لابن هشام يُشيدون بخُلُقه الكريم وخصاله الحميدة التي يتمتّع بها المخلصون من العلماء، فمِن الصفات التي عدُّوها له: التواضع، والبِر، والشفقة، ودماثة الخُلُق، ورقة القلب، والرحمة، وعفة اليد واللسان، والوفاء، والصدق، والرغبة عن الشهرة[6]، ولا تجتمع هذه الخلال الحميدة إلاّ فيمن وفقه الله ومَنَّ عليه بالقبول، وكان نقيّ السريرة، صافي النفس، صالح العقيدة، يغلب عليه الوقار والحِلْم، ولم يُتّهم في دينه ولا خلقه[7] .

ثانياً : حياته العلمية :

*** ثقافته :**

دأب ابن هشام منذ نعومة أظفاره على الذهاب إلى مظان العلم فبدأ – كعادة الصبيان في سنِّه – في الكتاتيب وحفظ القرآن، ثم أخذ حظًّا وافراً من علوم الشريعة، ثم انكبّ على علوم العربية فأجادها غاية الإجادة، وهو ينتقل من حلقة

---

(1) أبو محمد عبد الله بن محمد المعروف بابن هشام كجدّه ، بارعٌ في العربية والفقه ، ومحمودٌ في قضائه وديانته [ت : 855 هـ] ينظر الضوء اللامع للسخاوي : 56/5 – 57 ، وشذرات الذهب : 285/7 .

(2) شهاب الدين أحمد بن عبدالرحمن المعروف بابن هشام كجده ، تفوّق في النحو وفي غيره ، وله حاشية على توضيح جدّه موصوفة بغزارة الفائدة [ت : 835 هـ] ينظر البغية : 322/1 ، والأعلام : 143/1 .

(3) إذا أُطلقت كنية (ابن هشام) كان المقصود بها أشهرهم وهو (صاحب المغني) .

(4) شمس الدين محمد بن عبد الماجد العُجَيْمي ، مَهَر في الفقه والأصول والعربية ، وكان وقُوراً [ت : 822 هـ] ينظر الضوء اللامع : 112/8 ، والبغية : 162/1 .

(5) يراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني لعمران شعيب : 21 – 22 ، ومقدمة تحقيق شرح اللُّحْمة لرواي : 84 – 85 ، وابن هشام وأثره في النحو العربي للضبع : 19 – 20 .

(6) ينظر الدرر الكامنة لابن حجر : 309/2 ، والبغية : 69/2 ، ويراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني : 22–23 ، ومقدمة تحقيق شرح اللمحة : 89 .

(7) ينظر مقدمة تحقيق شرح شذور الذهب لإميل يعقوب : 8–10 ، والمدرسة النحوية في مصر والشام لعبد العال مكرّم : 357 .

إلى أخرى، ومن شيخ إلى آخر، حتى استطاع في فترة وجيزة أنْ يَحْـوِيَ مُعظَـم علوم عصره، وأن يبُزّ أقرانَه بل وأشياخه، وأنْ يجذب أنظار العلماء إليه، ساعده على ذلك ما امتاز به من حدّة الذكاء والفِطْنة، والمثابرة والصبر على التحصـيل، وكثرة المطالعة، وليس أدلّ على صفاء ذهنه، وقوة ذاكرته من حفظه (مختصـر الخِرَقيّ) في الفقه الحنبلي عن ظهر قلب في زمنٍ يسيرٍ قُدِّر بأقلّ من أربعة أشهر عندما انتقل من المذهب الشافعي إلى الحنبلي قبل وفاته بخمس سنين[1] .

هذا وقد وُصِف العصر الذي عاش فيه ابن هشام بأنه عصر رخاء وأمـنٍ، وهو عصر الدولة البحرية من حكم المماليك، وتحديداً فترة حكم الناصر (محمد بن قلاوون) وأبنائه[2]، حيث ازدهرت العلوم في مصر – آنذاك – وقصدها العلمـاء وطلاب العلم من كل حَدَبٍ وصَوْب، وأصبحت مصر قِبْلَة العلم، ومركز الإشعاع الحضاري في العالم الإسلامي بعد سقوط بغداد في أيدي التتر، وقد انعكست هـذه الظروف المواتية على ابن هشام، ومنحتْه فرصةً سانحةً للتزوُّد بمختلف أصـناف العلوم في هذا الجوّ المُفعم بالنشاط العلمي المتميّز، فكانت ثقافته مزيجاً من علـوم شتى .[3]

*** شيوخه :**

لم يكن نظام التعليم في عصر ابن هشام كنظامنا المتعارف عليه اليوم بأن يلتزم الطالب دروساً معينةً في تخصُّص معيَّنٍ، بل كان نظام الدراسة – آنـذاك– نظام الحلقات، والتلمذة على المشايخ في المساجد والزوايا والمدارس المختلفة في شتى العلوم، وقد استثمر ابن هشام وجود العلماء الذين كانت تزخر بهم القـاهرة أفضل استثمار، فقصد أكابرهم، وأفاد من علومهم القيّمة، وكان مثالاً لطالب العلم

---

[1] ينظر الدرر الكامنة: 308/2 ،ودائرة المعارف الإسلامية: 295/1 – 296 ، وأعيان العصر:936/2، وشذرات الذهب: 191/6 – 192.

[2] أبو الفتح الناصر محمد بن قلاوون، من كبار سلاطين المماليك، كان وقوراً مهيباً، وتاريخه حافلٌ بجلائل الأعمال [ت: 741 هـ] ينظر النجوم الزاهرة: 41/8، 325/9، والأعلام: 232/7 – 233، ويراجع ابن هشام النحوي لسامي عوض: 28 – 29 .

[3] ينظر مقدمة ابن خلدون: 434 – 435 ، والجزء الثاني من كتاب السلوك للمقريزي ، وابن هشام النحوي لسامي عوض : 28 – 36.

الصبور، الحريص على الاستزادة، المُكثِر من المذاكرة والاطّلاع، ومن الذين تَلْمَذَ عليهم:

ابن جماعة[1]، والفاكهاني[2]، وابن المرحّل[3]، والتبريزي[4]، والسُّبْكي[5]، ... وغيرهم من أفاضل العلماء. [6]

*** تلاميذه :**

منذ أن تجاوز ابن هشام مرحلة الشباب تصدّر للتدريس ونَفْع الطلبة الذين توافدوا عليه من المشرق والمغرب، يطلبون علمه، وينهلون من نبعه الصافي العذب، فكان لا يبخل عليهم بما حباه الله به من علمٍ جَمٍّ، حيث درَّسهُم كتُبَه وطائفةً من كتب سابقيه، على رأسها (كتاب سيبويه) الذي أقرأهم إياه مراتٍ عديدةٍ، ودرّس التفسير بالقبة المنصورية، وأقرأ (الحاوي الصغير) في الفقه الشافعيّ، ثم عُيِّن مدرِّساً بالمدرسة الحنبلية بعد أنْ تحوَّل إلى مذهبهم، ولم يقتصر نشاطه التدريسي على القاهرة، بل استمع إليه لفيفٌ من الطلبة بمكة المكرمة التي جاور بها غير مرة، ومن أشهر تلاميذه الذين تخرّجوا على يَدَيْه وصاروا من أفذاذ

---

(1) بدر الدين محمد بن إبراهيم الحموي الشافعي المعروف بابن جماعة ، من جلّة العلماء وخيار القُضاة ، حدّث عنه ابن هشام بالشاطبية ، من تصانيفه المنهل الروي في الحديث النبوي [ت:733 هـ] ينظر طبقات الشافعية للسبكي : 230/5 – 232 ، والأعلام : 188/6-189.

(2) تاج الدين عمر بن علي الإسكندري المالكي المعروف بالفاكهاني أو الفاكهي ، مَاهِرٌ في العربية وفنون الشريعة ، من كتبه الإشارة في النحو ، وقد قرأه عليه ابن هشام مشروحاً ما خلا الورقة الأخيرة[ت: 734 هـ] ينظر البغية : 68/2 ، 221 ، والأعلام : 217/5-218.

(3) أبو الفرج شهاب الدين عبداللطيف بن عبدالعزيز الشافعي المعروف بابن المرحل ، نحويّ بارع ، لازَمَهُ ابن هشام وقال عنه : كان الاسم في زمانه لأبي حيّان والانتفاع بابن المرحّل [ت: 744 هـ] ينظر أعيان العصر : 1035/2 ، وشذرات الذهب : 140/6 .

(4) أبو الحسن تاج الدين علي بن عبدالله المعروف بالتبريزي ، باحث من علماء الشافعية ، له كتاب كبير في الأحكام [: 746 هـ] ينظر الدرر الكامنة : 72/3-74 ، والأعلام : 121/5 .

(5) علي بن عبدالكافي المعروف بتقي الدين السبكي ، من العلماء المجتهدين البارعين في المنقول والمعقول ، من تصانيفه الابتهاج في شرح المنهاج [ت : 756 هـ] ينظر طبقات الشافعية للسبكي : 146/6 – 226 . والأعلام : 116/5 .

(6) ينظر الدرر الكامنة : 308/2 – 310 ، وشذرات الذهب : 191/6-192 ، ورَوْضات الجنات : 137/5 ، وتراجع مقدمة تحقيق شرح اللُّحمة : 95-99 ، ومقدمة تحقيق شرح شذور الذهب : 8 ، ومقدمة تحقيق توجيه بعض التراكيب المشكلة لعبد الله هلال : 8-9 .

العلماء – وهم كُثْر – نَجْلُه مُحِبّ الدين سالف الذكر، والبالسي[1] ، والنّوَيْري[2] ، واللَّخْمي[3] ، وابن جماعة[4]، والدجويّ [5]، وغيرهم من أولي الفضل[6] .

*** مكانته العلمية :**

حَظِيَ ابن هشام باحترام أساتذته ، وتقدير تلاميذه لِمَا لَمَسُوا فيه من حسب عظيم، وتضحيةٍ نادرةٍ، ونشاطٍ منقطع النظير في طلب العلم، والاستزادة منه، ونشره للناس، فظَلّ يشتغل في خطيْن متوازييْن : يعلّم الطلاب من جهةٍ، ويصنف الكتب من جهة أخرى دون مَلَلٍ أو كَلَلٍ حتى وافته المنيّة، فاستحق شهادات لَمّا تَمْحُها يدُ الزمان العادية، خَلَعَها عليه معاصروه ومن جاء بعدَهم، ومن هذه الشهادات وَصْفُه بأنه العلاّمة الفاضل والإمام المشهور، وبأنه انفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة [7].

---

[1] نور الدين على بن أبي بكر المصري المعروف بالبالسي ، تميّز في علوم العربية ولم يُعمّر [ت : 767 هـ] ينظر الدرر الكامنة:33/3 ، والبغية : 151/2 .

[2] أبو الفضل كمال الدين محمد بن أحمد الشافعي المعروف بالنويْري ، قاضي مكة وخطيبها [ت : 786 هـ] ينظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة : 163/3 ، والدرر الكامنة : 786/3 .

[3] جمال الدين إبراهيم بن محمد الشافعي المعروف باللخمي ، مَهر في علوم الشريعة والعربية ، له مختصر شرح بانت سعاد لابن هشام [ت : 790 هـ] ينظر الدرر الكامنة : 60/1 ، والبغية : 427/1 .

[4] أبو عبدالله عز الدين محمد بن أبي بكر الحمويّ الشافعي المعروف بابن جماعة ، متفنّن في علوم الشريعة والعربية ، من مصنفاته الكثيرة حاشية على المغني[ت: 819 هـ] ينظر البغية : 63/1-66 ، والأعلام : 282/6 .

[5] إبراهيم بن محمد المصريّ المعروف بالدجوي ، نحويّ اشتغل بتدريس الألفية [ت : 830 هـ] ، ينظر الضوء اللامع : 153/1 ، والبغية : 427/1 .

[6] ينظر أعيان العصر : 936/2 ، والبدر الطالع : 400/1-401 ، ويراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني : 27 ، ومقدمة تحقيق شرح اللمحة : 100 ، ومقدمة تحقيق شذور الذهب : 9 ، ومقدمة تحقيق توجيه بعض التراكيب المشكلة لعبد الله هلال : 10-11 ، ومقدمة تحقيق رسالتان في لغة القرآن لصاحب أبو جناح:13-15 .

[7] ينظر الدرر الكامنة : 308/2-309 ، والنجوم الزاهرة :336/10 ،والبغية: 68/2 ، ومفتاح السعادة : 198/1 .

وقال عنه معاصره السُّبْكيّ[1]: "نحويّ هذا الوقت"[2]، وكان الصفَديّ[3] يُطريه ويُعْلِي من شأنه، ومما قال فيه: "شيخ النحو، ومن قام في أمره بالإثبات والمحو "وظلّ يمدحُه ويُثْني عليه حتى بالغ وغالي – كعادته – حين قال: فلو عاصره سيبويه لحاكم الكسائي[4] إليه، وفصل أمر المسألة الزنبورية بين يديْه .. أو الفارسيّ لأجْلب عليه بخيْله ورَجْله .. إلخ".[5]

أمّا ابن خلدون[6] فكان مُعجباً به أشدّ الإعجاب، وأشاد بعلمه مرتيْن في مقدمته قال في إحداهما: "ولا يطمع أحدٌ في الغاية منه – يعني النحو – إلاّ القليل النادر مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجلٍ من أهل صناعة العربية من أهل مصر يُعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيها أنه استولى على غايةٍ من مَلَكة تلك الصناعة لم تحصل إلاّ لسيبويه وابن جنّي[7] وأهل طبقتهما .. ودلّ على أنّ الفضل ليس منحصراً في المتقدمين .. وهذا نادر الوجود"[8].

ونقل البدر الدماميني عن شيخه: "ولقد حضرتُ يوماً مجلس شيخنا قاضي القضاة وليّ الدين بن خلدون – رحمه الله – وكان شديد التغالي في الثناء على مصنف هذا الكتاب – يعني ابن هشام – ذاهباً في تفضيله وتفضيل كتابه هذا – يَعْنِي المغني – كلَّ مذهب فقال للشيخ محبّ الدين – ولَد المصنّف – وقد كان

---

(1) أبو نصر عبد الوهاب بن عليّ الشافعيّ المعروف بتاج الدين السُّبكيّ ، باحث مؤرّخ من القضاة،له طبقات الشافعية الكبرى [ت:771هـ] ينظر شذرات الذهب : 6/221-222 ، والأعلام : 4/335 .

(2) ينظر طبقات الشافعية للسبكي : 9/281 .

(3) صلاح الدين خليل بن أيبك المعروف بالصفدي ، أديب مؤرخ ، كثير التصانيف منها الوافي بالوفيات [ت: 764 هـ] ينظر الدرر الكامنة : 2/87-88، والأعلام : 2/364 -365 .

(4) أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي، المعروف بالكسائي،إمام الكوفيين في العربية وأحد القراء السبعة عن كتبه معاني القرآن[ت:189هـ] ينظر النزهة : 66-67 ، والأعلام : 5/93-94 .

(5) ينظر أعيان العصر : 2/935-936 بتصرف.

(6) أبو زيد وليّ الدين عبدالرحمن بن محمد الحضرميّ الشهير بابن خلدون:فيلسوف، مؤرّخ ، بحّاثة ، ذاع صيت مقدمة كتابه " العبر وديوان المبتدأ والخبر " وعُدّت أصلاً لعلم الاجتماع الحديث [ت : 808 هـ] ينظر الضوء اللامع : 4/145-149 ، والأعلام :4/106-107.

(7) عثمان الموصليّ المعروف بأبي الفتح بن جنّي ، من أئمة العربية المعدودين ، من أشهر مؤلفاته الخصائص والمحتسب [ت:392هـ] ينظر الإنباه: 2/335، والأعلام: 4/364 .

(8) تنظر مقدمة ابن خلدون: 532 بتصرف .

حاضراً في ذلك المجلس: لو عاش سيبويه لم يمكنه إلاّ التلمذة لوالدك والقراءة عليه، فقال الشيخ محبّ الدين: يا سيدي إذا فَهِم الوالد كلام سيبويه كفاهُ هذا شرفاً أو كلاماً هذا ما معناه "[1].

ونقل ابن حجر[2] عبارةً هذا نصها: "قال لنا ابن خلدون : مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه"[3] .

ورثاهُ بعض معاصريه من الشعراء منهم ابن نُباته[4] الذي قال فيه : [5]

سقى ابنَ هشام في الثرى نوءُ رحمةٍ ∴ تَجُرّ على مثواهُ ذيْلَ غَمامِ

سأرْوِي لـه من سيرة المدح سيرةً ∴ فما زِلْتُ أرْوِي سيرةَ ابن هشامِ

*** آثارُهُ :**

أ- الكتب:

كان لنبوغ ابن هشام ومُلازَمَته العلماء دورٌ مُهِمٌ في علُوّ كَعْبه، وامتلاء جُعْبته من الحصيلة العلمية التي جمع منها الكثير في سِنِيّه المبكرة، فمُذْ آنس من نفسه قدرةً على العطاء خاضَ غمارِ التصنيف، وكانت جُلّ تصانيفه في مجال العربية وخصوصاً " النحو" فأجاد وأفاد وكثُر نتاجُه وغزرت مادته حتى قيل: إنها بلغت خمسين مصنّفاً، منها المجلّد الضخم والوُرَيْقات اليسيرة، ومنها الكتاب المستقل والشرح والحاشية، ولِحُسن الحظ حفظ لنا الزمان مجموعةً صالحةً منها،

---

[1] تنظر حاشية الأمير: 26/2 .

[2] أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني، من أئمة العلم والتاريخ، وحافظ عصره في الحديث، من مصنفاته القيّمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري [ت:852هـ] ينظر الضوء اللامع: 36/2-40، والأعلام: 173/1-174 .

[3] ينظر الدرر الكامنة: 309/2، ويجدر التنبيه عنا إلى أن هذه المقولة الشهيرة غير موجودة في مقدمة ابن خلدون.

[4] أبو بكر محمد بن محمد المعروف بابن نُباته المصريّ، شاعر عصره، وأحد الكتاب المترسلين، وديوانه مطبوع [ت:768 هـ] ينظر طبقات الشافعية للسبكي: 31/6، والأعلام:268/7 .

[5] ينظر ديوان ابن نباته : 466 .

وسأقتصر على ذكر نماذج من كتبه النحوية المطبوعة المتداولة بين أيدي الدارسين:

الإعراب عن قواعد الإعراب: رسالة صغيرة الحجم، عظيمة النفع، عليها مجموعة شروح .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: اشتُهِر بالتوضيح، وهو شرح مختصر على الألفية ، عليه عدّة حواشٍ .

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، تُوفي قبل إتمامه .

شذور الذهب : ألّفهُ مختصراً ثم شَرَحَهُ ، وعليه بعض الحواشي .

شرح اللُّمحة البدرية : وهو شرح كتاب اللُّمحة لأبي حيّان .

قطر الندى وبلّ الصدى : صاغهُ مقدمةً موجزةً ثم شرحه للطلاب .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: سيأتي الحديث عنه لاَحِقاً. [1]

ويبدو أنَ ابن هشام كان في كتبه مُعلماً قبل أنْ يكون مؤلفاً، بمعنى أنّ اشتغاله بمهنة التدريس جعله يُراعي الطلاب ، فيؤلّف لنفعهم، ويتدرّج بهم حسب مستوياتهم التحصيلية من الأسهل إلى السهل إلى الصعب إلى الأصعب، ويبرز ذلك في سلسلته النحوية المشهورة التي بدأها برسالته الصغرى (الإعراب عن قواعد الإعراب)، ثم شفعها بمقدمته الصغيرة (قطر الندى) مع شرحها، ثم صنّف مقدمته المركّزة (شذور الذهب) مع شرحها، ثم وَضّح الألفية بشرح موجز، ثم أبدع (المغني) الذي بان فيه جليًّا امتلاكه لناصية النحو، والذي طابق اسمُه مسمّاه، وعلى الرغم من أنّه كتاب موضوع لصفوة النحاة وخاصة الخاصة فإنه لم ينس صغار الطلبة، حيث جعل معظم الباب السابع موجَّهاً لمُخاطبة المبتدئين في كيفية الإعراب[2].

---

[1] ينظر البغية: 69/2 ، ومفتاح السعادة: 198/1-199، وكشف الظنون: 124/1-154، 1029/2، ودائرة المعارف الإسلامية: 296/1، وتراجع مقدمة تحقيق شرح اللمحة: 103/1-124، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: 28-41 .

[2] ينظر المغني: 629-637 ، ويراجع المدرسة النحوية في مصر والشام لعبد العال مكرم: 364 – 372 .

ب- الشعر :

كان لابن هشام دراية بعلم العروض، واهتمام بمُدارسة الأدب والشعر وقراءة الدواوين، وحِفْظِها ونَقْدِها وتمحيصِ معانيها، ولكنه كان مُقِلاً في إنشاء الشعر، وما أُثِر عنه لا يرقى إلى درجة الشعر الجيّد بمقاييسه الفنيّة المعروفة، وهو أشبه بنظم العلماء، ومن هذه الأبيات التي أثبتتْها معظمُ كتب التراجم قوله[1]:

وَمَنْ يصطبر للعلم يَظْفَرْ بِنيْلِه ∴ ومَنْ يخطب الحسناء يصبر على البَذْلِ

ومَنْ لم يُذِلّ النفس في طلب العُلاَ ∴ يسيراً يَعِشْ دهراً طويلاً أخَا ذُلِّ[2]

---

[1] ينظر الدرر الكامنة: 309/2-310، وشذرات الذهب: 192/6، والبدر الطالع: 402/1، وروضات الجنات: 139/5، ويراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني:41-42 .

[2] اكتفيت بهذا القدر المختصر من ترجمة ابن هشام، وللاستزادة تراجع كتب التراجم السالفة الذكر، ومقدمات محققي كتبه التي وردت فيها ترجمته وافية مطوّلةً مصحوبة بالتحليلات والاستنتاجات عن مكوّنات شخصيته.

المبحث الثالث

التعريف بالكتاب

وتحديد نوع المؤاخذة الداخلة في موضوع البحث

في هذا المبحث أصف الكتاب -موضوع الدراسة- بعُجالة أُبيّن فيها الخطوط العريضة لمنهجه، وتقسيماته، وكذلك مكانته واهتمام العلماء به، كما أُحَدِّد عدد المآخذ، ونوع المؤاخذة المقصودة في هذا البحث.

* أولاً / اسم الكتاب وتاريخ تأليفه :

اختار ابن هشام لكتابه هذا اسماً دالاً على غَزارة معلوماته ، وغَناء مادته، وجَوْدة صَنْعته ، وقيمته العلمية، فسماهُ (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)[1]، ومقصود ابن هشام بالإعراب في كتابه ليس قسيم البناء ومقابله، بل هو "تطبيق مفردات التركيب على القواعد "، أي: أنه يمثّل الجانب التطبيقي للنحو النظري، وهو بمثابة "العلاج لعلم الطبّ ، والإفتاء للفقه". [2]

وقد ذكر في المقدمة أنه ألّف كتابه مرتيْن كلتاهما بمكة المكرّمة، أما الأولى – فكانت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة للهجرة [749 هـ] عندما جاوَرَ بها لأوّل مرةٍ، ولكنّ الله ابتلاهُ في مُنصرَفه إلى مصر فَفقَد المغني وغيره، وأمَّا الثانية فكانتْ عندما يسّر الله رحلةً أخرى فقصد البلد الحرام للمرة الثانية في عام ستة وخمسين وسبعمائة للهجرة [756هـ]، وقد مكنتْه هذه الإعادة من إضافة فوائد

---

[1] ينظر مقدمة المغني : 20 .

[2] تنظر حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 5/1 ، 16-17 ، وحاشية الدسوقي : 21/1 ، وحاشية الأمير : 3/1، 8 ، ويراجع النحو الوافي لعباس حسن : 74/1 في الهامش ، والإعراب والبناء لجميل علّوش : 86 – 88 .

جمّة وإلحاق زوائد استدركها على تأليفه الأوّل[1]، فخرج الكتاب في صورته النهائية كأحسن ما يكون جَوْدةً وتنقيحاً وتنظيماً وتبويباً مقارنةً بكتب عصره.

*** دواعي تأليفه :**

صرح ابن هشام بالأسباب التي دفعتْه إلى تأليف هذا الكتاب ومنها :

تَيْسِير فَهْم كتاب الله ، وتوضيح ما أُشكل على الطلاب من عويص المسائل، وتصحيح أخطاء اشتُهِرتْ بين المعربين ولم يتفطنوا إليها، ومِنْ أهمّ الدواعي أنه لمّا ألّف مختصره الموسوم بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب)، ولاَقَى قبولاً عند المشتغلين بالعربية من العلماء والطلاب، ووقع موقعاً حسناً في نفوسهم حثَّهُ ذلك الاستحسان على وضع تأليف أوسع وأشمل فكان المغني ثمرة جهود المؤلف وخلاصة فكره، وقد خاطب به من ابتدأ في تعلُّم الإعراب، ومن استمسك منه بأوثق الأسباب[2]، وجعله لمُتعاطي التفسير والعربية على حدٍّ سواء – كما صرّح بذلك في آخر الباب الخامس–. [3]

وليس من المبالغة في شيء القولُ: إنّ المغني كتاب إعراب وتفسير بدليل ما رُوِيَ عن ابن هشام أنه قيل له: "هلاّ فسّرت القرآن أو أعربْته!، فقال: أغناني المغني ". [4]

ومن المعلوم أنّ العالم لا يُقدِم على التفسير إلا إذا أتقن خمسة عشر علماً على الأقل – فضلاً عن درايته بفنون أخرى ترفُد ثقافته وتُرسخُ قدَمه – وهي: اللغة، والنحو، والتصريف والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والبديع، والقراآت، وأصول الدين، وأصول الفقه، وأسباب النزول، والقصص، والناسخ والمنسوخ،

---

[1] ينظر مقدمة المغني: 17 ، وكذلك خاتمته : 663 ، ويراجع كشف الظنون : 1752/2 ، ودائرة المعارف الإسلامية :296/1 .

[2] ينظر مقدمة المغني : 20 بتصرف .

[3] ينظر مقدمة المغني: 17، وكذلك 615 ، ويراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: 56 – 57 .

[4] ينظر حاشية الأمير : 177/2 ، ويراجع إعراب القرآن من المغني لأيمن الشوّا : 23 .

والفقه، والأحاديث المبيّنه للمُجمل والمُبهم، وعلم الموهبة ولا ينالُهُ إلاّ من عمل بما عَلِم[1]، ولقد توافرت جميع هذه الشرائط في ابن هشام.

*** موضوع الكتاب :**

سبقت الإشارة إلى أنّ ابن هشام أراد لكتابه أنْ يكون مزيجاً من الأعاريب والتفسير، ولكنه لم ينسجْه على الطريقة التقليدية التي تُرتّب فيها الأعاريب بحسب ترتيب سور المصحف، بل جعله ترتيباً فريداً مبتكراً سائراً على أبواب النحو، وذلك بأن يجمع الآيات التي تتعلق بباب نحويٍّ مُعَيّن فيستشهد بها، أو يناقش أعاريبها، أو يُوجِّه قراءةً فيها أو غير ذلك، مع إبداء نُكَتٍ إعرابية وتفسيرية تترتّب عليها معانٍ دقيقة.

وقد تصدّى المؤلّف لمُشكل الآيات، وأقوال أئمة اللغة والنحو والتفسير فيها وناقَشَهم ونَقَدَهم معتمداً في كل ذلك على ثقافته الموسوعية في علوم العربية والشريعة والعلوم العقلية، وقسَّم كتابه ثمانية أبواب في قسميْن كبيريْن، وإلى هذا أشار البدر الدماميني بقوله[2] :

ألا إنما معني اللبيب مصنّفٌ ∴ جليل به النحويُّ يحوِي أَمَانِيَهْ

وما هو إلاّ جنة قد تزخرفت ∴ أما تنظر الأبواب فيه ثمانِيَهْ

القسم الأول: ينحصر في الباب الأوّل الذي يشغل نصف الكتاب تقريباً، وموضوعه تفسير المفردات وذكر أحكامها ، وهي الحروف والأدوات العاملة وغير العاملة، رتبها ترتيباً هجائياً من الألف إلى الياء، ووَضّح وظائفها وطرق استخدامها، وعَرَض الآراء المتصلة بها عرضاً مُوَسَّعاً، ونقل مذاهب النحويين واللغويين في القضايا التي تثيرها معاني هذه الأدوات .

القسم الثاني: يشمل الأبواب السبعة الباقية ، وهي – كما أوردها المؤلف في مقدمته – :

---

[1] ينظر الكشاف للزمخشري : 16/1-17 ، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي : 397/2-399 ، ويراجع إعراب القرآن من المغني للشوّا : 22 .

[2] ينظر حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 11/1 ، وحاشية الأمير : 5/1 .

الباب الثاني – في تفسير الجمل وذِكْر أقسامها وأحكامها.
والباب الثالث – في ذِكْر ما يتردّد بين المفردات والجُمل، وهو الظرف والجارّ والمجرور وذكر أحكامهما.
والباب الرابع – في ذكر أحكام يكثر دَوْرها ويقبح بالمعرب جهلها.
والباب الخامس – في ذكر الأوْجُه التي يدخل على المُعرب الخَلَل من جهتها.
والباب السادس – في التحذير من أمور اشتهرتْ بين المعربين والصواب خلافها.
والباب السابع – في كيفية الإعراب .
والباب الثامن – في ذكر أمور كلية يتخرّج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية. [1]

*** وصف عام لمنهج الكتاب :**

سلك ابن هشام في المغني منهجاً فريداً لم يُسبَقْ إليه، فعدل عن سبيل المعربين السابقين، واجتنب ثلاثة أمور أكّد أنها السبب في طول كتبهم،وبعث الملل والسآمة منها:
الأوّل – كثرة التكرار بِذِكْر الصّور الجزئية، وقد تفادى ذلك بوضع الباب الرابع الذي حرّر فيه مسائل كثيرة من هذا النوع .
والثاني – إيراد مالا يتعلّق بالإعراب كالمسائل الصرفية .
والثالث – إعراب الواضحات كالمبتدأ والخبر .

وقد استبدل بالأمريْن الأخيريْن طول النظر في الشواهد القرآنية والشعرية وغيرها[2]، والتزم في تنظيم الأدوات ترتيب الحرف الأول سواء كانت حروفاً أم أفعالاً أم أسماءً أم ظروفاً، وتعرّض لمعانيها واستعمالاتها وأحكامها المختلفة دون الدخول في أقسامٍ لا علاقة لها بالمعنى كياء المثنى وجمع المذكر السالم، وياء المضارعة، وألف الاثنين .. إلخ، والذي دفعه إلى أنْ يسلّط الضوء على الأدوات ويتوقف عندها مليًّا أهميّتها، ومَسيس الحاجة إليها، من أجل تفهُّم معانيها خصوصاً

---

[1] تنظر مقدمة المغني : 18 .
[2] تنظر مقدمة المغني : 18-20 ، ويراجع النحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيدة : 2/1201-1202 .

للمشتغلين بالنحو والتفسير، ولا شكَّ أنه أفاد من الكتب المصنفة في الحروف والأدوات قبله، ولكنّ كتابه هذا امتاز عليها بطول النفس، وربط القواعد والمعاني بكتاب الله وحديث نبيّه الكريم – صلى الله عليه وسلم –.

لقد شرع يصحّح مسار النحويين في إعرابات وأَخْطاءٍ شائعة، ويُسدي نصائح مفيدة لطلاّب العلم المبتدئين، حيث ناقش الجملة وتقسيمها إلى صغرى وكبرى، وفصّل القول في الجُمل التي لها محلّ من الإعراب، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، وفي مبحث شبه الجملة ركّز اهتمامه في قضية التعلّق بالأفعال التامة أو ما في معناها، والناقصة والجامدة .. إلخ، ثم ذكر أحكاماً لا يسع النحويَّ جهلُها كمعرفة الفاعل من المفعول، والتفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، ومسوِّغات الابتداء بالنكرة .. إلخ، ثم ذكر مواضع يمكن الاعتراض من جهتها على المعرب كالظنّ بأنّ الشيء من باب الحذف وهو ليس منه، وذَكَر أماكن يكثر فيها الحذف تمريناً للمعربين كحذف الصفة والموصول .. إلخ، ثم حذّر المعربين من أمورٍ اشتهرتْ بينهم والصواب خلافها كقولهم: الفاء جواب الشرط .. إلخ، ثم رسم للمبتدئين نهجاً واضحاً يسلكونه إذا أرادوا اتباع الكيفية الصحيحة للإعراب بأَخْصر العبارات المؤدية إلى توضيح المعاني مع عدم الإخلال بالثوابت النحوية، ثم ختم كتابه بأمور كلية وقواعد عامة استقاها من أصول النحو، وطبّق عليها مسائل وصوراً جزئية، وساق لها شواهد وأمثلة مسموعة ومصنوعة. [1]

ومما يميّز ابن هشام في كتابه أنه يجعل المعنى نُصْبَ عَيْنَيْه، ويركّز فيه بشكل ملحوظ ؛ لأنّ الإعراب فرع المعنى، وليس أدلّ على ذلك من مَدْحه النحويَّ الذي سأل عن معنى (الكلالة) قبل إعرابها في قوله تعالى: ["وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أوِ امْرَأَةٌ" النساء : 12] وبعد أنْ خطأه في إعرابها قال: "وقد أصاب هذا النحويّ في سؤاله وأخطأ في جوابه "[2]، كما أنه في طرحه المسائل ومناقشتها يوازن بين المعنى والصناعة النحوية بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، وقد ذكر في بداية الباب الخامس أربعةً وثلاثين مَوْضِعاً تزِلُّ فيها أقدام المعربين

---

[1] ينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف : 346–347 ، ومن تاريخ النحو لسعيد الأفغاني : 192–194 .

[2] ينظر المغني : 498 ، ويراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني : 263 – 264 .

بمراعاتهم ظاهر الصناعة على حساب المعنى أو أَخْذهم بالمعنى الذي يُنَافي صحة الصناعة[1].

والناظر إلى المُغْنِي بعين فاحصة يلحظ منذ الوهلة الأولى أنه أمام موسوعة في العلوم العربية والدينية تدلّ على سعة أفق ابن هشام فمثلاً: يفسر المعنى اللغويّ لـ"قاب"، في قوله تعالى: [" **فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى**" النجم: 9]، ويذكر التقدير المترتب على كل معنى، ويثبت وَصْل همزة (ايمن) التي للقسم[2]، ويفرّق بين الاستئناف النحوي والاستئناف البياني بأنّ الثاني يكون جواباً لسؤال مقدر في نحو قوله تعالى : ["**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْه فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ**" الذاريات :24، 25] إذ التقدير: فماذا قال لهم ؟ قال: إنكم ...[3]، كما أنه بثَّ بعض الأحكام الفقهية في الكتاب في بعض المناسبات الاستطرادية نحو قوله: "ورُبّ شيءٍ يصحّ تبعاً ولا يصحّ استقلالاً كالحاج عن غيره يُصلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلّى أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يصح على الصحيح، هذا قول الجمهور"[4].

أمّا مذهب ابن هشام النحوي فهو مذهب مستقل، يتخيّر من مدرستي البصرة والكوفة – وما تفرّع عنهما من البغدادية والأندلسية والمصرية- ما تطمئن إليه نفسه، وينفرد بآراء خاصة به أحياناً مع مَيْلِه الواضح إلى البصريين الذين يصرّح بانتسابه إليهم في بعض المواضع بقوله : "أصحابنا "[5]، ومن المسائل التي وافقهم فيها في المغني : نصب الفعل المضارع بعد حتى بـ(أنْ) مضمرة لا

---

(1) ينظر المغني : 497 – 512 .

(2) ينظر المغني : 109 ، 587 ، ويراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني : 207 – 218 .

(3) ينظر المغني : 370 ، ويراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني : 220 – 221 .

(4) ينظر المغني : 68 ، وكذلك : 122، 192 – 193 ، ويراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: 245-249، وإعراب القرآن من المغني : 25 .

(5) ينظر المغني مثلاً : 589 ،ويراجع نشأة النحو للطنطاوي: 279 – 280 ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف: 347 .

بنفسها، والنصب بأن مضمرة بعد لام التعليل لا بها بطريق الأصالة، وجَعْل (رُبّ) حرف جرّ، وعدم جواز دخول اللام على خبر (لكنّ)[1].

ومن المسائل التي وافق فيها الكوفيين في المغني: إنكار وجود (أَنْ) المفسرة، ووقوع (أَنْ) المفتوحة شرطية مثل (إِنْ) المكسورة، وإعراب فعل الأمر بلام الأمر المقدرة .[2]

ومن الآراء التي تفرد بها في المغني: إثبات اسمية (حاشا) التي جعلها مرادفةً للبراءة في نحو قوله تعالى: ["وَقُلْنَ حَاشَ للهِ" يوسف: 31]، ومرادفة (عَنْ) لمعنى (مِنْ) في نحو قوله تعالى: ["وَهُوَ الذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ" الشورى:23]، وإنكار إفادة (قد) التوقع أصلاً مع الماضي والمضارع.[3]

وأما الشواهد فقد ازدحمتْ بها ثنايا الكتاب، وخصوصاً الشواهد القرآنية التي قاربت ثلاثة آلاف شاهد تكرّر بعضها في أكثر من موضع، وكثيراً ما كان ابن هشام يذكر جزء الآية، وأحياناً يقتصر على كلمة أو كلمتين منها إذا كان موضع الشاهد فيها، ولا غرابة من إكثاره الاستشهاد بالقرآن، لأنّ هدفه من التأليف الجمع بين النحو والتفسير – كما تقدم–، وكان يحترم القرآات متواترةً وشاذةً، ويوجهها بما يتوافق مع قواعد العربية وشواهدها، ولا يحمل القراءة إلاّ على أقوى الوجوه إذا أمكن ذلك، وإلاّ حملها على وجه مرجوح، وفي الكتاب نماذج متنوّعة من القرآات، ومما يُحسَب له أنه لم يُخطِّئْ قارئاً أو يرفض قراءة، بل كان يُكِنّ للقراء والقرآات –على تنوعها – احتراماً كبيراً، ويُخْضِع القواعد

---

[1] ينظر المغني: 133–134، 142، 213، 235 ، 289، ويراجع ابن هشام النحوي لسامي عوض: 88–90 والمدارس النحوية لشوقي ضيف : 347–349 .

[2] ينظر المغني : 43 ، 48 ، 229–230 ، ويراجع نشأة النحو للطنطاوي : 279–280 ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف : 349–351 ، وابن هشام النحوي لسامي عوض : 93–94 .

[3] ينظر المغني : 131 ، 156 ، 178 ، ويراجع ابن هشام النحوي : 104–105 .

النحوية للقراءة[1]، وكذلك شأنه مع الحديث الشريف فقد كان يحبّذ الاستشهاد بـــه، ولا يجد غضاضة في الإكثار منه حتى تجاوزت الأحاديث والآثار التي أَوْرَدَها في المغني ستين حديثاً،تكرّر بعضها استشهاداً أو تمثيلاً.[2]

ولم يكن في إيراده الأبيات الشعرية يقصد الاستشهاد دائماً، بل كـــان فـــي كثير من الأحيان يهدف إلى التمثيل سواء كان ذلك في شعر القُدامى المستشهد به، أم المولَّدين الذين عاشوا بعد عصر الاستشهاد كالمتنبّي[3] والمعرّي[4] وغيرهمـــا، واهتمامه بالأشعار يأتي في المرتبة الثانية بعد الآيات القرآنية، فهـــو غالبـــاً مـــا يستشهد أو يتمثل القرآن أولاً، فإن لم يجد لجأ إلى الشعر أو الحديث، وكثيراً مـــا كان يقتصر على محلّ الشاهد حتى لو كان شطر بيتٍ أو جزءاً منـــه، وأحيانـــاً لا يذكر نماذج من الشعر والرجز إلا بقصد مناقشتها بغضّ النظر عن الاستشهاد أو التمثيل، ولهذا سميّ البغدادي[5]، كتابه: (شرح أبيات المغني) وقد تجاوزت أبياته ألف بيتٍ تكرّر كثير منها في أكثر من موضع[6].

---

(1) ينظر المغني مثلا : 97 ، 101 ، 131 ، 295 ، 319 ، 503 – 504 ، 515 ، 523 .. ، ويراجع منهج ا بن هشام من خلال كتابه المغني : 315 –331 ، وإعراب القرآن من المغني : 26 ، والنحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيدة : 1202/2 – 1207.

(2) ينظر المغني مثلا: 87، 104، 130، 227...، ويراجع منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: 331–337

(3) أحمد بن الحسين الكندي الشهير بأبي الطيب المتنبّي ، أحد مفاخر الأدب العربي ، شاعر حكيم ، قال الشعر صبيًّا وبرع فيه حتى شغل الناس ، حظي ديوانه بأكثر من خمسين شرحاً [ت : 354 هـــ] ينظر النزهة : 255 – 259 ، والأعلام : 110/1–111 .

(4) أحمد بن عبدالله التنوخيّ الضرير الشهير بأبي العلاء المعريّ ، شاعر حكيم ، وأديب فيلسوف ، له آراء خاصة في الملبس والمأكل ، من آثاره الكثيرة ديواناه : سقط الزند ولزوم ما لا يلزم [ت : 449 هـــ] ينظر الإنباه : 46/1 – 83 ، والأعلام :150/1–151 .

(5) عبدالقادر بن عمر المعروف بالبغدادي ، علاّمة جمَاعة لفنون العربية والتاريخ ، أشهر كتبه الخزانة ، وله شرح على أبيات المغني [ت:1093 هـــ] ينظر هدية العارفين : 602/5 ، والأعلام : 167/4 .

(6) ينظر من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني : 196 – 197، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني : 338 – 348.

كما حوى كتابه طائفة من الطرائف والحكايات والألغاز النحوية والأمثال والأقوال المشهورة والاستطرادات الأدبية، وأجوبةً عن الأسئلة التي وجهتْ له من تلامذته .. وغير ذلك .[1]

ومما أُخِذَ عليه في المغني – وهو قليل– أنّه يُصوِّب بعض عبارات أو يرجحها ثم يغفل عنها فيُورد العبارات غير المرضيّة – عنده – ومن أمثلة ذلك أنه اقترح استبدال مصطلح (تنفيس) بمصطلح (استقبال) في التعريف بحرف (السين)، ومع هذا استخدم (التنفيس) أكثر من مرة[2]، وقد لحّن – أيضاً– من يقول: (لا غير) مكان (ليس غير) ومع هذا استخدم التركيب الأول في أكثر من موضع[3]، وكذلك لم ينتبه في المثال الخامس عشر من الأوجه التي ينظر فيها المعرب إلى ظاهر اللفظ ويهمل المعنى فأوْرد قوله تعالى: [**"يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِن مَّعِينٍ**" الصافات: 45] مكان قوله تعالى : [" **يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ**" الواقعة : 19][4]... إلخ .

وهذه الهَنات اليسرة وغيرها لا تساوي شيئاً إذا ما قُورنَت بنسبة الصواب من الآراء والأفكار والمعلومات المفيدة المتدفقة التي يزخر بها الكتاب، وهذا مصداق ما أوْرده المصنّف في مقدمته[5]:

ومَنْ ذا الذي تُرضى سَجاياه كُلّها ∴ كفى المرءَ نُبْلاً أنْ تُعَدّ معايِبُهْ

*** مكانة الكتاب :**

يُعَدّ المغني قِمَة كتب ابن هشام ، وزبدة فكره ، فقد رُزِق شهرةً عظيمةً في حياته ، واشتغل به أهل عصره ، ثم عكف عليه الناس تدريساً وتعليقاً ، وشرحاً

---

(1) ينظر المغني مثلا : 28–29 ، 33 ، 57 ، 74 ،160، 208، 259، 275 ، 280 –281 ، 290، 291، 387 ، 393 ، 604 ... إلخ .

(2) ينظر المغني : 146 – 177 ، 285 .

(3) ينظر المغني : 164 ، 339 ، 367 ، 564 ، 411 ، 434 .

(4) ينظر المغني : 504 ، ويراجع نشأة النحو للطنطاوي : 280 – 281 .

(5) البيت ليزيد بن محمد المهلبي، ينظر شرح أبيات المغني للبغدادي: 601/1 ، وتراجع مقدمة المغني: 18 .

لشواهده إلى يومنا هذا تنويهاً بشأنه، إذْ لم يؤلّف في بابه مثلُه[1]، وكلٌّ يقرّظه ويطريه، ومما قال فيه ابن خلدون: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملةً ومفصلةً .. وسماه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نُكَتِ إعراب القرآن كلها وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها .. فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة مكلته وإطلاعه"[2] .

وقال عنه الخوانساري[3]: "ولنِعْم ما أُنشد في صفة الكتاب الطريف: [4]

مغني اللبيب تصفُّح وتتبّعٌ ∴ وتفكّرُ وتذكّر وتدبُّرُ

فاجعل لها مغني اللبيب ذريعةً ∴ ولِشرح بدر الدين شأنٌ أكبرُ

وممّا قال فيه القيراطي: [5]

جلا ابن هشام من أعاريبه لنا ∴ عروساً عليها غيرُهُ الدهرَ لا يَبْنِي

ولقّبَهُ مغني اللبيب فأصبحوا ∴ وما منهمُ إلاّ فقيرٌ إلى المغنِي[6]

ورُوِي أنّ الفناري[7] أوصى بنيه بقراءته وضبطه[8]، وقال بعض المعاصرين: "وكما تفرّد الزمخشري[9] بنهج خاصٍّ في تفسير (الكشاف) ومعجمه

---

(1) ينظر أعيان العصر : 936/2 ، والبغية : 69/2 ، وكشف الظنون : 1752/2 ، والبدر الطالع : 401/1 ، والنحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيدة : 1198/2 – 1199 .

(2) ينظر مقدمة ابن خلدون : 547 . .

(3) محمد باقر الأصفهاني المعروف بالخوانساري ، مؤرخ ، أديب ، فقيه ، اشتهر كتابه روضات الجنّات [ت:1313هـ] ، ينظر الأعلام 273/6، ومعجم المؤلفين : 87/9 .

(4) ينظر روضات الجنات : 141/5 بتصرف .

(5) برهان الدين إبراهيم بن عبدالله المعروف بالقيراطي ، فقيه شاعر ، من أعيان القاهرة ، له ديوان سمّاه " مطلع النيّرين " [ت : 781هـ] ينظر الدرر الكامنة : 31/1 ، والأعلام : 224/1 .

(6) تنظر حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 17/1 ، وحاشية الأمير : 8/1 .

(7) شمس الدين محمد بن حمزة المعروف بالفناري أو الفنري ، عالم بالمنطق والأصول ، من كتبه أصول البدائع في أصول الشرائع [ت:834هـ] ينظر البغية : 97/1 – 98 ، والأعلام : 342/6 .

(8) ينظر كشف الظنون : 1752/2 .

(9) جار الله محمود بن عمر الخوارزمي الشهير بالزمخشري، إمام عصره في علوم الشريعة والعربية ، له مصنفات نافعة ، من أهمها المفصّل وتفسيره الكشاف [ت : 538 هـ]، ينظر الإنباه : 265/3 – 272 ، والأعلام : 55/8 .

(أساس البلاغة) سلك ابن هشام في (مغني اللبيب) طريقاً فريداً امتاز به بين النحاة، بل أربى – في تفَرُّدِه – على تفردُ الزمخشري بالكثير الطيب" [1].

وقد حَظِي المغني باهتمام خاص من العلماء لم يَحْظَ به كتاب نحوٍ بعدهُ، ومن الذين تصدّوا لشرحه: [2]

1- بدر الدين الدماميني، وشَرَحَه ثلاث مراتٍ:

الأول – حاشية وضعها بالقاهرة .

الثاني – شرح كَتَبَهُ باليمن، وصل فيه إلى حرف الفاء، وسمّاه (إيضاح المتن) وهو مطبوع مع حاشية الشمني في المجلد الأول، وهذا الكتاب هو الذي عليه الاعتماد في هذا البحث .

الثالث – حاشية دَوّنَها بالهند، وهي المشهورة بـ(تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب). [3]

وتُعَدّ هذه الشروح في المرتبة الأولى عند أهل العلم من حيث المكانة والأهمية.

2- الشمني، وحاشيته معروفة، سمّاها (المنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام)، دافع فيها عن ابن هشام، ورَدّ فيها على أغلب اعتراضات الدماميني، وهي مطبوعة في مجلدين، طُبع مع الأول منهما الشرح اليمني للدماميني.

3- ابن المُلاَّ [4]، وشرحُه طويل كثير الاستطرادات سمّاه (منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب) وقد قُسِّم مخطوط هذا الشرح على جماعة من الباحثين في (جامعة المرقب) وهم الآن بصدد تحقيقه، وقد أنجز بعضهم الأجزاء المكلفين بتحقيقها .

---

[1] ينظر من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني : 192 – 193 .

[2] قد تُستخدم الحاشية بمعنى الشرح ؛ لأنها في حقيقتها شرح على شرح أو زيادة إيضاح على متن.

[3] ينظر كشف الظنون : 1753/2 ، وابن هشام النحوي : 145 .. 180 .

[4] أحمد بن محمد المعروف بابن المُلاّ الحصكفي، فاضل، عارف بالأدب، يقرض الشعر، له شرح مطوّل على المغني [ت:1003 هـ– أو: 1000 هـ] ينظر شذرات الذهب: 440/8– 442، والأعلام: 224/1 .

4- **الدسوقي**[1] ، وله حاشية على المغني من جزأيْن مطبوعيْن في مُجلَّد واحـد، والآن طُبِعتْ هذه الحاشية مع المغني في ثلاثة مجلدات، وهي أشبه بالشرح لكثرة الإيضاحات والتعاليق .

5- **الأمير**[2]، وله حاشية على المغني من جزأيْن مطبوعيْن في مُجلَّدٍ واحد، وهي حاشية مختصرة، وعبارتها مركزة في الغالب .

وقد كثُرت البحوث والدراسات الحديثة عن المغني ، بعضها كتب مستقلة ، وبعضها نُبَذٌ مختصرة في مقدمات محققي كتب ابن هشام ، وبعضها بحوث في المجلات والدوريّات لا مجال لذكرها . [3]

* ثانياً / عدد المآخذ في المغني وتحديد نوعها :

المغني كتاب يفيض بالمآخذ ، وهو في مُجمَله يكاد يكون مجموعة نصائح وتحذيرات للمعربين كَيْ يجتنبوا مواقع الزلَلَ التي وقع فيها بعض المعربين والنحاة السابقين ، وقد أشار بعض الباحثين المعاصرين إلى أنّ المغني مليء بالمآخذ التي تستحق أن تُفرد ببحوث مستقلة . [4]

وابن هشام في هذا الكتاب لا يفتأ يتعقَّب النحاة وغيرهم ويُمعِن النظر فيَرُدّ.. ويُخطِّئ .. ويعترض .. ويصحِّح .. من أجل أنْ يثبت ما استقرّ في فكره أنه الصواب، وقد تتبَّعْتُ هذه المآخِذ فوجدتُها زهاء ستمائة [600] مؤاخذة

---

[1] محمد بن أحمد المعروف بابن عرفة الدسوقي ، فقيه مالكي ، عالم بالعربية ، له حاشية على المغني [ت : 1230 هـ] ينظر الأعلام :6/241-242 ، وشجرة النّور الزكية لمحمد مخلوف : 361-362 .

[2] محمد بن محمد السنبلاوي الأزهري المعروف بالأمير ، فقيه مالكي اشتغل بالعربية ، له حاشية على المغني [ت: 1232 هـ] ينظر الأعلام :7/298-299 ، وشجرة النّور الزكية : 384 .

[3] اكتفيت بهذا القدر الموجز في التعريف بالكتاب وبيان أهميته ، وللاستزادة تراجع الكتب المتخصصة التي درست هذا الموضوع باستفاضة منها – على سبيل المثال – منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني لعمران شعيب ، وابن هشام النحوي لسامي عوض ، ومقدمة إعراب القرآن من المغني لأيمن الشوّا ، وابن هشام وأثرهُ في النحو العربي ليوسف الضبع .. إلخ .

[4] ينظر نشأة النحو للطنطاوي : 282 ، ومن تاريخ النحو للأفغاني : 192 ، والنحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيدة : 2/1208-1285 ، 1316-1317 .

نحوية[1].. أي: بمُعدّل مؤاخذة في كلّ صفحة – تقريباً –، فضلاً عن مؤاخـــذات أخرى لغوية.. وصرفية.. وإملائية.. إلخ، استبعدتها من البحث لأنها لا تدخل في موضوعه، كتلحين ابن هشام أبا حيّان في تعبيره بـــ(الإساءة) في حديثه عن قـــوم لوط بدلاً عن تعبير الزمخشري بـــ(المساءة)[2]، وتخطئته من قال بتركيـــب (إذن) من (إذْ) و (أنْ)، وتركيب (كم) من (الكاف) و(ما) الاستفهامية، بعد حذف ألفهـــا لدخول الجار، وتسكين ميمها للتخفيف[3]، ومخالفته الكوفيين في جَعْل همزة (ايمن) التي للقسم همزة قطع[4]، ومخالفته الأخفش[5] في حذف عين الكلمة مـــن نحـــو: (مَقُول ومَبِيـــع) و(إقامـــة واســـتقامة) وإبقـــاء واو (مفعـــول) وألـــف (الإفعـــال والاستفعال)[6]، وإضعاف رأي المـــازني والمبـــرِّد فـــي وُقُوفهمـــا علـــى (إذَنْ) بالنون[7]... إلخ .

هذا وقد أُخرجتُ من البحث مسائل يُوحِي ظاهرها بأنها من المآخذ، والذي تبيَّن لِي أنَّها ليستْ كذلك وهي على النحو التالي:

1- ما كانت تدريباً أو افتراضاتٍ أو اعتراضاتٍ متوقَّعةً يأتي بها ابن هشـــام للإجابة عليها، أو شُبَهاً محتملة يُورِدُها لِيَدْفَعهـا،كقوله: فإن قلتَ كذا.. قلتُ كذا. [8]

2- ما كانت احتمالاتٍ، بمعنى أنْ يذكر ابن هشام وَجْهاً لأحد النحاة فيُخطِّئُهُ من جانب، ويَعتذِرُ له من جانب آخر كقوله: "وأمّا قول أبي البقاء[9] في ["بِمَا كَانُوا

---

[1] اعتمدت في إحصاء ألفاظ المؤاخذة على القراءة التفصيلية للمغني، كما استعنت بالإحصاء الالكتروني عن طريق القرص الصلب (CD) بعنوان: مكتبة النحو والصرف .

[2] المغني : 47 .

[3] المغني : 30 ، 191 .

[4] المغني : 109 .

[5] أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الشهير بالأخفش الأوسط ، علَم من أعلام العربية بالبصرة ، كثير الميل إلى نحو الكوفيين ، أضاف بحر " المتدارك " إلى بحور الخليل،من كتبه معاني القرآن [ت : 215 هـ] ينظر النزهة : 120-121 ، والأعلام :3/154-155.

[6] المغني : 583 .

[7] المغني : 31 .

[8] المغني : ينظر مثلا : 184 ، 279 ، 299 ، 371 .. إلخ .

[9] عبدالله بن الحسين الضرير الشهير بأبي البقاء العكبري، عالم بالعربية والفرائض، من تصانيفه التي أملاها على تلامذته التبيان واللباب [ت: 616 هـ] ينظر الإنباه: 2/116 - 118 ، والأعلام : 4/208-209.

يُكَذِّبُونَ" البقرة: 9] : إنّ (ما) مصدرية، وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بـــأنَ (يكذبون) في مَوْضع نصب خبراً لكان فظاهره **متناقض**، ولعلّ مراده أنّ المصدر إنما ينسبك من (ما) و(يكذبون) لا (منها) ومن (كان) بناء على .. إلخ .[1]

3- ما كانت استدراكاً أو إضافة أمثلة لم يتفطَّنْ إليها بعض العلماء كقول ابن هشام معقباً على القائلين بوجوب كون خبر (أنّ) بعد (لَوْ) فعلاً والرادِّين عليهم بأنّ ذلك لا يكون إلاّ في المشتقّ لا الجامد: "وقد وجدتُ آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً ولم يتنبَّهْ لها الزمخشري كما لم يتنبّه لآية لقمان[2]، ولا ابن الحاجب[3] وإلاّ لما مَنَع من ذلك، ولا ابن مالك وإلاّ لما استدلّ بالشعر وهي قولـــه تعـــالى: [**"يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ**" الأحزاب: 20] [4].

4- ما كانت إخباراً أو حكايةً، بمعنى أنْ يخبر ابن هشام بأنّ هناك خلافاً في مسألة مّا، أو أنّ ثمة إعراباً لا يصحّ ولا يجوز بدون أنْ يَرُدّ علـــى أحـــد، أو أنْ يحكي مؤاخذة بعض العلماء على غيره، نحو: "**ولَحَنَ** أبو عمرو[5] من قرأ بذلك، وقد خُرِّجتْ .. إلخ "[6]، ولكني أثبتُ بعض المسائل التي آخَذَ فيها ابنُ هشام بعضَ العلماء مكتفياً بردّ غيره وذلك إذا عبّرتْ رُدُودُهم عن رأيه وارتضاها، كاعتمـــاده

---

[1] المغني : 394 ، وينظر مثلا : 21 ، 378 ، 477 ، 510 ..إلخ.

[2] يَعني قوله تعالى : [" **وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ** " لقمان : 26] .

[3] أبو عمرو عثمان بن عمر الشهير بابن الحاجب ، فقيه مالكي أصولي ، ونحوي بارع ، اشتُهر من كتبه الكافية والشافية [ت:646هـ] ينظر البغية : 2/134-135 ، والأعلام : 374/4 .

[4] المغني : 270 .

[5] زبَان بن عمّار البصري الشهير بأبي عمرو بن العلاء ، إمام في العربية ، وأحد القرّاء السبعة [ت : 154 هـ] ينظر غاية النهاية لابن الجزري : 288/1 .. 292 ، والأعلام : 72/3 .

[6] المغني: 468، وينظر مثلا: 44، 82، 132، 297، 414، 447، 542 .. إلخ، والمقصود بقوله: "مَنْ قرأ بذلك" قراءة مَنْ نصب "أطهر" من قوله تعالى: [**"قَالَ يَقَوْمِ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**" هود: 77]، ومنهم سعيد بن جُبَيْر والحسن البصري، ينظر تخريج القراءة وتوجيهها في المحتسب لابن جني: 448/1- 449

على ردّ الرازي[1]، إعرابَ الزمخشري (أنْ) مفسرةً في قوله تعالى: ["وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي" النحل: 68] .[2]

5- ما أقرّهُ ابن هشام نفسُه من أنّ النحويّ إذا أعرب إعراباً خالف فيه غيرهُ وكان مستنداً إلى مذهب مّا ولم يقلْهُ سهواً عن قاعدة فلا يُعَدّ ذلك خطأً [3].

6- ما كانت بصيغة الظهور والاختيار، نحو قوله : "والذي يظهر لي .."، "..هذا هو الظاهر"، "ووجْهُ ذلك على ما اخترناه أنه ..."[4]؛ لأنّ ظهور معنى أو إعرابٍ أو رأيٍ، أو اختيارهُ إنما هو وجهة نظر خاصة يطمئن إليها مُختارُهَا، ولا يعني – في كل الأحوال– أنّ الآراء الأخرى ضعيفة أو ممنوعة أو مرفوضة.

7- ما كانت مفاضلةً وترجيحاً، بمعنى أن يكون في المسألة رأيان أو أكثر، ويرجّح ابن هشام إحداها على الأخرى، فالرأي المرجوح لا يعني – بالضرورة– أنه خطأ أو ضعيف أو مردود، وهذه المسائل كثيرة في المغنى، وهي ما استخدم فيها صيغة (أفْعَل) التفضيل، نحو: **أقْيَس .. أوْجَه .. أفضل .. أكثر .. أوْلَى .. أرجح** .. إلخ[5] ، ولا تكون هذه المسائل المحتوية على (أفْعَل) ضِمْنَ المآخذ الداخلة في البحث إلاّ إذا ساندتها ألفاظٌ أخرى توحِي بالمؤاخذة **كالزعم.. والادّعاء**.. إلخ .

***

---

[1] أبو عبدالله محمد بن عمر التَّيْمي الشهير بفخر الدين الرازي ، إمام مفسّر ، مبرز في علوم المعقول والمنقول ، من أجل تصانيفه تفسيره الكبير الموسوم بمفاتيح الغيب [ت : 606 هـ] ينظر طبقات المفسرين للداودي : 213/2 .. 217 ، والأعلام : 203/7 .

[2] المغني : 44 .

[3] المغني : 547 .

[4] المغني ، ينظر مثلا : 57 ، 114 ، 116 ، 178 ، 182، 251 ، 636 .. إلخ .

[5] المغني ، ينظر مثلا : 31، 81، 164، 189، 258، 374، 425، 520 ، 644 ..إلخ.

الفصل الثاني

الجانب الإحصائي الوصفي في المؤاخذة

ويضم هذا الفصل توطئة وثلاثة مباحث

- المبحث الأول : مآخذ مباشرة عن طريق الإيجاب .
- المبحث الثاني : مآخذ مباشرة عن طريق السلب .
- المبحث الثالث : مآخذ غير مباشرة .

تـوطـئـــة

هناك كلمات وعبارات معيّنة في المغني تدلّ على المؤاخذة، وهي بمثابـــة أدواتٍ ووسائل وعلامات تُعرف بها كـــ**(اللحن والسهو والضعف)** .. وغيرهـــا، وقد عبّرتُ عن هذه العلامات التي ترشد إلى وُجود المؤاخذة في المغنى صـــراحةً أو إيحاءً بأكثر من تعبير، فأشرت إليها مرةً بـــ**(الكلمة)**، ومرةً ثانية بـــ**(اللفـــظ أو اللفظة)**، وعبرت عنها مرة ثالثة بـــ**(الكلمة الدالة على المؤاخذة أو اللفظ الـــدّال عليها)**.

وقد وردتْ ألفاظ وعبارات تدلّ على المؤاخذة أو تشير إليها، ولكنـــيّ لـــم أُدخلها في تفاصيل البحث مع باقي ألفاظ المؤاخذة، واكتفيتُ بالتنويه عنها في بداية الحديث عن بعض الألفاظ ؛ لأنها جاءت على النحو التالي:

أ- ألفاظ وعبارات وردتْ بهيئة عناوين لأبواب وتقسيمات عامة تندرج تحتها كثير من الأمثلة، كـــ**(الجهل والغفلة واللّبس والإهمال)** ، ومن أمثلتهـــا – كمـــا وردت في سياقها بتصرُّف –: "وكثيراً ما **تزلّ** الأقدام بسبب ذلك" ، "وذلك إنما يقع عن **جهل** أو **غفلة**" ، "وإن أراد **مُجرَّد الإغراب** على الناس وتكثير الأوجه **فصعبٌ شديد**"، "وأوّل ما يتحرز منه المبتدئ .. أن **يلتبس** عليه الأصليّ بالزائد"، "والثالث – أنْ يعرب شيئاً طالباً لشيء **ويُهْمل** النظر في ذلك المطلوب"[1] .

ب- ألفاظ وعبارات أوردها ابن هشام حكايةً على لسان غيره، كـــــ**(القـــبح والطعن والرداءة)**، ومن أمثلتها – كما وردت في سياقها بتصرف–: "وأمّا سيبويه فقال: هذا **قبيح ضعيف**"، "وفي كتاب .. أنّ بعض الزنادقة تمسك بقولـــه:.. فـــي **الطعن** على بعض الصحابة"، "وشدّد الزمخشري .. فقال : هذه الكلمـــة .. التـــي يحرفها **مَنْ لا يَدَلَه في العربية** " ، " والفراء[2] والزمخشري يريان هذا الوجه **شاذّاً رديئاً**"، "وردّ على الزجاج في.. وقال في جَعْلِه بدلاً وَحْدَهُ من بين الصـــفات **نُبُـــوٌّ**

---

[1] المغني ، تنظر الصفحات بالترتيب : 497 ، 512 ، 515 ، 613 ، 635 .

[2] أبو زكرياء يحي بن زياد الديلمي المعروف بالفرّاء ، أشهر نحاة الكوفة ، من مصنفاته القيّمة معاني القرآن [ت:207هـ] ينظر النزهة :90-94 ، والأعلام : 178/9 .

ظاهر"، "وأمّا الآية فقال.. في كتابه.." القول فيها بأن (الواو) بمعنى (أو) **عجز عن درك الحق**". [3]

ج – ألفاظ وردت في مقام التعليل كـ**(الجرْأة والغرر)**، ومثالاهما – كما وردا في سياقهما باختصار – : "والذي جَرّأهُ عليه إشكال هذا الكلام"، "والذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم..." [4].

لقد تنوّعت الكلمات التي استخدمها ابن هشام للدلالة على عدم رضاه، أو توقفه على صحّة المعلومة، أو مؤاخذته غيره من العلماء صراحة، أو تعديله إعراباً.. أو غير ذلك مما سيأتي، وقد تتبّعتها معتمداً على المنهج الإحصائي في استقصاء المآخذ وحصرها بهدف تقسيمها وتبيين أنواعها، ثُمّ وصفها بغية الوصول إلى كيفية تعامُله معها فوجدتها في مجملها لا تخرج عن ثلاثة أنواع، درستُ كلَّ نوعٍ منها في مبحث مستقل:

النوع الأول : مآخذ مباشرة عن طريق الإيجاب .

النوع الثاني : مآخذ مباشرة عن طريق السلب .

النوع الثالث : مآخذ غير مباشرة .

وقد تجاوز عدد الكلمات الدالة على المؤاخذة في المغنى سبعاً وستين كلمةً وعبارة حصرتُها في هذا الفصل، ضمّ المبحث الأول منها أربعةً وأربعين، قسمتها إحدى عشرة مجموعة ، وهذه الكلمات مرتبة كالآتي: **(الخطأ والغلط واللحن)، (والفساد والبطلان والنقض)، (والضعف والتهافت والتقليد)، (والنقص والعيب والقدح)، (والمبالغة والإجحاف والتعسُّف والتكلُّف والتبجُّح والمنازعة)، (والمنع والإلغاء والإباء والاعتراض والرد والدفع وقيام الحجة)، (والسهو والوهم والذهول والفوت)، (والخفاء والإشكال والشبهة والخلط والاضطراب والتخيُّل)، (والظنّ والادّعاء والزعم والنظر في الأمر)، (والبعد والغرابة والعجب)، (والخلاف والخرق).**

---

[3] المغني : تنظر الصفحات بالترتيب : 102 ، 314 ، 324 ، 525 ، 537 ، 618 .

[4] المغني : تنظر الصفحتان بالترتيب : 514 ، 625 .

وضم المبحث الثاني أكثر من عشرين تعبيراً دالاًّ على المؤاخذة، قسمتها ست مجموعات، رتبت تعبيراتها كما يلي: **(عدم الصحّة والسداد والاستقامة)**، **(وعدم الثبوت والدليل والقول بالرأي والتعويل)**، **(وعدم السماع والقياس والاطراد)**، **(وعدم الجودة والاتجاه)**، **(وعدم الاطلاع والظفر والمعرفة والتأمُّل والفهم والتحقيق)**، **(وعدم التعيُّن والورود والنفي بأساليب أخرى..)**.

وضم المبحث الثالث ثلاث كلمات في مجموعة واحدة هي: **(الصحّة والصواب والحق)**.

وقد وجّه ابن هشام مآخذهُ إلى ما يقرب من أربعين جانباً وموضوعاً في الدرس النحويّ من أهمّها: القاعدة النحوية، والإعراب والتخريج والتوجيه، والاستشهاد والتمثيل، والتقدير، والحذف، والعمل، والسماع والرواية، والنقل، والقياس، والتعليل، والإجماع، والمعنى، والدلالة، والفهم، والتضمين، والاستعمال..إلخ .

ومن الأمور التي راعيتها في معالجة المآخذ ما يلي :

1- قسمتُ المآخذ داخل مجموعات، ورتبت المجموعات بحسب وضوح دلالتها على المؤاخذة، بحيث تكون البداية بمجموعة **(الخطأ)** ثم مجموعة **(الفساد)**، ثم مجموعة **(الضعف)** .. وهكذا، ورتبت ألفاظ المؤاخذة داخل المجموعات بالاعتبار نفسه، فمثلاً تبتدئ المجموعة العاشرة بلفظ **(البُعْد)**، ثم **(الغرابة)**، ثم **(العجب)**.. وهكذا في كل مجموعة .

2- راعيت في نظام المجموعات أن تكون كلُّ كلمات المؤاخذة التي تحمل معاني متقاربة داخلةً في مجموعة مستقلة، كالمجموعة التاسعة التي تضمّ كلمات المؤاخذة **(الظنّ والادّعاء والزعم والنظر في الأمر)**، بمعنى أنّ كلّ مجموعة تضمّ في طياتها ألفاظاً يربطها نسيج مشترك أو متقارب من المعاني والدلالات، وربطت بين المعنى اللغوي المعجميّ لألفاظ المؤاخذة واستخدام ابن هشام إيّاها، وقد وجدت بعض ألفاظ المؤاخذة توحي دلالاتها بمعاني خارجة عن معاني مجموعاتها تشترك مع دلالات ألفاظ في مجموعات أخرى يمكن استشفافُها وتلمُّسها من المراجع اللغوية فاعتمدتُ فيها المعاني الظاهرة المتجلية، ومن أمثلة هذه الألفاظ التي تحتمل

بعض معانيها الاشتراك مع غيرها من ألفاظ المؤاخذة: **(الخلط)** فيه معنى **(الخلل والفساد)**، **(والبطلان)** وفيه معنى **(الخطأ)**، **(والوهم)** وهو من أسباب **(الغلط)**، و**(الإجحاف)** وهو مبالغة في **(النقص)**، **(والبعد والغرابة)** وفيهما معنى **(الضعف)**، و**(العجب)** وهو يحمل معنى الإنكار ... إلخ ، وعموماً فكل كلمات المؤاخذة التي أثبتها في هذا البحث يُفهم منها التخطئة والردّ بشكل أو بآخر.

3- حاولتُ قدر المستطاع ألاّ أجتثّ المسألة الواقعة فيها المؤاخذة من سياقها وسباقها، مع مراعاة الالتزام بما يُتِمّ الفكرة ويوضّحها ، والاقتصار عليه، ولكنّي قد استطردتُ في بعض المواضع، وعقّبْتُ بما يستلزمه المقام من توضيح أو ربط.

4- في هذا الفصل الذي ضمّ أغلب ألفاظ المؤاخذة اعتمدتُ على فكرة التفكيك بقصد تشريح الموضوع وتسهيل دراسته، بمعنى دراسة كل لفظة مؤاخذة على حدة بحيث قد تكون المؤاخذة موجهة إلى فقرة من مسألة أو جانب من جوانبها فيَضْطَرُّني هذا – أحياناً– إلى اجتزاء بعض المآخذ من سياقها، والاقتصار على ما يتعلق بها مما تدعو الحاجة إليه من سابقها أو تاليها، وقد تجتمع أكثر من كلمة دالة على المؤاخذة في مسألة واحدة ، فيؤدي هذا إلى عرض المسالة أكثر من مرة، في كل مرة أنظر إليها من جانب معيّن كالمؤاخذة المتعلقة بالحرف (لو) فإني أوردتها من منظورين مختلفيْن، وهما كلمتا المؤاخذة: **(الفساد)**، **(والبطلان)**.

5- اكتفيت بذكر بعض المآخذ، لتكون نماذج تغني عن غيرها في ذات الموضوع ، أمّا بقيّة المواضع فأشرت إلى صفحاتها في الهامش، ولم أتقيّد بمناقشة جميع النماذج المذكورة، ففي بعضها اقتصرت على نقل كلام ابن هشام بالنص أو بالمعنى ووصْفه، وفي بعضها ناقشتُ وأبديت الرأي بالموافقة أو القبول إذا لزم الأمر.

6- عند خوضي في دراسة الألفاظ الدالة على المؤاخذة اتّبعت الآتي: الالتزام بتعريف لغويّ مختصر يتناسب مع الاستخدام النحويّ لكل لفظة مؤاخذة، اعتمدت فيه على مجموعة من المعاجم القديمة كالصحاح، وبعض المعاجم الحديثة كالوسيط؛ لأنها في بعض الأحيان أكثر دقة من المعاجم السابقة في تحديد المعنى، ثم إثبات عدد المرات التي استخدمها فيها ابن هشام بقصد المؤاخذة، ثم عَرْض

الجوانب النحوية التي وجّه المآخذ إليها، وعادةً ما أبتدئها بـــ(ذَكَر ابنُ هشام..، أو أَقَرّ .. ، أو قَرّر .. أو عَرّف .. إلخ)، ثم إبداء ملاحظات تتعلّق باستعمال كل كلمة في نهاية الحديث عنها وبيان طبيعتها من حيث الحدّة والهدوء، ثم التعليق على كل مجموعة بوصف شامل مختصر بيّنتُ فيه كيفية تناوله كلمات المؤاخذة، والأسس التي اعتمد عليها في الرد على المآخذ، ونبّهت إلى مواضـــع الخلـــل والقصـــور والتناقض إن وُجِدتْ، وأشدتُ بالمواضع التي أجاد فيها.

المبحث الأول

مآخذ مباشرة عن طريق الإيجاب

يضمّ هذا النوع من المؤاخذة مآخذ صريحة، قسمتُها إحدى عشرة مجموعة، وتتراوح ألفاظ المؤاخذة في هذه المجموعات بين (لفظتيْن وسبعة ألفاظ)، والمقصود بكلمة (مباشرة) -هنا- الألفاظ التي يدلّ معناها على المؤاخذة صراحةً، وأمّا كلمة (الإيجاب) فالمقصود بها المآخذ التي تُفهم المؤاخذة منها بلفظ غير منفيٍّ -كما سيأتي-:

* المجموعة الأولى :

كلمات تدلّ على الخطأ، وتشمل ثلاثة ألفاظ هي: **الخطأ، والغلط، واللحن.**

أ- **الخطأ:** وهو في اللغة: الحياد عن الصواب، وهو نقيضُه[1]، والخطأ: ما لم يُتعمَّد من الأقوال والأفعال[2]، وهو أن يُقصد الشيء فيُصاب غيره[3]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ خمس عشرة مرة، منها موضعان احتماليّان خارجان عن موضوع البحث[4]، أما المواضع الأخرى فقد كانت التخطئة فيها موجهةً إلى جوانب مختلفة:

1- الخطأ في القاعدة: [5]

خطّأ ابنُ هشام ابن السرّاج[6] في تجويز قول الكوفيين: "آتيكَ إنْ تأتِني" حيث إنهم يجيزون أنْ يكون المتقدم على الشرط هو الجواب، ويرى ابن هشام وِفاقاً لأصحابه

---

[1] تنظر مادة " خطأ " في الصحاح : 47/1 ، والمنجد : 181 ، والمعجم الوسيط : 242/1 .

[2] تنظر مادة " خطأ " في اللسان : 274/2 ، والقاموس : 14/1 ، والكافي : 414 .

[3] ينظر الفروق في اللغة للعسكري : 45 .

[4] المغني : 423 ، 547 .

[5] المغني : 512 ، وكذلك ينظر ص : 210 - 211 .

[6] أبو بكر محمد بن السريّ المعروف بابن السرّاج ، أحد أئمة العربية ، أهمّ كتبه الأصول في النحو [ت : 316 هـ] ينظر النزهة : 220 ، والأعلام : 6/7 .

– أي البصريين– أنّ هذا **خطأ**؛ لأنّ الشرط له الصدر، ولا يجوز عندهم حذف الجواب إذا كان الشرط متصلاً بما قبله إلاّ وفعل الشرط ماضٍ نحو: "أنت ظالم إنْ فعلتَ".[1]

2- **الخطأ في التوجيه والتخريج والإعراب :** [2]

خطّأ ابنُ هشام ابنَ الخيّاط[3] في توجيهه نصب الضمير الثاني في المسألة الزنبورية "فإذا هو إيّاها" بأنّ (إذا) ظرف فيه معنى (وجدتُ) و(رأيتُ) فنَصَب المفعول، والضمير المرفوع بعدهُ– أي (هو)– خبرٌ عنه، واعتمد ابن هشام في تخطئته على أمريْن:

الأول – أنّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنّما ينصبُ عملها على الظروف والأحوال.

الثاني – أنّ (إذا) مادامتْ بمعنى الأفعال التي تنصب مفعوليْن بعد استيفاء فاعلها –كما يزعم ابن الخياط– فإنّ حقّها أنْ تنصب الضمير الذي يليها وهو الذي ورد في المسألة بلفظ (هو).

وكذلك[4] خطّأ ابن هشام إعراب بعضهم (رحماناً رحيماً) تمييزيْن في قول الشاطبي[5]في افتتاح قصيدته[6]:

بدأتُ ببسم الله في النظم أوّلاَ تبارك رحماناً رحيماً ومَوْئلاَ

وجعل الصواب أنْ تُعرب(رحماناً) مفعولاً بإضمار (أخصّ) أو (أمدح)، و(رحيماً) حال منه وليس نعتاً له، وعلّل ذلك بأنّ (الرحمن) علَمٌ وليس صفةً موافقةً للأعلَم[7] وابن مالك.

---

(1) يراجع الأصول في النحو لابن السرّاج : 192/2 .

(2) المغني : 101 ، وكذلك ينظر ص : 189 .

(3) أبوبكر محمد بن أحمد المعروف بابن الخيّاط ، نحويٌّ خلط بين المذهبين البصري والكوفي ، من تصانيفه النحو الكبير [ت:320هـ] ينظر الإنباه : 54/3 ، والأعلام : 198/6-199 .

(4) المغني : 440 ، وكذلك ينظر ص :301 ، 536 ، 625 ، 626 ، 658 .

(5) أبو محمد القاسم بن فيرة الضرير المعروف بالشاطبي، إمام في القرآآت، ومن علماء العربية والشريعة، اشتهرت منظومته في القرآآت المعروفة بالشاطبية [ت : 590 هـ] ينظر البغية : 260/2 ، والأعلام :14/6 .

(6) ينظر الوافي في شرح الشاطبية لعبد الفتاح القاضي : 9 ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي 336/1-338 .

(7) أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسي المعروف بالأعلم الشَّنْتَمَري ، عالم في العربية والأدب ، له شرح على شواهد سيبويه [ت:476هـ] ينظر الإنباه : 59-61 ، والأعلام :308/9 .

3- الخطأ في الفهم : [1]

خطّأ ابنُ هشام ابنَ الطراوة[2] في زعمه أنّ سيبويه لَحَن عندما أَلْزَم بعض مناظِريه أنْ يجيب عن التقرير: "ألست تقول كذا وكذا ؟!"، "ألست تفعل كذا؟!" في حالة الإيجاب بـ(نَعَمْ)[3]، ونقل ا بن هشام عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين أنّ الاستفهام الداخل على النفي إذا أُريد به التقرير فالأكثر أنْ يجاب بما يجاب به النفي المجرّد رعياً للفظه أي أنّ الإثبات يكون بـ(بلى) والنفي يكون بـ(نعم) ، ويجوز – بشرط أَمْن اللَّبْس – أنْ يُجاب بما يُجاب به الإيجاب المجرّد رعياً لمعناه أي : أنّ إثباته بـ(نعم) وتكذيبه بـ(لا)[4] ، ثم عقّب ابن هشام بقوله – بعد الاستشهاد –: "وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطِّئ مخطئ " – يعني ابن الطراوة – .

4- الخطأ في الجواب : [5]

خطّأ ابن هشام طالباً نحويًّا في حكاية رواها الشلوبين[6] حينما سُئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى : [" **وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ** " النساء :12]، فسأل الطالب عن معنى (الكلالة)، فقيل له: الورثة إذا لم يكن فيهم الأصول والفروع، فأجاب بأنها تمييز، وبعد أنْ وَجَّهَ ابنُ هشام إعرابه قال: "وقد أصاب هذا النحويّ في سؤاله وأخطأ في جوابه، فإنّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الذي حُذِف لأجله، وتراجعٌ عمّا بُنِيَت الجملة عليه من طيّ ذكر الفاعل فيها"، وصوّب أن تكون حالاً أو خبراً لكان بتقدير مضاف أي (ذا كلالة) .

والملاحظ : أنّ عيْن ابن هشام في مآخذه المتعلقة بكلمة **الخطأ** كانت مُركَّزة على المعلومة ذاتها، وهدفه صريح وهو التنبيه على الخطأ وإصلاحه، وعبارته هادئة، حيث اكتفى في الغالب بصيغتي: **خطأ** أو **مخطئ**، ولم يُصعِّد لهجته إلاّ في موضعيْن:

---

[1] المغني : 336-337 .

[2] أبو الحسين سليمان بن محمد الشهير بابن الطراوة ، أديب مترسّل له آراء تفرّد بها في النحو ، من كتبه الترشيح [ت:528هـ] ينظر البغية : 602/1 ، والأعلام : 196/3 .

[3] ينظر الكتاب: 19/2 .

[4] ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 78/3-79 .

[5] المغني: 497 – 498 .

[6] الأستاذ أبو عليّ عمر بن محمد الإشبيلي المعروف بالشلوبين أو الشلوبيني، إمام عصره في العربية، من كتبه التوطئة [ت:645 هـ] ينظر البغية: 224/2-225 ، والأعلام :224/5 .

الأوّل – عندما وصف إعراب ابن عصفور[1] (كَمْ) من قوله تعالى:[" **أَوَلَمْ يَهْدِلَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا**" السجدة : 26] فاعلاً بأنه "**خطأ عظيم**"[2] ؛ لأنه تخريج لكلام الله على لغة رديئة.

الثاني – عندما أَوْرد اعتراض القائل بأنه لا يمكن أنْ تُقدَّر الهاء من جملة " أعجبني ما قمت " مفعولاً به ؛ لأن (قام) غير متعدٍّ، ووصف هذا الاعتراض بأنه "**خطأ بيّن**"؛ لأنّ المعترض لم يُمعن النظر وغفل عن الإعراب الصحيح الذي مَفادُه أنّ الهاء المقدّرة مفعول مُطلق لا مفعول به. [3]

ب- الغلط : وهو في اللغة العِيُّ بالشيء، وعدم معرفة وَجْه الصواب فيه[4]، ويكون في الكلام والمنطق وغيرهما، وغلط فلان : أخطأ الصواب[5]، ومن معانيه: وضع الشيء في غير موضعه وإن كان صواباً في نفسه، وقد فطِن ابن هشام إلى هذا المعنى، فنبّه في(الباب السابع)في الأمر الثاني ممّا يجب أنْ يحترز منه المبتدئ إلى أنه قد "يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها"، ثم ختم الفقرة بأنّ "المبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يُعاب عليه"[6].

وقد غلَّط سيبويه وغيرُه بعض العرب، وعَقَد ابنُ جنّي باباً في الخصائص سمّاهُ "في أغلاط العرب"، وهم يعنون بالغلط هنا التوهُّم[7]، وذكر أصحاب المعاجم أنّ الوهم بمعنى الغلط والسهو[8] – كما سيأتي–، والذي أراه أنّ التوهم ليس هو المعنى الدقيق للغلط، وإنما هو سبب له ومقدمة للوقوع فيه ، بدليل قول سيبويه: "فأمّا قولهم مصائب

---

(1) أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره ، له شرح مشهور على الجمل [ت:669هـ] ينظر البغية : 10/2 ، والأعلام : 179/5-180 .

(2) المغني : 189 .

(3) المغني : 301 .

(4) تنظر مادة " غلط " في القاموس :390/2 ، والمعجم الوسيط : 658/2 .

(5) تنظر مادة " غلط " في اللسان : 51/5 ، والمنجد : 585 ، والهادي : 338/3 .

(6) ينظر الفروق في اللغة للعسكري : 45-46 ، ويراجع المغني : 635 .

(7) ينظر الكتاب : 155/2 ، 462/3 ، 160/4 ، والخصائص لابن جني : 273/3 - 282 ، والمغني : 455 ، ويراجع المؤاخذات النحوية لزهير سلطان :13-14 .

(8) تنظر مادة " وهم " في الصحاح : 2054/5 ، واللسان : 498/6 ، والقاموس : 189/4 .

فإنه غَلَطٌ منهم، وذلك أنهم توهَّمُوا أنّ مصيبة (فعيلة) وإنما هي (مُفْعِلة)[1]، ومعلوم أنه يقصد بقوله: "وذلك أنهم .. إلخ " التعليل وكذلك قول ابن هشام: " والذي **غلّط** ابن الشجري[2] حتى جعله من النوع الأول توهُّمه أنّ .. إلخ "[3] ، والواضح من خلال هذا الأسلوب أنّ التوهُّم كان سبباً للوقوع في الغلط .

وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ إحدى عشرة مرة، ورد موضعان منها احتمالاً[4]، وموضع في تنبيه المبتدئين في الباب السابع إلى ألاّ يعتادوا عبارات فيستعملوها في غير محلِّها على سبيل الغلط[5] ، أمّا في المواضع الأخرى فكانت على النحو التالي :

1- الغلط في القاعدة : [6]

غلّط ابن هشام كثيراً من النحويين في زَعْمهم أنّ (لا) العاملة عمل (ليس) لا تكون إلاّ نافية للوحدة فقط ، ورَدّ عليهم بأنّ العاملة عمل (ليس) قد تكون نافية للجنس كما في قول الشاعر : [7]

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقِيَا ∴ ولا وَزَرٌ مما قضى الله وَاقِيَا

2- الغلط في التمثيل : [8]

ذكر ابن هشام أنّ لـ(أنْ) المفسرة عند مُثْبِتِيها شروطاً ، أوّلُها – أنْ تُسبَق بجملة، ولذلك غُلِّط مَنْ مَثَّل لـ(أنْ) المفسرة بقوله تعالى : [" **وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ**" يونس : 10] ، والصحيح أنّها الناسخة واسمها ضمير الشأن (أنّهُ) .

---

(1) ينظر الكتاب : 356/4 .

(2) أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف المعروف بابن الشجري ، من أئمة العربية ، من أهمّ كتبه الأمالي الشجرية [ت:542هـ] ينظر النزهة : 348-349 ، والأعلام : 62/9 .

(3) المغني : 54 .

(4) المغني : 84 ، 88 .

(5) المغني : 635 .

(6) المغني : 241 .

(7) البيت مجهول القائل ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 612/2 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 377/4 – 378 .

(8) المغني : 43 ، وكذلك ينظر ص : 356 .

3- الغلط في الإعراب : [1]

ذكر ابن هشام أنّ للزمخشري **غلطة** ، وذلك حينما جوّز مصدرية (ما) في قوله تعالى : [" **وَاتَّبَعَ الذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ** " هود : 116] مع أنّ الضمير قد عاد عليها ، والصحيح أنْ يَعُدّها موصولة .

4- الغلط في الفهم : [2]

بعد أنْ أنشد ابن هشام بيت زهير : [3]

وما أدري وسوف إخالُ أدري ∴ أقومٌ آلُ حصنٍ أمْ نساءُ؟[4]

جعل سبب غَلَط ابن الشجري في عَدِّه الهمزة من البيت همزة تسوية[5] عدم فَهْمِه،وذلك بتوهُّمه أنّ معنى الاستفهام فيه غير مقصود لِمُنَافَاتِه فعل الدراية (أدري)، وأجاب ابن هشام بأنه لا تعارض فيه بين فعل الدراية والسؤال إذا قُدِّر لفظ (جواب) في نحو: علمت أزيد قائم ؟ أي : علمتُ جواب السؤال: أزيد قائم ؟ ، ويُقاس عليه البيت .

5- الغلط في النقل والفهم : [6]

قال أبو حيّان في تفسير قوله تعالى : [" **وَبَشِّرِ الذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**" البقرة : 24] : " وأجاز سيبويه: جاءني زيدٌ ومَنْ أخوك ؟ العاقلان،على أنْ يكون (العاقلان) خبر ابتداء مضمر"[7] ، وقال ابن هشام :"وأمّا ما نقله أبو حيان عن سيبويه **فغلطٌ عليه**"، وأوْرَد عبارة سيبويه : " واعلم أنه لا يجوز: مَنْ عبدالله ؟

---

[1] المغني : 301 ، وكذلك ينظر ص : 465 ، 655 .

[2] المغني : 53-54 ، وكذلك ينظر ص : 649 .

[3] زهير بن أبي سلمى ، حكيم شعراء ما قبل الإسلام ، اشتهر بالحوليّات ومعلقته الميميّة [ت : 609 م] ينظر معجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن : 104 – 105 ، والأعلام : 87/3 .

[4] ينظر شرح شعر زهير برواية ثعلب : 65 ، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي 130/1-134، وشرح الأبيات للبغدادي 194/1-199 .

[5] ينظر أمالي ابن الشجري : 406/1 ، 107/3 .

[6] المغني : 458 – 461 .

[7] ينظر البحر المحيط لأبي حيان : 111/1 ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : 1923/4 .

وهذا زيدٌ الرجليْن الصالحيْن رفعتَ أو نصبْت لأنك لا تُثْنِي إلاّ على مَنْ أثبتَهُ وعلمتَهُ، ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلم ومَنْ لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة " . [1]

غلّط ابن هشام أبا حيّان من عدة نواحٍ :

الأولى – غلّطه في النقل ، لأنّ المثال الذي أورده أبو حيّان ليس من كلام سيبويه السابق ذكره ، بل هو من كلام الصفّار[2] مع بعض التعديل فيه .

الثانية – غلّطه في الفهم ، حيث إنّ الناظر في كلام سيبويه يتبيّن له أنه منع صياغة المثال من أصله ، وأنكر عطف الخبر على الإنشاء ، سواء أُعرب ما بعدهما على الاتباع بالرفع لاختلاف العامليْن أم أعرب على القطع بوجهيْه: الرفع بتقدير مبتدأ محذوف، والنصب بتقدير فعل محذوف .

الثالثة – غلّطه في فهمه لكلام الصفّار وتصرُّفه فيه ؛ لأنّ أبا حيان ظنّ أنّ المثال يصحّ إذا زال النعت الصناعي ، ومُراد الصفّار – كما جاء في بعض الحواشي–: أنّه إذا زال النعت المقطوع رفعاً ونصباً وصارت الجملة : "مَنْ عبدالله ؟ وهذا زيد" كان التركيب صحيحاً، هذا ما فهمه الصفّار من قول سيبويه الذي بنى سبب المنع على عدم جواز الخلط في العطف بين المعلوم وهو الخبر وغير المعلوم وهو الإنشاء، ثم بعد ذلك أنهى ابن هشام ردَّهُ على الصفّار بأنه لا حجّة له في عطف الإنشاء على الخبر، إذْ قد يكون للمسألة مانعان فيُقتصر على أحدهما ؛ لأنّ المقام يقتضيه . [3]

والملاحظ : أنّ ابن هشام يُغلِّط أوّلاً ثم يصلح هذا الغلط بإثبات الرأي السديد أو الإعراب الصحيح الذي يراه ، في لهجة هادئة لا تتعدّى صيغتي: **غالط وغلط** إلاّ في تغليط أبي حيّان حيث ضمّن لفظ **الغلط** معنى الكذب حينما عدّاهُ بحرف الجرّ (على)[4]، وكأنه يريد أنْ يقول : إن أبا حيّان قد تعمّد هذا الغلط ؛ لأنه نسب إلى سيبويه ما لم يقُلْه، وهذه مُبالغة من ابن هشام ، وفي الموضع الذي غَلَّط فيه ابن الشجري لم يكتف

---

[1] ينظر الكتاب : 60/2 .

[2] قاسم بن عليّ البطليَوْسي الشهير بالصفّار ، عالم بالنحو ، له شرح حسن على الكتاب [ت بعد :630 هـ] ينظر البغية : 256/2 ، والأعلام : 12/6-13.

[3] تنظر حاشية الشمني : 177/2 – 178 ، وحاشية الدسوقي : 81/2 – 82 .

[4] تنظر حاشية الدسوقي : 81/2 .

بإيراد الجواب الصحيح ؛ بل ذكر السبب الذي دفعه إلى الوقوع في الغلط وهو التوهم الذي منشؤه عدم الفهم الصحيح .

ج- **اللحن** : وهو في اللغة : المَيْل عن جهة الاستقامة إلى الخطأ(1) ، وإزالة الكلام عن صوابه(2) ، ويكون اللحن في الكلام والقراءة والإعراب وغيرها(3) ، وقد استخدم ابن هشام لفظ اللحن إحدى عشرة مرة أحدها لحن صرفيّ(4)، وخمسة منها حكاها عن غيره(5)، أمّا المواضع الأخرى فلا تخرج عن اللحن في الاستخدام(6)، ومن ذلك أنّ ابن هشام **لَحّن** العامّة في جرِّهم الظرف (عند) بـ(على) في قولهم : "ذهبتُ إلى عندِه"؛ لأنّ (عند) لها استعمالان لا ثالث لهما ،فإمّا أن تكون ظرفاً منصوباً وإمّا أنْ تكون مجرورة بحرف الجرّ (مِنْ) ، وما خالف ذلك فهو **لحن** .

وقد اهتم ابن هشام في هذه المؤاخذات بالجانب التطبيقي للنحو، فاختار بعض عباراتٍ يُردِّدُها عامة الناس كثيراً ولحَّنها لينتبهوا إليها في استعمالاتهم فيجتنبوها، واقتصرعلى كلمة **لحن** دون أنْ يشتدّ على اللاّحنين ؛ لأنهم – غالباً – غير متخصصين في علم النحو؛ ولكن المثير للانتباه أنّ ابن هشام وقع في التناقض حيث وصف قولهم (لا غير) في حرف الغين المعجمة بأنه **لحن**، وأنّ الصواب أنْ يقال : (ليس غير)، ولكنه استخدم عبارة (لا غير) في ثمانية مواضع من الكتاب دون أنْ ينتبه أو يشير إلى تلحينه السابق وهذه المواضع وردتْ كالآتي :

موضع في التنبيه إلى غلط وقع فيه كثير من الناس في (لا) النافية العاملة عمل (ليس)، وموضع في بداية الحديث عن (هل)، وموضع في الحكم الثالث من الأحكام التي تفرد بها الواو عن سائر حروف العطف .

---

(1) تنظر مادة " لحن " في أساس البلاغة : 561 ، واللسان : 486/5 .

(2) تنظر مادة " لحن " في اللسان : 486/5 ، والكافي : 860 .

(3) تنظر مادة " لحن " في الصحاح : 2193/6 – 2194 ، والمنجد : 764 ، والوسيط : 818/2 .

(4) المغني : 47 .

(5) المغني : 163 ، 284 ، 272، 606 ، 633 .

(6) المغني : 162 ، وكذلك ينظر ص : 164 ، 181 ، 268، 509 .

وموضعان في فقرة "انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى" وموضع في مثال النوع الثاني من فقرة "حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات"، وموضع في فقرة "ما يُعرف به الفاعل من المفعول"، وموضع في المثال الثاني من "الجهة التاسعة التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"[1] .

التعليق على المجموعة :

هذه المجموعة بكلماتها الثلاثة تتفق في دلالتها على الخطأ الذي هو نقيض الصواب، وفيها معنى الميْل والانحراف عن الاستقامة ، وغالباً ما تكون بعد محاولة ومكابدة ، وعن غير عمدٍ ، وقد التزم ابن هشام بهذه الدلالات في توجيه المؤاخذة إلاّ في الموضع الذي غلط فيه أبا حيّان ؛ لأنه استشف من عبارته تجنّيه على سيبويه فضمن تغليطه معنى الكذب ، وهذا مستبعد كما سبق وأن أشرت ، وقد سلّطتْ مآخذ هذه المجموعة على جوانب نحوية متنوعة هي: القاعدة .. والتوجيه ، والتمثيل، والإعراب، والفهم ، والجواب ، والنقل ، والاستخدام ، واعتمد فيها ابن هشام في تخطئة غيره على القاعدة النحوية ، وقول النحويين ، والفهم الصحيح ، والحجة العقلية، والسماع المتمثل في الشعر ، وحَمْل القراءة على أقوى الوجوه ، وقد زادت مآخذ هذه المجموعة عن عشرين مؤاخذة ، كان ابن هشام في معظمها هادئاً متريّثاً في إصدار حكمه يُعلِّل سبب تخطئته ؛ لأنه يُورد المعلومة التي يطمئن إلى صِحَّتها ، ولكنه قد يتعمَّد الحِدّة في الردّ إذا كان الخطأ فادحاً ، والمعنى واضحاً ، وقد وقع في التناقض من حيث لا يدري في أحد مواضع اللحن بسبب الغفلة وعدم الانتباه ، ودون أنْ يعلِّل سبب التلحين .

---

[1] يراجع المغني : 164 ، وتنظر المواضع الثمانية في صفحاتها على التوالي : 241 ، 339 ، 344 ، 367 ، 411 ، 434 ، 564.

*** المجموعة الثانية :**

كلمات تدلّ على الفساد ، وتشمل ثلاثة ألفاظ هي **الفساد والبطلان والنقض** .

أ- **الفساد** : ومن معانيه في اللغة : التغيُّر من حالٍ صالحة إلى حال غير صالحة[1]، وهو الاختلال والخروج عن القواعد[2] ، وهو نقيض الصلاح[3] ، وقد استخدمه ابن هشام أكثر من عشرين مرة بعضها احتمالي[4] ، وجعل الفساد هو السبب الرئيس لأغلب الأمثلة التي أوْرَدها في أوّل الباب الخامس في الجهة الأولى من التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها وهي أنْ يراعي ظاهر الصناعة على حساب المعنى[5]، وورد الفساد في مؤاخذات ابن هشام على النحو التالي :

1- الفساد في الإعراب : [6]

ذكر ابن هشام اختلاف المعربين في (لا) من قوله تعالى : **["وَاتَّقُوافِتْنَةً لاَّتُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً** " الأنفال : 25] أهي ناهية أم نافية ؟ ثم ذكر اختلافهم فيما بعد النافية على قولين : ثانيهما – أنّ الفعل جواب الأمر ، وقال : إنّ الزمخشري، وغيره ذكروا هذا الوجه[7] ،وهو **فاسد** عنده ؛ لأنّ إصابة الفتنة مترتبة على تقوى المخاطبين بها، والمعنى حينئذٍ : " فإنكم إنْ تتقوها لا تُصيب الذين ظلموا منكم خاصة ولكنها تعمُّكم" ، يُضاف إلى هذا أنّ مجيء نون التوكيد بعد (لا) النافية شاذٌّ وخارج عن القياس.

2- الفساد في الاستدلال والتمثيل : [8]

ذكر ابن هشام أنه يُحتمل في مثل " تجلي الشمس " أنْ يكون (تجلّي) ماضياً تُرِكت التاء من آخره لمجازيّة التأنيث ، ويحتمل أنْ يكون مضارعاً حُذِفتْ إحدى تاءيه

---

(1) ينظر الهادي مادة " فسد " : 412/3 .

(2) تنظر مادة " فسد " في الوسيط : 688/2 ، والهادي : 412/3-413 ، والكافي : 753 .

(3) تنظر مادة " فسد " في الصحاح : 519/2 ، واللسان : 128/5 .

(4) المغني : ينظر مثلاً ، ص : 420 ، 499 .

(5) المغني : 498 – 507 .

(6) المغني : 248 ، وكذلك ينظر ص : 84 ، 504 ، 513 ، 583 .

(7) ذكر الزمخشري هذا الوجه على جهة الاحتمال ولم يزكّه ، ينظر الكشاف : 152/2 .

(8) المغني : 535 ، وكذلك ينظر ص : 465 .

الأوليَيْن تخفيفاً، ثم بيّن فساد قول من استدل على جواز حذف التاء من آخر الماضي إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث نحو: قام هندٌ، في الشعر بقول لبيد : [1]

تمنّى ابنتايَ أنْ يعيش أبوهما ∴ وهل أنا إلاّ من ربيعة أو مُضَرْ [2]

وجعل سبب الفساد هو الاحتمال ؛ لأنه يجوز أنْ يكون الفعل مضارعاً حُذِفتْ إحدى تاءيْه (تتمنّى) .

3- الفساد في القياس : [3]

ذكر ابن هشام طائفةً من القياسات الفاسدة في الباب السابع الذي خاطب المبتدئين في معظمه ، وحكى بعض الروايات في هذا الشأن منها قولُه : "ومثله في القياس **الفاسد** ما حكاه أبوبكر التاريخي[4] في كتاب (أخبار النحويين) أنّ رجلاً قال لسمّاك بالبصرة : بكَمْ هذه السمكة ؟ فقال : بدرهمان ، فضحك الرجل ، فقال السمّاك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول : ثمنها درهمان !! " ، وممّا لاشك فيه أن ابن هشام متفق مع أبي بكر في مؤاخذة الرجل .

4- الفساد في المعنى : [5]

أوْرَد ابن هشام حكاية جرتْ بين اليزيدي[6] والمازنيّ حَوْل إعراب (رجُلاً) من قول الشاعر : [7]

---

[1] أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري ، أحد الفرسان المعمّرين ، ومن أصحاب المعلقات ، أسلم وحَسُن إسلامه [ت:41 هـ] ينظر معجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن : 229 ، والأعلام : 104/6 .

[2] ينظر الديوان : 73 ، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي 902/2، وشرح الأبيات للبغدادي 197/7 .

[3] المغني : 632 ، وكذلك ينظر ص : 465 .

[4] محمد بن عبد الملك السرّاج المعروف بأبي بكر التاريخي ، أديب فاضل ، اعتنى بالتواريخ والأخبار ، من علماء القرن الثالث من الهجرة ، من كتبه أخبار النحويين ، ينظر الفهرست لابن النديم : 129 ، والوافي بالوفيات : 45/4 – 46 .

[5] المغني : 506 ، وكذلك يُنظر ص : 79 ، 318 ، 370 ، 499 ، 505 ، 506 .

[6] أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى البصري المعروف باليزيديّ ، نحوي وأديب فاضل من تصانيفه ما اتفق لفظه واختلف معناه [ت:225 هـ] ينظر الإنباه : 189/1 – 191 ، والأعلام :74/1 .

[7] نسب المصنف البيت إلى العرجيّ تبعاً للحريري ، وصحّح السيوطي والبغدادي نسبته إلى الحارث بن خالد المخزومي، يراجع شرح الشواهد للسيوطي 892/2-895، شرح أبيات المغني للبغدادي:158/7-164 ، وينظر درة الغوّاص للحريري:296 ، والدرر اللوامع للشنقيطي : 309/2 ، وحاشية الصبّان على الأشموني : 288/2 .

أظلومُ إنّ مُصابَكُم رَجُلاً .·. رَدَّ السلامَ تحيّةً ظُلْمُ

وسأقتصر على ما يخصّ البحث من مُلخَّص هذه الحكاية ، وذلك أنّ جاريةً غَنّتْ هذا البيت بحضرة الواثق[1] ، فاختلف الحاضرون في نصب " رَجُلاً " أو رفعه، وصوَّب اليزيديّ الرفع على أنّه خبر (إنّ) أمّا الجارية فأصرَّتْ على النصب وادّعتْ أنّها قرأَتْهُ هكذا على المازني ، فدعاهُ الواثق إلى مجلسه ، فلمّا حضر أوْجَب النصب على أنه مفعول لمصابكم ، " ومصابكم " بمعنى " إصابتكم " ، و" ظُلْم " خبر (إنّ) ولا يتم المعنى بدونه ، فعارضه اليزيديّ ، فأجابه : بأنه مثل قولك : " إنّ ضربك زيداً ظلمٌ" فاستحسن الواثق جوابه وكافأه[2] ، وصرَّح ابن هشام بأنّ إعراب اليزيديّ **يفسد** المعنى، بل لا يتحصّل للبيت معنىً أصلاً .

5- الفساد في الحدّ والتعريف : [3]

ذكر ابن هشام أنّ (لو) في نحو: لو جاءني لأكرمته، تفيد ثلاثة أمور :

الأوّل – الشرطية أي : عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها .

الثاني – تقييد الشرطية بالزمن الماضي .

الثالث – الامتناع ، وذكر اختلاف النحاة في هذا المفهوم إلى ثلاثة أقوال :

أولها ــ عدم إفادتها الامتناع لا في الشرط ولا في الجواب ، وإنما تدلّ على التعليق في الماضي فقط .

ثانيها ــ امتناع الشرط والجواب معاً.

ثالثها ــ امتناع الشرط خاصةً .

ثم لخّص القول في (لو) في دلالتها على ثلاثة أمور هي : "عقد السببية والمسببية " ، "وكونهما في الماضي"، "وامتناع السبب " ، وبعد أنْ فصّل الأنواع وشرح الأمثلة نَصَّ على أنّ أفسد تفسير لـ(لو) قَوْل مَنْ قال : إنها "حرف امتناع لامتناع"؛ لأنه يتعارض مع المعنى الصحيح لنصوص قرآنية وغيرها ، منها قوله تعالى [" **وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ**"

---

[1] هارون بن المعتصم الخليفة العباسي المعروف بالواثق بالله ، عارف بالآداب والأنساب ، ومَيّال إلى الطرب [ت : 232 هـ] ينظر تاريخ الخلفاء للسيوطي : 340 – 346 ، والأعلام : 44/9 .

[2] ترجع الحكاية في درة الغوّاص : 296 – 298 .

[3] المغني : 255 – 259 .

لقمان : 26] ، فعدم نفاد الكلمات ليس مترتباً على وجود شجر الدنيا الذي يستمد مداده من الأبحر السبعة التي هي بمنزلة الدواة ، وامتناع الجواب وهو عدم نفاذ كلماته – سبحانه – ليس سببه امتناع الشرط وهو عدم وجود الشجر والأبُحر؛ بل المقصود من الآية أنّ صفاتِه – سبحانه – لا نهاية لها ، ونِعمَهُ لا تُعَدّ ولا تُحصى سواء وُجِدتْ الأشجار والأبحر أم لم تُوجَد ، فتبيّن بذلك فساد تعليل الثاني بالأول، وجعل ابن هشام العبارة الجيّدة– مع بعض التحفُّظ – تعريف سيبويه بأنه حرف " لما كان سيقع لوقوع غيره "[1] ، وتعريف ابن مالك بأنه : "حرف يدلّ على انتفاء تالٍ ويلزم لثبوته ثبوت تاليه "[2] ، وجعل التعريف الأجْود أنْ يُقال : " حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يَلِيه واستِلْزامَه لِتالِيه " .

والملاحظ : أنّ ابن هشام وجّه كلمة **الفساد** إلى مواضيع مختلفة يحاول إصلاحها؛ ولكنّه ركّز على تبين فساد المعنى ، لأنّ المعنى هو الهدف من دراسة النحو ومعرفة الإعراب ، واكتفى بذكر لفظ **الفساد** مع التعليل في المواضع كلها ماعدا موضعيْن شدّد فيهما لهجته :

الأول – قوله : إنه من **البيِّن الفساد** عَدُّ التقريب من معاني (أوْ) ؛ بل هي للشك، وإنما استفيد التقريب من اشتباه معاني المثال : " ما أدري أسَلَّم أَوْ وَدّع ؟ "[3] .

الثاني – استخدامه " أفعل " التفضيل للدلالة على المبالغة في الفساد في قوله :

"وقد اتضح أنّ **أفسد** تفسير لـ(لو) قول من قال... إلخ".

ب– البطلان : الباطل في اللغة : نقيض الحق[4] ، وهو الذي لا يثبت عند الفحص والتحقيق ولا يُؤخذ به[5] ، وبطل الشيء ذهب سُدًى وضياعاً وفسد وسقط حكمه[6]،

---

[1] ينظر الكتاب : 224/4 .

[2] تصرّف ابن هشام في عبارة ابن مالك ، ونصّها : "لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه"، ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 93/4 .

[3] المغني : 79 .

[4] تنظر مادة " بطل " في الصحاح : 1635/4 ، واللسان : 220/1 .

[5] ينظر الهادي مادة " بطل " : 166/1 .

[6] تنظر مادة : " بطل " في القاموس : 345/3 ، والمنجد : 38 ، والكافي : 216 .

وقد استخدم ابن هشام هذه اللفظة أكثر من عشرين مرة، منها مواضع احتمالية[1]، أمّا المواضع الأخرى فجاءتْ كما يلي :

1- البطلان في القاعدة : [2]

قرّر ابن هشام أنه لا يمتنع كون خبر (لعلّ) فعلاً ماضياً خلافاً للحريري[3] واستشهد بما ورد في الحديث : " **وما يدريك لعلّ الله اطّلع على أهل بدرٍ ، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم** "[4] ، ثم أردف شاهديْن استعان فيهما بالقياس ، ليؤكّد الجواز ، فقاس (لعلّ) على (لَيْت) ؛ لأنها مثلها في الإنشاء واستلزام الاستقبال وقد ثبت مجيء الماضي بعدها وقال : " وممّا يوضّح **بُطْلان** قوله ثبوت ذلك في خبر (ليت) وهي بمنزلة (لعلّ) وأوْرَد آياتٍ منها قوله تعالى : ["**يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنتُ نِسْياً مَّنْسِيًّا** " مريم : 22]".

2- البطلان في الإعراب : [5]

أبطل ابن هشام إعراب أبي عبيدة[6] (الكاف) حرف قسم من قوله تعالى : [" **كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ** " الأنفال : 5] [7] بأربعة أمور :

الأول – عدم ثبوت مجيء (الكاف) للقسم .

الثاني – عدم جواز إطلاق (ما) الموصولة على الله سبحانه .

الثالث – عدم جواز ربط الموصول بالاسم الظاهر وهو (ربّك) .

الرابع – تباعُد ما بين الكاف وأوّل السورة ، والتقدير عند أبي عبيدة : "الأنفال لله والرسول والذي أخرجك " ، ولا يخفى ما فيه من البُعْد والتعسُّف .

---

[1] المغني : 348 ، 370 ، 498 .

[2] المغني : 286 ، وكذلك ينظر ص : 14 ، 480 ، 524 .

[3] ينظر درة الغواص : 158 – 159 .

[4] ينظر الحديث بتمامه في فتح الباري ، تفسير سورة الممتحنة : 259/10 .

[5] المغني : 513 ، وكذلك ينظر ص : 89 ، 440 ، 536 .

[6] مَعْمَر بن المثنّى البصري المعروف بأبي عبيدة ، لغوي أديب كثير التآليف ، من تصانيفه مجاز القرآن [ت:209 هـ] ينظر النزهة : 95-101 ، والأعلام : 191/8 .

[7] ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة : 240/1 – 241 ، وأمالي ابن الشجري : 183/3 .

3- البطلان في الحدّ والتعريف : [1]

نصّ ابن هشام على أنّ القول الجاري على ألسنة المعربين ، وهو أنّ (لَوْ) تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معاً **باطلٌ** بشواهد كثيرة منها قوله تعالى : ["**وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلاَئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قِبَلاً مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا**" الأنعام : 112] حيث يلزم على رأْي هؤلاء المعربين امتناع الجواب وهو ثبوت الإيمان مع امتناع الشرط وهو عدم نزول الملائكة وتكليم الموْتى وحشر كل شيء عليهم ، وهذا كله عكس المراد .

4- البطلان في التعليل : [2]

أوْرَد ابن هشام رأْي بعض الأصوليِّين والبيانيِّين في دلالة (إنّما) ، وذلك قولهم في (ما) الكافّة التي مع (إنّ): إنها نافية ، حيث قالوا : إنّ سبب إفادتها الحصر دلالة الحرف الناسخ على الإثبات ودلالة (ما) على النفي ، ومن التناقض توجُّههما إلى شيء واحد ، وتَوجُّه النفي إلى المذكور بعدهما غير مناسب ، فتعيّن إلغاء النفي، واعتماد الإثبات للمذكور بعدهما[3] ، وبعد أنْ فصّل رأيهم بيَّن أنه مبني على مقدمتيْن **باطلتيْن** بإجماع النحويين :

الأولى – أنّ (إنّ) ليستْ للإثبات ، وإنما هي للتوكيد سواء أكان المقام إثباتاً أم نفياً بدليل قوله تعالى : [" **إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً** " يونس : 44] .

والثانية – أنّ (ما) ليستْ للنفي ، بل هي مع (إنّ) بمنزلتها مع أخواتها (لكنما، ليتما) ..إلخ[4]، وما بُنِيَ على باطل فهو باطل .

5- البطلان في الحذف : [5]

ذكر ابن هشام أنّ بعض النحويين أجاز حذف معطوف (أَمْ) بدونها فجعل الوقف في قوله تعالى : [" **وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلاَ تَبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَـذَا الذِي هُوَ مَهِينٌ** " الزخرف : 50 – 51] على " أفلا تبصرون أمْ " والابتداء بقوله: "أنا

---

[1] المغني : 257 .

[2] المغني : 303 – 304 .

[3] ينظر نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي : 1044/3 .

[4] تنظر حاشية الشمنّي : 82/2 .

[5] المغني : 55-56 .

خير.."، إذ التقدير عنده: أفلا تبصرون أم تبصرون، ثم صرح ابن هشام بأنّ هذا الحذف **باطل** ؛ لأنه لم يُسمَعْ حذف معطوف بدون عاطفه ، وجعل المعطوف جملة" أمْ أنا خير " ، وقد نابت عن " أمْ تبصرون " من باب إقامة السبب مقام المسبَّب ؛ لأنّ قوم فرعون إذا قالوا له : " أنت خيرٌ " كانوا عنده بصراء ، وقال ابن هشام: إنّ هذا هو معنى كلام سيبويه يقصد بذلك أنّه عدّها متصلة ، والناظر في كتاب سيبويه يدرك أنه أوْرَد الآية في باب " أم منقطعةً "[1] .

والملاحظ : في استخدام ابن هشام هذه الكلمة أنه يطرح المسألة أو الإعراب للنقاش ، ويذكر وِجْهة النظر التي انطلق منها قائلوها ، ويقلِّبُها ثم يبطلها بالحجة ويبين فسادها ، ويتوافق هذا مع تعريف الباطل بأنه عدم الثبوت عند الفحص والتحقيق، واكتفى بإيراد صيغ **باطل، ويبطل، وبطلان،** ولم يؤكد **البطلان** إلاّ في ثلاثة مواضع:

الأول – في ردّه على دليل أبي حيّان الثاني في زعمه أنّ (أنْ) لا توصل بالأمر، حيث قال: "ثم ممّا يُقطع به على قوله **بالبطلان** حكاية سيبويه : " كتبت إليه بأن قم "[2] .

الثاني – فيما يتعلق بالمثال " أقائم أنت؟ " ، حيث أوجب الكوفيون ومعهم ابن الحاجب في " أنت " الابتداء على التقديم والتأخير ، وبعد أنْ حكى حجّتهم وأجاب عنها قال "وممّا يقطع به على بطلان مذهبهم [يعني الكوفيّين ومَنْ تابعهم[3]] قوله تعالى: ["**أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي** " مريم : 46] "، وأوْرَد شاهداً شعريّاً ، ثم علّل إعرابهم في الآية بأنه يُؤدّي إلى فصل العامل وهو اسم الفاعل " راغب " عن معموله وهو الجار والمجرور " عن آلهتي " بالأجنبي وهو المبتدأ " أنت "[4] ، وبهذا رجّح رَأْي البصريين في هذه المسألة الخلافيّة .

---

[1] ينظر الكتاب : 173/3 ، والمقتضب للمبرّد: 3 / 295 – 296 (الهامش)، والكشاف: 492/3، وحاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 95/1 ، وحاشية الأمير : 1 / 42-43 .

[2] المغني : 41 .

[3] ينظر الكشاف : 511/2 ، والإنصاف للأنباري : 51/1 – 55 ، وأمالي ابن الحاجب : 495/2 – 496 .

[4] المغني : 524 – 525 .

الثالث – في اعتراضه على تجويز الزمخشري إعراب لفظ الجلالة صفة لاسم الإشارة من قوله تعالى : [" **ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ** " فاطر : 46] [1] ، حيث قال : إنّ تجويز نعت الإشارة بما ليس معرَّفاً بلام الجنس مما أجمعوا على **بطلانه** . [2]

ج- النقض : وهو في اللغة: إفساد الشيء وهدمه بعد إحكامه[3] ، والمناقضة في القول: التكلُّم بما يتخالف معناه[4] ، ويكون النقض بعد الالتئام[5]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أربع مرات ورد موضعان منها بطريق الاحتمال والحكاية[6] أمّا الثلاثة الأخر فكان النقض مُوجهاً فيها إلى القاعدة والدليل .

1- النقض في القاعدة : [7]

ذكر بعض النحاة أنّ من خصائص همزة الاستفهام دخولها على الإثبات نحو: أزيد قائم؟ ، وعلى النفي نحو قوله تعالى : [" **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** " الانشراح:1] وابن هشام يُعارِض هذا ويصرّح بأنه منتقضٌ بـ(أمْ) ؛ لأنها تشارك الهمزة في حكم دخولها على الإثبات والنفي ، نحو : أقام زيد أمْ قعد ؟ ، ونحو: أقام زيد أم لم يقم؟ ، ويتّضح من هذا أنّ ابن هشام يَعُدّ (أمْ) من أدوات الاستفهام . [8]

2- النقض في الدليل : (9)

حكى المصنّف أنّ ابن طاهر[10] ، خالف الجماعة في عدّ (أن) الموصولة بالماضي والأمر غير (أن) الموصولة بالمضارع واستدل بدليلين:أحدهما – أنّ الداخلة

---

(1) ينظر الكشاف : 304/3 .

(2) المغني : 536 .

(3) تنظر مادة " نقض " في المنجد : 908 ، والوسيط : 947/2 ، والكافي : 1035 .

(4) تنظر مادة " نقض " في الصحاح : 1110/3 ، والقاموس : 360/2 .

(5) ينظر اللسان مادة " نقض" : 245/6 .

(6) المغني : 348 ، 572 .

(7) المغني : 24 ، وكذلك ينظر ص : 424 .

(8) تنظر حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 1/ 29 ، وحاشية الأمير : 14/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي:86/1 – 87 .

(9) المغني : 40-41 .

(10) أبو بكر محمد بن أحمد الإشبيلي المعروف بابن طاهر و بالخِدَبّ ، من حُذّاق النحويين اشتهر بتدريس الكتاب [ت:580 هـ] ينظر البغية : 28/1 ، ومعجم المؤلفين : 271/8 .

على المضارع تخلّصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ، وأجاب عن دليل ابن طاهر بأنه **منتقضٌ** بنون التوكيد ، لأنها تخلّص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطّراد واتفاق ، وبأدوات الشرط كذلك إذ تخلّص المضارع للاستقبال وتدخل على الماضي باتفاق .

والملاحظ أنّ ابن هشام بعد أنْ ينقض الحكم أو الدليل يعتمد على الحجة العَقْليّة في تأكيد رأيه وإبطال ماعداه ، وعلى السماع والأمثلة المتداولة من اللغة كما في المؤاخذة الأولى ، دون أنْ يصَعِّد لهجته .

التعليق على المجموعة :

كلمات هذه المجموعة متوافقة في دلالتها على الفساد المناقض للصلاح، ومن معانيها : التغيّر من حال صالحة إلى حالٍ غير صالحة ، وعدم الثبوت عند المناقشة والتحقيق ،وعادةً ما تدخل على أمور محكمة متناسقة فتفسد إحكامها وتناسقها ، وكان ابن هشام ملتزماً بهذه المعاني في مآخذه التي أربتْ على أربعين مؤاخذة وجهها إلى جوانب شتى هي: القاعدة، والإعراب، والقياس، والتعليل، والاستدلال، والتمثيل، والمعنى، والتعريف، والحذف كان دَيْدَنُه في طرحها التريُّث في إصدار الحكم، والنقد البنّاء القائم على الإقناع بالدليل ، واعتمد في تقرير هذه المآخذ على القاعدة النحوية، والتحليل العقلي ،والاحتمال ، وفَهْم المعنى ، والسماع ، والقياس .

*** المجموعة الثالثة :**

كلمات تدلّ على الوهن ، وتضمُ ثلاثة ألفاظ هي **الضعف والتهافت والتقليد** .

أ- **الضـــعف**: وهـــو في اللغة: خلاف القوة[1]، ويُوصف به الجسد والعقل والرأي[2]، والضـــعيف من الكلام ما انحطّ عن درجة الفصيح[3]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أكـــثر مـــن خمســـين مرة، منها ما جاء إخباراً أو حكايةً عن غيره[4]، ومنها ما جاء احـــتمالاً[5]، وأوْرَدَ ثلاثـــة عشر مثالاً في الجهة الرابعة من الباب الخامس التي يدخُل الاعتراض على المعْرب من جهتها جعل سببها التخريج على الأمور البعيدة والأوْجُه الضعيفة وترك الوجه القريب[6]، وجعل الضعف واقعاً على الجوانب الآتية :

1- الضعف في القاعدة : [7]

قـــرّر ابـــن هشام أنّ الوجه الخامس من وُجوه مخالفة ضمير الشأن للقياس: ملازمته للإفراد فلا يُثنّى ولا يُجمع، ثم قال: " ومن ثَمّ ضَعُف قول الزمخشري في ["**إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ**" الأعراف:26]: إن اسم (إنّ) ضمير الشأن، والأوْلى كونُه ضمير الشيطان، ويُؤيِّدُه أنه قُرِئ "وَقَبِيلَهُ" بالنصب[8]، وضمير الشأن لا يُعطف عليه .

2- الضعف في الإعراب والتخريج : [9]

أوْرَد ابن هشام قولهم : " اذهب بذِي تسلم " في مَعْرض تمثيله للجملة المضاف إلـــيها التي لها محلٌّ من الإعراب ، وبعد أنْ بيّن جواز إعراب (ذي) في المثال صفةً لزمـــن محـــذوف أو بمعنى صاحب قال : " وقيل : بمعنى (الذي) فالموصوف معرفة

---

(1) ينظر الصحاح مادة " ضعف " : 139/4 .

(2) تنظر مادة " ضعف " في اللسان : 126/4 ، والقاموس : 170/3 .

(3) تنظر مادة " ضعف " في المنجد : 467 ، والهادي : 84/3 .

(4) المغني : 232 ، 609 .

(5) المغني : 213 ، 411 ، 420 ، 432 .

(6) المغني : 515 .

(7) المغني : 465 ، وكذلك يُنظر ص : 25 ، 237 ، 504 .

(8) القراءة منسوبة إلى اليزيدّي ، ينظر الكشاف : 75/2 ، والبحر : 284/4 .

(9) المغني : 403 – 404 ، وكذلك ينظر ص : 245 ، 295 ، 312 ، 529 .

والجملة صلة فلا محلّ لها ، والأصل : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه " ، و**أضْعفه** من وجوه اعتمد في الوجهيْن الأوّليْن والرابع منها على السماع ، وفي الثالث اعتمد على القاعدة النحوية :

أحدها – أنّ استعمال (ذي) اسماً مَوْصولاً مختصٌّ بلغة طيّئ، ولم يُنقَل عنهم مثل هذا المثال في الموصول .

ثانيها ــ أنّ الغالب على " ذي " في لغة طيِّئ البناء ، ولم يُسمع في هذا المثال غير الإعراب .

ثالثها – أنّ حذف العائد المجرور أي الضمير من (فيه) هو والمجرور بالحرف أي الوقت المتحدان في المعنى واللفظ مشروط باتحاد المتعلق[1] نحو قوله تعالى: ["**وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ** " المؤمنون : 33] أي : تشربون منه ، والمتعلقان في المثال مختلفيْن ، فالمجرور الأوّل المحذوف وهو (الوقت) متعلق بـ(اذهب) ، والمجرور الثاني وهو الهاء من (فيه) متعلّق (بِتسلم) .

رابعها – أنّ العائد في المثال وهو (فيه) لم يُصرَّحْ به ، ولم تلفظه الألسنة في يوم من الأيام .

وكذلك[2] **أضعف** ابن هشام تخريج ابن مالك (كلاًّ) بالنصب من قوله تعالى : ["**قَالَ الذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا** " غافر : 48] [3] على أنّه حال من الضمير المتصل وهو الهاء من " فيها " ، وقال : إن فيه ضَعْفيْن :

الأول – قطع كلّ عن الإضافة لفظاً وتقديراً ؛ لتكون نكرة فيصحّ استخدامها حالاً، وهذا غير جيِّد ونادرٌ نحو: مررتُ بهم كُلاًّ أي: جميعاً .

الثاني – تقديم الحال على عامله الظرف وهو "فيها" .

3- الضعف في التعليل : [4]

نقل ابن هشام تعليل أبي البقاء عدم جواز كون " يبتغون " نعتاً لـ"آمّين" من قوله تعالى: [" **وَلاَءامّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً** " المائدة:3]

---

[1] تنظر حاشية الأمير : 68/2 .

[2] المغني : 199 ، وتراجع حاشية الدسوقي : 528/1 .

[3] القراءة منسوبة إلى ابن السَّمَيْقَع وعيسى بن عمر ، ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 5765/7 .

[4] المغني : 553 ، وكذلك ينظر ص : 51 ، 425 ، 520 .

بأنّ اسم الفاعل إذا وُصِفَ لا يعمل في الاختيار ؛ لأنه حال من ضمير " آمّين"[1]، وبعد هذا وَصَف تعليله بأنه **ضعيف** ، وقرّر أنّ الصحيح جواز الوصف بعد العمل .

4- الضعف في التمثيل : [2]

من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخّر لفظاً ورُتْبة : أن يكون مخبراً عنه فيُفسِّرهُ خبره نحو قوله تعالى : [" **إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا** " المؤمنون : 37]، وقد حكى ابن هشام قول الزمخشري : " هذا الضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلاّ بما يتلوه، وأصله " إن الحياة إلاّ حياتنا الدنيا " ثم وَضَع " هي " موضع الحياة ؛ لأنّ الخبر يدلّ عليها ويبيّنها ، ومنه " هي النفس تحمل ما حُمّلت "[3] و " هي العرب تقول ما شاءت"، وأردف رأي ابن مالك في هذا الإعراب بأنه من جيّد كلام الزمخشري ، ولكنّ ابن مالك أضعف التمثيل بـ"هي النفس " و " هي العرب " ؛ لإمكان إعراب " النفس" و"العرب " بَدلَيْن ، و " تحمل " و " تقول " خبريْن[4] ، وعقّب ابن هشام بأنّ كلام ابن مالك فيه **ضعف** ؛ لأنه اعتمد على احتمال إعراب ثانٍ ، ولم يَنتبِهْ إلى أنّ هناك إعراباً ثالثاً وهو إعراب " هي " ضمير القصّة ، وبيّن أنه إن كان مُراد الزمخشري احتمال إعرابه الذي ذكرهُ ولم يعيّنْهُ كان الضعف في كلام ابن مالك وَحْده[5] .

5- الضعف في التقدير : [6]

في فقرة "بيان مقدار المقدَّر" من (الباب الخامس) استفتح ابن هشام كلامه بأنه ينبغي تقليله ما أمكن لتَقِلّ مخالفة الأصل ، ثم **أضعف** قول الفارسي ومن تابعه في قوله تعالى: [**واللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي**

---

[1] ينظر التبيان للعكبري : 416/1 .

[2] المغني : 464 .

[3] ادّعى البغدادي أنّ هذا المثال بيت شعر ونسبه إلى علي ابن الجهم ، وأنشد :

هي النفس ما حمّلتها تتحملُ ∴ وللدهر أيام تجور وتعدلُ

وعبارة الزمخشري " هي النفس تتحمل ما حملت " ، والظاهر أنّ صياغتها توحي بأنها جملة نثرية، ينظر الكشاف: 32/3 ، ويراجع ديوان علي بن الجهم : 162 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 68/7 .

[4] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 163/1 .

[5] تراجع حاشية الشمني : 180/2 ، وحاشية الدسوقي : 93/3 .

[6] المغني : 578 ، وكذلك ينظر ص : 319 .

لَمْ يَحِضْنَ " الطلاق : 4] ، إن الأصل : " اللائي لم يحضْن فعدتهنّ ثلاثة أشهر "[1]، وعقّب عليه بأنّ الأوْلى أن يكون الأصل : " واللائي لم يحضن كذلك، وصنع مثالاً قدّر فيه المحذوف على غرار " زيد صنع بعمروٍ جميلاً وبخالد سوءاً وبكرٌ" أي: وبَكْرٌ كذلك، وعلّل عدم تقدير عين المذكور في الآية والمثال وما شابههما بثلاث علل :

الأولى – ما قررهُ في بداية الفقرة وهو تقليل المحذوف ؛ لأنّ تكثير المقدَّر خلاف الأصل.

الثانية – القاعدة النحوية القائلة : إنّ الأصل في الخبر أنْ يكون مفرداً ، فتقدير كذلك أوْلى من إعادة الجملة .

الثالثة – أمرٌ ذوقيّ ؛ لأنّ التصريح بالخبر وإعادته بحذافيره يسبب ثقلاً على المتلقّي.

6- الضعف في الفهم:[2]

ذكر ابن هشام اختلاف المعربين في نصب (عمراً) من نحو: قام القوم غير زيدٍ وعمراً، أعَلى المحلّ هي أم على التوهّم ؟ وصوّب إعرابه على التوهم مؤكداً أنه مذهب سيبويه[3] الذي ينُصّ على أنّ " غير زيدٍ " في موضع " إلاّ زيداً " ومعناه، فحُمِل على الموضع كما في قول الشاعر : [4]

مُعاويَ إننا بشر فأسْجِحْ ∴ فلَسْنا بالجبال ولا الحديدَا

وعلّق على الذين فهِمُوا من إنشاد سيبويه هذا البيت أنه يعني النصب على المحلّ بقوله: "وقد استنبط مَنْ **ضعُف** فمهمه من إنشاده هذا البيت هنا أنه يراهُ عطفاً على المحلّ، ولو أراد ذلك لم يقل : إنهم شبّهوهُ به"[5] ، حيث استشف ابن هشام من عبارة سيبويه أنه لم يقصد النصب على المحلّ ، وإنْ كانت عبارة الأخير توحي بغير ذلك.

---

[1] ينظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني : 283/1 .

[2] المغني : 454 .

[3] ينظر الكتاب : 344/2 .

[4] البيت مختلفٌ في نسبته إلى عقبة بن الحارث أو عقيبة بن هبيرة، ومختلف في قافيته بالنصب والجرّ، وروايته بالجر تمنع من الاستشهاد به، ينظر شرح الشواهد للسيوُطي : 870/2-871 وشرح الأبيات للبغدادي : 53/7-55 .

[5] تراجع حاشية الدسوقي : 66/3-67 .

7- **الضعف** في الوقف : [1]

ذكر ابن هشام قول بعضهم في قوله تعالى : [" **فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَّطَّوَّفَ بِهِمَا** "البقرة:157] : إنّ الوقف على (فلا جناح) والاستئناف بـ(عَلَيْه)؛ لأنّ فيه إغراءً صريحاً لمطلوبية التطوّف بالصفا والمروة ، وأنكر هذا الوقف وردَّ هذا القول بعدّة أمور :

أوّلها – أنّ إغراء الغائب **ضعيف** ؛ لأنّ الإغراء إنما يتأتّى مع الخطاب ، وما رُوِيَ عن بعضهم أنه قال عندما هدّدهُ شخص: عليه رجلاً ليسني، أيْ: لِيَلْزَم رَجُلاً غيري، إنما هو من قبيل الشاذ الذي لا يُقاس عليه . [2]

ثانيها – حديث البخاري[3] الذي صحّحتُ فيه السيدة عائشة[4] فَهْم عروة ابن الزُّبَيْر[5] – رضي الله تعالى عنهم أجمعين – للآية ، أي أنّ " فلا جناح " ليستْ نفياً لوُجوب الطواف، بل هي نَفْي للإثم الذي توقّعه الأنصار إذا طافوا بالصفا والمروة، وقد كان عليهما في الجاهلية صنمان ، ومفاد الحديث أنّ تفسير السيدة عائشة ينافي أنْ تكون (عليه) للإغراء بالسعي، بل إنّ وجوب السعي معلوم من السنة الفعلية المتواترة.[6]

ثالثها – الاعتماد على الجانب الدلالي ؛ لأنّ (على) تفيد الإلزام والوجوب سواء أكانت للإغراء أم لا .

8- **إضعاف العلماء** : [7]

قسّم ابن هشام الواو المفردة إلى خمسة عشر قسماً ، وجعل القسم التاسع هو واو

---

[1] المغني : 517 – 518 .

[2] ينظر التبيان : 130/1 ، والدرّ المصون : 414/1 – 415 ، وتراجع حاشية الدسوقي : 221/3-222 .

[3] أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الشهير بالإمام البخاري ، أحد الأذكياء الحفظة ، وجَامِعُه الصحيح المسمى باسمه يُعَدّ أوثق كتب الحديث [ت:256 هـ] ينظر وفيات الأعيان :188/4 – 191 ، والأعلام : 258/6 – 259 .

[4] أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق ، وأحب زوجات النبيّ – صلى الله عليه وسلم – إليه، وأفقه نساء المسلمين، [ت:58هـ] ينظر الإصابة : 16/8 – 21 ، والأعلام : 5/4 .

[5] أبو عبدالله عروة بن الزبير ، أحد التابعين ، وفقهاء المدينة السبعة الذين اعتمد عليهم الإمام مالك في بناء مذهبه [ت:93هـ] ينظر وفيات الأعيان لابن خلّكان : 255/3 – 258 ، والأعلام : 17/5 .

[6] الحديث المشار إليه هو قول السيدة عائشة (ض): **"كلا لو كانت كما تقول، كانت فلا جناح عليه ألاّ يطّوّف بهما..."** ينظر الحديث بتمامه في فتح الباري، تفسير سورة البقرة: 242/9 .

[7] المغني : 351 – 352 ، وكذلك ينظر ص : 618 .

الثمانية ونسبها إلى جماعة من الأدباء كالحريري[1] ومن النحويين **الضعفاء** كابن خالويه[2] ، ومن المفسرين كالثعلبي[3] ، وكأنه يريد أنْ يقول : إنه لا يُقِرّ هذا القسم ، ولكنه يذكره من باب العلم بالشيء ، وبعد أنْ وَضّح وجهة نظرهم أوْرَد آيات استدلّوا بها، ثالثها قوله تعالى : [" **التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ** " التوبة : 113] وناقشهم فيها وأدحض حججهم ثم قال بعد الآية الثالثة مستغرباً مُعتذراً للعكبري : " وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب **الضُّعفاء** فقال : إنما دخلت الواو على الصفة الثامنة إيذاناً بأنّ السبعة عندهم عَدَدٌ تام ؛ ولذلك قالوا : سبعة في ثمانية .. إلخ " .[4]

والملاحظ : أنّ لفظ **الضعف** وقع على جوانب عديدة ، وجاء أحياناً بصيغة (أفعل) [5]، وجعله ابن هشام في بعض المواضع علةً للمؤاخذة كتعليله بأنّ إغراء الغائب **ضعيف**، ولهذا ردّ الوقف على (جُناح) والابتداء بـ(عَلَيْه) ، وهو يرفض التأويلات البعيدة والتخريجات الضعيفة لآي الكتاب العزيز ، ولهذا صرّح في بعض هذه المؤاخذات بأنّ الوجه الضعيف في العربية لا يحسن تخريج التنزيل عليه وخصوصاً القراءة المتواترة[6] ، وكانت لهجته حادة مع القائلين بواو الثمانية ، فوصف الحريري بأنه من الأدباء ، والثعلبي بأنه من المفسرين ليخرجهما من دائرة النحويين، وليقول: إنهما ليسا من المتخصصين في هذا الفنّ فلا يُلتفت إلى قولهما ، وصرّح بأنّ ابن خالويْه من **ضعفاء** النحويين ، أمّا العكبري فيعترف بإمامته ، ويقدّرهُ ، ولكنه يُنكِرُ عليه اتباعه مذهب **الضعفاء** – على حدّ قوله – .

---

(1) أبو محمد القاسم بن علي البصري ، صاحب المقامات ، المعروف بالحريري ، أديب كبير، له درّة الغوّاص [ت: 516 هـ] ينظر البغية : 2/257-259 ، والأعلام : 6/12 .

(2) أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ، لغويّ نحويّ ، له كتاب " ليس " في كلام العرب [ت:370 هـ] ينظر النزهة : 270-271 ، والأعلام : 2/249 .

(3) أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالثعلبي ، مفسّر له دراية بالتاريخ ، وتفسيرهُ موسومٌ بالكشف والبيان [ت:427 هـ] ينظر طبقات المفسرين : 1/65 – 66 ، والأعلام : 1/205 – 206 .

(4) ينظر التبيان : 662 .

(5) المغني : 529 .

(6) المغني : 295 ، 319 .

ب- **التهافت** : وهو في اللغة التساقط[1] ، وتهافت الآراء نقضُ بعضها بعضاً[2]، وهفت الرجل في كلامه: تكلّم مندفعاً بلا رويّة فوقع في الخطأ[3]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرةً واحدةً[4] آخذ به ابن مالك في قوله : إنّ اللام في "سقياً لك" متعلقة بالمصدر وهي للتبيين[5] ، وقال : إنّ في قوله هذا **تهافت** أي خروج عن قواعد النحاة؛ لأنّ لام التبيين عندهم يُقصد بها أنها متعلقة بمحذوف استُؤْنِف للتبيين، لا بالمصدر[6]، ويظهر من كلام ابن هشام أنّ **التهافت** هنا يقترب من معنى التساقط بسبب عدم التروِّي في الإعراب .

ج- **التقليد** : وهو في اللغة : اتباع الإنسان غيره ومحاكاته بدون تأمُّل ولا نظر[7]، وكذلك الاتباع في القول أو الفعل من غير حجّةٍ ولا دليل[8] ، وهو اتباع مذموم ؛ لأنّ فيه تعطيلاً للعقل وعدم استقلالٍ في التفكير ، وقد استخدم ابن هشام هذه الكلمة أربع مرات، إحداها ورد إخبارا[9]، والثلاثة الأخر وردت في جانبين :

1- **التقليد** في القاعدة :[10]

أكّد ابن هشام أنه لا تحقيق في رأي ابن مالك بأنّ الإسناد المعنوي هو الخاص بالاسم أمّا الإسناد اللفظي فهو مشترك بين الأسماء والأفعال والحروف ، وقد بيّن قبل هذا أنّ الفعل والحرف عندما يُخبَر عنهما باعتبار مُسمّاهُما ويقصد لفظُهما فهما في الحقيقة داخلان في نوع الاسم، ثم حكى عن بعضهم أنّه لاَمَهُ في اتهام ابن مالك بعدم التحقيق فردّ عليه بقوله : " كيف توهّم ابن مالك أنّ النحويين كافةً غلَطُوا في قولهم: إنّ

---

(1) تنظر مادة " هفت " في الصحاح : 270/1 ، واللسان : 341/6 .

(2) تنظر مادة " هفت " في المعجم الوسيط : 989/2 ، والكافي : 299 .

(3) تنظر مادة " هفت " في القاموس : 166/1 ، والمنجد : 957 ، والهادي : 414/4 .

(4) المغني : 224 .

(5) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 321/3 .

(6) تنظر حاشية الدسوقي : 38/2 ، وحاشية الأمير : 185/1 .

(7) تنظر مادة " قلد " في المنجد : 687 ، والهادي : 558/3 .

(8) ينظر الوسيط مادة " قلد " : 754/2 ، والكافي : 806 .

(9) المغني : 353 .

(10) المغني : 630 .

الفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، وإنّ الحرف لا يُخبر به ولا عنه؟!، وممّن قَلّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيّان".

2- التقليد في الإعراب : [1]

وصف ابن هشام الأُبّديّ[2] بأنّه **قلّد** ابن عصفور في إعراب جملة "كلما استدعيتُك فإنْ زرتني فعبدي حرٌّ " حيث أعربا (كل) مبتدأ ، وجملتا الشرط والجواب خبره، والفاء دخلتْ على الخبر ، وأعرب ابن هشام (كل) منصوبة على الظرفية، وناصبها محذوف ، والتقدير عنده " عبدي حرٌّ وقت استدعائك " ثم جعل سبب إعرابها السابق هو الإشكال المتلخّص في أنّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ؛ ولذلك جعل الناصب محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور وهو حرّ[3].

وفي قوله تعالى : ["**فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ** " البقرة: 195] حكى ابن هشام قول الزمخشري في تجويز مجيء الواو للإجابة، ولذلك عقّب سبحانه بقوله : "تلك عشرة كاملة" لدفع توهُّم إرادة الإباحة، ثم قال "**وقلّدهُ** في ذلك صاحب الإيضاح البياني[4] ولا تُعرف هذه المقالة لنحوي".[5]

والملاحظ : أنّ ابن هشام لم يشتد على الأبدي مع الإشعار بمؤاخذته بلفظ **التقليد**، بل ذكر اعتراض أبي حيان وردّ عليه ، أمّا نسبة التقليد إلى القزويني فيحمل أكثر من معنًى، حيث لم يصرّح باسمه، بل اكتفى بوصفه بأنه صاحب الكتاب البلاغي المعروف ليبعدُه عن الرتبة النحوية، ثم عقّب بأنّ هذه المقالة لا تُعرف لنحوّي، ليؤكّد أنه لا يُعتدّ برأيه في هذا الفنّ، وقبل هذا وذاك وصفه **بالتقليد** ؛ ليُبيّن أنه لم يُمعن النظر في المسألة، ولم يتبع الزمخشري على بصيرة ، وفي وصفه أبا حيّان بأنّه **قلّد** ابن مالك في وهمه إشعارٌ للمنكر عليه بأنه لا حرج عليه في الردّ على ابن مالك، فقد يغفل العلّم الكبير في أمرٍ يسيرٍ كما حدث لأبي حيّان في هذا الموضع من تقليد لوهم ابن مالك.

---

(1) المغني : 207 .

(2) أبو الحسن علي بن محمد الخشني المعروف بالأبّدي ، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه [ت : 680 هـ] ينظر الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب : 155/1 ،والبغية : 199/2 .

(3) تنظر حاشية الدسوقي : 547/1 ، والأبّدي النحوي لسمير عبد الجواد : 53 .

(4) أبو المعالي محمد بن عبدالرحمن المعروف بالخطيب القزويني ، قاضٍ من أدباء الفقهاء ، له الإيضاح في البلاغة [ت: 739 هـ] ينظر الوافي بالوفيات : 242/3 – 243 ، والأعلام :66/7 .

(5) المغني : 76 ، وينظر الكشاف : 345/1 .

التعليق على المجموعة :

كلمات هذه المجموعة تتفق في دلالتها على الضعف والوهن، ومن معانيها الانحطاط عن درجة الصحّة والقبول، والتسرُّع في الكلام بلا روية والتساقط فيه، مع مراعاة معنى الاتباع المذموم الخالي من الدليل والتأمُّل في لفظ **التقليد**، وقد بلغت مآخذ هذه المجموعة نيِّفاً وثلاثين مؤاخذة، كان النصيب الأوْفر منها مدلولاً عليه بكلمة **الضعف**، تناول ابن هشام من خلالها جوانب عديدة تمثلتْ في القاعدة، والإعراب، والتخريج، والتعليل، والتمثيل، والتقدير، والفهم، والوقف، كما تناول نقْد العلماء أنفسهم حيث **ضعّف** بعضهم، واتهم آخرين **بضعف** الفهم، ووصف بعضهم **بالتقليد**، واعتمد في الردّ على مآخذ هذه المجموعة على أمور كثيرة هي: القاعدة النحوية، السماع المتمثل في الاستشهاد بالحديث، والندور والشذوذ، والاحتمال، والفهم الصحيح، والتمعُّن في المعنى، ومخالفة الأصل، وأقوال النحويين.

*** المجموعة الرابعة :**

كلمات تدلّ على الخلل والنقص، وتضمّ ثلاثة ألفاظ هي: **النقص، والعيْب، والقدح.**

أ- **النقص:** وهو في اللغة: ذهاب جزء من الشيء بعد تمامه وكماله[1]، ومن معانيه العيب والضعف[2]، ويقال: في العبارة نقصٌ: أي أنّها تحتاج إلى زيادةٍ حتى تُفهم[3]، وقد استخدم ابن هشام لفظ **النقص** بهذا المعنى مرتيْن[4]، كلاهما في تعريف (لَوْ) الشرطية، كانت أُولاَهُما احتمالاً وذلك في حديثه عن عبارة سيبويه "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره"، أمّا الثانية فكانت في عبارة ابن مالك التي يقول فيها : " لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه "[5]، حيث قال ابن هشام: "نعم في عبارة ابن مالك نقص فإنها لا تفيد أنّ اقتضاءها للامتناع في الماضي"، وبهذا نقص من تعريف ابن مالك شرط ، واشتمل على اثنيْن من الشروط الثلاثة التي يقتضيها التعريف الأمثل – عند ابن هشام – وهي : عقد السببيّة والمسبَّبيّة وكونهما في الماضي، وامتناع السبب.

ب- العيب : وهو في اللغة : النقيصة والوصمة[6] ، وتوحي هذه اللفظة بالقبح والذمّ، وقد استخدمها ابن هشام مرتيْن .

1- العيب في الحدّ والتعريف : [7]

ذكر ابن هشام في المثال الثاني من الباب السادس في التحذير من أُمور اشتُهرتْ بين المعربين والصواب خلافُها قول النحاة في (إذا) غير الفجائية: "أنها ظرف

---

(1) تنظر مادة " نقص " في المنجد : 208 ، والهادي : 349/4 .

(2) تنظر مادة " نقص " في أساس البلاغة : 651 ، واللسان : 245/6 ، والوسيط : 946/2 .

(3) ينظر الهادي مادة " نقص " : 349/4 .

(4) المغني : 209 ، يجب التنبيه – هنا – إلى أنّ كلمة " **النقص** " ، وردت في بعض نسخ المغني المطبوعة بالصاد المهملة ، وفي بعضها الآخر وردت بالضاد المعجمة ، والظاهر من عبارة ابن هشام أنها تحتمل وجهي النقص والنقض معاً .

(5) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 93/4 .

(6) تنظر مادة " عيب " في اللسان : 473/4 ، والقاموس : 113/1 ، والوسيط : 639/2 .

(7) المغني : 616 .

لما يُستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالباً " ، وعقّب على تعريفهم بأنه مَعِيب من جهات .

الجهة الأولى – في معنى العبارة، وذلك أنّ النحاة يذكرون هذا التعريف في كل مَوْضع إذا أرادوا تفسير الأداة من حيث هي، ويتحتّم على المُعرِب أنْ يُبيِّن في كل مرة: هل تضمّنت معنى الشرط أو لا ؟ وجعل التعريف الأحسن إذا أريد مَاهِيّة الأداة أنْ يُعدَّل فيقال: "ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك".

الجهة الثانية – في إطناب العبارة ، حيث يقول النحاة : " ظرف لما يُستقبل من الزمان"، ولو قالوا: "ظرف مُستقبَل " لأغنتهم عن طول العبارة ؛ لأنها أخصر وأخفّ على ألسنة المتدربين على الإعراب الذين تدعوهم الحاجة إلى تكرارها حتى يستوعبوها ويحفظوها .

الجهة الثالثة – في الإيهام المفهوم من عبارتهم ؛ إذْ قد يُفهم أنّ (إذا) محلّ للمستقبل، مع أنّ المراد أنّها ظرف موضوع للدلالة على المستقبل ، ولو قالوا : "ظرف مستقبل" لَسَلِمُوا من الإيهام والإسهاب .

الجهة الرابعة – في عدم دقّتهم في قولهم: "وفيها معنى الشرط غالباً"؛ لأنهم حصروا شِبْه الاطّراد في كونها متضمنة معنى الشرط ، وهذا يعني أنها لا تخرج عن معنى الظرفية والاستقبال، مع أنّ بعض النحاة قد نصُّوا على خروجها عن هذيْن المعنيَيْن.[1]

2- العيْب في الاستعمال : [2]

جعل ابن هشام الأمر الثاني ممّا يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب أنْ تجرى على لسانه عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها ، كأنْ يَذْهل عن (كنت) الناقصة فيعربها : فعل وفاعل ؛ لأنه أَلِف مثل هذا الإعراب في غالب الأفعال، وعقّب بعد هذا بقوله : " والمبتدئ إنما يقولُه على سبيل الغلط فلذلك يُعابُ عليه".

والملاحظ: أنّ ابن هشام أوقَع العيْب في الموضع الأول على العبارة بناءً على تعليلات توحي في مجملها بالقصور والنقص في صياغتها ، وهذا يتوافق مع المعنى المراد من العيْب ، كما اهتمّ بأهم شروط التعريف وهي اختزال المدلول في أوْجز

---

[1] يراجع خروج (إذا) عن الظرفية والاستقبال في الباب الأول من المغني : 103 – 108 .

[2] المغني : 635 .

عبارة ، وفي الموضع الثاني أوقع العيب على استعمال المبتدئين بعض العبارات في غير محلِّها بسبب الغلط وعدم التفطُّن ، وهذا من الأمور المذمومة التي تعيب قائلها، واستخدامه لمعنى " الغلط " – هنا – استخدام صحيح ، ومتوافق مع تعريفه الذي مفادهُ وضع الأمر في غير موضعه وإن كان صواباً في نفسه ، وكانت المؤاخذتان بمثابة التنبيه، والتحذير من الوقوع في الأمر المعِيب سواءٌ كان ذلك على مستوى العلماء المعربين أو على مستوى الطلبة المبتدئين الذين يحرص على إيصال المعلومة إليهم مبسطةً سهلةً .

ج- القدح : وهو في اللغة : إبانة العيوب وإظهار النقصان[1]، وقدح في الشيء ذَمَّهُ وطعن فيه[2] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ خمس مرات، وردت ثلاثة مواضع منها بطرق الإخبار[3]، أما الموضعان الآخران فقد وردا كالآتي :

1- القدح في الاحتجاج[4] :

حكى ابن هشام أنّ مذهب سيبويه والمحققين في نحو قوله تعالى : [" **وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا** " البقرة : 34] : إعراب " رغداً " حال من ضمير مصدر الفعل، الأصل عندهم (وكلاهُ) أي: وكُلاَ الأكل رغداً، وبيّن أنهم احتجُّوا بقول العرب الذين نطقوا " طويلاً " بالنصب في قولهم: "سير عليه طويلاً " ؛ إذْ لو كان نعتاً للمصدر لجاز رفعه؛ لأنّ نائب الفاعل إذا كان مصدراً تنوب عنه صفته بعد حذفِه، ثم فصّل دليلهم الثاني، وبعد ذلك شكّك في حجتهم باعتراضيْن وقال : "ومما **يقدح** في قولهم مجيء نحو قولهم: اشتمل الصمّاء أي: الشِّملّة الصمّاء[5]، والحالية متعذّرة لتعريفه"، ومعنى عبارته أنّ حجّتهم في ادّعائهم أنّ رغداً ، تُعرَب حالاً في الآية وما شابهها مردود بمثل هذا الشاهد ، فكما جاءت الصمّاء صفةً للمصدر المعرفة المحذوف فكذلك ينبغي أنْ يكون "رغداً" صفة للمصدر النكرة المحذوف،والتقدير: وكلا أكلاً رغداً.

---

(1) ينظر الهادي مادة " قدح " : 477/3 .

(2) تنظر مادة " قدح " في اللسان : 206/5 ، والمنجد : 644 .

(3) المغني : 459، 460، 544 .

(4) المغني : 617 – 618 .

(5) الشملة الصمّاء هي : السترة التي ليس تحتها قميص ولا سراويل ، ينظر اللسان مادة " شمل ": 475/3 .

2- **القدح** في التخريج : [1]

قدح ابن هشام في تخريج ابن مالك لفظ " تراهُ " في قولـه – صـلى الله عليـه وسلم- "**فإلاّ تراهُ فإنه يراك**"[2] على إهمال (إن) الشرطية حملاً لهـا علـى (لـو)[3] واعتمد في قدحه على أنّه لا يجوز وَضْع (لو) مكان (إنْ) ؛ لأنه من شروط حَمْل أداة على أخرى أنْ يصحّ وَضْع المقيس عليه مَوْضع المقيس ، وقد زاد بعض الشراح فقال: إنه لا يجوز لا لفظاً ولا معنى وَضْع (لو) بدل (إنْ) في الحديث ؛ لئلاّ تختلط بـ(لولا) الامتناعية، ثم استظهر ابن هشام أنْ يتخرج الحديث علـى إجـراء المعتـلّ مجـرى الصحيح كقراءة قُنْبُل[4] باثبات ياء " يتقي " وجزم" يصبر " في قوله تعالى : ["**إِنَّهُ مَـنْ يَّتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**" يوسف : 90] . [5]

والملاحظ : أنّ ابن هشام بعد أنْ يقدح ويُظهر العيب يذكر ما يعتقـد صـوابَه مصحوباً بالتعليل والدليل بدون أنْ ينتقص من المقدوح في رأيه .

التعليق على المجموعة :

كلمات هذه المجموعة متقاربة من حيث دلالتها على الخلل والنقص والافتقـار إلى الزيادة ، ويظهر في كلمتي " **القدح والعيب** " معنى الطعن والمبالغـة فـي الـذمّ، وحصيلة هذه المجموعة خمس مؤاخذاتٍ وُجِّهتْ إلى الحَدّ والتعريـف ، والاحتجـاج، والتخريج ، والاستعمال، اعتمد ابن هشام في الردّ عليها على القاعدة النحوية، والسماع المتمثل في كلام العرب المنثور ، واشتشفاف المعنى الواضح والبعد عـن الغمـوض وعدم الدقة، وحاول من خلال هذه المؤاخذات إكمال الناقص وإصلاح الفاسد بمناقشات هادئة تدلّ على سعة الإطلاع وطول النفس ، وقد رجّح في تخـريج الحـديث وجهـاً مقبولاً، بعيداً عن التكلّف قياساً على تخريج قراءة سبعيّة على لغة صحيحة .

---

[1] المغني : 661 .

[2] ينظر الحديث بتمامه في صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الإيمان : 134/1 – 136 ، ويراجع فـتح البـاري كتاب الإيمان: 128/1.

[3] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 82/4 – 83 .

[4] أبو عمر محمد بن عبدالرحمن المكيّ الشهير بقُنْبُل ، إمام متقن ، روي قراءته عن ابن كثير [ت : 291 هـ] ينظر غاية النهاية 165/1 ، والأعلام : 62/7 .

[5] تراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 285/2 ، وحاشية الدسوقي : 562/3 – 563 ، وينظر في تخريج القـراءة ونسبتها الحجة لأبي علي : 447/4 – 449 ، والبدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي : 164 .

*** المجموعة الخامسة :**

كلمات تدلّ على المبالغة والمغالبة ، وتشمل ستة ألفاظ هي **المبالغة والاجحاف، والتعسف، والتكلّف، والتبجّح والمنازعة** .

أ- **المبالغة** : وهي في اللغة : الاجتهاد وعدم التقصير[1]، ومن معانيها الغلوّ في الأمر ومُجَاوَزَةَ الحد[2] ،وهذا المعنى هو المقصود هنا ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرةً واحدة[3] ، وذلك في حديثة عن الفرق العاشر بين الهمزة و (هل)، حيث بيّن أنّ (هل) تأتي بمعنى (قد) مع الفعل ، ونقل عن المبرّد جواز مجيئها بهذا المعنى ، وجواز مجيئها للاستفهام ، ثم قال : " **وبالغ** الزمخشري فزعم أنها أبداً بمعنى (قد) وأنّ الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدّرة معها"، وبيّن أنّ الزمخشري اعتمد على عبارة سيبويه القائلة: "وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف؛ إذْ كانت (هل) لا تقع إلاّ في الاستفهام"، ثمّ ردّ عليه بأنّ الأمر ليس كما زعم ؛ لأنه لو كان كذلك لم تدخُل (هل) إلاّ على الفعل مثل (قد)، وذكر أنّ العبارة التي نقلها الزمخشري عن سيبويه ثابتة، ولكن ورد في الكتاب ما قد يخالفها في باب (عدة ما عليه الكلم) وهو قول سيبويه: "وهل وهي للاستفهام". [4]

والواضح من عبارة ابن هشام أنهُ ينكر على الزمخشري زعمَهُ أنها لا تكون إلاّ بمعنى (قد)، ولذلك وَصفهُ **بالمبالغة**، بل إنه صوّب عدم مجيء (هل) بمعنى (قد) أصلاً.

ب- **الإجحاف** : وهو في اللغة : الذهاب بالشيء والإضرار به والتكليف بما لا يُطاق[5] وهو أيضاً مقاربة الإخلال بالأمر والنقص الفاحش[6] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ

---

(1) تنظر مادة " بلغ " في الصحاح : 1317/4 ، واللسان : 246/1 .

(2) تنظر مادة " بلغ " في الوسيط : 69/1 ، والكافي : 198 ، والهادي : 197/1 .

(3) المغني : 341 .

(4) ينظر الكتاب : 198/3 ، 220/4 ، والمقتضب للمبرّد : 43/1 ، والمفصّل : 437 ، وتُراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 103/2 ، وحاشية الدسوقي : 326/2 ، وحاشية الأمير : 29/2 .

(5) تنظر مادة " جحف " في الصحاح : 1334/4 ، وأساس البلاغة : 83 ، والوسيط : 108/1 .

(6) تنظر مادة " جحف " في اللسان : 379/1 ، والمنجد : 77 ، والهادي : 304/1 .

مرتيّن أحدهما احتمالي[1] ، وثانيهما في الإعراب والتقدير[2] ، حيث ذكر أنّ بعضهم يُعرِب الفاء إذا وقعتْ قبل جملة إنشائية وقبل الفعل في نحو قوله تعالى : [" **بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ** " الزمر : 63] جواباً لـ(أمّا) المقدَّرة ، وعقّب بأنّ في هذا الإعراب **إجحافاً** على أساس أنّ الأصل "مهما يكنْ من شي فاعبد الله " – كما جاء في بعض الحواشي[3]–، ثم حُذِفتْ " مهما يكن " وعُوّضت بـ(أمّا)، فإذا حُذِفتْ (أمّا) كان ذلك حذفاً بعد حذف ، وهذا **إجحاف**؛ لأنه بِلا دليل ولا تعويض .

والملاحظ أنّ ابن هشام في هذه المؤاخذة ركّز على الإعراب المبني على التقدير المجحف الذي تكثر فيه المحذوفات ممّا يوقع صاحبه في التكلّف والبحث عن الوجوه البعيدة، واكتفى بذكر لفظ **الإجحاف** مجرّداً ؛ لأنّ فيه معنى الغلوّ والإضرار بالمعنى.

ج– **التعسُّف** : وهو في اللغة : الظلم والعدول عن الطريق[4] ، والتعسُّف في الكلام: التكلُّف فيه ، وحمله على غير معناه والتخبُّط فيه تجاوُزاً [5] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أربع عشرة مرةً إحداها احتمالي[6] ، وذكر في الجهة الرابعة من الباب الخامس في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها : أنّ ألفاظ التنزيل يجب أنْ تُحمل على الوجه القريب والقويّ، وإنْ تعدّدت الأوْجُه ولم يَقْوَ أحدها على الأخرى فعلى المعرب أنْ يذكر الأوجُه المحتملة من غير تعسُّف[7]، واستخدم بقية المواضع على النحو التالي :

1– **التعسُّف** في القاعدة : [8]

حكى ابن هشام مذهب البصريين في منْع إنابة حروف الجرّ عن بعضها قياساً على أحرف الجزم والنصب ، والمواضع التي يوحي ظاهرها بالإنابة هي عندهم إمّا

---

(1) المغني : 238 .

(2) المغني : 173 .

(3) تنظر حاشية الدسوقي : 455/1 .

(4) تنظر مادة " عسف " في الصحاح : 1403/4 ، واللسان : 335/4 ، والقاموس : 181/3 .

(5) تنظر مادة " عسف " في الوسيط : 601/2 ، والهادي : 211/3 .

(6) المغني : 533 .

(7) المغني : 505 .

(8) المغني : 120–121 .

مؤوَّلةٌ تأويلاً يقبله اللفظ كقوله تعالى : [" **وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** " طه : 70] أي: أنّ المصلوب شُبِّه بالحالّ في الجذع لشدّة تمكُّنه منه، وإمّا أنْ يتضمَّن الفعل معنى فعل آخر يتناسب مع حرف الجرّ المذكور كقوله تعالى: ["**وَقَدْ أَحْسَنَ بِي**" يوسف: 100] أي : لَطُف بي، وإذا لم يتأتَّ هذا ولا ذاك كان ذلك عندهم من باب إنابة كلمة عن أخرى شذوذاً ، ثم ذكر أنّ أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين يعدُّون كل ذلك من باب الإنابة من غير شذوذ ، وقد جنح إلى مذهبهم ، ووصفه بأنه **أقلّ تعسُّفاً** وكأنه يريد أنْ يقول : إنّ البصريين قد تعسَّفُوا بتأويلاتهم وتضميناتهم[1] .

2- **التعسُّف** في الإعراب : [2]

مثّل ابن هشام لخروج (إذا) عن الظرفية بقوله تعالى : [" **وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ** " الشورى : 34] ، وقوله عزّ وجلّ ، [" **وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ** " الشورى : 36] ، وأعرب "هم " في الآيتيْن مبتدأ والجملة الفعلية بعدهُ خبر، و (إذا) ظرف للخبر ، وأنكر أنْ تكون (إذا) شرطية لعدم اقتران الجملة الأسمية بالفاء ، وردّ عدّة إعرابات من بينها قول أحدهم : إنّ الضمير "هم" توكيد وليس مبتدأ، والجملة الفعلية جواب الشرط ، ووصف هذا الإعراب بأنّه ظاهر **التعسُّف**.

3- **التعسف** في المعنى : [3]

قرّر ابن هشام أنّه قد يمتنع مجيء "كلاّ " للزجر كما في قوله تعالى : [" **وَمَا هِيَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ كَلاَّ وَالْقَمَرِ** " المدّثر : 31-32] إذْ لم يردْ في الكلام قبلها ما يحتاج إلى ردّ ، ولذلك حملوها على أنها حرف جواب بمعنى (إي ونعم)، ثم أوْرد قول الطبري[4] وجماعة : إنه لمّا نزل عدد خزنة جهنّم في قوله تعالى : [" **عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ** " المدثّر : 30] قال بعضهم : اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر فنزل "كلاّ" زجراً له ، ووصف قولهم بالتعسُّف ؛ لأنّ الآية لم تتضمّن سبب النزول الذي قالوه، وما ذكره ابن هشام أقرب إلى القبول ، لِبُعْد المسافة بين قوله: "تسعة عشر" وقوله :

---

[1] تنظر حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 231/1 ، وحاشية الدسوقي : 301/1-302 .

[2] المغني : 108-109 ، وكذلك ينظر ص : 49 ، 89 ، 116 ، 167 ، 236 ، 237 .

[3] المغني : 195 ، وكذلك ينظر ص : 193 .

[4] أبو جعفر محمد بن جرير المعروف بالطبري ، إما م مفسر مؤرخ ، من أهمّ كتبه جامع البيان في تفسير القرآن [ت : 310 هـ] ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي : 162/2-169 ، والأعلام : 294/6 .

"كلاّ"، وما يجدر التنبيه إليه أنّ الطبريّ حكى أكثر من رواية لخبر أبي جهل[1]، ليس منها رواية ابن هشام ، ومنها قول أبي جهل حين أُنزِلتْ هذه الآية : "يا معشر قريش ما يستطيع كل عشرة منكم أنْ يغلبوا واحداً من خزنة النار ، وأنتم الدَّهْم – أي : العدد الكثير – ؟! فصاحبكم يحدثكم أنّ عليها تسعة عشر "[2] .

4- **التعسف** في التقدير : [3]

وصف ابنُ هشام ابنَ الشجري **بالتعسّف** في إعرابه قوله عزّ وجلّ : [" **وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا** " البقرة : 134] حين قال: إنّ فيها حذف مضاف و واو وجملتيْن فعليتيْن، وجعل التقدير : وقال بعضهم – يعني اليهود – كونوا هوداً وقال بعضهم – يعني النصارى – كونوا نصارى، وقال: إن قوله: "أو نصارى" قامتْ مقام المقدَّر كله[4]، ولا يخفى ما في هذا التقدير من طول وتعسُّف ؛ لأنّ ابن الشجري ادّعى أنّ (أو) هنا للتبعيض، ولم يجوّز دلالتها على التخيير، لأنّ مجموعهم لا يُخيَّرون بين اليهودية والنصرانيّة، ولكنّ سياق الآية يدلّ على أنّ أهل الكتاب زعموا أنّ الهداية والنجاة لا تكون إلاّ باتباع إحدى الملّتيْن .

والملاحظ : أنّ ابن هشام في هذه المؤاخذات ركّز على إعراب الآيات القرآنية ليُبعِد عنها التأويلات البعيدة التي تتسم بالتعسُّف ، وتحميل المعنى أو اللفظ أكثر مما يحتملان، ووصف **التعسف** في بعض المواضع بأنه ظاهر كتعليقه على إعراب المعرِّي نصب "دهراً" بالعطف على "ثُعلاً " في بيت المتنبّي : [5]

كفى ثُعلاً فخراً بأنك منهمُ ∴ ودهراً لأنْ أمسيت من أهله أهلُ

بأنه لا يخفى ما فيه من **التعسُّف**[6] ، أمّا في حديثه عن مذهب الكوفيين ومَنْ تابعهم في إنابة بعض حروف الجرّ عن أخرى فقد وصفه بأنّه **أقلّ تعسُّفاً**، والظاهر من

---

[1] أبو الحكم عمرو بن هشام المخزومي ، من ألدّ أعداء النبي – صلى الله عليه وسلم – والمسلمين وأكثرهم سفاهة عليهم ، ولذلك لُقّب بأبي جهل [ت مقتولاً في غزوة بدر : 2 هـ] ينظر الأعلام : 262/5 .

[2] ينظر جامع البيان للطبري : 100/12 – 102 .

[3] المغني : 77 .

[4] ينظر أمالي ابن الشجري : 79/3 – 80 .

[5] ينظر شرح الديوان للبرقوقي : 307/3 –308، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي 345/2–353 .

[6] المغني : 116 .

عبارته أنه لا ينفي التعسُّف عن مذهب الكوفيين، بل مذهبهم – عنده – أكثر قبولاً من مذهب البصريين، وقد فهِم الدسوقي من عبارته نَفْي التعسف عن مذهب الكوفيين أصلاً، ولكنّ السياق لا يوحي بذلك ، وأمّا تأويل البصريين لآية (طه) "في جذوع النخل" فلا يمكن التغاضي عمّا فيه من بلاغة وجمال .

د- **التكلف**: وهو في اللغة: تجشُّم الأمر على مشقة وعسر، وحَمْلُه على خلاف العادة[1]، ومن معانيه التصنُّع[2]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ ست عشرة مرّة، منها مواضع لا علاقة لها بموضوع البحث[3]، والمواضع الباقية وُجِّهتْ إلى جوانب عديدة:

1- **التكلف** في القاعدة : [4]

قرّر ابن هشام أنّ تمام التصدير من الأحكام التي اختصَّتْ بها همزة الاستفهام دون سائر أخواتها بدليليْن ، ثانيهما – أنّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ(ثُم) قُدِّمتْ على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو قوله سبحانه: ["**أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**" الأعراف: 185] أما باقي أخواتها فتتأخر عن حروف العطف كما هو قياس أجزاء الجملة المعطوفة نحو قوله تعالى: ["**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**" التكوير : 26] وقال : إن هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم الزمخشري وغيره، إذْ زعموا أنّ الهمزة في موضعها الأصلي ، والعطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف تتناسب مع السياق نحو: أمكثوا فلم يسيروا، من قوله تعالى: ["**أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا**" يوسف: 109] ، ثُمّ أضعف قولهم بما فيه من **التكلُّف** وعدم الاطّراد في كل المواضع، فجعل التكلُّف أحد سببي الإضعاف.

2- **التكلف** في الإعراب : [5]

ذكر ابن هشام رأي الزمخشري في وجوب دخول لام الابتداء على الجملة الاسمية في تفسير قوله عز وجلّ: ["**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**" الضحى: 5] وذكر

---

[1] تنظر مادة " كلف " في اللسان : 428/5 ، والمنجد : 740 ، والوسيط : 795/2 .

[2] ينظر الكافي : 285 .

[3] المغني : 183 ، 284 ، 299 ، 382 .

[4] المغني : 24-25 ، وكذلك ينظر ص : 138 .

[5] المغني : 232 ، وكذلك ينظر ص : 109 .

أنه جعل المبتدأ محذوفاً، وقدّر الآية : ولأنت سوف يعطيك ربك[1] ، ثم عقّب بقوله: "وإنما يُضعِف قول الزمخشري أنّ فيه **تكلُّفيْن** لغير ضرورة وهما تقدير محذوف، وخلْع اللام عن معنى الحال ؛ لئلاّ يجتمع دليلا الحال والاستقبال ويقصد بهما (اللام وسوف) وفي اجتماعهما في جملة واحدة تناقض [2].

3- **التكلف** في المعنى : [3]

ردّ ابن هشام قول القفّال[4] في قوله تعالى : [" **شَهْرُ رَمَضَانَ الذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** " البقرة : 184] : إنّ المعنى : " الذي أُنزِل في وُجوب صومه ، أو الذي أُنزِل في شأنه " ، ووصفه بأنه **تكلّف** لا داعي له ، وما ذكرهُ القفّال في المعنى الأول لاَ يتناسب مع التقدير النحويّ والمعنى العام للآيات ؛ لأنّ الوجوب مفهوم من قوله تعالى في الآية نفسها : " **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُم الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** " ومن آية سابقة [" **يَأَيُّهَا الذِينَ ءامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُم الصِّيَامُ** " البقرة : 182] والمعنى المقصود للآية – والله أعلم – هو التنبيه على أفضلية شهر رمضان وشرفه، وذلك بابتداء نزول القرآن فيه ليلة القدر، وكذلك الدلالة على ارتباط الصوم بالقرآن ؛ لأنّ الاشتغال به في شهر رمضان تلاوةً ومُدارسةً يُعَدّ من أفضل العبادات وأجلّها[5]، وهذا المعنى يتناسب مع التقدير الثاني الذي ذكرهُ القفّال في قوله: " أو الذي أُنزِل في شأنه "، والظاهر أنّ ابن هشام اعترض على التقدير الصناعيّ الذي حَوى أكثر من مضاف يُفهم المعنى بدونها .

4- **التكلّف** في التأويل : [6]

استدلّ ابن هشام على دخول (رُبّ) المزيدة بعدها (ما) على فعل المستقبل بقوله تعالى: ["**رُبَمَا يَوَدُّ الذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ** " الحجر : 2]، ووصف قول بعضهم إنّ الفعل مؤوّلٌ بالماضي على حدّ قوله تعالى : ["**ونُفِخَ فِي الصُّورِ**" الكهف: 95] **بالتكلف**؛ لأنه يؤدّي إلى اعتبار تنزيليْن في الفعل ، وذلك أنّ المستقبل عُبِّر عنه بماضٍ

---

[1] ينظر الكشاف : 264/4 .

[2] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 26/2 .

[3] المعني : 493 ، وكذلك ينظر ص : 314 ، 584 .

[4] أبوبكر محمد بن علي الشاشي المعروف بالقفّال، من أكابر علماء عصره في الشريعة والعربية، من تآليفه محاسن الشريعة [ت:365 هـ] ينظر الوافي بالوفيات : 112/4 -114 ، والأعلام : 159/7 .

[5] ينظر الكشاف : 336/1 ، وروح المعاني للألوسي : 61/2 .

[6] المغني : 145 .

مُتجوَّزٍ به عن المستقبل ، وقد يُنزّل الماضي منزلة المستقبل استحضاراً للصورة وتحقيقاً للوقوع فيُعبَّر عنه بفعل المستقبل[1]، وهذا معنًى دقيقٌ ووَجْه من وجوه الإعجاز والبلاغة ؛ ولكنه لا يعني السبب في صحّة دخول (رُبّ) على الفعل المضارع – عند ابن هشام – ؛ ولهذا استدلّ على صحّة مجيء فعل المستقبل بعدها بقول الشاعر : [2]

فإنْ أهلكْ فربَّ فتًى سيبكي عليّ مهذَّبٍ رَخْص البَنانِ

∴

وقد عقّب البغدادي على هذا البيت – معترضاً على استشهاد ابن هشام به – بقوله: "ولا يخفى أنّ الخلاف في جواز استقبال ما بعد (رُبّ) إنما هو في جوابها العامل في موضع مجرورها، وأمّا وقوع المستقبل صفةً لمجرورها فلا يمنعه أحد"[3] .

5- **التكلف** في التقدير : [4]

أوْرَد ابن هشام قوله تعالى: ["**الحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنثَى بِالأُنثَى**" البقرة :177] في كلامه عن التعلُّق بالكون الخاص ، والتقدير – عنده –: الحرّ مقتولٌ أو يُقتل بالحُرّ .. إلخ ، وقال : إنّ التقدير بالكون العام ينتج عنه **تكلّف** في تقدير ثلاث كلمات، بل خمس وهي: "كائن"، والمصدران المضافان "قَتْل"، والفاعلان المضمران في المصدريْن، ويكون التقدير حينئذٍ: قتْلكم الحُرَّ كائن بقتله الحرَّ ، والواضح من خلال التقديريْن أنّ تقدير ابن هشام أكثر دقةً ؛ لأنّ فيه وصولاً إلى المعنى بأخصر عبارة بعيداً عن التكلّف، وهذا ينطبق على التقدير الصناعي، أمّا إذا كان تقدير معنًى والهدف منه زيادة الإيضاح والشرح فلا بأس به نحو : قتلكم الحرّ الجاني كائن بقتله الحرّ المَجْنِي عليه [5] .

---

[1] تنظر حاشية الدسوقي : 374/1 – 375 .

[2] البيت لجحدر بن مالك، ينظر شرح الشواهد للسيوطي: 407/1 –410، وشرح الأبيات للبغدادي: 203/3–212.

[3] ينظر شرح الأبيات للبغدادي : 203/3 .

[4] المغني : 428 – 429 ، وكذلك ينظر ص : 265 ، 402 .

[5] تنظر حاشية الدسوقي : 546/2 .

6- **التكلّف** في التضمين : [1]

عقد ابن هشام فصلاً للتدريب على إعراب (ما) ومن بين الأمثلة قوله تعالى: ["**أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ**" الأنعام:7] وقال: إنها محتملة للموصوفة أيْ : شيئاً لم نمكّنْه لكم ، وللمصدرية الظرفية أي : مدّة عدم تمكينكم، ثم قال: "وقيل: على المفعول به على تضمين (مكّنَا) معنى (أعطيْنَا) وفيه **تكلُّف**"، ويؤيِّد وَصْف ابن هشام التّضمين بالتكلّف أنّ معنى التمكين أدقّ وأقوى من معنى الإعطاء ؛ لأنّ الأخير يعني المناولة والهِبَة[2]، أمّا التمكين في الشيء فهو: القدرة على التصرُّف فيه ، وبسط السلطان عليه ، ويُطلق عل التثبيت والتقوية والاستقلال بالأمر[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ["**إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ وَءَاتَيْنَهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً**" الكهف: 83]، وهذا يتناسب مع معنى الآية التي تدعو الناس إلى أخذ العبرة والعظة من أُمَم كانت تملك الدنيا بأسرها في الزمان الغابر، فأهلكهم الله بسبب ذنوبهم، وتركَهم أثراً بعد عين[4].

والملاحظ : أنّ ابن هشام استخدم هذه اللفظة بمعنى الغلوّ في الأمر أو تحميل المعنى أكثر ممّا يحتمل، ومسّ جوانب لها علاقة بالتأويل النحوي ، لأنّ المعرب أو النحويّ قد يُسرِف في التقدير أو الحذف أو التضمين جرياً وراء المعنى ويغفل عن المعاني القريبة التي يكون التأويلُ فيها مقبولاً والحذف قليلاً ، ولهذا وصف **التكلف** أكثر من مرة بأنه لا داعي له، أو لغير ضرورة، أو أنه غير خافٍ .

هـ - **التبجُّح** : وهو في اللغة : الافتخار بالشيء ، والتباهي فيه، ومن معانيه الفرحة[5]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرةً واحدة[6] عند حكايته إعراباً ذكره

---

[1] المغني : 311 .

[2] ينظر عمدة الحفاظ : 1765/3 ، والصحاح مادة " عطو " : 2431/6 .

[3] ينظر عمدة الحفاظ : 2513/4 ، والتحرير والتنوير لابن عاشور : 137/7-138 .

[4] ينظر روح المعاني : 94/7 ، والتحرير والتنوير : 136/7 -140 .

[5] تنظر مادة " بجح " في أساس البلاغة : 29 ، واللسان : 126/1 ، والمنجد : 24 .

[6] المغني : 352 - 353 ، ويراجع ما أثبته المحققان في الهامش .

القاضي الفاضل[1] في مجلسه ، وذلك إعراب الواو من " وأبكاراً " واو الثمانية في قوله جلّ وعلا : [" **عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً** " التحريم : 5] وقال ابن هشام من خلال ردّه على أدلّة القائلين بواو الثمانية في هذه الآية : "ذكرها القاضي الفاضل، **وتبجّح** باستخراجها، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبيّ"، وقد صوّب أحد النحاة الحاضرين بالمجلس أنْ تكون الواو واقعة بين صفتيْن هما تقسيم لِمَن اشتمل على جميع الصفات السابقة، وبيّن ابن هشام أنّ امتناع واو الثمانية هنا؛ لأنه لا يصح إسقاطها، فبإسقاطها يختلّ المعنى؛ لأنّ الثيوبة لا تجتمع مع البكارة في امرأة واحدة ، ويُضاف إلى هذا أنّ القائلين بثبوت واو الثمانية يُجيزون سقوطها وهذا يتعارض مع معنى الآية، ويُلاحظ من خلال استخدام ابن هشام كلمة **التبجُّح** أنّه يحمل إيحاءيْن :

أولهما – أن هذا اللفظ يُشَمّ منه رائحة المؤاخذة ؛ لأنّ القاضي الفاضل فرح وافتخر ظانّاً أنّه استخرج موضعاً رابعاً لم يُسبق إليه من أمثلة واو الثمانية ، وقد تبيّن أنّ الثعلبيّ قال به قبله .

ثانيهما – أنّ القاضي الفاضل لم يستقصِ كتب المفسرين والمعربين ، وهذا قصور منه، وإلاّ لما تبجّح باستخراج هذا الموضع – على حدّ تعبير ابن هشام–.[2]

و– **المنازعة** : وهي في اللغة المخاصمة في الشيء والمبالغة فيه[3] ، ولا تكون إلاّ فيما ينكرهُ أحد المتخاصمين[4] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرتين[5] إحداهما حينما ذكر معاني (إمّا) ، وذلك في الرابع من معانيها ، وهو : الإباحة نحو: تعلَّمْ إمّا فقهاً وإمّا نحواً ، وقال: " **ونازع** في ثبوت هذا المعنى لـ(إمّا) جماعة مع إثباتهم إياه لـ(أو)"، والواضح من عبارة ابن هشام أنّ ثبوت هذا المعنى محلّ خلاف ومخاصمة،

---

[1] عبدالرحيم بن علي اللخميّ المعروف بالقاضي الفاضل ، من كبار الكتّاب والمترسلين، له رسائل كثيرة [ت: 596 هـ] ينظر وفيات الأعيان : 158/3 – 163 ، والأعلام : 121/4 .

[2] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 354/2 .

[3] تنظر مادة " نزع " في الصحاح : 1289/3 ، واللسان : 169/6–170 ، والكافي : 996 .

[4] ينظر الفروق في اللغة للعسكري : 55 .

[5] المغني : 72 ، وكذلك ينظر ص : 495 .

وقد استخدم كلمة " نازع " هنا بمعنى الإنكار ، وكأنه يستغرب : كيف ينكر هؤلاء الجماعة هذا المعنى لـ(إمّا) وينازعون فيه مع أنهم أثبتوه لـ(أوْ) ؟! واستظهر بعضُ شراح المغنى رَأْيَهُم ، لأنه لا يلزم من ثبوت هذا المعنى لـ(أوْ) إثباته لـ(إمّا) وإن اشتركا في بعض المعاني، فلـ(أوْ) معانٍ تنفرد بها[1].

والذي أراه إثبات معنى الإباحة لـ(إمّا) ؛ لأنّه من خلال المثال السابق يتضح أنها ليستْ للشك، ولا للإبهام، ولا للتفصيل ، فتعيّن أن تكون إمّا للإباحة وإمّا للتخيير، وهذا المعنى الأخير لا يتناسب مع المثال ؛ لأنّ التخيير : تعيين أحد الأمرين بِلاَ جَمْعٍ بينهما ، أمّا الإباحة فتكون في شيئين يجوز الجمع بينهما أو تركهما جميعاً[2] .

التعليق على المجموعة :

تتفق كلمات هذه المجموعة في دلالتها على الغلُوّ والمبالغة في الأمر، ومن معانيها تحميل الكلام أكثر ممّا يحتمل ، وإلحاق الضرر بالمعنى بالانتقاص منه أو الزيادة فيه، وحَمْل الكلام على غير معناه ، وذلك بسبب التجاوز والاندفاع وراء الفكرة بدون تدبُّر، وكانت هذه المجموعة في حدود ثلاثين مؤاخذة ، ركّز فيها ابن هشام على كلمتي **التعسُّف والتكلّف** وجهها إلى القاعدة ، والإعراب والمعنى، والتقدير، والتأويل، والتضمين، ولكنّ جُلّ اهتمامه انصبّ على التأويل وما يتعلّق به من حذف وتقدير وتضمين ومعنًى؛ لأن هذه الجوانب يكثر فيها التعسُّف والتكلُّف، معتمداً في ردّه على تجنُّب التقدير المجحف، ومخالفة الأصل بتكثير الحذوفات واللجوء إلى تقليل المقدَّر إذا أمكن، وكذلك القياس والاطراد ، والبعد عن التناقض .

---

[1] تراجع حاشية الشمنيّ مع شرح الدماميني : 131/1 ، وحاشية الدسوقي : 67/1 .

[2] يراجع معنيي (التخيير والإباحة) في موسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل يعقوب : 15 ، 222 .

*** المجموعة السادسة :**

كلمات تدلّ على الرفض ، وتضمّ سبعة ألفاظ **هي الإلغاء، والمنع، والإباء، والاعتراض، والردّ، والدفع، وقيام الحجّة .**

أ- **الإلغاء** : وهو في اللغة : الإبطال والإسقاط والتَّرك[1] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرةً واحدةً [2] ، وذلك في حديثه عن الجملة المُجاب بها القسم ، حيث بيّن أنّ ثعلب[3] يرى أنّ جملة القسم لا تقع خبراً ، وشرح المرُاد من جملة القسم وهو مجموع جملتي القسم وجوابه ؛ لأنه لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى ، ووضّح أنّه يمكن أنْ يكون لهما مَحَلّ من الإعراب نحو : قال زيدٌ : أُقسم لأفعلنّ ؛ لأنّ الجملة القسمية بمجموعها وقعتْ مَقُول القول فجاءتْ بصيغة الخبر لا الإنشاء ، وبيّن أن المانع عند ثعلب من وقوع جملة القسم خبراً أحدُ احتمالين :

الأول – كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً ؛ إذْ لا يُعنى الضمير في جملة الجواب كما هو الحال في جملتي الشرط والجزاء التي يغني فيهما ضمير الجزاء عن ضمير الشرط ؛ لأنّ جملة جواب القسم ليستْ معمولة لشيء من جملة القسم .

والثاني – كون جملة القسم إنشائية ، والجملة الواقعة خبراً لابُدّ من احتمالها للصدق والكذب، ثم عقّب ابن هشام بقوله: " وبعدُ فعندي أنّ كلا التَّعْلِيلَيْنِ **مُلْغىً** "، وقد ردّ التعليل الأول بأنّ جملتي القسم والجزاء مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً حتى كأنهما جملة واحدة – وإن لم يكن بينهما عمل – ؛ لأنّه من المعلوم أن جملة القسم إنما ذُكِرتْ توكيداً بجُملة الجواب لا تأسيساً لها ، وإنما المقصود بالإفادة هو جملة الجواب .

وردّ التعليل الثاني بأنّ الخبر الذي يُشترط فيه احتمال الصدق والكذب إنما هو قسيم الإنشاء الذي يُدرس في علم المعاني ، لا خبر المبتدأ المتفق على أنّ أصله الإفراد، والمفرد لا يُوصف بصدقٍ ولا كذبٍ وإنما يكون ذلك في الجمل،والواضح أنّ

---

[1] تنظر مادة " لغو ولغى " في الصحاح : 2483/6 ، واللسان : 508/5 ، والكافي : 147 .

[2] المغني : 390 .

[3] أبو العباس احمد بن يحيى المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في عصره في العربية، واشتهر كتابه الفصيح [ت: 291 هـ] ينظر النزهة: 202-205، والأعلام : 252/1 .

ابن هشام يقصد بلفظ **الإلغاء** – هنا – البطلان ، أي : بطلان التعليليْن وثبوت صحّة وقوع الجملة القسمية خبراً عن المبتدأ نحو : زيدٌ والله لأضربنّه[1] " .

ب- **المَنْع** : وهو في اللغة : الكفّ عن الشيء والحرمان منه وردُّه[2] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أكثر من ستين مرة بصيغ: **منع، امتنع ، ممتنع، ممنوع**، منها مواضع حكاها[3]، وآخر ورد احتمالاً[4]، أمّا البقيّة فاستخدمها في ثلاثة جوانب :

1- **المنع في الإعراب** : [5]

أوْرد ابن هشام دعوى الكوفيين اسميّة (رُبّ) بقولهم : إنه أُخبر عنه في قول الشاعر : [6]

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكُنْ .. عاراً عليك ورُبّ قتلٍ عارُ

ووصف قولهم بأنه "**ممنوع**"؛ لأنّ "عار" خبر لمبتدأ محذوف أي: "هو عار"، أو خبر للمجرور لفظاً المرفوع محلاً وهو: "قتْل"، ولا يجوز أنْ تكون (رُبّ) مبتدأ؛ لأنها حرف شبيه بالزائد .

2- **المنْع في التعليل** : [7]

وصف ابن هشام المعنى العاشر لـ(أوْ) وهو التقريب بأنه من البيّن الفساد، وذلك في المثال: "ما أدري أسلَّم أو وَدَّع ؟ " وأكّد أنّ (أو) هنا للشك، وإنما استفيد معنى التقريب من سياق المثال، واشتباه معنى السلام بالتوديع ثم قال: "إذْ حصول ذلك – مع تباعد ما بين الوقتيْن – **ممتنعٌ** أو مستبعدٌ " ، والمعنى : أنّ ابن هشام يستبعد أو يمنع أنْ يكون الاشتباه علةً للتقريب إلاّ مع قرب وقت السلام من التوديع ، وبهذا يتعيّن أنْ

---

(1) تراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 131/2 ، وحاشية الدسوقي : 448/2 – 450 ، وحاشية الأمير : 59/2 ، وينظر شرح الرضى على الكافية : 237/1 – 238 .

(2) تنظر مادة "منع " في القاموس : 89/3 ، والمنجد : 838 ، والهادي : 227/4 .

(3) المغني : 231 ، 448 ، 466 .

(4) المغني : 510 .

(5) المغني : 142 ، وكذلك ينظر ص 479 ، 499 ، 507 ، 509 .

(6) البيت لثابت بن قطنة ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 89/1 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 126/1 – 128 .

(7) المغني : 79 ، وكذلك ينظر ص : 106 ، 147 ، 232 ، 352 .

تكون (أو) هنا للشك، وإنّما يحصل معنى التقريب بقرينة اشتباه معنى السلام والتوديع[1].

3- **المنع في المعنى** : [2]

قرّر ابن هشام أنّ لـ(مَهْمَا) ثلاثة معانٍ، ثانيها - الزمان والشرط، وتُعرَب حينئذٍ ظرفاً لفعل الشرط، وبعد أنْ بيَّن أنّ ابن مالك ذكر هذا المعنى، وزعم أنّ النحاة أهملوه، وردّ على شاهده، وحكى إنكار الزمخشري على القائلين به، عقّب بأنّ هذا المعنى وإنْ صحّ في بعض الشواهد والأمثلة، لكنه **ممتنع** في قوله تعالى: ["**وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ**" الأعراف: 131] ؛ لأنّ (مَهْمَا) فُسِّرتْ تفسير بيان بقوله " من آية " فلا يَصحّ أنْ تكون للزمان ، ويتعيّن أنْ تكون من المعنى الأول وهو: مالا يَعقل غير الزمان مع تضمُّن الشرط. [3]

والملاحظ : أنّ ابن هشام استخدم صيغتي **المنع والامتناع** بمعنى الاستحالة، وليُبيّن أنّ هذه الوجوه الممنوعة سواء أكانت إعراباً أم تعليلاً أم معنًى لا تجوز بحال من الأحوال، ولم يشتدّ في لهجته ، بل اكتفى بذكر لفظ **المنع** فقط .

ج- **الإباء** : وهو في اللغة : عدم الرضا بالأمر وكراهته[4] ، وهو أشدّ الامتناع[5]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ عشر مرات، ووجّهه إلى ثلاثة جوانب :

1- **الإباء في القاعدة** : [6]

حكى ابن هشام تجويز الأخفش أنْ يكون لام (كي) جواباً للقسم في قوله تعالى: ["**يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ** " التوبة : 62] والمعنى عنده : " لَيَرْضَنَّكُم " مستشهداً بقول الشاعر : [7]

---

[1] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 186/1 - 187 .

[2] المغني : 324 .

[3] ينظر الكشاف : 107/2 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 69/4 ، وحاشية الدسوقي : 280/2 - 281 .

[4] تنظر مادة " أبي " في القاموس : 298/4 ، والمنجد : 2 ، والوسيط : 4/1 .

[5] ينظر اللسان مادة " أبي " : 31/1 .

[6] المغني : 214 .

[7] البيت لحُريث بن عناب الطائي ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 559/2 - 561 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 276/4 - 280 .

إذا قلتُ قَدْني قال بالله حَلْفةً ∴ لتُغنِيَ عنِّي ذا إنائك أجمعا[1]

وذكر قول أبي علي الفارسي: "وهذا عندي أولى من أنْ يكون متعلقاً بـ(يحلفون) والمقسم عليه محذوف"، أي: يحلفون .. ليفعلُنّ ، ثم بيّن ابن هشام أنّ جماعةً من النحاة **يأبَوْن** أنْ يكون لام (كي) جواباً للقسم ؛ لأنهم يقرّرون أنّ جواب القسم لا يكون إلاّ جملة ، ولام التعليل ومدخولها في تأويل مفرد أي : لـ"إرضائكم"، أمّا البيت فقد تطرّق إليه الاحتمال؛ لأنه يُروى: "لَتُغْنَنّ" على لغة فزارة، والأصل فيها "لتُغنيَنّ" ثم بيّن أنهم قدّروا الجواب محذوفاً، واللام متعلقة به، والتقدير عندهم في الآية: يحلفون بالله لكم لَيكونُنّ كذا لِيُرْضُوكم .

2- **الإباء** في الإعراب : [2]

في الموضع السادس من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة، وهو أنْ يكون الضمير مُبدلاً منه الظاهر المفسر له ذكر ابن هشام أنّ النحاة خرّجوا عليه قولهم: "اللهم صلّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ"، وقد أعرب الكسائي ما بعد الضمير نعتاً له، وردّ عليه ابن هشام بأنّ الجماعة **يأبَوْن** نعت الضمير .

3- **الإباء** في الزيادة والمعنى : [3]

دلّل ابن هشام على جواز ارتفاع ما بعد (إنّ) المكسورة بقوله – صلى الله عليه وسلم – : "**إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون**"[4]، والتقدير: "إنه" أي: الشأن، ثم قال: "وتخريج الكسائي الحديث على زيادة (مِنْ) في اسم (إنّ) **يأباه** غير الأخفش من البصريين ؛ لأنّ الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصحّ، والمعنى أيضاً **يأباه**؛ لأنهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس" .

والملاحظ : أنّ ابن هشام علّل المواضع كلها ماعدا الموضع الذي أعرب فيه الكسائي الاسم الظاهر بعد الضمير نعتاً ؛ لأنّ نعت الضمير من الأمور المشهور منعُها

---

[1] ينظر معاني القرآن للأخفش : 361/1 –362 ، وكتاب الشعر لأبي علي : 186/1 – 187 ، 206 .

[2] المغني : 466 ، وكذلك ينظر ص : 512 .

[3] المغني : 49 – 50 .

[4] يراجع شواهد التوضيح لابن مالك : 148 ، وينظر شرح صحيح مسلم للنووي ، كتاب اللباس والزينة : 209/14 ، والرواية فيه : " إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصوّرون " ، وفي الحديث أكثر من رواية، بعضها بدون حرف الجرّ (مِنْ) .

لدى النحاة ، فجعل **إباء** الجماعة تعليلاً للردّ على إعراب الكسائي، وقد اقتصر ابن هشام على لفظ **يأبى**؛ لأنّ فيه معنى الرفض والامتناع بشدة، ونسب **الإباء** إلى الجماعة في أغلب المواضع .

د- **الاعتراض** : وهو في اللغة : المنع المصحوب بالإنكار[1]، وفيه معنى الإضعاف لكلام سابق[2]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ عشرين مرة، ساق مواضع منها بطريق الحكاية[3]، وأورد في (الباب الخامس) عشر جهات جعل الخلل فيها أنّ الاعتراض يدخل على المعرب من جهتها[4]، أما الموضعان الآخران فاعترض فيهما على التعليل، وقال في أحدهما[5] بعد أنْ أَوْرَدَ ما حكاه أبو حيّان عن الشلوبين قوله: "لمّا كانت (أنْ) للسبب في: جئتُ أنْ أعطى أي: للإعطاء أفادتْ هنا أنّ الإساءة كانت لأجل المجيء وتَعقُّبه" وبعد هذا علّق ابن هشام بقوله: "وأمّا ما نقله عن الشلوبين **فمعترض** من وجهين.

أحدهما – أنّ المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام التعليل المقدرة لا (أنْ).

الثاني – أنّ (أنْ) في المثال مصدرية والبحث في الزائدة ".

والملاحظ من اعتراض ابن هشام : أنه اعتمد في الردّ على التعليل بعلّة عقليةٍ، وبالغفلة عن إيراد المثال الصحيح .

هـ- **الردّ**: وهو في اللغة: عدم القبول بالأمر والمراجعة فيه برفق[6]، ويُقال ردّهُ، وردّ عليه، وفيه معنى التخطئة[7]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أكثر من خمسين ومائة

---

(1) تنظر مادة " عرض " في اللسان : 302/4 ، والقاموس : 348/2 ، والوسيط : 594/2 .

(2) ينظر الهادي مادة " عرض " : 3 /195 .

(3) المغني، ينظر مثلا : 50 ، 132 ، 230 ، 380 ، 455 ، 549 .

(4) المغني : 497 – 567 .

(5) المغني : 47 ، وكذلك ينظر ص : 262 .

(6) تنظر مادة " ردّد " في الصحاح : 473/2 ، وأساس البلاغة : 227 ، واللسان : 57/3 .

(7) تنظر مادة " ردد " في القاموس : 304/1 ، والمنجد : 256 .

مرة كان بعضها خارجاً عن موضوع البحث[1]، وبعضها وَرَد بصيغة الحكاية[2]، أمّا بقيّة المواضع فكان الردّ فيها مُوجَّهاً إلى الآتي :

1- **الردّ في القاعدة :** [3]

حكى ابن هشام قول بعضهم : لا تأتي (إن) النافية إلاّ وبعدها (إلاّ) نحو قوله تعالى: ["**إِنْ يَّقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً**" الكهف: 5] أو (لمّا) نحو قوله تعالى: -في قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة-: ["**إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ** " الطارق : 4] بتضعيف (لمّا)[4] وقال: إنّ هذه القاعدة **مردودة** بآيات كثيرة منها قوله تعالى: ["**إِنْ عِندَكُمْ مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا**" يونس:68] وقوله سبحانه: ["**قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ**" الزخرف: 81].

2- **الردّ في الإعراب والتخريج :** [5]

ذكر ابن هشام أنّ القسم الثاني من أقسام (حاشا) أنْ تكون تنزيهيّة نحو قوله تعالى: ["**وَقُلْنَ حَاشَ للهِ مَا هَـذَا بَشَراً**" يوسف: 31]، وذكر بعض الخلافات والإعرابات، ثم قال: "وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها أتبرّأ أو برئت، وحاملُه على ذلك بناؤُها، **ويردُّه** إعرابها في بعض اللغات " .

وكذلك[6] قول ابن هشام في الأمر الثاني من الأمور التي تميز الجملة المعترضة من الحالية: إنه يجوز تصدير المعترضة بدليل استقبال كالتنفيس، وبعد أنْ مثّل لما قال ردّ إعراب الحَوْفيّ[7] "سَيَهْدِينِ" جملة حالية من قوله تعالى: ["**وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي**

---

[1] ينظر المغني مثلا : 326 ، 335 ، 416 ، 491 ، 493 .. إلخ .

[2] ينظر المغني مثلا : 72 ، 400 ، 467 ، 494 ، 572 ، 620 .. إلخ .

[3] المغني : 33-34 ، وكذلك ينظر ص : 50 ، 300 ، 321 .

[4] تنظر هذه القراءة السبعية في إعراب القرآات السبع وعللها لابن خالويه : 461/2 ، والبدور الزاهرة : 338 ، والقرّاء هم : أبو عمران عبدالله بن عامر التابعي إمام الشاميين في القراءة [ت : 118 هـ] ، وأبو بكر عاصم ابن أبي النجود التابعّي إمام الكوفيين في القراءة [ت:128هـ] ، وحمزة بن حبيب الزيات قارئ الكوفة بعد عاصم [ت: 156 هـ] ، تنظر تراجمهم على التوالي في : غاية النهاية : 423/1 - 425 ، 346 -349 ، 261 - 263 ، والأعلام : 228/4 ، 12 ، 308/2 .

[5] المغني : 131 ، وكذلك ينظر ص : 38 ، 454 .

[6] المغني : 383 ، وكذلك ينظر مثلا ص: 106 ، 160 ، 308 ، 472 ، 510 ، 609 .. إلخ .

[7] أبو الحسن علي بن إبراهيم المعروف بالحَوْفيّ ، نحويّ ، مفسّرٌ ، له البرهان في تفسير القرآن [ت : 430 هـ] ينظر البغية : 140/2 ، والأعلام : 53/5 .

سَيَهْدِينِ" الصافات: 99]، وذلك لامتناع الجَمْع بين الحال والاستقبال فمعنى كل منهما يُنافي الآخر[1] .

3- **الردّ في دعوى الإجماع :** [2]

نقل ابن هشام في حرف الواو قول السيرافي[3]: " إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب"، وعلق على قوله بأنه **مردود** ؛ لأنّ جماعة من العلماء صرحوا بإفادتها هذا المعنى، ومنهم قطرب[4]، والفراء، وثعلب، والرَّبْعي[5] .

4- **الردّ في المعنى :** [6]

قرّر ابن هشام أنّ (لَوْمَا) بمنزلة (لَوْلاَ) أي: أنها تفيد ربط امتناع الجواب بوجود الشرط، وتستعمل كذلك للعرض والتحضيض والتوبيخ، ثم قال: "وزعم المالقي[7] أنها لم تأتِ إلا للتحضيض، **ويرده** قول الشاعر: [8]

لَوْما الإصاخة للوشاة لكان لي ∴ من بعد سخطك في رضاك رجاءُ

ولَوْمَا في هذا البيت للتعليل والربط وليست للعرض"[9].

5- **الردّ في التركيب** [10]:

ذكر ابن هشام في الوجه السابع من أَوْجُه افتراق الحال عن التمييز أنّ الحال تكون مؤكدة لعاملها ، ولا يكون التمييز كذلك، ثم قال: "وأمّا إجازة المبرّد ومَنْ وافقه

---

[1] تراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 127/2 ، وحاشية الدسوقي : 431/2 – 432 .

[2] المغني : 343 .

[3] الحسن بن عبدالله المعروف بأبي سعيد السيرافي ، نحوي قاضٍ عالم بالأدب ، اشتهر شرحه على كتاب سيبويه [ت : 368 هـ] ينظر النزهة : 266 – 267 ، والأعلام : 210/2-211 .

[4] أبو علي محمد بن المستنير البصري الشهير بقطرب ، نحويّ عالم باللغة والأدب ، من كتبه معاني القرآن [ت:206 هـ] ينظر النزهة : 85 ، والأعلام : 315/7 .

[5] أبو الحسن علي بن عيسى المعروف بالربعي ، من علماء العربية البارزين ، له كتاب البديع [ت : 420 هـ] ينظر الإنباه : 297/2 ، والأعلام : 134/5 .

[6] المغني : 275 ، وكذلك ينظر ص : 52 ، 75 ، 111 ، 279 .

[7] أبو جعفر أحمد بن عبد النور المعروف بالمالقي ، كان قيّماً على العربية مشاركاً في علوم أخرى ، من أجل تصانيفه رصف المباني [ت:702 هـ] ينظر البغية : 331/1 -332، ومعجم المؤلفين : 305/1 .

[8] البيت مجهول القائل ، أهمله السيوطيّ في شرح الشواهد ، ينظر شرح الأبيات للبغدادي : 131/5 .

[9] ينظر رصف المباني للمالقي : 297 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 160/2 .

[10] المغني : 442 .

نعمَ الرجلُ رجلاً زيد **فمـــردودة**"، ويقصد ابن هشام بذلك عدم جواز تبيـــين المعرفـــة بالنكرة؛ لأنّ المبرّد أوقَع " رَجُلاً " مؤكداً لعامله وهو "الرجل"، ووَجْه **الردّ**: أنّ الإبهام قد زال بظهور الفاعل فلا حاجة إلى التمييز. [1]

6- **الردّ** في الحذف والتقدير : [2]

ذكر ابن هشام في حذف جملة جواب الشرط في قوله تعالى: ["**قُلْ أَرَأَيْتُم إِن كَانَ مِن عِندِ اللهِ وَكَفَرْتُم بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَـآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**" الأحقاف : 9] قولَ الزمخشري: إنّ الجواب فـــي الآيـــة محذوف تقديره: إنْ كان من عند الله وكَفَرتُم به ألستم ظالمين ؟! بدليل ما خُتِمـــتْ بـــه الآية " إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ "[3]، **وردّ** عليه بأنّ جملـــة الاســـتفهام لا تكـــون جواباً إلاّ بالفاء مؤخّرةً عن الهمزة نحو : إن جئتك أفما تحسن إلـــيّ؟ ومقدِّمـــةً علـــى غيرها نحو: فهل تحسن إليّ ؟ ، وقدّر الدماميني الجواب " فأَخْبِرُوني " وجعل الجملـــة الاستفهامية الإنكارية ألستم ظالمين؟ مفعولاً لأخبروني[4] .

7- **الردّ** في الزيادة : [5]

ذكر ابن هشام أنّ من المواضع التي تزاد فيها اللام : المفعول الثاني لأرى نحو قولهم: أراك لشاتمي، وقال : " قيل : وفي مفعول يدعو من قوله تعالى : ["**يَدْعُو لَمَـــن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ**" الحج: 13] وهذا مردود؛ لأنّ زيادة هذه اللام في غاية الشـــذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه"، ثم صحّح أنْ تكـــون لام الابتـــداء، وفصّـــل اخـــتلاف المعربين في الآية بما لا تدعو الحاجة إلى ذكره .

والملاحظ : أنّ ابن هشام استخدم صيغتي **مردود ويردّ** للردّ على أخطاء كثيرة، أغلبها كان في الإعراب، والقاعدة بلهجة هادئة تتناسب مع معنى هذه الكلمة، والغالب على ابن هشام -كعادته – أنْ ينزّه التنزيل عن الوجوه الشاذة والتخريجات البعيدة، وأنْ

---

[1] ينظر المقتضب للمبرّد : 150/2 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمني : 165/2 ، وحاشية الدسوقي : 35/3 .

[2] المغني : 613 ، وكذلك ينظر ص : 230 ، 248 ، 568 .

[3] ينظر الكشاف : 518/3 .

[4] تنظر حاشية الشمنيّ : 266/2 ، وحاشية الأمير : 175/2 .

[5] المغني : 235 .

يعلّل سبب التخطئة، وأنْ يعتمد في ردوده على القاعدة والحجة العقلية والسماع، وغير ذلك، ولكنه ترك التعليل في موضعيْن :

الأول / في ردّه على إعراب الحَوْفيّ .

والثاني / في صياغة المبرّد للجملة .

وممّا يجدر التنبيه إليه أنه ردّ طائفة من التأويلات في قولهم: "ليس الطيب إلاّ المسك، بما نقله أبو عمرو بن العلاء من أنّ ذلك لغة تميم[1] ، وهو يقصد بالتأويلات هنا الإعرابات والتخريجات، كما أنه في بعض المواضع ردّ ردود غيره[2] كردّه واعتراضه على ردّ أبي البقاء على أبي حاتم[3] في قول الأخير: إنه من الجيّد الوقف على " ذلول " والاستئناف بـ " تثير الأرض " في قوله تعالى : [" **قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ ولاَ تَسْقِي الْحَرْثَ** " البقرة : 70] [4] .

و- **الدفع** : وهو في اللغة : الإزالة بقوة[5] ، ودَفْع القول هو : ردّه بقوة الحجّة[6]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ عشر مرات ، أَوْرَدَ موضعيْن منها على سبيل الحكاية[7]، وأورد سبع أمثلة في الجهة الثامنة من التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها جعل سببها أنْ يحمل المعرب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه[8] أمّا بقية المواضع فجاءت كالآتي :

---

(1) المغني : 291-292 .

(2) المغني : 371 ، وكذلك ينظر ص : 52 ، 156 ، 371 ، 606 .

(3) سهل بن محمد البصريّ المعروف بأبي حاتم السجستاني، من كبار العلماء في اللغة والقرآت، من كتبه ما تلحن فيه العامة [ت : 248 هـ] ينظر النزهة : 168 – 169 ، والأعلام : 210/3 .

(4) ينظر التبيان : 76/1 ، وتراجع حاشية الشمني : 120/2 – 121 ، وحاشية الدسوقي : 401/2 – 402 .

(5) ينظر اللسان مادة " دفع " : 395/2 .

(6) تنظر مادة " دفع " في المنجد " 215 ، والوسيط : 289/1 ، والكافي : 445 .

(7) المغني : 207 ، 243 .

(8) المغني : 561 – 563 .

1- **الدفع** في القاعدة : [1]

افتتح ابن هشام القاعدة السادسة من الباب الثامن بقوله : " إنهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن "، وذكر أمثلة لذلك منها قوله تعالى : [" **وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ** " الكهف : 18] أي: في تأويل : يبسط ذراعيه بدليل قوله في الآية ذاتها " ونقلّبهم " ولم يقل " وقلّبناهم، وعقّب بعد ذلك بقوله : " وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي ، وهشام[2] : إنّ اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل " ، ومقصود ابن هشام من هذه العبارة أنّ ما قررهُ الكوفيان يندفع ويُردّ بأنّ اسم الفاعل عمل هنا ؛ لأنّه بمعنى المضارع على تأويل الحال، من باب حكاية الحال الماضية ، واستحضارها في ذهن المخاطب أثناء الإخبار [3].

2- **الدفع** في الإعراب : [4]

ذكر ابن هشام في الجهة الثامنة من الباب الخامس أنّ المعرب قد يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفع هذا الحَمْل ، وذكر سبعة أمثلة، أحدها قول بعضهم في قوله تعالى: ["**قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**" طه: 62]: (إنّ) هي الناسخة، واسمها (ها) ضمير الشأن والقصة، و" ذان" مبتدأ، ورفض ابن هشام هذا الإعراب وردَّه برسم المصحف في قوله: "وهذا **يدفعه** رسم (إن) منفصلة، و(هذان) متصلة ".

3- **الدفع** في منع المسموع : [5]

قرر ابن هشام بأنه لا يمتنع العطف بلا النافية على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجّاجي[6] الذي يُجيز " يقوم زيد لا عمرو " ، ويمنع "قام زيد لا عمرو"، وعلّق

---

[1] المغني : 654 .

[2] أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير ، من كبار نحاة الكوفة ، من كتبه القياس [ت : 209 هـ] ينظر النزهة : 147 ، والأعلام : 88/9 .

[3] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 542/3 – 543 .

[4] المغني : 561-563 .

[5] المغني : 243 .

[6] أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق المشهور بالزجاجي ، من أئمة النحو المعروفين ، أشهر كتبه الجمل [ت : 340 هـ] ينظر النزهة : 265 ، والأعلام : 69/4 .

عليه ابن هشام بقوله : " وما مَنَعهُ مسموع فمَنْعُه مدفوع " ، وأنشد بيت امرئ القيس:[1]

كأنّ دثاراً حلّقتْ بلبونِه ∴ عُقاب تَنُوفَى لا عُقاب القواعل[2]

4- **الدفع** في الشبهة العقديّة : [3]

مثّل ابن هشام لحَذْف المعطوف بآيات عديدة منها قوله تعالى: [**"يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً"** الأنعام : 159]، وقدّر المحذوف المعطوف وهو " كسْبُها " بعد " إيمانُها " من باب اللّف والنشر -كما هو معلوم في علم البديع-[4] فأَرْجَع عدم نفع الإيمان إلى النفوس التي لم تؤمن قبل ظهور بعض علامات الساعة الكبرى وهي طلوع الشمس من مغربها، وأَرْجَع عدم نفع الكسب إلى النفوس التي لم تكسب خيراً قبل طلوع الشمس من مغربها، والمعنى: لا ينفع نفساً كافرةً إيمانُها ما لم تكن آمنت من قبل، ولا ينفع نفساً مؤمنة كسبُها ما لم تكن كسبت خيراً من قبل ، والتسوية هنا إنما تكون في عدم النفع بالإيمان للنفس الكافرة، وعدم النفع بالكسب للنفس المؤمنة العاصية، وعلى هذا فكلمة التوحيد تنجي من الخلود في النار ولو عُذِّب المفرّط حيناً، ولا ينفعُه أيّ عمل صالح يقدمه بعد بروز أشراط الساعة، أمّا بالنسبة للكافر فبروز الأشراط يعني الحكم عليه بالشقاء الأبدي والخلود في النار، ولن ينفعه إعلان إيمانه حينئذٍ، وقد صرّح ابن هشام بأنّ هذا التأويل للآية ذكره ابن عطية وابن الحاجب[5]، ثم قال: "وبهذا التقدير **تندفع** شبهة المعتزلة كالزمخشري وغيره إذْ قالوا: سوّى الله تعالى بين عدم الإيمان والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به"[6]، والواضح من عبارتهم التي نقلها ابن

---

(1) الملك الضلّيل جندح بن حجر المعروف بامرئ القيس،أعظم شعراء ما قبل الإسلام، وصاحب المعلقة الشهيرة " قفانبكِ " [ت:80 ق.هـ] ينظر معجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن : 29-30 ، والأعلام : 351/1 – 352 .

(2) ينظر الديوان : 94 ، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي : 616/2، وشرح البيات للبغدادي 383/4-384 .

(3) المغني : 591 .

(4) اللّف والنشر : هو ذِكْر متعدّد على جهة التفصيل والإجمال، ثم ذِكْر ما لكل واحدٍ من غير تعيين ثقةً بأنّ السامع يردُّه إليه ، ينظر الإيضاح للقزويني : 42/6 – 45 .

(5) ينظر المحرر الوجيز لابن عطية : 367/2 ، وأمالي ابن الحاجب : 256/1 – 257 .

(6) يراجع الكشاف وحاشية ابن المنيّر عليه : 63/2 – 64 .

هشام أنهم حكموا بالشقاء الأبدي والخلود في النار على الصنفين، وهذا يتعارض مع عقيدة الجماعة وأهل السنّة الذين يعتقدون أنّ المسلم العاصي مآلهُ الخلود في الجنة ولو طال عذابه يوم الحساب، ويؤيد اعتقادهم نصوص كثيرة من الكتاب والسنة لا مجال لذكرها[1] ، والله أعلم .

والملاحظ : أن ابن هشام التزم في مؤاخذاته المتعلقة **بالدفع** بحجة السماع تارةً، وتارةً بحجة رسم المصحف ، وبحجّة تأويل المعنى تارةً أخرى ، وهذا يتفق مع معنى اللفظة، وقد لَمَس بعض الجوانب المهمّة المتعلقة بالمعنى وخصوصاً في دفع شبهة المعتزلة والتي اعتمد فيها على علم البلاغة ، ويتضح من طرحه هذا أنّه يتّبع مذهب أهل السنّة على بصيرة ومعرفة لا عن تقليد .

ز- **قيام الحجة : المحجوج** من الأقوال هو المغلوب بالحجّة[2] ،وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرةً واحدةً[3] حينما ذكر أنّ بني عُقَيْل يخفضون المبتدأ بـ(لعلّ) واستشهد بقول الشاعر: [4]

فقلتُ ادعُ أُخرى وارفع الصوت جهرةً ∴ لعلّ أبي المغوار منك قريبُ

ثم حكى زَعْمَ الفارسي أنه لا دليل في هذا البيت على الجرّ، وأوْرد تقديره المتكلّف جدًّا، وهو احتمال أنْ يكون الأصل: "لعلّهُ لأبي المغوار منك جواب قريب" فحذف موصوف قريب وهو (جواب)، وضمير الشأن، ولام (لعلّ) الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجرّ، ومن ثَمّ كانت مكسورة ، وفتح اللام على لغة من يقول: "المالُ لَزيد"[5]، ثم علّق ابن هشام على هذا التخريج البعيد بقوله: "ولم يثبت تخفف (لعَلّ)، ثم هو **محجوج** بنقل الأئمّة أنّ الجرّ بـ(لَعَلّ) لغة قومٍ بأعيانهم " .

---

[1] تراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 258/2 ، وحاشية الدسوقي : 404/3 – 405 .

[2] تنظر مادة " حجج " في المنجد : 113 ، والهادي : 417/1 ، والمعاجم القديمة لم تتعرض لمعنى الحجة بصيغة المفعول (محجوج) .

[3] المغني : 283 – 284 .

[4] البيت لكعب بن سعد الغنوي ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 691/2 – 693 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 5 /166 – 167 .

[5] ينظر كتاب الشعر لأبي عليّ : 75/1 .

التعليق على المجموعة :

تتقارب كلمات هذه المجموعة في دلالتها على الرفض وعدم القبـــول، ويعنـــي بعضها الرفض الشديد، وبعضها الرفض برفق، وبعضها المنع المصحوب بالإنكـــار، وبعضها الردّ المدعوم بالحجة والدليل .

وقد تجاوزتْ هذه المجموعة ستين ومائة مؤاخذة ، كان الحظ الأوْفر منها متعلقاً بكلمة **الردّ**، ناقش فيها ابن هشام جوانب كثيرة هي: القاعدة، والإعـــراب والتخـــريج، والتركيب، ودعوى الإجماع، ومنْع المسموع، والتعليل، والمعنى، والحذف، والتقـــدير، والزيادة، والشبهة العقدية، معتمداً في كل ذلك على القاعدة النحوية والفهـــم الصـــحيح والحجة البلاغية، وقول النحاة مرةً، وبعضهم مرةً أخرى، والبصريين مرةً ثالثة، والنقل والسماع المتمثّل في النصوص القرآنية، وفصيح الشعر، ورسم المصحف، والبعد عن الشاذ في تخريج التنزيل، وابن هشام في جُلّ مآخذه يردّ بلهجة هادئة، ولعلّ في دلالات بعض ألفاظها ما يغني عن اشتداد اللهجة **كالإباء والاعتـــراض** الـــدالّين علـــى الشـــدة والإنكار.

*** المجموعة السابعة :**

كلمات تدلُّ على الغَفْلة، وتشمل أربعة ألفاظ هي: **السهو، والوهم، والذهول، والفوت.**

أ- **السهو:** وهو في اللغة: عدم الفطنة إلى الأمر، والغفلة عنه، وذهاب القلب إلى غيره[1]، وسها عن الشيء : تركه مع العلم به بسبب النسيان ، وسها فيه : تركهُ عن غير علم[2] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ ثلاثاً وعشرين مرة ، منها موضع خارجٌ عن موضوع البحث، وموضع جاء بطريق الحكاية، وموضعان وَرَدَا احتمالاً [3]، أمّا المواضع الباقية فالسهو فيها مُوجَّهٌ إلى الآتي :

1- **السهو في القاعدة :** [4]

عدّد ابن هشام ما تُفارِق فيه (هل) الهمزة في عشرة أوجُهٍ ، ثالثها – تَخْصِيصُها المضارع بالاستقبال نحو : هل تسافر ؟ بخلاف الهمزة ، فقد يُستفهَم بها عن المضارع الدالّ على الحال نحو: أتظنُّه قائماً ؟ ، ثم وصف قول ابن سيدة[5] في شرح الجُمل: "لا يكون الفعل المُستفهَم عنه إلاّ مستقبلاً " بأنه **سهوٌ** ، واستشهد على أنّ المستفهَم عنه قد يكون ماضياً خلافاً لابن سيدة بقوله سبحانه : ["**فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا**" الأعراف : 43] ، وقول زهير : [6]

فَمَنْ مُبْلِغ الأحلاف عَنِّي رسالةً ∴ وذبيانَ هل أقسمتُم كلَّ مُقسَمِ

---

[1] تنظر مادة " سهو " في اللسان : 359/3 ،والقاموس : 348/4 ، والمنجد : 371 .

[2] تنظر مادة " سهو " في اللسان : 359/3 ، والوسيط : 459/1 .

[3] المغني : 354 ، 482 ، 407 ، 547 .

[4] المغني : 339 ، وكذلك ينظر ص : 37 ، 55 ، 353 ، 467 .

[5] أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي الضرير المعروف بابن سيدة ، نبغ في آداب اللغة من مصنفاته المخصص والمحكم [ت : 458 هـ] ينظر الإنباه : 199/1 ، والأعلام : 69/5 .

[6] ينظر شرح الديوان برواية ثعلب : 26 ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي 61/6-63 .

2- **السهو** في التعليل : [1]

أوْرد ابن هشام اختلاف النحاة في (أل) الداخلة على "بنات أوْبَر"[2] في قول الشاعر: [3]

ولقد جنيتُكَ أكْمُؤاً وعساقلاً ∴ ولقد نهيتُك عن بنات الأوْبَرِ

فقيل: هي زائدة للضرورة؛ لأنّ (ابن أوْبَر) عَلَم على نوع من الكمأة ، وجَمْعُه على (بنات أوْبَر) ؛ لأنه لما لا يعقل ، ثم قال: "وردّه السخاوي[4] بأنها لو كانت زائدة لكان وُجودها كالعدم ، فكان يخفضه بالفتحة؛ لأنّ فيه العلميّة والوزن، وهذا **سَهْوٌ** منه، لأنّ (أل) تقتضي أنْ ينجرّ الاسم بالكسرة، ولو كانت زائدة فيه ؛ لأنه قد أُمِنَ فيه التنوين".

3- **السهو** في المثال : [5]

قسَّم ابن هشام الحال بحسب التبيين والتوكيد إلى مبيِّنةٍ ومُؤكِّدةٍ، وقسّم الأخيرة إلى ثلاثة أقسام :

الأوّل – مؤكدة لعاملها نحو قوله تعالى: [**"فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِراً"** النمل: 10] .

الثاني – مؤكّدة لصاحبها نحو قوله تعالى : [" **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ ءَلآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً** " يونس : 99] .

الثالث – مؤكدة لمضمون الجملة نحو: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً، ثم قال: "وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثّل ابن مالك وولدُه[6] بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها، وهو **سهو**".[7]

---

[1] المغني : 64 ، وكذلك ينظر ص : 302 ، 311 .

[2] بنات أوبر هو : نبات يُضرب به المثل في رداءة الطعم ، تنظر مادة " وبر " في الصحاح : 842/2 ، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي : 166/1 .

[3] البيت مجهول القائل ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 166/1 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 310/1 -315 .

[4] أبوالحسن علي بن محمد المصري الشافعي المعروف بعَلَم الدين السخاوي ، عالم في القرآآت واللغة والشريعة ، له شرحان على المفصّل [ت : 643 هـ] ينظر البغية : 192/2 -194 ، والأعلام : 154/5 .

[5] المغني : 444 .

[6] محمد بن محمد الشهير بابن الناظم وبدر الدين بن مالك ، شرح ألفية أبيه ولامية الأفعال [ت : 686 هـ] ينظر البغية : 225/1 ، والأعلام : 260/7 .

[7] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 355/2 -357 ، وشرح الألفية لابن الناظم : 333 – 334 .

4- **السهو** في الإعراب : [1]

ذكر ابن هشام في الأمر الثاني من الأمور الثمانية التي افترق فيها عطف البيان والبدل أنّ البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ، أمّا البدل فتجوز فيه المخالفة نحو قوله تعالى : [" **وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ** " الشورى : 49 ،50] ونصَّ على أنّ الزمخشري أعرب " مقامُ إبراهيم " عطفاً على " آياتٌ بيِّناتٌ " من قوله تعالى : [" **فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ** " آل عمران : 97] ، وكذلك أعرب " أنْ تقوموا " عطفاً على " بواحدةٍ " من قوله تعالى : [" **قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا للهِ** " سبأ : 46] [2] ، ثم وصفه **بالسهو** في إعرابَيْه ؛ لأنّ المعطوف في الآيتيْن معرفة، والمعطوف عليه نكرة ، فينبغي اعتبارهما من باب البدَل ، ولكنّ الغريب في الأمر أنّ ابن هشام الْتَمس العذر للزمخشري في النوع الثاني من الجهة السادسة التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، حيث أجاب عنه بأنه أطلق العطف وأراد البدل تسمُّحاً ومجازاً ، فقد يكون عبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما، إذ القاعدة أنّ أغلب ما جاز فيه البيان جاز فيه العطف[3] ، ويبدو أنّ الساهي في هذه المرّة هو ابن هشام ، فمادام قد اعتذَر له في الموضع الثاني كان الأولى ألاّ يصفه **بالسهو** في الموضع الأوّل حتى لا يقع في التناقض .

5- **السهو** في المعنى : [4]

قسَّم ابن هشام الحال باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسميْن، الثاني منهما – الحال الملازمة، وتكون في ثلاث مسائل ، الثالثة هي التي دلّ عاملها على تجدُّد صاحبها نحو قوله تعالى: ["**وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً** " النساء : 28] ، وقد **سها** بدر الدين ابن مالك فجعل من هذا القسم قوله تعالى: ["**وَهُوَ الذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً**"

---

[1] المغني : 435 ، وكذلك ينظر ص : 361 ، 413 ، 441 ، 512 .

[2] ينظر الكشاف : 447/1 ، 294/3 .

[3] ينظر المغني : 540 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمني : 159/2 ، وحاشية الدسوقي : 17/3 ، 281 ، وحاشية الأمير : 86/2 .

[4] المغني : 443 .

الأنعام : 115] ، وقد عَلّل ابن هشام اعتراضه على ابن الناظم في عدِّه الآيـة مـن الحال التي دلّ عاملها على تجدُّد صاحبها بأنّ الكتاب المقدَّس قديم قِدَم الأزَل . [1]

6- **السهو** في التقديم والتأخير : [2]

نبَّه ابن هشام في أثناء كلامه عن تفاصيل الجملة الابتدائية إلى **سـهو** حصـل للإمام الرازي في تفسير قوله تعالى : [" **يَأَيُّها الذِينَ ءَامَنُوا لاَ تَتَّخِـذُوا بِطَانَـةً مِّـن دُونِكُمْ**" آل عمران : 118] حيث سأل عن الحكمة في تقديم " من دونكم " على " بطانة"، وأجاب بأنّ محطّ النهي هو " من دونكم " لا " بطانة " فقُدِّم الأهَمّ[3] ، وكلامُه مهـدوم من أساسه ؛ لأنّ " بطانة " مُقدَّمة في التّلاوة على " من دونكم " .

7- **السهو** في النقل : [4]

ذكر ابن هشام في الموضع السابع من الأمور التي يتعدّى بها الفعـل القاصـر إسقاط الجارّ توسعاً نحو قوله تعالى : [" **وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا** " البقرة : 233] أي على سرٍّ ، ثم قرّر أنه لا يُحذف الجارّ قياساً إلاّ مع (أنّ) و(أنْ)، وبعد إيـراد الأمثلـة قال: "ومحلّ (أنْ) و(أنّ) وصلتهما بعد حذف الجارّ نصب عند الخليل[5] وأكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حُذِف منه ، وجوّز سـيبويه أنْ يكـون المحلّ جرّاً"، ثم بيّن أنّ بعض النحاة اختلط عليه الأمر فقال : "وأمّا نَقْلُ جماعة مـنهم ابن مالك أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرٌّ وأنّ سيبويه يرى أنه نصب **فسَهْو**" [6] .

8- **السهو** في التقدير والحذف : [7]

حكى ابن هشام اتفاق الجميع على أنّ الماضي المثبت المُجاب به القسم حقُّه أنْ يُقرَن باللام ، و (قد) نحو قوله سبحانه : [" **تَاللهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا** " يوسف : 91] ومثّل لمواضع حُذِفت منها اللام و(قد)، ثم قال: "وأمّا [**لَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا**

---

[1] ينظر شرح الألفية لابن الناظم : 312 .

[2] المغني : 372 .

[3] ينظر مفاتيح الغيب للرازي : 198/8 .

[4] المغني : 495 .

[5] أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، حجة عصره في علوم العربية ، ابتكر علـم العَـروض ، وصنف أول معجم للألفاظ سمّاه العين [ت : 170 هـ] ينظر النزهة : 49 -51 ، والأعلام : 363/2 .

[6] يراجع الكتاب : 126/3 - 129 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : 634/2 .

[7] المغني : 601 ، وكذلك ينظر ص : 301 .

لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ" الروم : 50] فزعم قوم أنّه من ذلك، وهو **سَـهْو**؛ لأنّ ظلُّوا مستقبل ؛ لأنه مرتب على الشرط وسادٌّ مسدَّ جوابه فلا سبيل فيه إلى (قد) إذ المعنى (لَيَظَلُّنّ)، ولكنّ النون لا تدخل على الماضي " .

والملاحظ أنّ ابن هشام وجّه كلمة **السهو** إلى جوانب كثيرة ، اهتمّ فيها بالحذف والإضمار والتقدير .. وما إلى ذلك ممّا يتعلّق بالمعنى ، والظاهر أنّ أغلب هذه المواضع كانت سهواً عن الأمر لا سهواً فيه ، **كسهو** الفخر الرازي عن التقديم والتأخير ، **وسهو** ابن مالك عمّا نقله عن الخليل وسيبويه ، ولاشك أنّ هذا كلّه حدث بسبب الغفلة والنسيان لا بسبب عدم العلم ، وما يؤخذ على ابن هشام تناقُضُه مع الزمخشري في وصفه **بالسهو** عن الإعراب الصحيح في موضع والاعتذار له في موضع آخر ، وقد التزم بذكر لفظ **السهو** مجرّداً عن التوكيد إلاّ في موضع واحد غفل عنه الثعلبّي ولم يُعمل فكرهُ فيه عندما عدّ من مواضع واو الثمانية قوله تعالى: ["**سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً** " الحاقة : 6] فاشتدتْ لهجته معه، ووصف قوله بأنّه **سهو بيّن** ؛ لأنها واو العطف وهي واجبة الذكر . [1]

ب- **الوهم** : وهو في اللغة : ذهاب الفكر والخيال إلى شيء مع إرادة غيره[2]، والتوهُّم – عادةً – يجري مجرى الظنون ، وفيه معنى الغفلة والسهو[3] ، وقد ذهب أصحاب المعاجم إلى أنّ **الغلط** من معاني **الوهم**[4] ، وقد أثبتُّ بالأدلة في كلمة **الغلط** أنّ **الوهم** سبب من أسباب الوقوع في **الغلط** .

وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أكثر من مائة مرة منها موضعان خارجان عن موضوع البحث ، وموضع احتمالي[5] ، وقد نبّه في الباب الخامس إلى جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها فأورد اثنيْن وعشرين مثالاً وقع فيها للمعربين وَهْم بسبب مراعاة ظاهر الصناعة على حساب المعنى ، وهي الجهة الأولى، كما أوْرَد ستة

---

[1] المغني : 353 .

[2] تنظر مادة " وهم " في الصحاح : 2054/5 ، والقاموس : 189/4 ، والمنجد : 1024 .

[3] ينظر الفروق في اللغة للعسكري : 91 ، وتراجع مادة " وهم " في اللسان : 498/6 ، والوسيط :1060/2.

[4] تنظر مادة " وهم " في الصحاح : 2054/5 ، وأساس البلاغة : 662 ، والقاموس : 189/4 .

[5] المغني : 125 ، 446 ، 626 .

عشر نوعاً دَعّمها بكثير من الأمثلة وقع فيها وهم للمعربين بسبب الاختلاط في عدم مراعاة شروط كلّ باب من أبواب النحو وهي الجهة السادسة[1]، وقد توجّه **الوهم** إلى النواحي الآتية :

1- **الوهم** في القاعدة : [2]

ذكر ابن هشام أنّ دليل عدم اعتبار حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد (إنّ) هو أنّ عمل الأخيرة يتخطّى الأولى بمعنى أنّ اللام المزحلقة لا تمنع عمل (إنّ) فيما بعدها نحو: إنّ في الدار لزيداً ،وإنّ زيداً لقائمٌ ، وكذلك يتخطّى لامَ الابتداء عملُ العامل بعدها نحو: إنّ زيداً طعامك لآكلٌ ، ثم قال : " **ووهم** بدر الدين ابن مالك فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير نحو: ["**إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ**" العاديات: 11]، والمعنى أنّ ابن الناظم اشترط في الخبر المقرون باللام ألاّ يتقدم معموله عليه، وردّ عليه ابن هشام بأنّ التقدم كثير في التنزيل نحو الآية ا لتي تقدّم فيها معمولا الخبر وهما "بهم ويؤمئذ" عليه وهو " لخبير " . [3]

2- **الوهم** في التعليل : [4]

عدّد ابن هشام المواضع التي تكون فيها الجملة مُعترضةً بين شيئيْن ، وجعل الخامس منها أنْ تكون بين الشرط وجوابه ، وذكر أنّ ابن مالك وجماعة قالوا : إنّ من هذا الموضع قوله تعالى : [" **إِنْ يَّكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا الْهَوَى**" النساء: 134] حيث جعلوا الجواب " فلا تَتّبعوا " ، واستظهر أنْ يكون الجواب " فالله أولى بهما " بمعنى أنه دليل جواب محذوف والتقدير : " إنْ يكن المشهود عليه غنيّاً أو فقيراً فلا تكتموا الشهادة رأفةً به ؛لأنّ الله أولى وأرحم بهما " ، ثم قال : " ولا يردّ ذلك تثنية الضمير كما **توهّمُوا** ؛ لأنّ (أو) هنا للتنويع ، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نصّ عليه الأُبّدي وهو الحق "[5] .

---

[1] المغني : 498 – 507 ، 535 – 558 .

[2] المغني : 233 ، وكذلك ينظر ص : 256 ، 304 ، 330 ، 547 ، 553 ، 554 ، 625 .

[3] ينظر شرح الألفية لابن الناظم : 170 –171 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 43/2 ، وحاشية الدسوقي : 60/2-61 .

[4] المغني : 375 – 376 ، وكذلك ينظر ص : 384 ، 428 .

[5] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 376/2 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 412/2 – 413 ، وحاشية الأمير : 51/2 .

3- **الوهـــم** في الاستدلال والمثال : [1]

قال ابن هشام : " ومثّل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله : [2]

وكنـــتَ إذْ كُنـــتَ إلهِـــي وحـــدكا ∴ لـــم يـــكُ شـــيءٌ يـــا إلهـــي قبلكـــاَ

وتبِعَهُ ابنُه فيما كتب على التسهيل ، وذلك **وهمٌ فاحش**" [3] ، والسبب في اعتراض ابن هشام هو دَفْع الشبهة عمّا قد يُتوهّم في صفات الذات العليّة ؛ لذا بيّن أنّ " لم يكُ " في قول الراجز هي من النفي المستمر ماضياً وحالاً ومستقبلاً ؛ لأنّ هذا هو ما يليق فـــي حقّه – تَقدَّسَتْ أسماؤُه – .

4- **الوهم** في الإعراب : [4]

نبّه ابن هشام إلى أنّ (إذْ) أُضيفت إلى الجملة الاسمية فاحتملت الظرفية والتعليلية فـــي قول المتنبّي : [5]

أمِنَ ازديارِكِ فـــي الـــدُّجى الرقبـــاءُ ∴ إذْ حيث كنـــتِ مـــن الظـــلام ضـــياءُ

وقال : " وشرْحُه أنّ (أمِنَ) فعلٌ ماضٍ، فهو مفتوح الآخر لا مكسوره على أنه حرف جرٍّ كما **توهّم** شخص ادّعى الأدب في زماننا وأصرَّ على ذلـــك " ، ثـــم أكمـــل الشرح اللغويّ والإعراب ، والواضح من عَرْضِه أنّ الـــذين يـــدّعون الأدب والعلـــم مَوْجُودُون في كل عصر ومصر ، وممّا يزيد في ذمّ هذا الشخص أنه جَمَع مع توهُّمِـــه وعدم معرفته عناداً وإصراراً على الخطأ ، وهذه آفة مُدّعي العلم ، وقد تميّزت هاتـــه الرواية بطرافة الأسلوب والعرض ، وغرابة الإعراب .

---

[1] المغني : 277 ، وكذلك ينظر ص : 72 ، 241 .

[2] البيت لعبدا لله بن عبد الأعلى ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 681/2 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 150/5.

[3] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 64/4 ، ومن المعلوم أنّ ابن مالكٍ وَافَتْهُ المنية قبل إتمام شرح تسهيله فأتمّه ابنُه بدايةً من الجزء الرابع ، باب إعراب الفعل وعوامله .

[4] المغني : 97 ، وكذلك ينظر مثلا ص : 42 ، 91 ، 158 ، 204 ، 301 ، 443 ، 536 .. إلخ.

[5] ينظر شرح الديوان للبرقوقي : 140/1 ، ويراجع شرح الأبيات: 204/2-207 .

5- **الوهم في المعنى :** [1]

ذكر ابن هشام أنّ من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة تذكير المؤنث، وجعل من المحتمل أنْ يكون منه قوله تعالى : [" **إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**" الأعراف: 55] ، ثم قال : " وأمّا قول الجوهري[2] إنّ التذكير لكون التأنيث مجازيّاً **فوهمٌ**، لوجوب التأنيث في نحو : الشمس طالعة ، والموعظة نافعة ، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهريْن لا المضمريْن" ، والمعنى أنّ ابن هشام يعترض على الجوهري في تجويزه التذكير ؛ لأنّ الخبر مجازيّ التأنيث ، وردّ عليه بأنّ المجازيّ التأنيث المقدَّر فيه ضميرهُ يجب تأنيثه كما يجب ذلك في الحقيقيّ نحو: الموعظة نافعة ومريم طاهرة ، والموعظة نفعتْ ، ومريم طَهُرتْ ؛ ولهذا وصف قول الجوهري **بالوهم** ؛ لأنه اعتقد أنّ التذكير إنما جاء من هذا المنطلق . [3]

6- **الوهم في الفهم :** [4]

ذكر ابن هشام أنّ ابن السراج كسر همزة (إنّ) على الحكاية في قولهم: "أوّلُ ما أقول إني أحمدالله"، **فتوهّم** الفارسي أنّه أراد الحكاية بالقول المذكور فقدّر الجملة منصوبة المحلّ فبقِيَ له المبتدأ بلا خبر فقدّرهُ : أوّل قولي إني أحمد الله ثابتٌ أو موجودٌ ، ونبَّه إلى أنّ أبا عليّ لم يفهم قَصْدَ أبي بكر ، فقد أراد الأخير بحكاية المتكلم هذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله، وعلى هذا فجملة (إنّ) في موضع رفعٍ خبر المبتدأ.[5]

7- **الوهم في الاستعمال :** [6]

ذكر ابن هشام أنّ (علُ) بلام خفيفة استُعمل اسماً مبنيّاً بشرطين :

---

[1] المغني : 483 ، وكذلك ينظر ص : 54 ، 121 ، 363 ، 455 .

[2] أبو نصر إسماعيل بن حمّاد المعروف بالجوهري ، إمام في اللغة ، أشهر كتبه معجم الصحاح [ت:398 هـ] ينظر الإنباه : 194/1 - 198 ، والأعلام : 309/1 - 310 .

[3] ينظر الصحاح مادة " قرب " : 198/1 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 143/3 .

[4] المغني : 567 ، وكذلك ينظر ص 461 .

[5] ينظر الأصول لابن السراج : 272/1 ، وكتاب الشعر لأبي علي : 332/1 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 346/3 .

[6] المغني : 161 .

أولهما – سَبْقُه بحرف الجرّ (مِنْ)، والثاني – استعماله غير مضاف ، فلا يُقال: أخذتُه من عَلِ السطح ، خلافاً لـ " مِن عُلْوِه ، ومن فوقه " ، ثم ذكر أنّ جماعةً **وَهَمُوا** في هذا التركيب ، فظنوه جائزاً ، ومنهم الجوهري وابن مالك . [1]

8- **الوهم** في النقل والرّواية: [2]

ذكر ابن هشام أنّ قوماً زعموا أنّ (كأنّ)، قد تنصب الجزأيْن مستهشدين بقول الراجز :[3]

كأنّ أُذنَيْه إذا تَشَوَّفَا ∴ قادمةً أو قَلَماً مُحرَّفَا

وحكى بعضَ الأقوال في إعراب البيت وروايته ، ثم قال: "وقيل: أخطأ قائلُه وهو أبو نُخَيْلة[4]، وقد أنشدهُ بحضرة الرشيد[5] ، فلَحّنَهُ أبو عمرو والأصمعي[6] ، وهذا **وَهْم**؛ فإنّ أبا عمرو تُوُفّيَ قبل الرشيد " ، ومن المعلوم أنّ أبا عمرو تُوُفِّي سنة أربع وخمسين ومائة للهجرة، والذي شد انتباهي أنّ ابن هشام وقع في **الوهم** أيضاً، فالصحيح أنّ الرجز للعُمَاني[7]، وليس لأبي نُخَيْلة الحَمّاني؛ لأنه تُوفّي قبل أبي عمرو بتسع سنوات، فكيف يَمثُل في مجلس الرشيد ؟! ويبدو أنّ سبب **الوهم** هو التصحيف، فظَنّ الراوي الحاء عيناً وتَبِعَهُ ابن هشام ، وفي البيت أكثر من لَحْن – كما نبّه إلى ذلك البغدادي[8].

---

[1] ينظر الصحاح مادة " علو " : 2435/6 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : 200/4 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 245/2 .

[2] المغني : 197 ، وكذلك ينظر ص : 132 ، 193 ، 524 .

[3] البيت منسوب إلى العُمَانِي وغيره ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 515/2 – 516 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 177/4–180 .

[4] يعمر أو حزن بن زائدة المعروف بأبي نخيلة الحَمّاني ، شاعر كان له اتصال ببعض الخلفاء [ت : 145 هـ] ينظر معجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن : 269 ، والأعلام : 331/8 .

[5] أبو جعفر هارون بن محمد المشهور بهارون الرشيد ، أجلّ خلفاء بني العباس ، كان حسن الصفات مطلعاً على علوم عصره [ت : 193 هـ] ينظر تاريخ الخلفاء للسيوطي : 283 – 297 ، والأعلام : 43/9–44 .

[6] أبو سعيد عبدالملك بن قُرَيْب البصري المشهور بالأصمعي ، راوية العرب ، وأحد أئمة اللغة والأدب ، من مصنفاته الكثيرة الأصمعيات والأضداد [ت: 216 هـ] ينظر النزهة: 102–112، والأعلام : 307/4–308.

[7] أبوالعباس محمد بن ذؤيب الفقيمي المعروف بالعماني ، أحد الرّجّازين المعمّرين ، عاش في القرن الثاني من الهجرة ، ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة : 641/2 – 642 ، ومعجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن : 243 .

[8] يراجع شرح الأبيات للبغدادي : 177/4 –180 ، وينظر الكامل للمبرّد : 564/2 ، وشرح الشواهد للسيوطي : 515/2–516 .

9- **الوهم** في الحذف : [1]

ذكر ابن هشام أنّ من **الوهم** قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز كونها في موضع جرٍّ بإسقاط حرف القسم ، وردّ تقديرهم بأمرين:

الأوّل – أنّ حذف حرف القسم مختصٌّ عند البصريين باسمه –جلّ وعلا – .

والثاني – أنه لا أجوبة للقسم في بعض السور كالبقرة وآل عمران : [" **أَلَمٌ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ** " البقرة : 1] ،[" **أَلَمٌ اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ** " آل عمران : 1] .

10- **الوهم** في الجزم بالحكم : [2]

جوّز ابن هشام في شطر بيت ابن عبدالمعطي : [3]

واللفظ إن يُفِدْ هو الكلامُ

أنْ يكون جواب الشرط محذوفاً ؛ لأنه اكتنفهُ ما يدلُّ على الجواب ، ويكون الإعراب حينئذٍ اللفظ: مبتدأ، وهو الكلام: خبرهُ ، وفيه ضرورة وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً ، وجوّز أنْ تكون الجملة الاسميّة هي الجواب ، وجملتا الشرط والجواب خبر لـ(اللفظ)، وفيه ضرورةٌ – أيضاً – وهي حذف الفاء ، ثم قال: "**ووهم** ابن الخباز[4] إذ قطع بهذا الوجه " ، والمعنى أن جزمهُ بالوجه الأخير يعني عدم صحة الوجه الأوّل لدَيْه . [5]

والملاحظ أنّ لفظ **الوهم** لم يُوجَّه إلى فئةٍ خاصة من العلماء ، بل شمل آراء وإعرابات الطلبة المتبدئين وبعض المدّعين وجماعة من مشاهير العلماء كالفارسي والجوهري وابن مالك وابنه ، وقد ذكر ابن هشام الوهم بصيغ: **وهم، الوهم، الأوهام،** بدون توكيد في الغالب، ولكنه أكّد بعض المآخذ في مواضع ، منها ثلاثة وصف فيها **الوهم** بأنه **فاحش** ؛ لأنّ المعنى فيها ينحرف إلى خلاف المقصود[6]، وكذلك اشتدّتْ

---

[1] المغني : 556 ، وكذلك ينظر ص 557 ، 576 .

[2] المغني : 612 .

[3] أبو الحسين يحيى بن عبدالمعطي ، علامة في العربية والأدب ، اشتهر نظمه الموسوم بالدرة الألفية [ت : 628 هـ] ، ينظر البغية : 344/2 ، والأعلام : 192/9-193 .

[4] أحمد بن الحسين الموصليّ الضرير المشهور بابن الخباز ، برز في علوم العربية والشريعة ، وشرح ألفية ابن عبدالمعطي [ت : 639 هـ] ينظر البغية : 304/1 ، والأعلام : 114/1 .

[5] تُراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 444/3-445 .

[6] المغني : 42 ، 91 ، 277 .

لهجته مع أبي حيّان حينما ردّ إعراب ابن عطيّة الواو للقسم من قوله تعالى : ["وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا" مريم : 71] بمعنى أنها معطوفة على قوله تعالى: ["فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ" مريم: 68]، وقد فَهِم أبو حيّان أنّ ابن عطيّة أراد واو القسم فردّ عليه ابن هشام بأن هذا "لا **يُتوَهّم**على صغار الطلبة"[1]، كما اشتدّت لهجته مع الزمخشري حين قال في صدد كلامه عن الحال المحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول : " وتجويز الزمخشري الوجهين في ["**ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً**" البقرة: 206] **وهمٌ** ؛ لأنّ .. **ووهمهُ** في قوله تعالى: ["**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ**" سبأ: 28] .. **أشدّ** لأنّه ... **ووهمه** في خطبة المفصّل إذ قال : محيط بكافة الأبواب **أشدّ وأشدّ**.."[2]، وهذا وقد نبّه إلى **وهم** في الرواية في مجلس الرشيد ، مستعيناً بتاريخ الوفاة، وغفل عن النسبة الصحيحة لقائل البيت فوقع فيما حذّر منه.

ج- **الذهول** : وهو في اللغة : السهو عن الأمر ونسيانه والغفلة عنه بسبب اشتغال الذهن بأمرٍ مّا[3] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرتين في جانبين :

1- **الذهول** في القاعدة : [4]

قرّر ابن هشام في المثال الخامس من الجهة السابعة التي يدخُل الاعتراض على المعرب من جهتها أنّ (هَبْ) بمعنى (ظُنّ) يغلب تعدّيه إلى صريح المفعولَيْن كقول الشاعر : [5]

فقلتُ أجِرْني أبا خالدٍ ∴ وإلاّ فهَبْني امرأً هالكا

ثم قال : " ووُقُوعه على (أنّ) وصلتها نادرٌ ، حتى زعم الحريري أنّ قول الخواص: هَبْ أنّ زيداً قائمٌ لحن، **وذُهِل** عن قول القائل: هَبْ أنّ أباناً كان حماراً ونحوه"[1]، وكأنّ ابن هشام حين وَصَف الحريري بالزعم ثم **بالذهول** يريد أنْ يقول: إنه لم يستقصِ المسألة

---

[1] المغني : 388 ، ويراجع المحرّر الوجيز : 27/4 ، والبحر : 209/6 .

[2] ينظر المغني : 530 بتصرف ، ويراجع الكشاف : 353/1 ، 290/3 ، والمفصل : 19-20 وسياق عبارته : "ولقد نَدَبَني ما بالمسلمين من الأرب ... لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب ... إلخ " .

[3] تنظر مادة " ذهل " في الصحاح : 1702/4 ، واللسان : 474/2 ، والقاموس : 390/3 .

[4] المغني : 559 - 560 .

[5] البيت منسوب لابن همّام السلولي ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي :923/2-924 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 262/7 - 265 .

من ناحية ، وأنه انشغل بالقاعدة القائلة بنُدْرة وقوع (هب) على (أنّ) وصلتها من ناحية أخرى، فدفعه هذا الذهول إلى تلحين قول الخواص .

2- **الذهول** في الإعراب : [2]

حكم ابن هشام بعدم الصحّة على إعراب (أنْ) وصلتها في محلّ جرّ عطف بيان على الهاء في "به" في قوله سبحانه: ["مَا **قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنُ اعْبُدُوا اللهَ**" المائدة: 119]، وقال مُعلِّلاً: لأنّ عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أنّ الضمير لا ينعت كذلك لا يُعطف عليه عطف بيان، ووَهَم الزمخشري فأجاز ذلك **ذهولاً** عن هذه النكتة "وبيّن أنّ بعض المتأخرين نص على ذلك كابن السِّيد[3]، وابن مالك، وحكم بأنّ القياس معهما ، ولبعض الشراح اعتذارٌ عن الزمخشري وردٌّ على وصف ابن هشام إيّاه **بالذهول** والوهم مستندين على القياس ؛ لأنّ الشيء إذا نُزِّل منزلة غيره لا يلزم أنْ تثبت له جميع أحكامه كالمنادي المفرد الذي لا يمتنع نعته عند الجمهور مع أنه مُنزّل منزلة الضمير الذي لا يجوز نعته على المشهور. [4]

والملاحظ أنّ ابن هشام استخدم لفظة **الذهول** بدلالتها اللغوية حيث بيّن أنّ الحريري انشغل بالقاعدة المشهورة عن قولٍ معتدٌّ به ، وغفل الزمخشريّ عن النكتة المعتبرة فأجاز الممنوع ، والظاهر أنّ الزمخشري لم يغفل عن تلك النكتة التي ذكرها ابن هشام ؛ بل أهملها ولم يَعتدَّ بها .

---

[1] ينظر درة الغواص : 321 - 323 ، وهذا القول مقتطف من مسألة شهيرة في إرث " زوجٍ ، وأمّ ، وأخوين لأم، وأخوين لأب وأمّ " ، وتعرف في علم الفرائض بالمشتركة ، ولها أسماء أخرى ، تراجع هذه المسألة في حاشية البقري على شرح متن الرحبية لسبط المارديني : 27 .

[2] المغني : 44 .

[3] أبو محمد عبدالله بن محمد المشهور بابن السِّيد البطَلْيَوْسي ، من نحاة الأندلس المعروفين ، له الحُلل في شرح أبيات الجُمَل [ت : 521 هـ] ينظر الإنباه : 141/2 - 142 ، والأعلام : 268/4 .

[4] ينظر الكشاف : 656/1 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 325/3 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 71/1 .

د- **الفَوْت** : وهو في اللغة : ذهاب الأمر ، وعدم القدرة على إدراكه[1] ، ويكون بسبب الغفلة وغيرها ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرةً واحدةً[2] ، وذلك في حديثه عن الشرط الرابع من شروط (أن) المفسرة ، وهو ألاّ يكون في الجملة السابقة أحرف القول، حيث نصّ على أنه لا يصحّ أنْ تكون (أن) وصلتها في محلّ نصب بدلاً من (ما) الموصولة في قوله تعالى: ["**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنُ اعْبُدُوا اللهَ**" المائدة: 119] ؛ لأنّ العبادة لا يعمل فيها فعل القول ، وقد جَوَّزَ هذا الإعراب إنْ أُوِّل القول بالأمر ، كما فعل الزمخشري حين جوّز التفسيرية على أساس تأويل القول بالأمر، ثم عقَّب عليه بقوله : " ولكنه قد **فاته** هذا الوجه هنا فأطلق المنع " ، والواضح من عبارة ابن هشام أنه يعني **بالفَوْت** – هنا – الغفلة وعدم الانتباه ؛ لأنّ الزمخشري أوّل القول بالأمر قبل إعرابه هذا بأسطر في تفسير الآية ذاتها[3] .

التعليق على المجموعة :

تتفق كلمات هذه المجموعة في دلالتها على الغفلة وعدم الانتباه ، ومن معانيها توهُّم أمرٍ ما وإرادة غيره ، ويقع **السهو والوهم والذهول والفوت** من النحاة والمعربين بسبب النسيان، أو انشغال الذهن بأمور أخرى ، وقد قاربت هذه المجموعة مائة مؤاخذة، كان أكثر ورودها متمثلاً في كلمة **الوهم**، وتراوح أسلوب ابن هشام فيها بين الحِدّة والهدوء، وناقش من خلالها مواضيع كثيرة هي القاعدة ، والتعليل، والاستدلال والمثال ، والإعراب ، والمعنى والفهم ، والنقل والرواية ، والتقدير، والحذف، والتقديم والتأخير، والاستعمال ، والجزم بالحكم ، معتمداً في الردّ على الغافلين على القاعدة النحوية، وتفهُّم المعنى، والحجة المنطقية العقلية، ورَأْى البصريين، والسماع المتمثل في آيات التنزيل، والرجوع إلى تاريخ الوفاة لمعرفة **السهو** في النسبة، والجدير بالذكر أنّ ابن هشام لم يسلم من **سَهْوٍ ووَهْمٍ** في موضعين.

---

[1] تنظر مادة " فوت " : في القاموس : 160/1 ، والمنجد : 630 ، والوسيط : 750/2 .

[2] المغني : 44 .

[3] ينظر الكشاف : 656/1 ، وتُراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 71/1 .

*** المجموعة الثامنة :**

كلمات تدلّ على الغموض واللَّبس ، وتضمّ ستة ألفاظ هي : **الخفـاء ، والإشـكال، والشبهة، والخلط، والاضطراب، والتخيُّل .**

أ- **الخفاء** : وهو في اللغة : الستر وعدم الظهور[1] ، وخفِي المعنى على القارئ : غاب عنه[2] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ ثلاث مرات في ثلاث نواحٍ هي :

1- **الخفاء** في القاعدة : [3]

صوّب ابن هشام وجوب التنوين في نحو : أعجبني يومٌ وُلِدتُ فيه ؛ لأنّ الجملة بعدهُ صفة له ، ولم يُجوِّز إضافة " يوم " إلى الجملة؛ لوجود الرابط فيها ، وما سُمِع من ذلك فهو نادرٌ لا يُقاسُ عليه ، وبيّن أنّ اشتراط وُجود الرابط في جملة الصفة ، وفقـده في الجملة المضاف إليها **خَفِيَ** على أكثر النحويين ، فتوهموا الجملة من باب الإضافة، ولم يفطنوا إلى الوصفية ، ولا يُضاف موصوف إلى صفته .

2- **الخفاء** في الإعراب : [4]

ذكر ابن هشام في بيت الفرزدق : [5]

قنافـذُ درّامـون حـول جِحاشـهم ∴ بمـا كـان إيـاهم عطيـةُ عَـوّدَا[6]

أنّ البصريين يعربون عطية : مبتدأ ، وإياهم : مفعول عوّد ، والجملة : خبـر كـان، واسمها : ضمير الشأن ، وقال : " وقد **خَفِيَتْ** هذه النكتة على ابن عصفور فقال: هربوا من محذور – وهو أنْ يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها – فوقَعُوا في محـذور آخر – وهو تقديم معمول الخبر – حيث لا يتقدّم خبر المبتدأ ، وقد بيّنا أنّ امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنًى مفقود في تقديم معموله " ، ويقصد ابن هشام بالنكتة التي خَفِيَـتْ

---

(1) تنظر مادة " خفى " في الصحاح : 2329/6 ، وأساس البلاغة : 171 ، والقاموس : 326/4 .

(2) ينظر الهادي مادة " خفى " : 651/1 .

(3) المغني : 557 .

(4) المغني : 573-574 .

(5) أبو فراس همام بن غالب المعروف بالفرزدق ، من فحول شعراء العصر الإسـلامي [ت : 110 هـ] ينظـر معجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن : 208 ، والأعلام : 96/9-97 .

(6) ينظر الديوان : 181/1 ، والرواية فيه " لِمَا " بدل " بما " ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي: 175/5-179.

على ابن عصفور علّة جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ مع امتناع تقديم الخبر في نحو " زيدٌ ضرب عمراً " فإنه يجوز " عمراً زيدٌ ضرب " ، ويمتنع " ضرب زيدٌ عمراً " إذا قُصدت الجملة الاسمية ؛ لئلاّ يَلْتَبِس المبتدأ بالفاعل ، وقد فَسَّر بعض أصحاب الحواشي عبارة ابن هشام " لمعنًى مفقود في تقديم معموله " بأنه تهيئة العامل للعمل مع قَطْعِه عنه ، وإعمال الضعيف مع إمكان إعمال القوىّ ، وإلباس المبتدأ بالفاعل ، وتتأتّى هذه المحاذير في البيت إنْ قُدِّم الخبر " عَوّد " ولكنّها انتفتْ بتقديم معموله " إياهم " فساغ إعراب البصريِّين . [1]

3- **الخفاء** في التضمين : [2]

ضرب ابن هشام أمثلةً للتضمين منها قوله تعالى : [" **لِلذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ**" البقرة: 224] حيث ضُمِّن " يؤلون " معنى " يمتنعون " بالإضافة إلى معناه الأصليّ وهو الحلِف، والمعنى – كما بيّنه ابن هشام – : يمتنعون من وَطْء نسائهم بالحَلِف؛ فلهذا عُدِّي بـِ(مِنْ) ، ثم قال : " ولمّا **خَفِيَ** التضمين على بعضهم في الآية ، ورأى أنه لا يُقال : حَلَف من كذا ، بل : حَلَف عليه قال : مِنْ متعلقة بمعنى للذين كما تقول: لِي منكَ مَبَرّة " . [3]

والملاحظ في المواضع الثلاثة أنّ **الخفاء** كان سبباً للوقوع في الوهم والغلط بسبب الغفلة عن أمورٍ أُخرى ، فجَوّز بعض المعربين ما هو ممتنعٌ ، ومنعوا ما هو جائزٌ، وغيّروا المعنى .

ب- **الإشكال** : وهو في اللغة : الالتباس في الأمر والاختلاط فيه[4] بحيث يصعب التمييز ، ويُقال : أشكل الأمر أي : لم يُهتد إلى وَجْه الصواب فيه[5] ، وقد استخدم ابن

---

[1] ينظر شرح الجمل لابن عصفور : 1/377-378 ، وتُراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 2/247 ، وحاشية الدسوقي : 3/363-364 .

[2] المغني : 649 .

[3] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 3/531-532 .

[4] تنظر مادة " شكل " في الصحاح : 5/1737 ، واللسان : 3/643 ، والقاموس : 3/412 .

[5] ينظر الهادي مادة " شكل " : 2/491 .

هشام هذا اللفظ عشر مرات ، أَوْرَد ثماني مواضع منها احتمالاً[1]، والموضعان الباقيان يتعلقان بالقاعدة والمعنى:

1- **الإشكال** في القاعدة : [2]

ذكر ابن هشام في الأمر العاشر ممّا افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة أنه يجوز إتْباعُ معموله بجميع التوابع ، ولا يُتبَع معمولُها بصفة ، ونسب هذا القول إلى الزجاج ومتأخّري المغاربة، وقال : " **ويشكل** عليهم الحديث في صفة الدّجال : **أعْورُ عينه اليمنى** " ، ويُضعف الإشكال الذي أَوْرَدَهُ ابن هشام أكثر من احتمال :

أولاً : رواية "العين " في الحديث بالجرّ والرفع .

ثانياً : احتمال أنْ تكون " اليمنى " خبراً لمبتدأ محذوف ، لا صفةً للعيْن .

ثالثاً : احتمال أنْ تكون " اليُمنى " منصوبة بفعل محذوف تقديره: أعْنِي [3] .

2- **الإشكال** في المعنى : [4]

حكى ابن هشام قول الزمخشري في الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر مقتطفاً من أوّل خطبة الكشاف : " الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلّفاً منظماً، ونَزّلَهُ بحسب المصالح منجَّماً" ، وبيّن أنّ مُراد الزمخشري من " أَنْزَل " : الإنزال من اللَّوْح المحفوظ إلى السماء الدنيا ، ومرادُه من " نزّل " : التنزيل من السماء الدنيا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – منجمًا ثم قال : " **ويشكل** على الزمخشري قوله تعالى : ["**وَقَالَ الذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً**" الفرقان: 32] فقرن (نُزّل) بجملة واحدة ، وقوله تعالى : [" **وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتِ اللهِ يُكْفَرُ بِهَا** " النساء : 139] ، وذلك إشارة إلى قوله تعالى : [" **وَإِذَا رَأَيْتَ الذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ** " الأنعام : 68] وهي آية واحدة"، ولجماعة الحواشي إجابة على إشكال ابن هشام مفادُها أنّ الزمخشري جعل " نَزّل" بمعنى "أنزل"

---

[1] المغني : 65 ، 158 ، 259 ، 265 ، 286 ، 407 ، 621 ، 622 .

[2] المغني : 439 .

[3] ينظر الحديث بتمامه في تحفة الأحوَذِي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري ، كتاب " فتن " : 6/508-509 ، وقد ورد الحديث في الصحيحين والمسند بألفاظ أخرى ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 2/162 ، وحاشية الدسوقي : 3/26 ، وحاشية الأمير : 2/88 .

[4] المغني : 493-494 .

وأنّ الإشكال يقع لو لم توجد قرينة ، وقد وُجِدتْ في الآيـة الأولـى ، وهـي جملـة واحدة[1]، ولعلّ الأجْوَد – فيما أرى – للخروج من الإشكال والتنـاقض أنْ يُقـال: إنّ الغالب في دلالة " نزّل وأنزل " ما ذُكِر ، وقد يُفيدان العكس .

والملاحـظ أنّ أكثر المواضع التي ذكر فيها ابن هشام كلمـة **الإشـكال** كانـت احتمالات يعقبها بإجابات ، وحتى الموضعان اللذان أثبت فيهما مؤاخذتَيْه وَجَد فيهمـا بعض الشراح ما يمكن الإجابة به على الإشكالَيْن ، وفي المؤاخذة الأولى أثبت الإشكال بدون أنْ يشرح أو يستطرد ، وكأنّه ترك الباب مفتوحاً لمَنْ يستطيع أنْ يُثبت أو ينفي.

ج- **الشبهة** : وهي في اللغة : الأمر الملبس والمشكِل[2] ، وفيها معنى الإبهام بسـبب تشابه الأمور[3] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ خمـس مـرات ، منهـا موضـع احتمالي[4] ، وأوْرَد أربعة أمثلة في الجهة التاسعة التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها بسبب عدم التأمّل عند وجود المشتبهات[5] ، ووَجّه **الشبهة والاشتباه** إلـى ثلاثة جوانب هي :

1- **الاشتباه** في المعنى : [6]

نبّه ابن هشام إلى وهم الطبري في قوله : إنّ (ثُمّ) بمعنـى (هنالـك) وليسـت العاطفة في قوله تعالى : [" **أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِ** " يونس : 51] [7] وعقّب عليه بقوله : " وهذا وَهْمٌ **اشتبه** عليه " ثُمَّ " المضمومة التاء بالمفتوحها " .

---

[1] ينظر مقدمة الكشاف : 3/1 – 5 ، 91/3 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 199/2 ، وحاشية الدسوقي : 166/3-167 .

[2] ينظر مادة " شبه " في الصحاح : 2236/6 ، واللسان : 393/3 ، والقاموس : 288/4 .

[3] تنظر مادة " شبه " في الوسيط : 471/1 ، والكافي : 581 .

[4] المغني : 149 .

[5] المغني : 563 – 564 .

[6] المغني : 128 .

[7] ينظر جامع البيان : 77/11 .

2- **الشبهة** في التقدير : [1]

ذكر ابن هشام أنّ الزمخشري قدّر متعلق اللام كَوْناً خاصًّا محذوفاً في قوله تعالى: [**"فَطَلِّقُوهُنّ لِعِدَّتِهِنَّ** " الطلاق : 1] أي : مستقبلات لعدتهنّ ، وردّهُ أبو حيّان مُتوهِّماً أنّ الخاصّ لا يُحذف ، وصوَّب أنْ تكون اللام للتوقيت وحَذَف المضاف؛ لأنّ الأصل – عندهُ – لاستقبال عدتهنّ ، ثمّ عقّب عليه ابن هشام بقوله : " وقد بيّنَا فساد تلك **الشبهة**"، ويقصد بها عدم جواز حذف الكون الخاص مع وُجُود الدليل عند جماعة من النحاة، وقد أجاب عليهم في جملة سابقة بأنّ اتفاق النحويين انعقد على جواز حذف الخبر عند وُجُود الدليل وعدم وُجُود معمول[2] .

3- **الشبهة** في العقيدة : [3]

مثّل ابن هشام لحذف المعطوف بمجموعة من الآيات ، ثم قال في قوله تعالى: [**"يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُها لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَت فِي إِيمَانِهَا خَيْراً**" . الأنعام : 159] : " أي : إيمانها وكسبُها ، والآية من اللّف والنشر وبهذا التقدير تندفع **شبهة** المعتزلة كالزمخشري وغيره ، إذْ قالوا : سوّى الله تعالى بين عدم الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به " ، وقد سبق التعليق على هذه الشبهة المعتزلية في كلمة **الدفع** .

والملاحظ أنّ ابن هشام استخدم هذه الكلمة بصيغتي **الشبهة والاشتباه** في أمورٍ قد تشتبه بغيرها إذا لم يُمعَن النظر فيها ، وجعل **الاشتباه** – بمعنى الغموض واللبس– سبباً للوقوع في الوهم في تحديد المعنى ، أمّا **الشُّبهة** فقد دفعها في موضعٍ ، وأشار إليها في موضع آخر مبيِّنًا فسادها ، ولأنّ **الشبهة** من الأمور التي يجب الردّ عليها وإزالة الغموض عنها تكفّل ابن هشام بهذا العمل .

---

[1] المغني : 428 .

[2] ينظر الكشاف : 117/4 ، والبحر : 281/8 ، وتُراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 546/2 .

[3] المغني : 501 .

د- **الخلط** : وهو في اللغة : المزج بين شيئَيْن[1] ، وخَلَط فلانٌ بين المعنيَيْن : لم يعرف الفرق بينهما[2] ، ويُؤدِّي الخلط إلى الإرتباك والفساد[3] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ ثلاث مرات ورد أحدها على سبيل الحكاية[4] ، وجعل الموضع الثاني سبباً للوقوع في الوهم في الجهة السادسة التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وذكر أنّه إذا لم يتأمّل **اختلطت** عليه الأبواب والشرائط[5] ، وفي الموضع الثالث وَجّه الخلط إلى الإعراب[6] في حديثه عن وهم مكّي بن أبي طالب[7] في إعرابه " لَيَجْمَعَنَّكُم" بدلاً من " الرحمة " ، و " لَيَسْجُنُنَّه " بدلاً من ضمير " بدا" العائد على البداء أي: "بدالهم رَأْيٌ ليسجنُنّه" في قوله تعالى : [" **كَتَبَ عَلَى نَفْسِه الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ** " الأنعام : 13] وقوله : [" **ثُمَّ بَدَالَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا اءَلايَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ** " يوسف : 35]، ثم قال: "**وخلط** مكّي فأجاز البدليّة مع قوله: إنّ اللام لام جواب القسم ، والصواب أنها لام الجواب وأنّها منقطعة ممّا قبلها إنْ قُدِّر قَسَم ، أو متصلة به اتّصال الجواب بالقسم إنْ أُجْرِيَ " بَدَا " مجرى " أقسم " ، ومراد ابن هشام **بالخلط** هنا التناقض ، فإجازة مكّي البدلية يعني أنّ الجملة لها محلّ من الإعراب ، وقوله : " إنّ اللام لام جواب القسم" يعني أنّ الجملة لا محلّ لها من الإعراب ، ولذلك صوّب ابن هشام أنْ تكون اللام منقطعة ممّا قبلها إذا قُدِّر القسم بحيث تكون اللام موطِّئة له ، والتقدير حينئذ: "كتب على نفسه الرحمة والله ليجمعنّكم ، ثم بدالهم من بعدما رأوا الآيات والله ليسجُنُنّه "[8] .

---

(1) تنظر مادة " خلط " في القاموس : 371/2 ، والمنجد : 188 ، والكافي : 419 .

(2) ينظر الهادي مادة " خلط " 658/1 .

(3) تنظر مادة " خلط " في الصحاح : 1124/3 ، واللسان : 296/2 ، والوسيط : 250/1 .

(4) المغني : 423 .

(5) المغني : 535 .

(6) المغني : 391 .

(7) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ القيرواني، مقرئ عالم بالتفسير والعربية ، من كتبه مشكل إعراب القرآن [ت:437هـ] ينظر الإنباه : 313/3- 319 ، والأعلام : 214/8 .

(8) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكيّ بن أبي طالب : 229 ، 367 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 132/2 ، وحاشية الدسوقي : 451/2-452 .

هـ- **الاضطراب** : وهو في اللغة : الحركة[1] ، واضطرب أمرهُ ورأيُه : اختلاً ولم يستقيما[2] بسبب التشويش الذهني أو الغفلة .. أو غيرهما ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرةً واحدةً[3] ، وذلك في حديثه عن التعليق حينما قال : " **واضطراب** في ذلك كلام الزمخشري " ويقصد به إعرابه الآيتيْن : [" **وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً** " **هود : 7]** ، [" **الذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً**" الملك: 2] حيث جوّز الزمخشري في آية هود تعليق فعل البَلْوَى ؛ لِمَا في الاختبار من معنى العلم ؛ لأنه طريق إليه فهو مُلابِس لـه كالاستماع والنظر في نحو : انظُرْ أيهم أحسن وجهاً ، وقد أنكر ابن هشام تعليق " النظر البصَريّ والاستماع عن العمل، وفي آية المُلْك ذكر الزمخشري كلاماً قريباً من كلامه في الآية الأولى ، ولكنّه عقب بأن هذا لا يسمّى تعليقاً ؛ لأنّ المعلَّق إنما جاء بعد المفعول الأوّل ، والتعليق عندهُ إنّما يكون بعد العامل بحيث يسُدّ المعلّق مسدّ المفعوليْن ، وقد حاول بعض الشرّاح رفع الاضطراب ، ولا يخفى ما في كلام الزمخشري من **اضطراب** بمعنى التناقض حيث تأرجح كلامه بين إثبات التعليق في الآية الأولى وإنكاره في الآية الثانية . [4]

و- **التخيّل** : وهو في اللغة : تصوُّر الشيء في الذهن والخيال[5] ، وفيه معنى التوهم والظنّ[6]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ مرتين، إحداهما جاءت احتمالا[7]، أما الثانية[8] فوردت حينما نَبَّه إلى خَلْطٍ وَقَع لأبي حيّان في ردِّهِ على الزمخشري فيما يتعلّق بـ(أن) الزائدة في الآيات: [**"وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلاَماً** "

---

(1) تنظر مادة " ضرب " في الصحاح : 168/1 ، واللسان : 113/4 ، والوسيط : 536/1 .

(2) تنظر مادة " ضرب " في أساس البلاغة : 374 ، والمنجد : 464 ، والهادي : 77/3 .

(3) المغني : 400 .

(4) ينظر الكشاف : 259/2 ، 134/4 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 136/2 ، وحاشية الدسوقي : 476/2 ، وجاء في شرح الرضى على الكافية : 166/4 ، جواز التعليق لكلّ أفعال الحواس ، ومعلوم أنّ شرح الرضى لم يظهر في مِصْر إلاّ بعد وفاة ابن هشام .

(5) تنظر مادة " خيل " في الهادي : 690/1 ، والكافي : 248 .

(6) تنظر مادة " خيل " في الصحاح : 1692/4 ، والقاموس : 383/3 ، والمنجد : 199 .

(7) المغني : 543 .

(8) المغني : 47 .

هود : 68] ، [" **وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ**" العنكبوت : 31] ، [" **وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِئَ بِهِمْ** " العنكبوت : 33] ، وبعد أن صَحّح ابن هشام أكثر من خطأٍ وقع فيه أبو حيّان فيما نسبه إلى الزمخشري اعترض عليه في زعمه أنّ الجواب وهو السلام لم يعقب الشرط وهو المجيء في قصة إبراهيم، خلافاً لقصّة لوط – عليهما السلام – المتضمّنة (أن) الزائدة ؛ لأنّ السلام إنّما وقع في آية هود، وليس فيها أداة الشرط أصلاً وأبو حيّان يتكلّم عن العنكبوت فخلط بينهما ، ولهذا عقّب عليه ابن هشام في هذه الفقرة بقوله: " ثم **كيف يتخيّل** أنّ التحيّة تقع بعد المجيء ببطء ؟! وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت ؛ إذ الجواب فيها : قالوا إنّا مُهلِكُو أهل هذه القريةِ " ، والمعنى أنّ الإخبار بالإهلاك من قِبَل الرسل تأخّر إلى ما بعد التحيّة والإتيان بالعجل والخوف منهم وسؤالهم .

والملاحظ أنّ لفظة **التخيّل** التي حملتْ معنى التوهم والظنّ هنا اقترنتْ بكيف الاستفهامية ا لحاملة لمعنى الإنكار ، والتي تعني النفي فكأنّ ابن هشام يريد أنْ يقول: لا يجوز أن يتخيّل كذا وكذا ، والظاهر أنّ ما دفع ابن هشام لأنْ يُشدِّد لهجتُه مع أبي حيّان هو هذا الخلط الواضح والذي ربّما كان سببه العجلة وسبق القلم ، ولكنّ المستغرب والمثير للانتباه أنّ ما نسبه ابن هشام إلى أبي حيّان لا وُجُود له في تفسيره المطبوع، وكل ما هنالك أنّ أبا حيّان نقل نصّ الزمخشريّ حرفيّاً ولم يُعلِّق عليه، فربّما وَجَد ابنُ هشام هذا الكلام في نسخة خاصة أو في كتاب آخر غير متوافر لدينا، أو أنه نقله عن غيره ولم يتحقق صحته . [1]

التعليق على المجموعة :

تُفضِي كلمات هذه المجموعة إلى الغموض واللَّبس ، وعدم وضوح الرؤية في الذهن بسبب اشتباه الأمور واختلاطها ممّا يؤدِّي إلى الفساد والخلل ، وقد وَرَدَ لفظا **الخلط والاضطراب** بمعنى التناقض ، وورد لفظ **التخيُّل** بمعنى الوهم، وكانت في حدود عشرين مؤاخذة موجهة إلى: القاعدة، والإعراب، والمعنى، والتضمين، والتقدير،

---

[1] ينظر الكشاف : 205/3 ، والبحر : 150/7 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 74/1-75 ، وحاشية الدسوقي : 96/1 – 98 ، وحاشية الأمير : 33/1 .

والشبهة العقدية ، اعتمد ابن هشام في الردّ عليها على القاعدة النحوية، وفهم المعنى، واستظهار التناقض، وقول النحاة، والسماع المتمثل في النصّ القرآني، والحديث الشريف، وكانت في معظمها مؤاخذاتٍ هادئة يحاول إبطالها بالحجّة أو التشكيك فيها كما في حديث صفة الدجّال، ولكنّ لفظي **الشبهة والتخيّل** حملاَ معهما شيئاً من الحِدّة.

*** المجموعة التاسعة :**

كلمات تدلّ على الشكّ وتشمل أربعة ألفاظ هي : **الظنّ ، والادّعاء والزعم، والنظر في الشيء.**

أ- **الظن:** وهو في اللغة : الرجحان والاعتقاد غير الجازم[1]، ونسبتُه أعلى من الشكّ وأدنى من اليقين وهو إليه أقرب[2]، وفيه معنى التردُّد، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ ثلاث مرات، إحداها[3] ورد تنبيهاً إلى وهم قد يقع، وذلك في صيغة عنوان في الباب الخامس مفادُهُ "بيان أنّهُ قد يُظَنّ أنّ الشيء من باب الحذف وليس منه"، وقد وَرَدَ أحد الموضعين الآخرين[4] في الاستعمال السادس من استعمالات (عسى) وهو أنْ تتّصل بها ضمائر النصب في نحو: (عساي ، عساك ، عساهُ) وذكر ابن هشام أنّ للنحويين فيه ثلاثة مذاهب، ثانيها – وهو ما نسبه إلى الأخفش – : أنْ تبقى على عملها عمل كان ، ولكن استُعِير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، ورَدّهُ بأمريْن أقتصِر على أوّلهما وهو: أنّ إنابة ضمير عن ضمير إنّما ثبتَتْ في المنفصل نحو: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، ولم تثبت في المتصل ثم قال: " وأمّا قوله : [5]

يـــا ابـــن الزبيـــر طالمـــا عصَـــيْكَا

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفيّاً، لا من إنابة ضمير عن ضمير – كما **ظن** ابن مالك–".

والملاحظ أنّ ابن هشام استخدم **الظنّ** – هنا – بمعنى التوهُّم ، وآخذ ابن مالك على تخريجه البيت على الإنابة ، وصحّح أنْ تكون من مباحث الصرفيين من إبدال

---

[1] تنظر مادة " ظنن " في القاموس : 247/4 ، والمنجد : 500 ، ويراجع الفروق اللغوية للعسكري : 91 .

[2] تنظر مادة " ظنن " في المعجم الوسيط : 578/2 ، والهادي : 151/3 ، والكافي : 666 .

[3] المغني : 575 .

[4] المغني : 160 ، وكذلك ينظر ص : 396 .

[5] البيت لراجز من حِمْيَر، وعجزه: "وطالما عنيتنا إليكا"، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 446/1 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 347/3 – 350.

حرفٍ بحرف[1] ، ولا يبعد – عندي – أنْ تكون من باب الضرورة الشعرية حرصاً على قافية الكاف .

ب- **الادّعاء** : وهو في اللغة : نسبة القول إلى النفس أو غيرها[2] ، وهو دعوى تحتمل البطلان وعدمه[3] ، ولا ينجلي أمرُها إلاّ ببيّنة تؤكد هذا أو ذاك ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ في حدود خمس عشرة مرة ، منها موضع أقرّ فيه صحّة ادّعاء الزمخشري أنّ (أنّما) تفيد الحصر كـ(إنّما)[4]، وموضع خارج عن موضوع البحث[5]، أمّا المواضع الأخرى فجاءت على النحو التالي :

1- **الادّعاء** في العمل وعدمه : [6]

بيّن ابن هشام أنّ (لا) النافية العاملة عمل (ليس) تخالفها من ثلاث جهات: إحداها / قلّة عملها ، وقال : " حتى **ادُّعِيَ** أنه ليس بموجود " .

الثانية / قلّة ذكر خبرها ، وقال : " حتى إنّ الزجّاج لم يظفر به **فادّعى** أنها تعمل في الاسم خاصةً، وأنّ خبرها مرفوع[7] ، ويردُّه قوله : [8]

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ∴ ولا وَزَرٌ ممّا قضى الله واقيَا ".

2- **الادّعاء** في التخريج : [9]

ذكر ابن هشام أنّ ابن مالك خرّج قول الشاعر : [10]

---

(1) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 397/1 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 303/1 ، وحاشية الدسوقي : 418/1-419 ، وحاشية الأمير : 134/1 .

(2) تنظر مادة " دعو " في القاموس : 329/4 ، والوسيط : 286/1 ، والكافي : 51 .

(3) تنظر مادة " دعو " في اللسان : 392/2 ، والمنجد : 213 ، والهادي : 40/2 .

(4) المغني : 52 .

(5) المغني : 195 .

(6) المغني : 240-241 .

(7) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 270/1-271 .

(8) تقدم تخريج البيت في كلمة (الغلط) ص : 46 .

(9) المغني : 153-154 .

(10) البيت للمرّار العدويّ : ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 134/1 – 138 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 275/3 – 280 ، ويراجع شرح حماسة أبي تمام لزيد بن علي الفارسي : 155/3 .

وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرَهم ∴ إلاّ يزيدُهم حُبّاً إلىّ هم

على حذف مضاف **فادّعى** أنّ الأصل " يزيدون أنفسهم " ، فالمفعول – عنده – "أنفس"، ثم حُذِف المفعول، وفصل واو الجماعة الذي هو الفاعل ، وأُخِّر فصار متمثّلاً في "هم" الأخيرة، وحُذِف النون ؛ لاختلال صورة الفعل المنتمي إلى الأفعال الخمسة بعد تأخير الواو وتغيُّر صورته ، وقد نفى ابن هشام صحّة تخريج ابن مالك وقال: إنّ حاملَهُ على ذلك ظنُّه أنّ الضميرين : الفاعل وهو الواو والمفعول وهو (هم) لمسمًّى واحدٍ هم قومُه، فمنع من شبهة اتحاد المؤثِّر والمؤثَّر فيه ؛ لأنّ ذلك لا يجوز إلاّ في فعل قلبيّ، والمعنى – كما قررهُ ابن هشام – أنّ الشاعر ما صاحب أناساً وذكر عندهم قومَهُ الذين فارقهم إلاّ زاد هؤلاء الناسُ حُبّاً قومه إليه لِمَا يسمعُه من ثنائهم على قومه، وعلى هذا فقد زال المحذور الذي هرب منه ابن مالك، حيث إنّ الضمير المنفصل المتأخّر هو الفاعل، وهو يعود على القوم المصاحبين إيّاه، والضمير المتصل المتقدّم هو المفعول، وهو يعود على قومه الممدوحين، والأصل : يزيدونهم ، وأُخِّر ضمير الفاعل ووُضِع المنفصل بدل المتصل للضرورة . [1]

3- **الادّعاء** في المعنى والدلالة : [2]

عرّف ابن هشام (لن) بأنه حرف نصب ونفْي واستقبال ، ثم قال: "ولا تفيدُ (لن) توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه ، ولا تأبيدَهُ خلافاً لـه في أنموذجه وكلاهما **دعوى** بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأبيد لم يُقيَّد منفيُّها باليوم في [" **فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا** " مريم : 25] ، ولكان ذكر الأبد في [" **وَلَنْ يَّتَمَنَّوْهُ أَبَداً** " البقرة : 94] تكراراً، والأصل عدمه"، وتصديره التعليل بـ(قيل) في ردّهِ على دعوى الزمخشري يوحي بأنه لم يظهر لـه وَجْهٌ قويٌّ في الردّ عليه، وإنْ وَصَف دعواهُ بأنها مفتقرة إلى دليل يُدعِّمُها.[3]

---

[1] ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور : 260 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 156/1 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 400/1-401 .

[2] المغني : 281 – 282 ، وكذلك ينظر ص : 146 .

[3] ينظر الكشاف : 113/2 ، وشرح الأنموذج في النحو للأردبيلي : 190 ، وذكر هذا الشارح أنه وجد بعض النسخ بلفظ (التأكيد) وبعضها بلفظ (التأبيد) ، وهذا يعني أنّ لفظة التأبيد قد تكون تصحيفاً لا سيما وأنه لم يذكرها في

4- **الادّعاء** في الحذف : [1]

ذكر ابن هشام أنّ (كلّ) منصوبة على الظرفية باتفاق في نحو قوله تعالى: ["**كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُوا**" البقرة : 24] ، وذكر أنّ الظرفية جاءتها من جهة (ما)، وأنّ الأخيرة محتملة لوجهيْن ثانيهما - أنْ تكون اسماً نكرةً بمعنى: وقت، والجملة بعدها في موضع خفض على الصفة ، وتحتاج حينئذ إلى تقدير عائد منها أي: كل وقت رزقوا فيه ، وعلّق على هذا الاحتمال بقوله: "ولهذا الوجه مُبْعِد وهو **ادّعاء** حذف عائد الصفة وُجوباً حيث لم يرد مصرحاً به في شيء من أمثلة هذا التركيب"، ومقصود ابن هشام أنّ حذف عائد جملة الصفة لم يُصرَّحْ به، ولا يصحّ دعوى الحذف إلاّ إذا كان المحذوف قد صُرِّح به ولو في تركيب واحد ، وليؤكّد بطلان **ادّعاء** الحذف مثّل ببعض التراكيب منها تركيبان أضعف فيهما رأي الأخفش في حذف العائد وهما: "أعجبني ما قمتُ"، و "يا أيّها الرجل"؛ لأنه لم يلفظ بالمحذوفين فيهما قط، ومنع القياس على قولهم: "ولا سيّما زيد" بتقدير "ولا سيّما هو زيد" وهو لم يُلفظ قط؛ لأنّ في هذا التركيب أكثر من شذوذ. [2]

5- **الادّعاء** في القلب : [3]

عَنْون ابن هشام القاعدة الخامسة من الباب الثامن بـ"أنهم يُعبِّرون بالفعل عن أمور" ثالثها - إرادته ، وبعد أنْ أوْرَد مجموعة من الأمثلة قال: " ومثله ["**وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا**" الأعراف: 3] أي : أردنا إهلاكها، ["**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**" النجم: 8] أي: أراد الدنوّ من محمد - عليه الصلاة والسلام - فتدلّى : فتعلّق في الهواء، وهذا أوْلى من قول من **ادّعى** القلب في هاتيْن الآيتيْن والتقدير : وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ثم دنا فتدلّى".

والملاحظ أنّ **الادّعاء** قولٌ ورأيٌ بالنسبة لقائله ، أمّا بالنسبة للناقد المحلّل فهو ادّعاءٌ يتطرّق إليه الشكّ ويحتمل وَجْهَي القبول والرفض ، **والدعوى** عادةً لا يستقيم

الكشاف والمفصل ، وتراجع المسألة في حاشية الشمني : 68/2 ، وحاشية الدسوقي : 176/2-177 ، وحاشية الأمير : 221/1 .

[1] المغني : 205 - 206 .

[2] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 544/1 .

[3] المغني : 652 .

أمرها إلاّ ببيّنةٍ ، ولهذا وصف ابن هشام ما ذهب إليه الزمخشري في دلالة (لنْ) بأنّ كلا المعنيَيْن **دعوى** بلا دليل ، ولكن إثبات معنى "التأبيد" لـ(لَنْ) ونسبته إلى الزمخشري أمرٌ مشكوكٌ فيه، لاحتمال أن يكون تصحيفاً عن "التأكيد"، وقد اتسمت المؤاخذات المتعلقة بهذه الكلمة بالهدوء والتزم في أغلبها بالردّ بالحّجة والدليل؛ ليؤكّد بطلان هذه الادّعاآت ، ولكنه في بعضها رجّح ولم يجزم كما في النموذج الأخير، حيث جعل التأويل بالإرادة أقوى وأولى من **ادّعاء** القلب .

ج- **الزعم** : وهو في اللغة : القول من غير تحقّق[1]، ويُستخدم كثيراً فيما لا يُوثق به، أو يُشَك فيه، أو يُعتقد كذبُه[2] ، وفيه معنى الادّعاء والظنّ ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أكثر من تسعين ومائة مرة ، ورد بعضها بطريق الاحتمال والإخبار والحكاية[3]، أمّا المواضع الأخرى فالزعم فيها مُوجَّهٌ إلى جوانب كثيرة هي:

1- **الزعم** في القاعدة : [4]

قرّر ابن هشام أنّ (كأيٍّ) تخالف (كم) في خمسة أمورٍ ، ثانيها – أنّ مميّزها مجرور بـ(مِنْ) غالباً، حتى **زعم** ابن عصفور لزوم ذلك ، وردّ عليه بما أوْرَدَهُ سيبويه نقلاً عن يونس[5] نحو: كأيّنْ رجلاً قد رأيت ، وكأيّن قد أتاني رجلاً، وقد عقّب سيبويه بقوله: "إلاّ أنّ أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (مِنْ) "[6] .

2- **الزعم** في الإعراب : [7]

قال ابن هشام : " **وزعم** ابن الطراوة أنّ جواب (لولا) أبداً هو خبر المبتدأ، ويردُّه أنه لا رابط بينهما".

---

[1] ينظر الهادي مادة " زعم " : 266/2 .

[2] تنظر مادة " زعم " في الصحاح : 1942/5 ، والقاموس : 126/4 ، والمنجد : 306 .

[3] المغني ، ينظر مثلا : 183 ، 196 ، 215 ، 261 ، 270 ، 346 ، 418 .. إلخ .

[4] المغني : 191 ، وكذلك ينظر ص : 25 ، 40 ، 41 ، 58 ، 87 ، 89 ، 236 ، 336 ..إلخ .

[5] أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبّي ، من أئمة نحاة البصرة ، من كتبه معاني القرآن [ت : 182 هـ] ، ينظر النزهة : 52-54 ، والأعلام : 344/9 .

[6] ينظر الكتاب : 170/2 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 149/2 .

[7] المغني : 272 ، وكذلك ينظر مثلا ص : 44 ، 71 ، 117 ، 139 ، 290 ، 325 ، 387 .. إلخ.

3- **الزعم في التخريج :** [1]

قال ابن هشام في خروج (إذا) عن الظرفية : " **وزعم** ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله – عليه الصلاة والسلام – لعائشة – رضي الله عنها : " **إنيّ لأعلم إذا كنتِ عنّي راضية، وإذا كنتِ عليّ غضبي**"[2]، والجمهور على أنّ (إذا) لا تخرج عن الظرفية"، ثم بيّن ابن هشام أنّ (إذا) ظرف متعلق بمحذوف، وخرّجها في الحديث على هذا الأساس حين أعربها ظرفاً متعلقاً بمحذوف هو مفعول أعلم تقديرهُ: شأنَكِ ونحوه.

4- **الزعم في المعنى :** [3]

استظهر ابن هشام أنْ تكون (ما) مصدرية في نحو قوله تعالى: ["**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنْكُمْ**" البقرة: 150] ، ثم قال: "**وزعم** الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافة، وفيه إخراج الكاف عمّا ثبت لها من عمل الجرّ لغير مقتضٍ".[4]

5- **الزعم في التأويل :** [5]

قال ابن هشام: "**وزعم** السُّهَيْلي[6] أنّ الذي يُؤوّل بالمصدر إنما هو (أن) الناصبة للفعل؛ لأنها أبداً مع الفعل المتصرف، و(أنّ) المشددة إنما تُؤَوّل بالحديث ، قال: وهو قول سيبويه، ويؤيّدهُ أنّ خبرها قد يكون اسماً محضاً نحو: علمتُ أنّ الليثَ الأسدُ، وهذا لا يُشعِر بالمصدر" وردّ عليه ابن هشام بأنّ الخبر إذا كان جامداً قُدِّر بالكون وهذا لا يخرجه عن المصدرية ، والتقدير – عنده – علمتُ كونَه الأسد. [7]

---

[1] المغني : 104 ، وكذلك ينظر ص : 42 ، 131 ، 284 .

[2] ينظر الحديث بتمامه في فتح الباري ، كتاب النكاح : 239/11 ، وشرح صحيح مسلم للنووي ، كتاب فضائل الصحابة ، : 540/15 ، ويُراجع شرح التسهيل لابن مالك : 210/2 .

[3] المغني: 182 ،وكذلك ينظر مثلا ص:75 ، 127 ، 146 ، 256، 303 ، 341 ، 493 ... إلخ

[4] المغني:ينظر الكشاف:323/1، والمحرر الوجيز:226/1 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 111/1-112.

[5] المغني : 52- 53 .

[6] أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الخثعمي الأندلسي المعروف بالسهيلي ، علامة في فنون العربية والشريعة ، اشتهر من كتبه النحوية نتائج الفكر [ت : 581 هـ] ينظر الإنباه : 162/2 - 164 ، والأعلام : 86/4 .

[7] تراجع المسألة في حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 86/1 ، وحاشية الدسوقي : 111/1 ، 112 .

6- **الزعم** في الحذف والتقدير : [1]

ذكر ابن هشام أنّ من الأشياء التي تحتاج إلى رابط الجملة الموصوف بها، وأقرّ أنه لا يربطها إلاّ الضمير، ومثّل للمقدّر المجرور بقوله تعالى: ["**وَاتَّقُوا يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ** " البقرة " 47] أيْ بتقدير " فيه " أربع مرات بعد : " لا تجزي ، ولا يُقبل ، ولا يُؤخذ، ولا هم ينصرون"، ثم قال: " **وزعم** أبو حيّان أنّ الأوّلى ألاّ يُقدَّر في الآية الأُولى [يعني هذه الآية] ضميرٌ، بل يقدر أنّ الأصل : " يوماً يوم لا تجزي " بإبدال " يوم " الثاني من الأوّل، ثم حذف المضاف"، وعلى تقديره هذا لا تحتاج الجملة إلى رابط ، وردّ عليه بأنه لا يُعلم أنّ مضافاً إلى جملة حُذِف ، وأنّ حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّهِ شاذٌّ، والناظر في عبارة أبي حيّان يرى أنّه جوّز هذا التقدير على رأي الكوفيين، ولم يؤكّد أنه أولى من تقدير الضمير، ولكنه جوّز الوجهين معاً.[2]

7- **الزعم** في العمل مع الزيادة : [3]

عدّد ابن هشام مواضع زيادة (أنْ) وهي: بعد (لمّا)، وبين (لو)، وفعل القسم، وبين الكاف ومخفوضها، وبعد (إذا)، ثم ذكر أنّ الأخفش **زعم** أنها تزاد في غير ذلك، وتنصب المضارع قياساً على (من) والباء، الزائدتيْن، ومثّل بنحو قوله تعالى: ["**قَالُوا وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ** " البقرة : 244] [4] ، وردّ عليه ابن هشام بأنّ المعربين قرّروا في مثل هذه الآية أنها مصدرية ، وأنّ **الزعم** بالعمل مع الزيادة مردودٌ ، لعدم اختصاصها بالأفعال .

8- **الزعم** في عدم العمل : [5]

ذكر ابن هشام أنّ الوجْه الثاني من وُجُوه (أنْ) أن تكون مخففّة من الثقيلة وتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزّل منزلته نحو قوله تعالى : ["**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى**"

---

[1] المغني : 475 – 476 ، وكذلك ينظر ص : 81 ، 87 ، 224 ، 292 ، 477 ، 409 .

[2] ينظر البحر:189/1 – 190 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 189/2 ، وحاشية الدسوقي : 123/3-124.

[3] المغني : 46 ، وكذلك ينظر ص : 37 .

[4] ينظر معاني القرآن للأخفش : 194/1 .

[5] المغني : 43 .

المزّمّل: 18]، ثم قال: "وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين **زعموا** أنها لا تعمل شيئاً"، وذكر أنّ شرط اسمها أنْ يكون ضميراً، وشرط خبرِها أنْ يكون جملة.

9- **الزعم** في عدم السماع : [1]

ذكر ابن هشام أنّ (كذا) تخالف (كأيٍّ) في ثلاثة أمور ، ثالثها – أن (كذا) لا تُستعمل غالباً إلاّ معطوفاً عليها ، ثم قال : " **وزعم** ابن خروف[2] أنهم لم يقولوا: كذا درهماً ولا كذا كذا درهما"، وردّ عليه بما قرّرهُ ابن مالك، من أنه مسموع ولكنه قليل.[3]

10 – **الزعم** في عدم الخلاف : [4]

ذكر ابن هشام أنّ من الأمور التي تخالف فيها (حتى) الجارة (إلى) عدمُ دخول ما بعد (إلى) فيما قبلها ، أمّا (حتى) فقد يدخل ما بعدها فيما قبلها ، وقد لا يدخل إذا لم تكن ثمّة قرينة تؤيِّد الدخول، وبعد أنْ مَثَّل لِمَا ذَكَر قال: "**وزعم** الشيخ شهاب الدين القرافي[5] أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتّى)، وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في (حتى) العاطفة لا الخافضة، والفرق أنّ العاطفة، بمعنى الواو"[6].

والملاحظ أنّ ابن هشام بَذَر بِذْرة الشك باستخدامه كلمة **الزعم** ، ولكنه أحياناً يتوقف ولا يجزم برأي ، ويترك الفَصْل في المسائل لمزيد النظر كحديثه عن الزاعمين بأنّ (قد) للتحقيق ، وإنّما استُفِيد التقليل – عندهم – في نحو " قد يجود البخيل" من مجموع الدلالة لا مِنْ (قد)؛ لأنّ البخيل لا يُتوقّع منه الجود ، وكحديثه عن الزاعمين بأنّ (كأنّ) لا تفيد التشبيه إلاّ إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو "كأنّ زيداً أسدٌ"، أما إذا

---

(1) المغني : 193 .

(2) أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المشهور بابن خروف ، من علماء العربية المبرّزين ، له شرح على الكتاب [ت:609 هـ] ينظر البغية : 203/2 – 204 ، والأعلام : 151/5 .

(3) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 424/2 .

(4) المغني : 133 .

(5) أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المعروف بالقرافي ، من علماء المالكية المجتهدين ، من أهم كتبه الذخيرة [ت:684 هـ] ينظر الأعلام : 90/1 ، وشجرة النُّور : 188-189 .

(6) ينظر نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي : 2152/5 – 2153 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 338/1-339 .

كان غير جامدٍ كانت للظنّ نحو " كأنّ زيداً قائمٌ "[1] ، ولعلّ السبب في عدم تعليقه على الرأيين هو وَجَاهَتُهما لديه ، وأحياناً يُورِد **الزعم** مصحوباً بألفاظ مؤاخذة أخرى تؤكّدها **كالصواب والبطلان والتكلّف والردَ والوهم والسهو والنفي بليس .. إلخ** ، ويُشَمّ من **الزعم** رائحة الظنّ والوهم بالإضافة إلى التشكيك الظاهر في أغلب المسائل ، وقد وَجَّهَ الزعم إلى كثير من الجوانب النحوية ، ويبدو أنّه لم يتحقق في ردّه على أبي حيّان في تقدير آية البقرة .

د- **النظر في الأمر** : وهو في اللغة : إعمال الفكر والتدبُّر[2] ، ومسألة فيها نظر أي: فيها مجال للتفكير[3] ، وقد استخدم ابن هشام هذا التعبير حوالي أربعين مرة ، اقتصر في خمس مواضع منها على قوله : " **فيه نظر** " بدون تعليل[4] ، أمّا المواضع الأخرى فجاءت كما يلي :

1- **النظر** في القاعدة : [5]

حكى ابن هشام أنّ ابن عصفور حصر (أل) العهدية التي يكون مصحوبها معهوداً حضوريًّا في الواقعة : بعد أسماء الإشارة ، و(أي) في النداء ، و(إذا) الفجائية، واسم الزمان الحاضر نحو (الآن)[6] ، وعقّب عليه بأنّ **في كلامه نظر** ، وعلّل اعتراضَهُ عليه بعدة أمور هي : القصور في القاعدة ، وذلك بترك موضع يصحّ أنْ يدخل فيها نحو : قولك لرجلٍ يشتم آخر في حضرتك : لا تشتم الرجل ، وكذلك إقحام ما لا يجوز دخوله في القاعدة ؛ لأنّ (أل) التي بعد (إذا) ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلّم، كما صحّح أنْ تكون (أل) الداخلة على (آن) زائدة ؛ لأنها لازمة، بخلاف (أل) التعريفية التي لا تكون كذلك .

---

[1] المغني : 180 ، 196 .

[2] تنظر مادة " نظر " في اللسان : 211/6 ، والوسيط : 931/2 ، والهادي : 318/4-319 .

[3] ينظر الكافي : 1025 .

[4] المغني : 176 ، 266 ، 292 ، 326 ، 426 .

[5] المغني : 62 ، وكذلك ينظر ص : 153 ، 240 ، 261 ، 379 ، 386 ، 436 ، 449 .

[6] ينظر شرح الجمل لابن عصفور : 40/1 .

2- **النظر** في الإعراب والتخريج : [1]

قال ابن هشام : " وزعم كثير من الناس في قوله تعالى : [" **وَإِن كَانَ مَكْـرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ** " إبراهيم : 48] في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفـتح الثانية أنها لام الجحود ، **وفيه نظر** ؛ لأنّ النافي على هذا غير (ما) و(لم)، ولاخـتلاف فَاعِلَيْ: "كان ، وتزل"، واستظهر أنْ تكون اللام لام (كي)، و(إنْ) شرطية. [2]

3- **النظر** في النقل : [3]

ذكر ابن هشام أنّ بدر الدين بن مالك أنكر مجيء (لو) للتعليق فـي المسـتقبل، وزعم أنّ إنكار ذلك قول أكثر المحققين[4]، وردّ عليه بأنّ **في نقله عن أكثر المحققين نظر**؛ لأنه لم يجد في كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة أثبتوه.

4- **النظر** في الاحتجاج : [5]

ذكر ابن هشام قول بعضهم: إنّ مذهب سيبويه والمحققين في نحو قوله تعـالى: ["**وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا**" البقرة: 34] إعرابُ "رغداً" حال من ضـمير مصـدر الفعل، والأصل عندهم " وكلاهُ " أي " كلا الأكل " ، واستدلُّوا على هذا الإعراب بدليلَيْن: أولهما – قول العرب: "سير عليه طويلاً" حيث أعربوا "طويلاً" حالا، ونائـب الفاعـل ضمير المصدر، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز أنْ يُقال: "طويلٌ" بالرفع، لأنه حينئذٍ نائب عن نائب الفاعل المحذوف.

الدليل الثاني – أنّ الموصوف لا يُحذَف إلاّ والصفة خاصة بجنسه ، فالرغد الذي هـو بمعنى السعة ليس خاصًّا بالأكل ، ومثّلُوا لدليلهم بجواز "رأيتُ كاتباً"، وعـدم جـواز "رأيت طويلاً"؛ لأنّ الكتابة خاصة بجنس الإنسان بخلاف الطول ، وبعد أنْ تدبّر دَلِيلَيْهم قال : " **وعندي فيما احتجوا به نظر** " ، فردّ على دليلهم الأوّل بجواز أنْ يكون المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازيْن ، وذلك بحذف الموصوف " سَيْر " وتصيير الصـفة

---

[1] المغني : 215 ، وكذلك ينظر : ص : 220 ، 232 ، 468 ، 480 .

[2] قرأها الكسائي بفتح اللام الأولى وضمّ الثانية " لَتَزُولُ " ، تنظر القراءتان في إعراب القرآآت السبع وعللها لابـن خالويه : 1/336-337 والبدور الزاهرة : 172 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمني : 2/30-31 ، وحاشـية الدسوقي : 2/13-14.

[3] المغني : 261 .

[4] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 4/96 ، وقد سبق التنبيه إلى أنّ هذا الجزء أكمله ابنُه بدر الدين .

[5] المغني : 617 .

مفعولاً على السعة بمعنى أنّه لمّا حُذِف الموصوف الذي ناب عن الفاعل قامتْ صفتُه مقامهُ في النيابة على خلاف الأصل ، وهذا معنى قوله : " اجتماع مجازين " ، ولهذا جوَزوا " دخلتُ الدار " ومنعوا " دخلت الأمر " ؛ لأنّ في الأولى مخالفة واحدة للأصل وهي حذف (في) أمّا الثانية ففيها مخالفتان للأصل هما : تعلُّق الدخول بالمعاني، وإسقاط الخافض ووَضَّح فكرته أكثر بأنّ العرب قالوا : " سير عليه زمنٌ طويلٌ " فلمّا حذفوا الموصوف وهي " الزمان " التزموا النصب ؛ لأنهم يكرهون اجتماع مجازيْن أي مخالفتيْن للأصل ، ثم نظر في دليلهم الثاني فوصفه بعدم التحقيق ؛ لأنّ حذف الموصوف متوقف على وجْدان الدليل لا على الاختصاص، واستدلّ بقوله تعالى: [**"وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ** " سبأ : 10 ، 11] بتقدير: "دروعاً سابغات"، حيث إنّ السَّبْغَ أو الكمال ليس وَصْفاً خاصًّا بالدروع ، ولكنّ الذي سوّغ حذف (الدروع) هو دلالة تليين الحديد عليه . [1]

5- **النظر** في المعنى : [2]

ذكر ابن هشام أنّ من معاني (**مِن**)الجارة الفصل وقال : " وهي الداخلة على ثاني المتضاديْن نحو : [" **وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحَ** " البقرة : 218]، [**"حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ** " آل عمران : 179] قاله ابن مالك **وفيه نظر**؛ لأنّ الفصل مستفاد من العامل، فإنّ " ماز، وميّز " بمعنى فصل ، والعِلْم صفة توجب التمييز، واستظهر أنْ تكون (مِنْ) في الآيتيْن للابتداء أو بمعنى (عَنْ).[3]

6- **النظر** في التضمين : [4]

ذكر ابن هشام قول بعضهم في نحو قوله تعالى : [" **وَمَالَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ**" إبراهيم: 15] : إنه ضُمِّن "مالنا " معنى "ما منعنا " ، فيكون المصدر المسبوك من (أنْ) وصلتها في محلّ نصبٍ مفعولاً ثانياً لِمنَع، واعترض ابن هشام عليه، وبيّن أنّ **فيه نظراً** من وجهيْن : أحدهما – أنّه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به أي: لا يصح أن يعمل " لنا " في " التوكُّل " .

---

[1] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 459/3 – 460 .

[2] المغني : 316 ، وكذلك ينظر ص : 76 ، 193 ، 337 ، 493 .

[3] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 137/3 .

[4] المغني : 46 ، وكذلك ينظر ص : 87 .

والثاني – أنّ القول بالتضمين يتعيّن معه زيادة (لا) وهذا مخالف للأصل، وصوّب أنْ تكون على حذف الجار في قول بعضهم: إنّ الأصل: ومالنا في ألاّ نفعل كذا؛ لأنّ الحذف في مثل هذا الموضع قياسي.[1]

7- **النظر** في العمل : [2]

جعل ابن هشام عنوان القاعدة الحادية عشرة من الباب الثامن: "من مُلَح كلامهم تقارُض اللفظيْن في الأحكام"، ومثّل له بعشرة أمثلة قال في الخامس منها: "إعطاء (لَمْ) حكم (لَنْ) في عمل النصب، ذكرهُ بعض النحاة مستشهداً بقراءة بعضهم ["**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**" الانشراح:1] بفتح الحاء ، **وفيه نظر** ؛ إذْ لا تحلّ (لَنْ) هنا، وإنما يَصِحُّ – أو يحسنُ – حمْل الشيء على ما يحلّ محلّه " ، ومقصود ابن هشام أنه لا يصح في مِثْل الآية أنْ يُوضَع (لَنْ) موضع (لم)؛ لأنّ الأوّل لإفادة المستقبل، والثاني لإفادة الماضي، والقصد في الآية تقرير الماضي، وخرّج بعضهم القراءة على أنّ فتحة الحاء إتْباع لفتحة اللام بعدها . [3]

8- **النظر** في الحذف والتقدير : [4]

ذكر ابن هشام مسائل في (لو) ثم قال : " واختُلِف في ["**قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ**" الإسراء : 100] فقيل: ..... وقيل : من الثالث أي : لو كنتم تملكون تملكون ، وردّ بأنّ المعهود بعد (لو) حذف كان ومرفوعها معاً ، فقيل الأصل : لو كنتم أنتم فحُذِفا، **وفيه نظرٌ**، للجمع بين الحذف والتوكيد " ، فجعل ابن هشام سبب **إعادة النظر** في إجابتهم على الردّ هو الجمع بين متناقضيْن ، فوظيفة التوكيد التي يُقصد بها الاعتناء والظهور تتنافى مع الحذف الذي يُعرَف عادةً بالإشارة إليه بدليل أو قرينة .

---

[1] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 95/1 .

[2] المغني : 662 ، وكذلك ينظر ص 42 .

[3] القراءة منسوبة إلى أبي جعفر المنصور ، ينظر المحتسب : 434/2 ، والكشاف : 266/4 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 563/3 ، وحاشية الأمير : 201/2 .

[4] المغني : 267 ، وكذلك ينظر : ص280 ، 572 ، 577 .

9- **النظر** في الزيادة : [1]

نسب ابن هشام القول : بأنّ (على) قد تكون زائدة لغير التعويض لابن مالك، وذلك في نحو قول حُمَيْد بن ثور . [2]

أبـــى الله إلاّ أنّ ســـرحة مالـــك ∴ على كـــل أفنـــان العِضـــاهِ تـــروق[3]

وقال : " **وفيه نظر** ؛ لأنّ راقَهُ الشيء بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنّما المراد: تعلو وترتفع"، ومقصد ابن هشام أنّ " تـــروق " مُضـــمَّن معنـــى العلُـــوّ والارتفـــاع فتكون(على) غير زائدة ، والسرحة : الشجرة العظيمة الطويلة ، ومالك : اسم رجـــل والأفنان: الغصون ، والعِضاه : الشجر العظيم ذو الأشواك ، وعليه فيكون المعنى أن شجرة مالك تعلو وترتفع على جميع غصون العِضاه ، ويُحتمَل أنْ يكون الشـــاعر قـــد كَنّى بسرحة مالك عن امرأةٍ ، وكنّى بأفنان العِضاه عن نسوة أُخَر ، ولهذا سَوّغ بعض العلماء تخريج ابن مالك بزيادة (على) وإبقاء " تروق " على معناه من غير تضمين، وعموماً فالبيت محتمل للوجهين وتبقى زيادة (على) محلّ نظر . [4]

10- **النظر** في الجواب : [5]

ذكر ابن هشام أنه يَشكُل على مُثبتِي مصدرية (لو) دخولُها على (أنّ) فـــي نحو قوله تعالى: [" **وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَـــهُ أَمَـــداً بَعِيـــداً** " آل عمران :30] ، وأجاب بأنّ (لو) إنما دخلت على فعل محذوف بعدها تقديرهُ : لو ثبت أنّ، ثم قال: "وأَوْرَد ابن مالك السؤال في: [**"فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً**" الشعراء: 102] وأجاب بما ذكَرْنا، وبأنّ هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو: [" **فِجَاجـــاً سُـــبُلاً**" الأنبيـــاء: 31] .....**وفي الجواب الثاني نظر** ؛ لأنّ توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذّ كقراءة زيد

---

[1] المغني : 152 ، وكذلك ينظر : ص : 120 .

[2] أبو المثنّى حميد بن ثور الهلالي ، شاعر مخضرم مُجيد [ت : 30 هـــ] ينظر معجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن :76 ، والأعلام : 318/2 .

[3] ينظر الديوان: 41، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي: 420/1-421 وشرح الأبيات للبغدادي: 247/3-252 .

[4] ينظر الصحاح مادة " سرح " : 374/1 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 165/3 ، وتُراجع المسألة في حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 290/1 ، وحاشية الدسوقي : 395/1 ، وشرح الشواهد للسيوطي : 420/1-421 وشرح الأبيات للبغدادي : 247/3 - 252 .

[5] المغني : 265 ، وكذلك ينظر ص : 222 .

ابن عليّ[1]:["وَالذِينَ مِن قَبْلِكُمْ " البقرة : 20] بفتح الميم"، ويجدر التنبيه -هنا- إلى أنّ ابن هشام وَهَم في النقل فخلط بين آيتيْن ؛ لأنّ ابن مالك لم يُمَثِّل بآية الأنبياء، بل مثّل بقوله تعالى: ["لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجاً" نوح : 20] . [2]

والملاحظ أنّ ابن هشام اكتفى في مواضع قليلة بجملة " **فيه نظر** " ولم يعلّق، ولكنّه مال في معظم المآخذ المتعلقة بهذه العبارة إلى المقارعة بالحجّة العقلية، وهذا يتناسب مع مدلول النظر المفضي إلى التفكر والتدبُّر، وقد تكرّر نظرهُ في مسائل أَوْرَدها بعض الأعلام كابن مالك وابن عصفور وابن الحاجب والزمخشري ؛ ليبيِّن عدم دقتهم فيها، وبعض المسائل صدّرها بلفظة " قيل (أو) قال جماعة "أو بلفظة "الزعم" ليُظهِر من البداية أَوْجُهَ الاحتمال والضعف والتشكيك فيها ، ثم بعد النظر والتحميص يؤكّد عدم تحقيقها ودقتها .

التعليق على المجموعة :

تتفق كلمات هذه المجموعة في دلالتها على الرِّيبة ، وعدم الارتياح للأمر، وعدم الوثوق به ، وفيها إشارة إلى الوهم ، وفي كلمة **النظر** دعوةٌ وإفساح المجال لمزيد التدبُّر والتفكُّر للوصول إلى الرأي المقبول المقنع، وقد تجاوزتْ مآخذ هذه المجموعة أربعين ومائة مؤاخذة شملت القاعدة والتخريج والإعراب، والاحتجاج، والعمل وعدمه، والمعنى والدلالة، والتضمين، والتأويل والحذف، والتقدير، والزيادة، والنقل، وعدم الخلاف، والجواب، اعتمد ابن هشام في الردّ عليها على القاعدة النحوية، والخَلَل فيها، والحجة العقلية، والفهم الصحيح، وعدم الدقة في النقل، والسماع المتمثّل في فصيح الشعر، والاستخدام المطّرد، وعدم مخالفة الأصل، والجمع بين المتناقضين، والبحث عن دليل ، وتقرير جمهور النحاة وسيبويه وابن مالك، ويغلب على كلمات هذه المجموعة طابع الهدوء، ولكنّ ابن هشام أظهر في مواضع قليلة بعض الحدّة منها وَصْفُه **زعْم** ابن الحاجب زيادة (إن) المكسورة بعد (لمّا) بالسهو.[3]

---

[1] أبو القاسم زيد بن علي الكوفي ، إمام قارئ ثقة [ت : 358 هـ] ينظر غاية النهاية : 298/1 – 299 ، وشذرات الذهب : 27/3 .

[2] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 230/1-231 ، وتنظر القراءة في الكشاف : 228/1 ، والبحر : 95/1 .

[3] المغني : 37 .

*** المجموعة العاشرة :**

كلمات تدلّ على البعد، وتدخُل فيها ثلاثة ألفاظ هي: **البُعْد، والغرابة، والعجب.**

أ- **البعد** : وهو في اللغة : النأي في الرأي والشطط فيه[1] ، وهو نقيض القرب[2]، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أكثر من خمس وثلاثين مرّة، بعضها جاء احتمالاً وإخباراً[3]، وأَوْرَدَ ثلاثة عشر مثالاً في الجهة الرابعة التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها بسبب التخريج على الأمور البعيدة والأوْجُه الضعيفة وترك الوجه القريب القوي[4] ، وأمّا بقيّة المواضع فقد جاءت على النحو التالي :

1- **البعد في القاعدة :** [5]

قرّر ابن هشام أنّ من المواضع التي تكون فيها (أَنْ) زائدة وُقُوعُها بين (لَو) وفعل القسم مذكوراً أو متروكاً نحو قول الشاعر : [6]

فأُقسِمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ ∴ لكان لكم يوم من الشرّ مُظلِمُ

ونسب هذا القول إلى سيبويه وغيره ، وذكر أنّ ابن عصفور قرّر أنّها في ذلك حرف جيء به لِرَبْط الجواب بالقسم ، **واستبعد** ابن هشام هذا الرأي بأنّ الأكثر في استعمالات العرب تركُ (أَنْ) بين فعل القسم و (لو) والحروف الرابطة – غالباً- لا تُترك.[7]

---

(1) تنظر مادة " بعد " في أساس البلاغة : 44 ، والكافي : 217 .

(2) تنظر مادة " بعد " في الصحاح : 448/2 ، واللسان : 224/1 .

(3) المغني : 21 ، 169 ، 421 ، 463 ، 483 ، 484 .

(4) المغني : 515 - 523 .

(5) المغني : 45 ، وكذلك ينظر ص : 194 ، 377 .

(6) البيت للمسيب بن علس ، ويروى (لو أنّا) ولا شاهد فيه حينئذٍ ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 109/1-110 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 153/1-157 .

(7) ينظر الكتاب : 107/3 ، والمقرب لابن عصفور : 205/1 ، وتُراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 92/1-93 .

2- **البُعْد** في الإعراب : [1]

ذكر ابن هشام أنّ للنحويّين أعاريب في المثال: " كن كما أنت " خامسها – أنّ (ما) كافة، وأنت: فاعل، والأصل : كما كنت، ثم حُذفت (كان) فانفصل الضمير، ووصف هذا الإعراب بأنه **بعيد**، واستظهر أنْ تُعرَب (ما) على هذا التقدير مصدريةً.

3- **البعد** في المعنى : [2]

ذكر ابن هشام أنّ من معاني الباء المُجاوَزَة مثل (عن)، ثم قال: "وتأوّل البصريّون [" **فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً** " الفرقان : 59] على أنّ الباء للسببيّة، وزعموا أنها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً، وفيه **بُعد**، لأنه لا يقتضي قولُك: سألتُ بسببه، أنّ المجرور هو المسؤول عنه".

4- **البعد** في الحذف والتقدير : [3]

أوْرَد ابن هشام أمثلةً على حذف حرف العطف منها قوله تعالى: ["**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ**" آل عمران : 18-19] في قراءة الكسائي بفتح الهمزة من "أنّ الدين" عطفاً على " أنّه لا إله إلاّ هو " ثم قال : " **ويُبعِدُهُ** أنّ فيه فصلاً بين المتعاطفيْن المرفوعيْن بالمنصوب ، وبين المنصوبيْن بالمرفوع"، ويقصد ابن هشام أنّ رَأْي الذين خرّجوا فتح الهمزة على حذف حرف العطف بعيد ؛ لأنّ فيه فصلاً بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما لفظ الجلالة، و"الملائكة وأولو العلم" بالمعطوف عليه المنصوب وهو "أنّه لا إله إلاّ هو"، وبين المعطوف والمعطوف عليه المنصوبين وهما "أنه لا إله إلاّ هو"، "وأنّ الدين عند الله الإسلام" بالمعطوف المرفوع وهو "الملائكة وأولو العلم".[4]

---

[1] المغني : 183 – 184 ، وكذلك ينظر مثلا ص : 82 ، 184 ، 206 ، 295 ، 342 ، 412 ، 571 .. إلخ .

[2] المغني : 113 ، وكذلك ينظر ص : 79 .

[3] المغني : 599 ، وكذلك ينظر ص : 40 ، 415 ، 429 ، 604 .

[4] تنظر القراءة في إعراب القرآت السبع وعللها لابن خالويه : 109/1 ، والبدور الزاهرة : 59 ، وتُراجَع المسألة في حاشية الشمنّي : 261/2 ، وحاشية الدسوقي : 419/3 .

5- **البعد** في الزيادة : [1]

ذكر ابن هشام أنّ للنحويين آراء في الفاء إذا وقعت قبل جملة إنشائية وقبل الفعل نحو قوله تعالى: [" **بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ** " الزمر : 63] منها أنّ الفارسي يَعُدّها زائدة، وردّ عليه بأنّ فيه **بعداً** ، ولم يُعلِّل سبب البُعد ، وبيّن بعض الشرّاح سبب البعد بأنّ الزيادة مع كونها خلاف الأصل لم تثبت بيقين حتى يُخرَّج عليها التنزيل خصوصاً وأنّ التأويل ممكن . [2]

والملاحظ أنّ لفظة **البعد** عند ابن هشام لا تعني المنع فكأنه رأى مرجوح ضعيف بدليل قوله في أحد المواضع : " وفيه **بُعْد** حتى قيل بامتناعه "[3]، وقد جعل التخريج على الأمور **البعيدة** سبباً في الاعتراض على كثير من الإعرابات، واستخدم في المثال الأوّل من الجهة الرابعة التي يدخُل الاعتراض على المعرب من جهتها **أبعد** بصيغة (أفعل) أربع مرات، ليبيِّن شدّة بُعْد هذه الأوجُه عن القبول[4]، وفي رَدِّهِ على الفارسي اكتفى بالإبعاد دون أنْ يُعلِّل على خلاف عادته .

ب- **الغرابة** : وهي في اللغة : ما كان بعيداً مستهجناً غير مألوف بسبب غمُوضِه وخفائه[5] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ خمس عشرة مرة منها موضعان لا يَدُلاّنِ على المؤاخذة[6] ، واكتفى في بعضها بذكر لفظ **غريب** بدون أن يُعلِّق[7] ، وذمّ في مستهل الجهة الرابعة من التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها الإغراب لغير داعٍ فقال : " وإنْ أراد [أي المعرب] مُجرَّد **الإغراب** على الناس وتكثير الأوجُه فصعب شديد "[8] ، أمّا بقية المواضع فوجّه **الغرابة** فيها إلى ثلاثة جوانب :

---

(1) المغني : 173 .

(2) تُراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 4/2 ، وحاشية الدسوقي : 455/1 ، وحاشية الأمير : 143/1 .

(3) المغني : 416 .

(4) المغني : 515-516 .

(5) تنظر مادة " غرب " في أساس البلاغة : 447 ، والمنجد : 574-575 ، والوسيط : 647/2 ، والكافي:725.

(6) المغني : 169 .

(7) المغني : 102 ، 162 ، 181 ، 426 ، 579 .

(8) المغني : 515 .

1- **الغرابة** في القاعدة : [1]

ذكر ابن هشام أنّ (إمّا) الثانية عاطفة عند أكثر النحاة في نحو : جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو ، ثم قال : " وزعم بعضهم أنّ " إمّا " عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت (إمّا) على (إمّا) وعطف الحرف على الحرف **غريب**" ، وممّا يؤكّد أنّ ابن هشام يقصد المؤاخذة – هنا– بَدْؤُهُ بلفظ الزعم الدّال على التشكيك ، وختْمُه **بالغرابة**؛ لأنّ ما ذكروهُ لا يقول به النحاة إلاّ إذا أوّل تأويلاً بعيداً . [2]

2- **الغرابة** في الإعراب والتخريج : [3]

ذكر ابن هشام في آخر حديثه عن (كي) التي بمعنى (أن) المصدرية أنّه لم يَثبُت حذف الفعل المنصوب مع باء الناصب ، ثم استدرك فقال : " نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير [" **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ** " القيامة : 21] فيذهب كيما فيعود ظهرُه طبقاً واحداً ، أي : كيما يسجد ، وهو **غريب جدًّا** لا يحتمل القياس عليه"، وقد حكى ابن حجر نصّ ابن هشام وأكّد أنّ يسجد ثابتة في جميع النسخ التي وقف عليها ؛ بل إنّ بعض الروايات وَرَدتْ بلفظ " كي يسجد " بحذف (ما) ، ولكنه اعتذر عنه باحتمال أنْ تكون بحوزته نسخة سقطتْ منها هذه اللفظة . [4]

3- **الغرابة** في المعنى : [5]

ذكر ابن هشام أنّ المعنى الرابع من معاني (الكاف) المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بـ(ما) نحو " صلِّ كما يدخل الوقت " ونسبه إلى ابن الخبّاز وأبي سعيد السيرافي ووصفه بأنه **غريب جدًّا** ، والواضح أنّ صياغة المثال لا توحِي بالإسراع في مبادرة الصلاة أوّل الوقت، وإنْ فُهِم هذا المعنى فليس من الكاف .

والملاحظ أنّ ابن هشام لا يعني بكلمة **الغرابة** ، رفض الرأي على إطلاقه، ولكنه قد يعني به النبذ والترك لضعفه ، وتثبتُ المؤاخذة – عندهُ – إذا صاحَبَ لفظَ

---

[1] المغني : 71 ، وكذلك ينظر ص 453 .

[2] تراجع المسألة في حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 130/1 ، وحاشية الدسوقي : 165/1 .

[3] المغني : 189 ، وكذلك ينظر ص : 91 ، 467 .

[4] الحديث طويل ، ينظر بتمامه في فتح الباري ، كتاب التوحيد : 200/17 ، واللفظ فيه : " كيما يسجد فيعود " ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 500/1 – 501 .

[5] المغني : 185 ، وكذلك ينظر ص 75 ، 168 .

الغرابة ردٌّ يؤكِّدُها أو يوحي بها كالزعم ، أو كقوله : " لا نعلم قائلاً بذلك وتنظيرهُ غير مناسب " أو قوله : " ثم إنه أسقط الشرط ... ولابُدّ منه "[1] ، وقد استخدم عبارة **غريب جدّاً** في ثلاثة مواضع[2] ، وهذا التأكيد يبيِّن أنه غير راضٍ عمّا قيل في هذه المسائل ، ولذلك استبعدها وجعلها موغلة في الغرابة .

ج- **العجب** : وهو في اللغة : الاستنكار والحيرة لقلة اعتياد الأمر[3] ، وقد يكون بمعنى الاستحسان[4] ، والمعنى الأوّل هو المقصود – هنا – ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ سبع مرات على النحو التالي :

1- **العجب** في القاعـــدة : [5]

نبَّه ابنُ هشام إلى أنّ (إلاّ) التي في نحو قوله تعالى : [" **إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ** " التوبة : 40] ليست داخلة في أقسام (إلاّ) الأربعة ، وإنّما هي مُؤلَّفة من كلمتيْن (إن) الشرطية و(لا) النافية ، وقال : " ومن **العجب** أنّ ابن مالك على إمامته ذَكَرها في شرح التسهيل من أقسام (إلاّ) ، والحقّ أنّ ابن هشام لم يتأمّل عبارة ابن مالك جيداً، وإنما العجب منه لا من ابن مالك ؛ لأنّ الأخير بَيَّن في شرحه في بداية باب الاستثناء أنّه احترز بإلاّ من عدّة مواضع ، منها (إلاّ) التي بمعنى (إنْ لمْ) كقوله تعالى [" **إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ** " الأنفال : 74] ، والعبارة صريحة لا تحتاج إلى تأويل ، ولكن لعلّ ابن هشام تعجّب من ابن مالك في إيراده الاحتراز أصلاً ؛ لأنه لا يخفى على المبتدئين أنّها ليستْ من أقسام (إلاّ) فَضْلاً عن المشتغلين بالنحو والبارزين فيه،فكان ينبغي ألاّ يذكر هذا الاحتراز،وربما كان هذا مقصد ابن هشام بقوله:"على إمامته " . [6]

---

[1] المغني : 71 ، 91 ، 453 .

[2] المغني : 185 ، 189 ، 467 .

[3] تنظر مادة " عجب " في اللسان : 259/4 ، والمنجد : 508 ، والوسيط : 548/2 .

[4] ينظر الهادي مادة " عجب " : 166/3 .

[5] المغني : 84 .

[6] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 268/2 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 159/1 ، وحاشية الدسوقي : 202/1-203 ، وحاشية الأمير : 79/1 .

2- **العجب** في الإعراب والتخريج : [1]

أكّد ابن هشام – موافقاً الكسائي – أنّ (ما) مصدريةٌ وليست استفهاميةً في قوله تعالى : [" **قَالَ يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي** " يس : 25 ، 26]، وقال: "**والعجب** من الزمخشري ، إذْ جوّز كونها استفهامية مع ردِّه على مَنْ قال في [" **بِمَا أَغْوَيْتَنِي** " الحجر : 39] ، إنّ المعنى بأيّ شيء أغويتني ؟ : بأنّ إثبات الألف قليل شاذّ" ، وسبب تعجُّب ابن هشام من الزمخشري وُقُوعُهُ في التناقض ؛ لأنه جوّز في آية يس ما منعه في آية الأعراف : [" **قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي** " الأعراف : 15] ، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ ابن هشام أَوْرَدَ آية الحجر فيما حكاه عن الزمخشري ، والحق أنّ الأخير ردّ على القائلين بالاستفهامية في آية الأعراف . [2]

3- **العجب** في المعنى : [3]

بعد أنْ عدّد ابن هشام معاني (أو) الاثنى عشر **تعجّب** من النحاة لمّا ذكروا أنّ معنيي " التخيير والإباحة " مستفادان من صيغة (افْعَل) نحو : خذ من مالي درهماً أو ديناراً ، وجالس الحسن أو ابن سيرين ، مع ذِكْرِهم أنّ (أو) تفيد المعنييْن أيضاً في نحو المثاليْن ، ومقصود ابن هشام أنهم وَقَعوا في التناقض ، وأجاب جماعة الحواشي بأنه لا عجب في هذا ولا تناقُض ، وقالوا : إنّ المعنيَيْن مُستفادان من صيغة (افعَلْ) الأمرية بوساطة (أو) [4].

والملاحظ أنّ ابن هشام استخدم لفظة **العجب** بمعنى الإنكار ، وجعل السبب في بعض المواضع هو التناقض ، ويبدو أنّ ابن هشام لم يُصدِرْ أحكاماً جازمةً في مآخذه، بل اكتفى بكلمة **العجب** للدلالة على إعادة النظر وزيادة التمحيص ، وما ذكرهُ هو – أيضاً – محلّ نظر؛ لأنّ بعض مآخذه لم تكن دقيقة ، بالإضافة إلى عدم دقته في بعض النقول .

---

[1] المغني : 295 ، وكذلك ينظر ص : 382 ، 468 ، 549 .

[2] ينظر الكشاف : 2/69-70 ، 391 ، 3/320 .

[3] المغني : 79 .

[4] تُراجع المسألة في حاشية الشمني مع شرح الدماميني:1/146 ، وحاشية الدسوقي: 1/186 ،وحاشية الأمير:1/65

التعليق على المجموعة :

تتقارب كلمات هذه المجموعة في دلالتها على البُعْد والغرابة ، ومن معانيها الاستهجان والإنكار وقلّة اعتياد الأمر ، والمبالغة في البُعْد إلى حدّ الشطط أحياناً ، وقد تجاوزت مآخذ هذه المجموعة خمساً وخمسين مؤاخذةً كانت مُوجَّهة إلى القاعدة والإعراب والتخريج ، والمعنى ، والحذف والتقدير ، والزيادة ، وكان التركيز فيها على الجوانب الثلاثة الأولى ، واعتمد فيها ابن هشام على القاعدة النحوية والاستعمال، والفهم الصحيح ، والقياس ، والتناقض ، وقد أكّد المؤاخذة في بعض مواضع كلمتي **البعد والغرابة** ، نحو : **أبعد منه .. ، غريب جدًّا .**

*** المجموعة الحادية عشرة :**

كلمتان تَدُلاّن على المخالفة هما : **الخلاف** ، **والخرق** .

أ- **الخلاف** : وهو في اللغة : الخروج عن الأمر والمضادّة ، وسببه تبـــايُن الآراء،[1] ويصدر – عادةً – ممَّنْ يُؤخَذ برأيه ويكون له حجّة وسند ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أكثر من مائة مرة، منها مواضع خارجة عن موضوع البحـــث، وأوْرَد حـــوالي نصف المواضع بلفظ الحكاية أو بدون تعليق[2] ، أمّا المواضع الباقية فجاءت كالآتي:

1- **الخلاف** في القاعدة : [3]

ذكر ابن هشام أنّ من قواعد (لكنّ) عدم دخول اللام في خبرها **خلافاً** للكـــوفيين الذين أجازوا دخول اللام محتجّين بقول الشاعر . [4]

ولكنني من حبها لعميدُ

وقد ردّ ابن هشام على احتجاجهم بقوله : " ولا يُعرَف له قائل ولا تَتمَّة ولا نظير، وهو محمول على زيادة اللام ، أو على أنّ الأصل " لكن إنني " ثم حُذِفت الهمـــزة تخفيفـــاً، ونون (لكن) للساكنيْن .

2- **الخلاف** في الإعراب : [5]

ذهب ابن هشام إلى أنّ (حيث) لم تقع اسماً لـِ (أنّ) **خلافاً** لابـــن مالـــك ، ورَدّ استشهادَهُ بقول الشاعر : [6]

إنّ حيث اســـتقرّ مَـــنْ أنـــت راعيـــ ∴ ـــــهِ حِمًـــى فيـــه عِـــزّةٌ وأمـــانُ

---

[1] تنظر مادة " خلف " في اللسان : 303/2 ، والوسيط : 251/2 ، والكافي : 397 .

[2] المغني : ينظر مثلا ص: 50 ، 88، 109، 158، 218، 248، 305، 334، 479، 564، 632 .. إلخ .

[3] المغني : 289 ، وكذلك ينظر مثلا ص : 25 ، 35 ، 145 ...إلخ .

[4] البيت مجهول القائل والصدر عند الأئمة إلاّ ابن عقيل زعم أنّ صدرهُ : " **يلومونني في حبّ ليلـــى عـــواذلي** " وهي رواية غير موثوق بها – كما أشار إلى ذلك محقق شرحه – ينظر شرح ابن عقيل على الألفية : 363/1 ، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي : 605/2 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 356/4 – 358 .

[5] المغني : 140 ، وكذلك ينظر ص : 47 ، 167 ، 271 ، 283 ، 387 ، 614 .

[6] البيت مجهول القائل ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 391/1 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 139/3-140 .

لاحتمال أنْ تكون (حيث) خبراً ، و " حِمَي " هو الاسم . [1]

3- **الخلاف** في المثال : [2]

بيّن ابن هشام أنّ العطف على المَحَلّ لـــه ثلاثة شروط عند المحقِّقين .

أحدها- إمكان ظهوره في الفصيح نحو : ليس زيدٌ بقائم ، فإنه يجوز فيها إسقاط الباء ونصب " قائم " ، ومِن ثَمّ يجوز العطف عليه بمنصوب ، ثم قال : " وعلى هـــذا فـــلا يجوز مررتُ بزيدٍ وعمراً **خلافاً** لابن جني ؛ لأنّه لا يجوز مررتُ زيداً " . [3]

4- **الخلاف** في المعنى : [4]

ذكر ابن هشام أنّ مِنْ معاني (في) مُرادَفة الباء أي: الإلصاق ، ثم قال : " وليس منه قوله تعالى:[" **يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ** " الشورى : 9] **خلافاً** لزاعمه ، بـــل هـــي للتعليـــل أي يُكثّركم بسبب هذا الجَعْل " ، واستظهر قول الزمخشري : إنها للظرفية المجازية . [5]

والملاحظ أنّ ابن هشام في لفظ **الخلاف** يمُرّ على مسائل كثيرة مُرورَ الكرام ، بمعنى أنه يذكر قاعدة أو إعراباً ، ثم يقول – مثلاً – خلافاً لسيبويه أو ابن السراج.... إلخ، دون أنْ يُعلّق ، وكأنه يشير بذلك إلى أنّ هذا الخلاف معتبـــرٌ عنـــدهُ وإن اختـــار غيرَهُ، وهذا ما يفسِّر أنّ كثيراً من مواضع هذه المجموعة كان الخلاف فيهـــا صـــادراً ممّن يُعتَدُّ برأيهم كابن جني والزمخشري وابن مالك وأبي حيان وغيـــرهم ، أو مـــن بعض المذاهب النحوية الشهيرة كالكوفيين ؛ ولهذا بيّن ابن هشام أنّ النحويّ المخـــالف إذا أعرب إعراباً مستنداً فيه إلى مذهبه ، ولم يقلْهُ سهواً عن قاعدة فلا يُعَدّ ذلك خطـــأً على الرغم من مخالفته الجمهور[6] ، وفي بعض المواضع يؤكّد مآخذَهُ كـــأنْ يُصـــدِّر المسألة بالزعم أو يختمها بنفي الخلاف أو بقوله – مثلاً-: **الصحيح** كذا وكذا .. إلخ .

---

[1] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 232/2 .

[2] المغني : 450 ، وكذلك ينظر ص : 478 .

[3] ينظر المتبع في شرح اللُمَع للعكبري : 444/2 .

[4] المغني : 175 ، وكذلك ينظر ص : 142 ، 219 ، 542 .

[5] ينظر الكشاف : 462/3 .

[6] المغني : 547 .

ب- **الخرق:** وهو في اللغة: الشقّ والثقب[1]، وهو: الإتيان بغير المعهود، ومخالفة العادة والجماعة [2]، وفيه معنى الغرابة والبعد ، وقد استخدم ابن هشام هذه الكلمة مضافة إلى الإجماع - **خرق الإجماع** - ثلاث مرات كما يلي :

1- **خرق الإجماع** في الإعراب : [3]

قال ابن هشام : " والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وُضِعَ علامةً للتأنيث كقامتْ ، وزعم الجلُّولي[4] أنّها اسم وهو **خرق لإجماعهم** ، وعليه فيأتي في الاسم الظاهر بعدها أنْ يكون بدلاً ، أو مبتدأً والجملة قبله خبر " وقد ردّ ابن هشام الاحتمالين بأنّ عَوْد الضمير على ما هو بدلٌ منهُ ، وأنّ تقدُّمَ الخبرِ الواقع جملةً كلاهما قليل، ونحو " قامت سعاد " شائع وكثير، فلا يتناسب معه هذان التخريجان ، وكذلك فإنّ البدل صالحٌ للاستغناء به عن المبدل منه ، ولو حُذِفت التاء لامْتَنَع المثالُ في الفصيح . [5]

2- **خرق الإجماع** في التقدير : [6]

قال ابن هشام : " ولا تدخُل (أم) المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ في "إنها لإبلٌ أمْ شاء" ، **وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين** ، فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ(بل) ، وقدّرها هنا بـ(بَلْ) دون الهمزة ، واستدلّ بقول بعضهم : " إنّ هناك لإبلاً أم شاءً " بالنصب ، فإنْ صَحَّتْ روايتُه فالأولى أنْ يُقدَّر لـ(شاء) ناصبٌ ، أيْ (أم أرى شاءً) ، وقد ظهر من عبارة ابن هشام " فإنْ صحَّتْ " أنّه يشكّك في رواية ابن مالك التي استدل بها ، وعلى فرض ثبوتها فإنّ الأولى تقدير ناصب لـ(شاء) حتى تكون (أمْ) داخلة على جملة لا على مفرد . [7]

---

[1] تنظر مادة " خرق " في أساس البلاغة : 159 ، واللسان : 245/2 ، والكافي : 406 .

[2] تنظر مادة " خرق " في المنجد : 172-173 ، والوسيط : 229/1 ، والهادي : 605/1 .

[3] المغني : 125-126 .

[4] أبو علي الحسن بن علّي القيرواني المعروف بالجلّولي ، له شرح على إيضاح الفارسي ، وهو من علماء القرن الخامس للهجرة ، ينظر كشف الظنون : 213/1 ، والمغني : 125 ، فيما كتبه المحققان في الهامش .

[5] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 315/1-316 .

[6] المغني : 58 .

[7] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 362/3 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 100/1، وحاشية الدسوقي : 128/1-129 .

3- **خرق الإجماع** في المعنى : [1]

بعد أنْ بيّن ابن هشام أنّ الهمزة حرف لنداء القريب قال : " ونقل ابن الخبّـاز عن شيخه أنه للمتوسّط ، وأنّ الذي للقريب (يا) وهذا **خرق لإجماعهم** " . [2]

والملاحظ أنّ هذا اللفظ وَرَدَ في الباب الأوّل الخاص بالأدوات ، وقد ربط ابـن هشام **الخرق** بالإجماع في المواضع الثلاثة ، فكأنّ **الخرقَ** – عندهُ – إحداثُ ثغـرةٍ أو خَلَلٍ في بناء الجماعة المحكم ، وهذا يُوحِي برفض تلك الآراء وإلغائها ، وقد جـرت العادة في هذا البحث ألاّ أهتمّ بالخلافات الناشئة عن كون الأداة اسماً أو حرفـاً أو مـا شابه ذلك من دعوى التركيب والبساطة .. إلخ ، ولكنّي تعمدتُ إدْرَاجَ النمـوذج الأوّل في هذه الكلمة ضمن البحث ؛ لأنّ هذا الخلاف يترتب عليه إعراب وتأويل .

التعليق على المجموعة :

تتفق كلمتا هذه المجموعة في دلالتهما على مخالفة الرأي المشهور أو المعتمد، ومجرَّد **الخلاف** قد يُشَمّ منه القبول على وَجْهٍ مّا ، أمّا **الخرق** فيفضي إلى النفور وعدم القبول ، وقد قاربت مآخذ هذه المجموعة خمسين مؤاخذة فعلية توجهتْ إلى القاعـدة، والإعراب والتخريج ، والمثال ، والمعنى ، والتقدير ، والزيادة ، اعتمد ابن هشام فـي تقريرها على القاعدة النحوية ، وفهم المعنى ، وقلة الورود ، والتشكيك في الرواية.

*****

---

[1] المغني : 21 .

[2] ينظر الغرة المخفيّة في شرح الدرة الألفية لابن الخباز : 186/2 ، والظاهر أنّ شيخ ابن الخباز هو مجد الـدين عمر بن مُهران [ت : 613 هـ] ينظر مقدمة محقق المتبع في شرح اللمع للعكبري : 30 .

المبحث الثاني

مآخذ مباشرة عن طريق السلب

قسّمتُ مآخذ هذا المبحث إلى ست مجموعات ، كل مجموعة تضُمّ في طيّاتها كلمات تحمل معاني متقاربة – ماعدا المجموعة الأخيرة التي تضُمّ معاني مختلفة – واقتصرتُ في كل لفظ مؤاخذة على إيراد نموذج واحد ؛ لأنّي أفضتُ في المبحث الأوّل في ذكر التفصيلات بما يُغني عن الإطالة في هذا المبحث، والمقصود بالسلب – هنا – المآخذ التي تكون كلماتها الدالّة عليها متمثلةً في أسلوب النفي ، مثل **عدم الصحة ، وعدم الجودة ، وعدم التحقيق** .. وغيرها.

*** المجموعة الأولى :**

عدم الصحّة والسداد والاستقامة :

الصحة في اللغة: هي مطابقة الحقيقة، والسلامة من الخطأ، والبراءة من العيوب، وهي نقيض السقم الحسّي والمعنوي[1]، **والسداد** هو: الإصابة في القول وغيره، وهو نقيض الانحراف والخطأ[2]، **والاستقامة** هي: الاعتدال والاستواء والتناسق، وهي نقيض الاعوجاج [3].

أ- عدم الصحة :

استخدم ابن هشام هذا التعبير نحو ثلاثين مرة، منها ما ذكرهُ في اختلاف النحويين في معنى (أو)[4] في قوله تعالى: [" **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**" الصافات: 147]، حيث ذكر أنّ للبصريين فيها أقوالاً، منها التخيير،

---

[1] تنظر مادة " صحح " في القاموس : 241/1 ، والمنجد : 428 ، والوسيط : 507 .

[2] تنظر مادة " سدد " في الصحاح : 485/2 ، واللسان : 262/3 – 263 ، والهادي : 328/2–329 .

[3] تنظر مادة " قوم " في اللسان : 346/5 ، والكافي : 85 ، والهادي : 580/3 ، ويراجع الفروق في اللغة للعسكري : 149–150 .

[4] المغني : 76 ، وكذلك ينظر مثلا ص : 44 ، 61 ، 153 ، 324 ، 357 ، 489 .. إلخ.

أي: إذا رآهم الرائي تخيّر بين أنْ يقول : هم مائة ألف ، أو يقول : هم أكثر ، ثم قال : " ولا يصِحّ التخيير بين شيئيْن الواقع أحدهما " ، وقد أوْردَ قبل هذا قول الفراء بأنّها بمعنى (بل) الإضرابيّة ، وأنّ هذا صحيح في العربية ، وقيل في معنى الآية كلامٌ كثير لعلّ أهمَّهُ أنّ هذا الاستخدام القرآني بـ(أو) جارٍ على أساليب العرب إذا قصدوا التكثير والمبالغة ، فأراد سبحانه تقريب المعنى إلى أذهانهم، ولم يقصِدْ تحديد العدد . [1]

ب- **عدم السداد :**

استخدم ابن هشام هذا التعبير مرتين[2] إحداهما ما ذكرهُ في إصلاح عبارة تعريف الواو المفردة ، حيث قال : " وقول بعضهم : إنّ معناها الجمع المطلق **غير سديد**؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد " .

ج- **عدم الاستقامة :**

استخدم ابن هشام هذا التعبير مرتيْن إحداهما جاء حكايةً[3] ، وأمّا في الموضع الثاني[4] فقد ذكر أنّ ابن سِيدة ، وتبعه ابن مالك جوّزا مجيء (قد) للنفي مستشهديْن بقول بعض الفصحاء : "قد كنت في خير فتعرفه" بنصب تعرف على معنى ما كنت، ومن ضِمْن ردِّه عليهما بيّن أنهما إنْ كانا حكمَا بالنفي لثبوت النصب **فغير مستقيم** ، والأولى ألاّ يحكُما به ؛ لاحتمال أنْ يكون النصب بـ(أنْ) مضمَرةً في الإثبات ، نحو نصب " يَدْمَغَ " في قوله تعالى : [" **بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ**" الأنبياء : 18] . [5]

---

[1] ينظر معاني القرآن للفراء : 393/2 ، وتُراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 140/1-141، وحاشية الدسوقي : 179/1 ،وحاشية الأمير : 63/1 .

[2] المغني : 343 ، وكذلك ينظر ص : 561 .

[3] المغني : 236 .

[4] المغني : 181 .

[5] ينظر المحكم لابن سيدة : 74/6 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 34/4-35 ، وتنظر القراءة الشاذة المنسوبة إلى عيسى بن عمر في الكشاف : 566/2 ، والبحر : 302/6 .

التعليق على المجموعة :

تتقارب تعبيرات هذه المجموعة في دلالتها على الخطأ والانحراف والميْل عن الصواب ولم تتجاوز المآخذ أربع عشرة مؤاخذة تركزت في المعنى ، والإعراب والتخريج واعتمد فيها ابن هشام على فهم المعنى والاحتمال ، وقد نبّه من خلالها إلى اجتناب حَمْل الشيء على خلاف الأصل مع إمكانه ، وقد تكرّر تعبيرهُ بـ"**لَوْ صَحّ** كذا .. لكان كذا .." وهو بمثابة قوله : **لم يصِحّ** ؛ لأنّ (لو) – كما عرّفهُ ابن هشام – هو: "حرفٌ يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه"[1].

*** المجموعة الثانية :**

عدم الثبوت والدليل والقول بالرأي والتعليل :

أ- عدم الثبوت :

استخدم ابن هشام هذا التعبير أكثر من عشرين مرة ، منها[2] ما جاء في ردّهِ على بعض المعربين الذين زعموا أنّ جواب (إذا) مذكور وهو " عَصَيْتم أو صرَفَكم " في قوله تعالى ["**حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّنْ يُرِيدُ اءَلاْخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ**" آل عمران : 152] حيث بيّن أنّ إعرابهم مبنيّ على زيادة الواو و(ثُمَّ)، **ولم تثبت** هذه الزيادة، وبيّن أنّ الجواب في الآية عند الجمهور محذوف تقديره "امتُحِنتُم أو انقَسَمْتُم قسميْن" بدليل قوله: "منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة"، وعدم ثبوت الزيادة يؤدّي إلى هدم الإعراب الذي زعموهُ، ثم إنّ إخراج (الواو وثُمّ) عن العطف في الآية لا يتناسب مع المعنى المفهوم منها.

---

(1) المغني : 259 .

(2) المغني: 138 ،وكذلك ينظر مثلا ص: 88 ، 138 ، 183 ، 189، 279 ، 321 ، 517 ..إلخ.

ب- عدم الدليل والحُجّة :

استخدم ابن هشام هذا التعبير في حدود خمس عشرة مرة ، منها مَوْضِع خارج عن موضوع البحث[1] ، أمّا المواضع الأخرى فمنها ما أَوْرَدَهُ في الموضع العاشر من مسوِّغات الابتداء بالنكرة[2] ، وهو أنْ تقع النكرة في أوّل جملة حالية ، حيث ذكر أنّ ابن مالك مثّل لهذا المَوْضِع بقوله تعالى : [" **يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ** " آل عمران : 154] ، وقول الشاعر : [3]

عَرَضْنا فسَلَّمْنا فسَلّم كارهاً ∴ علينا وتبريحٌ من الوجْدِ خانقُهْ

وعقّبَ عليه بقوله : " **ولا دليل** فيهما ؛ لأنّ النكرة موصوفة بصفةٍ مذكورة في البيت ، ومقدرة في الآية أي : " وطائفة من غيركم " بدليل: "يغشى طائفة منكم"، وقد اعترض بعض الشراح على ابن هشام ؛ لأنّ ابن مالك لم يأتِ بالآية والبيت على سبيل الاستدلال، بل على سبيل المثال، ومن الممكن القول: إنّ ما مثّل به ابن مالك هو بقوة الدليل والحُجّة ، ولعلّ هذا ما دعا ابن هشام للاعتراض عليه.[4]

ج- عدم القول بالرأي :

استخدم ابن هشام هذا التعبير ثلاث عشرة مرّة ، جاء موضع منها على سبيل الحكاية[5] ، أمّا المواضع الأخرى فمنها [6] ما ردّ به على محمد بن مسعود[7] الذي يرى أنّ الذي ، وأنْ المصدرية يتقارضان ، وبيّن أنّ جماعة من العلماء قالوا بوقوع الذي مصدريةً مكان (أن)، وارتضاه بعضهم ، ثم قال: "وأمّا

---

(1) المغني : 254 .

(2) المغني : 449 ، وكذلك ينظر مثلا ص : 77 ، 292 ، 324 ، 382 ، 461 ، 565 ..إلخ .

(3) البيت لعبد الله بن الدُمَيْنة ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي: 865/2، وشرح الأبيات للبغدادي : 35/7-37.

(4) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 290/1 - 294 ، وتُراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 170/2 ، وحاشية الدسوقي : 53/3 ، وحاشية الأمير : 94/2 .

(5) المغني : 159 .

(6) المغني : 514 ،وكذلك ينظر مثلا ص: 76 ، 92 ، 98 ، 138 ، 239 ، 488 ، 618..إلخ .

(7) محمد بن مسعود المعروف بالغزني وابن الذكيّ ، من آثاره البديع في النحو [ت : 421 هـ] ينظر البغية 245/1 ، ومعجم المؤلفين : 19/2 .

عكسُه **فلم أعرف لـــه قائلاً** " ، والواضح من عبارته أنه ينكر عليه هذا المعنـــى وكأنه يريد أنْ يقول : إنّ هذا الرأي غريب ، وفيه خروج عن مـــألوف العـــرب والنحاة .

د- عدم التعويل :

التعويل في اللغة : الاعتماد على الشيء والاتكال عليه[1] ، وقد استخدم ابن هشام عبارة **عدم التعويل** مرتين[2] في بداية (الباب الثالث) الذي خصّصـــه لشـــبه الجملة ، حيث أكّد ضرورة تعلُّق الظرف والجار والمجرور بالفعل، أو ما يشـــبهُه أو ما أُوِّل بما يُشبِهُه، أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يُوجَد نوع من هذه الأربعـــة في الجملة قُدِّر، وبيّن أنّ مذهب الكوفيين وابنَيْ طاهرٍ وخروف في نحـــو "زيـــدٌ عندك ، وعمرو في الدار" عدم التقدير ، وشبه الجملة عندهم هو الخبر، إذْ يـــزعم الأخيران أنّ الناصب في شبه الجملة هو المبتدأ ، وإن كان الخبر عيْن المبتدأ نحو "زيد أخوك"، فإنّه يرفعُه ، أمّا الكوفيون فيرَوْن أنّ الناصب أمـــرٌ معنـــويٌ هـــو المخالفة ، ويعنون بذلك أنّ الخبر لمّا كان عين المبتدأ ارتفع تبعاً لـــه، ولمّا خالفه في المعنى صارت المخالفة المعنوية عندهم مسبّبةً للمخالفة اللفظية فعملت النصب في الخبر بدل الرفع ، وبعد أنْ عرض الرأيْن قـــال: "**ولا مُعـــوَّل** علـــى هـــذين المذهبيْن"؛ بل المعوَّل عليه عندهُ أنْ يكون شبه الجملة معمولاً للخبر المقدَّر.[3]

التعليق على المجموعة :

من معاني تعبيرات هذه المجموعة التشكيك ، وعدم الالتفات إلى الأمر فعدم الثبوت – مثلاً – يُنْقِض الفكرة من أساسها ، وعدم التعويل يوحي بضعف الفكرة ومِنْ ثَمَّ نَبْذُها والأخذ بغيرها ، وقد بلغت المآخذ أكثر من ثلاثين مؤاخذة توجهـــت إلى القاعدة، والإعراب والتخريج، والاستشهاد، والتعليل، والمعنـــى ، والحـــذف،

---

[1] تنظر مادة " عول " في اللسان : 469/4 ، والكافي : 714 ، والهادي : 293/3 .

[2] المغني : 415 ، وكذلك ينظر ص : 468 .

[3] تراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 146/2 ، وحاشية الدسوقي : 513/2 ، وحاشـــية الأميـــر : 74/2 ، وينظر شرح الرضى على الكافية : 243/1 – 244 .

والزيادة، وركّز ابن هشام في ردودهِ على الاحتمالات التي يحتملها التخريج أو المعنى أو جواز وُجوهٍ متباينة في إعراب الآيات والأبيات، والاحتمال يسقط الاستدلال.

*** المجموعة الثالثة :**

عدم السماع والقياس والاطّراد :

السماع في اللغة : الإصغاء والإنصات إلى الكلام وغيره عن طريق الأذن[1] ، وفي الاصطلاح: المسموع من الكلام هو : الموثوق بفصاحته من التنزيل والحديث وكلام العرب في عصر الاحتجاج[2] والقياس في اللغة : التقدير على مثال شيء مّا[3] ، وفي الاصطلاح : ردّ الشيء إلى نظيره، وقياس غير المنقول عن العرب من كلامهم على كلامهم المنقول عنهم[4] والاطراد : في اللغة: التتابع والتسلسل[5] ، وفي الاصطلاح : هو الجرْيُ على نسق واحد ، والقاعدة المطّردة هي الخالية من الشذوذ والاستثناآت. [6]

أ- عدم السماع :

استخدم ابن هشام هذا التعبير سبع مرات ، منها[7] ما ذكرهُ في الموضع الخامس من التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو أنْ يُجَرّ بـ(رُبَّ) مُفسَّراً بتمييز ، حيث قرّر أنّ حُكمَه حكم ضمير (نِعْم وبئس) في وُجُوب كونه مفرداً، وكَوْن مفسره تمييزاً ، ولكنه يخالفه في لزوم التذكير نحو: رُبَّه امرأةً، ولا يجوز: رُبّها امرأةً ، أمّا في فِعْلَى المدح والذمّ فيطابق الضمير التمييز نحو:

---

(1) تنظر مادة " سمع " في الصحاح : 1232/3 ، واللسان : 336/3 ، والوسيط : 449/1 .

(2) ينظر الاقتراح للسيوطي : 48 ، وموسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل يعقوب : 402 ، والكافي : 563 .

(3) تنظر مادة " قيس " في الصحاح : 968/3 ،واللسان : 353/5 ، والوسيط : 770/2 .

(4) ينظر الاقتراح للسيوطي : 94 ، وموسوعة النحو والصرف والإعراب : 533 ، والكافي : 815 .

(5) تنظر مادة " طرد " في الصحاح : 502/2 ، واللسان : 165/4 ، والوسيط : 553/2 .

(6) ينظر الاقتراح : 58 ، وموسوعة النحو والصرف والإعراب : 108 .

(7) المغني : 466 ، وكذلك ينظر ص 186 ، 207 ، 301 ، 403 ، 599 .

نعمت امرأةً هندٌ، ثم قال: "وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع **وليس بمسموع**".

ب- عدم القياس :

استخدم ابن هشام هذا التعبير ثلاث مرات، منها[1] ما أَوْرَدَهُ في الأمر الخامس من التي يتعدّي بها الفعل القاصر، وهو تضعيف العيْن، حيث بيّن أنّ التعدّي سماعيّ في اللازم نحو قوله تعالى: ["قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ" المؤمنون: 1]، وفي المتعدّي لواحد نحو : فهمتُه المسألة ، ولم يُسمَع في المتعدّي لاثنين، ثم قال: "وزعم الحريري أنه يجوز في (عَلِم) المتعدية لاثنيْن أنْ ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، **ولا يشهد له سماع ولا قياس**" .

ج- عدم الاطّراد :

استخدم ابن هشام هذا التعبير مرتيْن، إحداهما[2] في حديثه عن (نَعَمْ) التي تكون حرف تصديق للمخبر بعد الخبر، نحو: قام زيد، وحرف وَعْدٍ للطالب بعد الأمر والنهي وما في معناهما نحو: هلاّ لم تفعل ، وحرف إعلام للمستخبر نحو قوله تعالى: [" **فَهَلْ وَجَدتُّمْ مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً** " الأعراف : 43] ، وبعد ذلك قال: "وقول صاحب المقرّب: إنها بعد الاستفهام للوعد **غير مطرّد**"، وقد أشار ابن هشام قبل هذا إلى أنّ (نَعَمْ) بعد الاستفهام قد تكون للإعلام إذا كان المستفهم عنه مطلوباً حصُولُه، والواضح من قول ابن هشام : **غير مطّرد** أنه ينكر على ابن عصفور تعميم الحكم والاقتصار عليه، ويفضّل أنْ يكون الحكم محتملاً للوعد والإعلام[3].

التعليق على المجموعة :

تعبيرات هذه المجموعة تدلّ في مجملها على عدم صلاحية المسائل المذكورة فيها لبناء القاعدة عليها ؛ لأنّ المشهور عند النحاة أنْ يبنوا قواعدهم على

---

[1] المغني : 494 ، وكذلك ينظر ص : 142 ، 189 .

[2] المغني : 335 ، وكذلك ينظر ص : 25 .

[3] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 310/2 .

المسموع المطّرد أو المقيس عليه الذي لم يَرِدْ ما يخالِفُه ، فإنْ وُجِد المخالف تأوّلوهُ بالشذوذ أو القلّة أو الندور .. إلخ ، ومؤاخذات هذه المجموعة في حدود اثنتي عشرة مؤاخذة تركزّت في القاعدة ، وورَدَ بعضها في مقام التعليل كردّ ابن هشام على القائلين بأنّ همزة الاستفهام في محلّها الأصلي وأنّ العطف على جملة مُقدَّرة بينها وبين العاطف في نحو قوله تعالى : [" **فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ**" الأنعام: 82] حيث قال : " ويُضعف قولهم ما فيه من التكلُّف وأنّه **غير مطّرد** في جميع المواضع"[1]، وقد جاء النفي صريحاً في جميع المواضع ماعدا المَوْضع الذي ردّ فيه على القائلين بجواز وقوع الكاف الاسميّة الجارّة في الاختيار، ونصُّه: "**ولو كان كما زعموا لسُمِع** في الكلام مثل: مررتُ بكالأسد "[2]، فهذه العبارة بقوة النفي؛ إذ المفهوم منها **ليس الأمر كما زعموا**، إذن: لم يسمع مثله؛ لأنّ (لو) تفيد امتناع الشرط المترتّب عليه في الغالب امتناع الجواب – كما هو الحال هنا–.

*** المجموعة الرابعة :**

عدم الجودة والاتجاه :

الرأي الجيّد:هو الصالح الخالي من الخلل ، وهو ضدّ الرديء[3]، واتجه الرأي: سنح وجاد به الخاطر، والوَجْهُ في الكلام والمسألة هو:ما يَظهر منها ويُعتقد صحَّتُه. [4]

أ– عدم الجَوْدة :

استخدم ابن هشام هذا التعبير مرتيْن ردّ في إحداهما[5] على القائلين بوجوب حذف الخبر قبل جواب (لولا) والذين لَحَنُوا المعرّي في قوله : [6]

---

[1] المغني : 25 .

[2] المغني : 186 .

[3] تنظر مادة " جود " في اللسان : 484/1 ، والقاموس : 295/1 ، والكافي : 317 .

[4] تنظر مادة " وجه " في أساس البلاغة : 667 ، والوسيط : 1027/2 ، والكافي : 1085 .

[5] المغني : 272 ، وكذلك ينظر ص : 489 .

[6] ينظر سقط الزند للمعري : 54 ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي 118/5–121 .

يُذيب الرعبُ منه كل عضبٍ ∴ فلولاَ الغمدُ يُمسكه لَسالاَ

زاعمين أنّ "يمسكُه" الخبر، حيث بيّن أنّ تلحينهم في غير مَحَلِّه، وتخريجهم **ليس بجيّد**، لورود أكثر من احتمال في تخريج البيت؛ إذ يجوز أنْ يكون "يمسكه" بدل اشتمال على أنّ أصله "أنْ يمسكه" فحُذِفت (أنْ) وارتفع الفعل، ويجوز أنْ يكون "يمسكه" جملة معترضة ، والخبر محذوف في التخريجيْن .

ب- عدم الاتجاه :

استخدم ابن هشام هذا التعبير خمس مرات بصيغتي **غير متجه، ولا وَجْهَ له** منها مَوْضع خارج عن موضوع البحث[1] ، أمّا المواضع الأخرى فمنها[2] ما صوَّب فيه أنْ يكون لفظ " الرحمن " علماً لا صفةً ، حيث بيّن أنه ينبني على علميّته كونُه في البسملة ونحوها بدلاً لا نعتاً ، وأنّ " الرحيم " بعده نعتٌ له لا نعت لاسم الله سبحانه ؛ لامتناع تقدُّم البدل على النعت ، ثم وصف السؤال الذي سأله الزمخشري وغيرهُ : لِمَ قُدِّم " الرحمن " وفيه زيادة مبنًى دالّةٌ على زيادة معنًى على "الرحيم" مع أنّ عادة العرب تقديم غير الأبلغ نحو: عالم تحرير؟ بأنه **غير مُتّجهٍ** ، وعلى هذا فالسؤال منقوض من أساسه ؛ لأنّه بُنِيَ على أنّ "الرحمن" صفة وابن هشام ينكر وَصْفِيّته . [3]

التعليق على المجموعة :

عدم الجودة وعدم الاتجاه أو الوجاهة تعبيران يفضيان إلى الرداءة والضعف، ويُوحِيان بالرفض وعدم القبول ، ولم تبلغ هذه المجموعة عشر مؤاخذات ناقش فيها ابن هشام القاعدة ، والإعراب ، والتخريج ، والسؤال، والجواب، معتمداً على الإعراب الصحيح ، والاحتمال ، وركّز فيها على تخريج بعض القراآت الشاذة وخصوصاً قراءة " هِئْتَ " من قوله تعالى : [**"وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي**

---

[1] المغني : 254 .

[2] المغني : 440-441 ، وكذلك ينظر ص : 225 ، 469 ، 578 .

[3] ينظر الكشاف : 45/1 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 30/2-31 .

هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هِيتَ لَكَ " يوسف : 23] التي ردّ فيها على إنكار الفارسي ،ودافع عنها بأنها ثابتةٌ قراءةً ، ومتّجهةٌ عربيّةً . [1]

* المجموعة الخامسة :

عدم الإطلاع ، والظفر ، والمعرفة ، والتأمُّل ، والفهم ، والتحقيق :

الاطلاع على الأمر هو: الوقوف عليه وعلمه وإدراكه[2]، والظفر بالشيء هو: نَيْلُه، وإحرازهُ، وعدم فواته[3]، والمعرفة هي: الإدراك والعلم[4]، والتأمُّل هو: النظر في الأمر مَلِيّاً وتدبُّرهُ وتفحُّصُه للتثبُّت منه[5]، والفهم هو: حسن تصَوُّر المعنى وإدراكه بوضوح[6] ،والتحقيق هو:إحكام الأمر وتصحيحه وإثباته بالدليل والبرهان[7] .

أ- عدم الاطّلاع :

استخدم ابن هشام هذا التعبير ثلاث مرات، إحداها ليست ضمن مَوْضوع البحث[8] ، أمّا الموضعان الآخران فقد أورد أحدهما[9] في المعنى السادس من معاني اللام الجارة ،وهو التعليل، حيث بيّن أنّ مِنْ أمثلته اللام الثانية وهي لام المستغاث من أجله نحو: يا لَزيدٍ لِعمروٍ،وذكر أنّ للعلماء قولَيْن في متعلق اللاّم، أحدهما / أنه فعل من جملة مستقلة تقديرهُ: أدعوك لعمرو، وثانيهما / أنه حال من المنادى تقديرهُ: مدعُوّاً لعمرو ثم قال: "**ولم يطّلع** ابن عصفور على الثاني فنقل

---

(1) المغني : 225 ، والقراءة لابن عامر برواية هشام ، ينظر في تخريها الحجة لأبي عليّ : 417/4 ، والبدور الزاهرة : 159 .

(2) تنظر مادة " طلع " في الوسيط : 562/1 ، والكافي : 112 ، والهادي : 124/3 .

(3) تنظر مادة " ظفر " في أساس البلاغة : 402 ، والوسيط : 576/2 ، والكافي : 665 .

(4) تنظر مادة " عرف " في اللسان : 309/4 ، والقاموس : 178/3 ، والوسيط : 2/ 595 .

(5) تنظر مادة " أمل : في اللسان : 108/1 ، والكافي : 232 ، والهادي : 87/1 .

(6) تنظر مادة " فهم " في اللسان : 168/5 ، والمنجد : 629 ، والوسيط : 704/1 .

(7) تنظر مادة " حقق " في الصحاح : 1461/4 ، واللسان : 122/2 ، والكافي : 378 .

(8) المغني : 335 .

(9) المغني : 213 ، وكذلك ينظر ص : 470 .

الإجماع على الأوّل "[1]، ويبدو من ظاهر العبارة أنّها إخبار بعدم الاطلاع ، ولكن يُشَمّ منها رائحة المؤاخذة، فكأنّ ابن هشام يصف ابن عصفور بالقصور في جزمه بأنّ للنحاة فيه قولاً واحداً .

ب – عدم الظَّفَر :

استخدم ابن هشام هذا التعبير مرتيْن ، بيّن في إحداهما[2] / في حديثه عن (لا) النافية العاملة عمل (ليس) أنها تخالفها من ثلاث جهات ، ثانيها / أنّ ذِكْر خبر (لا) منصوباً قليلٌ، وقال بعد ذلك : " حتى إنّ الزجاج **لم يظفر** به فادّعى أنها تعمل في الاسم خاصّة ، وأنّ خبرها مرفوع ، ويردُّهُ قوله : [3]

تعزَّ فلا شيء على الأرض باقِيَا ∴ ولا وَزرٌ ممّا قضى الله واقيَا

والواضح أنّ **عدم الظفر** – هنا – يعني أنّ الزجّاج لم يعثر على شاهدٍ من كلام العرب وفاتَهُ البيتُ ، ولهذا آخذهُ ابن هشام وعَدّ كلامَهُ ادّعاءً ورَدَّهُ . [4]

ج– عدم المعرفة :

استخدم ابن هشام هذا التعبير خمس مرات ، منها موضع ورد على سبيل الحكاية ، وموضعان وردَا بمعنى الانفراد بصيغة " **ولا يُعرَف هذا لغيره** "[5]، أمّا الموضعان الآخران فمنهما[6] ما ذكره في المثال الحادي عشر من الباب السادس في التحذير من أمور اشتُهِرتْ بين المعربين والصواب خلافها في الردّ على قول بعضهم: إنّ الواو نائبة عن (أو) في نحو قوله تعالى [" **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** " النساء: 3] حيث قال: "**ولا يُعرَف** ذلك في اللغة وإنما يقولُه بعض ضعفاء المعربين والمفسرين" .

---

[1] ينظر شرح الجُمَل لابن عصفور : 210/2 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 9/2 .

[2] المغني : 240 ، وكذلك ينظر ص : 203 .

[3] تقدم تخريج البيت في كلمة (الغلط) ص : 46 .

[4] ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجّاج : 270/1–271 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 79/2 .

[5] المغني : 47 ، 98 ، 138 .

[6] المغني : 618 ، وكذلك ينظر ص : 146 .

د- عدم التأمُّل :

استخدم ابن هشام هذا التعبير ثلاث مرات، جعل إحداها عنواناً للجهة التاسعة التي يدخُل الاعتراض على المعرب من جهتها ومفادُهُ: **عدم التأمُّل** عند وُجُود المشتبهات[1]، وذكر في أحد الموضعيْن الباقييْن[2]، أنّ المفعول قد لا يُذكر ولا يُنوى لأنّ المنويّ في حكم الثابت ، وفي هذه الحالة لا يُسمّى محذوفاً ويُقتصَر على الفعل والفاعل ، وجعل منه قوله تعالى : [" **وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لاَ نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ** " القصص: 22 ، 23] ثم قال: "**ومَنْ لم يتأمّل** قدَّر: يسقون إبلهم، وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا"، وقد بيّن قبل ذلك أنّ المقصود مُجرَّد وَصْف الذياد ومجرّد السقي.

هـ- عدم الفهم :

استخدم ابن هشام هذا التعبير مرتين[3] ، إحداهما في حديثه عن السين وإفادتها الاستقبال حيث قال: "وزعم الزمخشري أنها إذا دخلتْ على فعل محبوبٍ أو مكروهٍ أفادتْ أنه واقع لا محالة ، **ولمْ أرَ مَنْ فَهِم** وَجْهَ ذلك ، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل ، فدخولها على ما يُفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه " ، وحكى نصَّي الزمخشري في تفسير قوله تعالى : [" **فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ** " البقرة : 136] ، وقوله : [**أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ** " التوبة : 72] ، والواضح من عبارة ابن هشام المؤاخذة ؛ لأنّ الزمخشري – عندهُ – ممّن لم يفهموا الوجْه، بدليل ابتدائه بلفظة " زعم " وقد أورد في الآية مَلْمَحاً دقيقاً ونكتة طريفة ، ولكنها في نهاية المطاف تفضي إلى ما صرّح به الزمخشري .[4]

---

[1] المغني : 563 .

[2] المغني : 575 ، وكذلك ينظر ص : 173 .

[3] المغني : 146 ، وكذلك ينظر : 649 .

[4] ينظر الكشاف : 315/1 ، 202/2 ، وتُراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 281/1 ، وحاشية الدسوقي : 378/1-379 .

و- عدم التحقيق :

استخدم ابن هشام هذا التعبير مرةً واحدةً[1] ، وذلك في الباب السابع الذي خاطب المبتدئين في معظمه ، فبَعْدَ أنْ بيّن أنّ الكلمة إذا قُصِد لفظُها تكون اسماً ويصحّ حينئذٍ الإخبار به وعنه قال: " وأمّا قول ابن مالك : إنّ الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، وإنّ الذي يختصّ به الاسم هو ا لإسناد المعنوي **فلا تحقيق فيه**"، ثم بيّن أنّ أبا حيان قلّد ابن مالك في هذا الوهم، والواضح من عبارته أنّ التحقيق أنْ يُقال : إنّ الإسناد اللفظي كالمعنويّ في اختصاصه بالاسم ؛ لأنّ الفعل والحرف متى قُصِد لفظُهُما صار كلٌّ منهما اسماً.[2]

التعليق على المجموعة :

عدم التأمُّل، وعدم التحقيق، وعدم الظفر،... وغيرها تعبيرات تدلّ في مجملها على أنّ في الكلام نقصاً ، وفي الحكم قصوراً ، ومَنْ لم يعثر على دليل في أمرٍ مّا وأنكرهُ تنطبق عليه المقولة المشهورة : مَنْ حفظ حُجّة على مَنْ لم يحفظ، ومِنْ هنا بنى ابنُ هشام مآخذهُ التي دعّمَها أحياناً بالزعم والوهم والردّ..إلخ، -وهي بمثابة أسباب للوقوع في الزلل والخطأ – على القصور، وعدم الإحاطة، وعدم الوجود والثبوت، بالإضافة إلى القاعدة النحوية، وفهم المعنى، وللنحويين والمعربين نصيب من هذه المآخذ ؛ لأنّ **عدم الاطّلاع والفهم**.. الخ مُوجّهٌ إلى العالم قبل أنْ يكون نقداً للمعلومة، وقد تجاوزت عشر مؤاخذات شملت القاعدة، والشاهد، والإعراب، والمعنى، والتقدير، ويُستشَفّ من نحو قوله: "**ولا يُعرَف هذا لغيره**" أنّه يُنكِر عليه انفراده بهذا الرأي ومخالفته رأي الجماعة وفي المعنى ذاته عبّر **بعدم العلم**" نحو قوله في حذف أداة الاستثناء: "**لا أعلم** أنّ أحداً أجازهُ إلاّ .. إلخ " .[3]

---

[1] المغني : 630 .

[2] ينظر شرح التسهيل لابن مالك:9/1 ، والارتشاف:883/2 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 491-490/3

[3] المغني : 603 .

* المجموعة السادسة :

النفي بأساليب مختلفة :

أ- عدم التعيُّن :

استخدم ابن هشام هذا التعبير مرتيْن ، إحداهما[1] في حديثه عن الخبر بعد (لولا) وفصّل في كونه مُطلَقاً وكونه مُقيَّداً ، ثم بيّن أنّ ابن الشجري زعم أنّ من ظهور الكون المقيّد قوله تعالى: ["**وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ**" النساء: 82] وكأنه أقام المتعلق "عليكم" مقام الخبر في الذكر والخصوص، وردّ عليه بأنّ " **هذا غير متعيّن**؛ لجواز تعلُّق الظرف بالفضل". [2]

ب- عدم الورود :

استخدم ابن هشام هذا التعبير مرةً واحدةً[3] ، وذلك في حديثه عن ناصب (إذا) حيث بيّن أنّه في مذهب المحققين شَرطُها، ثم قال: " وقول أبي البقاء: إنه مردود بأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف[4] **غير واردٍ** ؛ لأنّ (إذا) عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع إذا جزمتْ كقوله : [5]

وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فتجمَّلِ"

ج- النفي المجرّد :

والمقصود به النفي بـ " **ليس .. ولا .. وغير .. إلخ** " ، وقد استخدم ابن هشام هذه التعبيرات أكثر من ثلاثين مرة، منها[6] ما أَوْرَدهُ في الوجْه الأوّل من

---

(1) المغني : 272 ، وكذلك ينظر ص : 409 .

(2) ينظر أمالي ابن الحاجب : 510/2 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 153 ، وحاشية الأمير : 215/1 .

(3) المغني : 105 .

(4) ينظر التبيان للعكبري : 27/1 .

(5) البيت لعبد قيس بن خفاف ، وصدره: "استغن ما أغناك ربك بالغنى"، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 271/1 - 274 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 222/2 - 229 .

(6) المغني:61 ، وكذلك ينظر مثلا ص: 30 ،163 ، 280 ، 390 ، 427 ، 525 ، 630 ..إلخ.

وجوه (أل) وهو أنْ تكون اسماً موصولاً متمثلاً في أسماء الفاعلين والمفعـولين، حيث قال: " وقيل : الصفات المشبهة، **وليس بشيء**؛ لأنّ الصفة المشبهة للثبـوت فلا تُؤوّل بالفعل"، كما ردّ على القائلين بأنّ (أل) في هذا الوجه موصول حرفيّ بأنّ قِيلَهم **ليس بشيء** ؛ لأنها لا تُؤوّل بالمصدر .

التعليق على المجموعة :

ضَمّتْ تعبيرات هذه المجموعة استخداماتٍ مختلفة كقول ابن هشام : **ليس كذلك ، ليس بشيء، ليس كما زعما، غير مناسب، ولا يقتضيه النظر الصحيح.. وغيرهـا**، وقد قاربت أربعين مؤاخذة توجهتْ إلى جوانب كثيرة هـي: القاعـدة، والمثال، والحُجّة، والتعليل والإعراب، والمعنى، والتقدير، والزيادة، والاستخدام، والنقل، والخلاف، وقد التزم ابن هشام بذكر التعليل بعد كل مؤاخذة – كمـا هـي عادتُه في غالب مآخذه – واعتمد في الردّ عليها على القاعدة النحويـة، والتمثيـل بالشعر الفصيح ، وإيراد الاحتمالات .

المبحث الثالث

مآخذ غير مباشرة

المقصود بعبارة "غير مباشرة " : الألفاظ التي يدلّ مقابلها على المؤاخذة، أي: المآخذ غير الصريحة ، فمثلاً عندما يقول ابن هشام : **الصواب** كذا وكذا.. يعني أنّ ما يخالفهُ ليس صواباً ، وقد انحصر هذا البحث في مجموعة واحدة ضمّتْ ثلاث كلمات فقط هي : الصحّة ، والصواب ، والحق .

أ- **الصحّة** : تقدم معناها اللغويّ في المجموعة الأولى من المبحث الثاني ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ نيّفاً وخمسين مرة ، منها موضعان خارجان عن موضوع البحث ، وموضع ورد احتمالاً[1] ، أمّا المواضع الأخرى فتوجّهت إلى ثلاثة جوانب :

1- **التصحيح** في القاعدة : [2]

ذكر ابن هشام أنّ من أقسام الواو التي ينجّر ما بعدها : واوُ رُبَّ نحو قول امرئ القيس : [3]

وليلٍ كمَوْجِ البحر أرخى سُدولَهُ ∴ عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

وقال : " ولا تدخُل إلاّ على مُنكَّر ، ولا تتعلّق إلاّ بمُؤخَّر ، والصحيح أنّها واو العطف وأنّ الجرّ بـ(رُبّ) محذوفةً خلافاً للكوفيين والمبرّد ، وحجتهم افتتاح

---

[1] المغني : 334 ، 583 ، 618 .

[2] المغني : 350 ، وكذلك ينظر مثلا ص : 40 ، 85 ، 187 ، 374 ، 445 ، 553 .. إلخ ، وتراجع المسألة في المقتضب : 57/3 .

[3] ينظر الديوان : 18 ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي : 114/6-115 .

القصائد بها ، كقول رؤبة : [1]

وقاتم الأعماقِ خاوي المخترقْ [2]

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ، ويوضّح كونها عاطفة أنّ واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم ، قال : [3]

ووالله لولا تمرهُ ما حبَبْتُه ".

2- **التصحيح** في الإعراب : [4]

من الأمثلة التي ذكرها ابن هشام في الجهة الثانية التي يدخُل الاعتراض على المعرب من جهتها قوله تعالى : [" **ثُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَك فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا** " الأحزاب : 60 – 61] وذلك في إعراب "ملعونين"، وبعد أنْ ردّ أحد الإعرابات قال : " وأمّا قول أبي البقاء : إنه حال من فاعل "يجاورونك" فمردود ؛ لأن الصحيح أنّه لا يُستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان"[5].

3- التصحيح في المعنى : [6]

قرّر ابن هشام أنّ الحالة الأولى من حالات (مُنْذُ ومُذْ) أنْ يَلِيَها اسم مجرور وأَضْعَف أنْ يكونا اسميْن مضافيْن ، و**صحّح** كونهما حرفا جرٍّ بمعنى (مِنْ) إن كان الزمان ماضياً نحو : ما رأيتُه مذ يوم الخميس ، وبمعنى (في) إن كان حاضراً نحو : ما رأيتُه مُذْ يومِنا ، وبمعنى (مِنْ وإلى) جميعاً إنْ كان معدوداً نحو: ما رأيتُه مذ ثلاثة أيام .

والملاحظ أنّ ابن هشام يروي الرأي غير الصحيح ، ثم يصحّح غيرهُ كما في النموذج الثاني ، أو يذكر الصحيح ، ثم يذكر ما يخالفُه على جهة الردّ ، كما

---

[1] أبو الجحاف رؤبة بن عبدالله العجّاج ، رجّاز من الفصحاء المشهورين [ت : 145 هـ] ينظر معجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن : 100 ، والأعلام : 3 / 62 – 63 .

[2] ينظر الديوان : 104 ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي: 6/47-52 .

[3] البيت منسوب إلى عيلان بن شجاع ، وعجزه: "وكان عياض منه أدنى ومشرق"، وفيه أكثر من رواية، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 2/780 – 781 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 6/116 – 118 .

[4] المغني : 510 ، وكذلك ينظر ص : 67 ، 121 ، 167 ، 238 ، 296 ، 488 .

[5] ينظر التبيان للعكبري : 2/1060 .

[6] المغني : 327 ، وكذلك ينظر ص : 131 ، 133 ، 418 .

في النموذج الأول ، حيث عقّب برأي الكوفيين ومَنْ وافقهم ، وأَدْحَض حجتهم وأكّد الرأي الصحيح الذي بدأ به، وقدعلّق على الآراء غير الصحيحة بكلمات عديدة منها: **الزعم** ، **والردّ**،**والفساد**،**والضعف**..وغيرها؛ليبيّن أنّ ما ذهب إليه هو السالم من الخلَل والنقص .

ب- **الصواب** : وهو في اللغة : إدراك الهدف والقصد وعدم مجاوزته، وهو نقيض الخطأ[1] ، وقد استخدم ابن هشام هذا اللفظ أكثر من ثلاثين ومائة مرة، منها مواضع خارجة عن موضوع البحث ، ومواضع وردت حكايةً واحتمالاً[2]، وجعل عنوان (الباب السادس) الذي جمع فيه عشرين موضِعاً: "في التحذير من أمور اشتُهِرتْ بين المعربين و**الصواب** خلافها "[3]، أمّا بقية المواضع فالمؤاخذة فيها موجهة إلى الآتي:

1- **التصويب** في القاعدة : [4]

ذكر ابن هشام أنّ النحاة جوّزوا في (كل) المضافة إلى معرفة مراعاة لفظها الإفرادي ومراعاة معناها الجمعي نحو: كلهم قائمٌ أو قائمون، ثم **صوّب** الجزم بعَوْد الضمير عليها من خبرها مفرداً مذكّراً على لفظها نحو قوله تعالى: [**"وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً** " مريم: 96] ونحو الحديث القدسي: "**يا عبادي كلكم جائعٌ إلاّ مَنْ أطعمته**"[5]، وقد ردّ عليه الدماميني بأنّ الضمير قد عاد من خبر (كان) المضافة إلى معرفة غير مفردٍ في قوله – صلى الله عليه وسلم-: "**كل أُمَّتي يدخلون الجنة إلاّ مَنْ أبى**"[6]، وبناءً على هذا الردّ المدعَّم بالدليل أقول: كان

---

(1) تنظر مادة " صوب " في اللسان : 4/83-84 ، والمنجد : 453 – 454 ، والوسيط : 527/1 .

(2) المغني : ينظر مثلا ص : 290 ، 353 ، 361 ، 371 ، 490 ، 505 ، 536 .. إلخ .

(3) المغني : 616 – 628 .

(4) المغني : 203 – 204 ، وكذلك ينظر ص : 364 ، 445 ، 626 .

(5) الحديث طويل : ينظر بتمامه في شرح صحيح مسلم للنووي ، كتاب البرّ والصلة والآداب : 101/16 .

(6) ينظر الحديث بتمامه في فتح الباري ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: 17/11-12 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنّي : 24/2 ، وحاشية الدسوقي : 539/1 ، وحاشية الأمير : 169/1 .

الأولى بابن هشام أنْ يقول : الغالب.. أو الكثير فيه..كذا وكذا..، بدل كلمة **الصواب** .

2- **التصويب** في الإعراب والتخريج : [1]

من ضمن ما ذكرهُ ابن هشام في تصويب أخطاء الطلبة في (الباب السابع) قوله: "وسألتُ كثيراً من الطلبة عن إعراب: أحقّ ما سأل العبدُ مولاهُ، فيقولون: (مولاه) مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنّه الخبر، والمفعول: العائد المحذوف أي: سألَهُ، وعلى هذا فيقال: أحق ما سأل العبدُ ربُّه".

3- **التصويب** في المعنى : [2]

ذكر ابن هشام أنّ قوماً زعموا أنّ الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع في مواضع منها أنْ تُفيد معنى (أوْ) في التقسيم نحو: الكلمة: اسم وفعل وحرف، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك في التحفة، ثم **صوّب** ابن هشام بقاءَها على معناها الأصليّ؛ لأنّ الأنواع إذا كانت منطويةً تحت جنسٍ واحدٍ -كما في المثال- أُتيَ بالواو، وأنكر أنْ تكون (أو) هي الأصل في معنى التقسيم؛ لأنها لو كانت كذلك لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو، والظاهر أن المثال الذي ذكرهُ ابن هشام يحتمل الوجهيْن، فإذا لاحظ المتكلّم أنّ الأقسام تدخُل تحت جنسٍ واحدٍ جاءت الواو، وإذا لاحظ أنها أنواع متباينة من حيث الدلالة جاءت (أو)[3]، والملْمَح الذي تنبّه إليه ابن هشام طريف، ولكنّ نَفْيَهُ أنْ تكون (أو) هي الأصل في التقسيم؛ لِقلّة استعمالها مقارنة بالواو فيه نظر؛ لأنّ كثرة الاستعمال أو قِلّتهُ ليس هو المقياس في أصل الأشياء، فها هي واو القسم أكثر استعمالاً من بائه مع أنّ الأخيرة أصل الأولى .

---

[1] المغني:636، وكذلك ينظر مثلا ص : 42 ، 189 ، 251 ، 393 ، 454 ، 553 ، 625 ..إلخ.

[2] المغني : 346 ، وكذلك ينظر ص 49 ، 66 ، 341 ، 348 ، 660 .

[3] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 340/2 .

4- **التصويب في التعلّق :** [1]

متّل ابن هشام في المثال الثاني من الجهة الأولى التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي مراعاة ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى بقوله تعالى: ["**وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَّرَائِي** " مريم : 4]، وذكر أنّ المتبادر إلى الذهن تعلُّق (مِن) بـ(خفتُ)، وهذا فاسد في المعنى ، **وصوّب** تعلُّقَه بـ(الموالِي)؛ لِمَا فيه من معنى الولاية ، وقدَّرَهُ : خفت ولايَتُهم من بَعْدِي وسوءَ خلافتهم، **وصوّب** – أيضاً – تعلُّقه بمحذوف يُقدَّر حالاً من (الموالِي) أي: كائنين من ورائي، أو مضافاً إليهم أي: فِعْلَ الموالِي من ورائي.

5- **التصويب في التقدير والحذف :** [2]

مِنْ أوهام المعربين التي نبّه إليها ابن هشام قول ابن طاهر في قول الشاعر: [3]

فإن لا مال أُعطِيه فإني ∴ صديق من غدُوٍّ أو رواحِ

وقول آخرين في قول الشاعر : [4]

ونُبِّئْتُ ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ ∴ إليّ فهلاّ نفس ليلى شفيعُها

إنّ ما بعد (إنْ لا) و(هلاّ) جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية ، **والصواب** أنّ التقدير في الأولى " فإنْ أكُنْ " ، وفي الثانية " فهلاّ كان " أي: الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر ، وسبب التخطئة أنّ جملة الشرط لا تكون اسمية، وحرف التحضيض لا يليه إلاّ الجملة الفعلية فكان التقدير هنا واجباً؛ لِيتَماشى مع القواعد والشروط التي قرّرها النحاة .

---

[1] المغني : 499 ، وكذلك ينظر ص : 426 ، 502 .

[2] المغني : 548 ، وكذلك ينظر ص : 106 ، 398 ، 537 ، 603 .

[3] البيت مجهول القائل ، ينظر شرح الأبيات للبغدادي : 223/7 .

[4] البيت للمجنون : ينظر الديوان : 195 ، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي: 221/1-222، وشرح الأبيات للبغدادي : 119/2-123 .

6- **التصويب** في الزيادة : [1]

غلّط ابن هشام يوسف بن السيرافي[2] إعرابه (كان) شأنيّةً ، و (ابن المراغة سكران) مبتدأٌ وخبر على التقديم والتأخير، والجملة خبر (كان) في رواية الرفع في بيت الشاعر : [3]

أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذْ هجَا ∴ تميماً يجوّ الشام أم متساكرُ؟

وصوّب زيادة (كان)، وعليه يكون (ابن المراغة سكران) مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير فصلتْ بينهما (كان) الزائدة ، وبيّن أنّ الأشهر إنشاد البيت بنصب (سكران) على أنه خبر (كان) مقدّم ، و(ابن المراغة) اسمها ، (ومتساكر) ليس معطوفاً على (سكران)؛ إذْ لا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ؛ بل هو خبر لمبتدأ محذوف تقديرهُ:هو، والذي دفع ابن هشام إلى تغليط ابن السيرافي في إعرابه وتصويب زيادة (كان)هو مخالفة القاعدة التي أقرّها النحاة في ضمير الشأن الذي يخالف القياس من خمسة أوجُهٍ أولها – عَوْدُهُ على ما بعدهُ لُزوماً ؛ لأنه لا يجوز للجملة المفسِّرة له ولا لشيء منها أنْ تتقدم عليه . [4]

7- **التصويب** في الاستعمال : [5]

ذكر ابن هشام أنه لا يجوز قياساً العطف بـ(أوْ) بعد همزة التسوية ، وخطّأ الفقهاء وغيرهم في عبارتين حيث وصفهم بأنهم أُولِعُوا باستخدام "سواء كان كذا أو كذا"، و"يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا"، وصوّب العطف في العبارة الأولى بـ(أَمْ) وفي الثانية بالواو، ويبدو أنّ ابن هشام قدّر الهمزة في عبارة الفقهاء؛ لذلك خطأهم ، والتحقيق في المسألة أن الهمزة إذا ذُكِرت بعد (سواء) لَزِمتْ (أم)، وإذا

---

[1] المغني : 465 ، وكذلك ينظر ص : 46 .

[2] أبو محمد يوسف بن الحسن المعروف بابن السيرافي ، أديب لغوي له شرح على أبيات سيبويه [ت : 385 هـ] ينظر البغية : 2/ 355 ، والأعلام : 298/9 .

[3] البيت منسوب للفرزدق ، وهو غير موجود في ديوانه ، ينظر شرح الأبيات للبغدادي : 69/7 – 71 .

[4] تراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 94/3 .

[5] المغني : 55 .

لم تُذكَر جاز العطف بـ(أم) و العطف بـ(أو)، لأنهما يشتركان في أنّ كلاهما يُؤتى به لعطف أحد الشيئيْن أو الأشياء، وقد فصّل ذلك الدماميني في شرحه، ويمكن تصحيح العبارة الثانية بأنّ (مِنْ)، بيانٌ لأقلّ الأمريْن وليس لهما ، فيجوز العطف بـ(أو)، وعلى ذلك فاستخدام الفقهاء وغيرهم في العبارتيْن ليس خطأً، ولكن ما نبّه إليه ابن هشام أصوب وأكثر استعمالاً . [1]

والملاحظ أنّ ابن هشام يبدأ مآخذه – غالباً – بألفاظ تؤكّد المؤاخذة **كالردّ والوهم والخطأ والفساد والغلط .. إلخ** ، وأحياناً يبدؤُها بلفظة " قيل " التي تُشعِر بالضعف، ثم يُعقّب ويُصوِّب بما يَعِنُّ له من دليل نَقلي أو عقليّ، ويصوِّب أحياناً برأي البصريين، وقد شَمِلَ هذا التصويب قواعد وتعريفات وعبارات.. وغيرها، ولكن بعض تصويباته تحتاج إلى إعادة نظر ويمكن الردّ عليها.

ج- **الحق** : وهو في اللغة : الثبوت والصحة والصدق[2]، ومنه **التحقيق** وقد تقدم تعريفه في المجموعة الخامسة من المبحث الثاني، وقد استخدم ابن هشام هذه الكلمة بصيغتيها **الحق والتحقيق** نيِّفاً وعشرين مرة، منها موضعان خارجان عن موضوع البحث[3]، أمّا المواضع الأخرى فالتحقيق فيها يشمل الجوانب التالية:

1- **التحقيق** في القاعدة : [4]

ذكر ابن هشام في فقرة ما يُعرَف به المبتدأ من الخبر أنه يجب عدُّ المتقدّم من الاسمين مبتدأً في ثلاث مسائل ، أولاها – أنْ يكونا معرفتيْن سواءً تساوَتْ رتبتهما نحو: الله ربنا، أم اختلفت نحو: زيد الفاضل، والفاضل زيد، وبيّن أنّ هذا هو المشهور، وقال: "وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدّم نحو : القائم زيد، والتحقيق أنّ المبتدأ ما كان أعرف

---

(1) تراجع المسألة في حاشية الشمنيّ مع شرح الدماميني : 92/1 ، وحاشية الدسوقي : 1-118-119 ، وحاشية الأمير : 42/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 302/1-303 .

(2) تنظر مادة " حقق " في القاموس : 229/3 ، والوسيط : 187/1 ، والهادي : 502/1 .

(3) المغني : 338 ، 359 .

(4) المغني : 431 ، وكذلك ينظر ص : 298 ، 364 ، 376 ، 427 ، 463 ، 575 .

كـ(زيد) في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: مـن القـائم؟ فتقول: زيد القائم، فإنْ عَلِمَهُما وجهل النسبة فالمقدَّم المبتدأ " .

2- **التحقيق** في الإعراب : [1]

مثّل ابن هشام للجملة الواقعة صلةً لاسمٍ، بنحو: جاء الذي قام أبوه، وبـيّن أنّ (الذي) في موضع رفع ، وأنّ صلته لا محلّ لها، وقال: "بلغني عن بعضهم أنه كان يُلقِّن أصحابَهُ أن يقولوا : إنّ الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًّا بأنهما ككلمة واحدة، **والحق** ما قدمتُ لك" يعنـي التفريـق بـين الموصـول وصـلته، فالموصول لـه محلّ، أمّا الصلة فلا محلّ لها؛ لأنها بمنزلة الجـزء مـن الاسـم لارتباطها الوثيق بالموصول، وجزء الاسم لا محلّ لـه، ولأنها ليستْ في مَوْضع مفرد حتى يكون لها إعراب أصلاً، ودلّل على ظهور الإعراب فـي الموصـول بمجموعة أمثلة منها ما جاء في التنزيل: ["رَبَّنَا أَرِنَا اللذَيْنِ أَضَلاَّنَا" فصلت: 28].

3- **التحقيق** في المعنى : [2]

ذكر ابن هشام أنّ التوقُّع من معاني (قد) الخمسة ، وذلك مـع المضـارع نحو: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كان المتكلِّم ينتظر قدومه، وبيّن أنّ النحاة اختلفـوا في إثبات هذا المعنى وإنكاره مع الماضي، فقال المثبتـون وهـم الأكثـرون أنّ الماضي كان قبل الإخبار به متوقَّعاً، ومن ضمن ما استشهدوا به قول المؤذّن: قد قامت الصلاة؛ لأنّ الجماعة ينتظرونها، أمّا المنكرون فقد قالوا: إنّ التوقُّع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وإثباته يعني التناقض، واستظهر ابن هشام قـولاً ثالثـاً مَفادُه أنها لا تفيد التوقُّع أصلاً، أمّا في المضارع فلأنّ المضارع يفيد التوقُّع بدون (قد)، وأمّا في الماضي فلأنه لا يَصِحّ إثبات معنى التوقّع لها ، كما لا يصِحّ عـدُّ (لا) النافية للجنس حرف استفهام ؛ لأنها لا تأتي إلاّ جواباً لاستفهامٍ نحو: لا رجل في الدار، لِمَنْ يسأل: هل من رجلٍ في الدار ؟ والمعنى الذي يقصده -كما فهمـتُ من عبارته – أنّ (لا) يؤتى بها لشخصٍ منتظرٍ بيانَ المستفهم عنه، وقد يُؤتى بها لشخصٍ منتظرٍ وُقوعَ الفعل ، فكما أنّ (لا) لا تُعَدّ حرف استفهام وإن كانت جواباً

---

[1] المغني : 393 ، وكذلك ينظر ص : 174 ، 350 ، 385 ، 440 .

[2] المغني : 178 .

لـــه، فإنه يمكن القول كذلك – قياساً –: إنّ (قد) لا تفيد التوقُّع وإنْ كان المخاطب ينتظر وُقُوعَ الفعل، وبيّن أنّ الحق ما ذهب إليه ابن مالك في أنه لم يتعرّض للتوقُّع في الداخلة على المضارع، واستحسن عبارته: "إنها تدخل على ماضٍ متوقَّع"؛ لأنه لم يقلْ: إنها تفيد التوقُّع. [1]

4- **التحقيق** في الحذف : [2]

ذكر ابن هشام أنّ حذف لام الطلب مطّرد عند بعضهم من كلّ فعل مضارع مجزوم واقعٍ بعد طلب نحو قوله تعالى: [**"وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"** الإسراء: 53] أي: لِيَقُولوا ثم قال: "وقيل : هو جواب لشرط محذوف أو جـــواب للطلب، **والحق** أنّ حذفها مختصٌّ بالشعر كقول الشاعر: [3]

محمـــدُ تَفْـــدِ نفســـكَ كـــلُّ نفـــسٍ".

ويعني بهذا أنّ الجزم في الآية وما شابهها إمّا أنْ يكون بالطلب وإمّا بأداة شـــرط محذوفة تقدَّر – كما في الآية–: إنْ تقُل لعبادي يقولوا، ولا تُخرَّج على حـــذف لام الطلب؛ لأنّ هذا الحذف بابُه الضرورة الشعرية كما في هذا البيت الذي حُذِفت فيه اللام من " تَفْدِ " .

والملاحظ أنّ ابن هشام استخدم هذه الكلمة بصيغتي **الحق والتحقيق** بمعنى متقارب يؤكّد فيه أنّ ماعدا الرأي الحق باطلٌ وغير صحيح ، وفي معنى **التحقيق** يشير إلى أنّ ماعداهُ يحتاج إلى إعادة نظر وأنه يفتقر إلى الدقّة، وكانت عادته حين يُصدِّر المسألة بلفظة " قيل " أنْ يُضعِف الرأي فيها ويثبت غيـــرهُ، ولكنّـــه فـــي النموذج الأخير قوّى ذلك الرأي وحقّقه، وقـــد نـــاقش مجموعـــة مـــن القواعـــد والإعرابات والمعاني المشتهرة لدى النحاة، وعَدّل فيها بما يتناسب مـــع وجهـــات النظر القوية كاستحسانه عبارة ابن مالك في إنكار معنى التوقُّع لِـــ(قد) .

---

[1] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 106/4 ، وتراجع المسألة في حاشية الدسوقي : 469/1 – 470 .

[2] المغني : 605 .

[3] البيت مجهول القائل ، وعجزه: " إذا ما خِفْت من شيء تَبالاَ"، ينظر شرح الشواهد للســـيوطي:597/2 – 598 ، وشرح الأبيات للبغدادي :335/4-336.

التعليق على المجموعة :

تدلّ كلمات هذه المجموعة على أنّ ماعداها خطأ ، أو يحتاج إلى إمعان النظر والتحقيق، وفي تحذير ابن هشام من أمور اشتُهِرتْ بين المعربين **والصواب** خلافُها يعقّب – في الغالب – بلفظ **الصواب** ، ولكنه في المثال الثامن عقب بلفظ **الصحيح**[1] ممّا يدلّ على أنّ اللفظين – عندهُ – بمعنًى واحدٍ وهو نقيض الخطأ، وقد تجاوزتْ مآخذ هذه المجموعة خمسين ومائة مؤاخذة موجّهة إلى القاعدة، والإعراب، والتخريج، والمعنى، والتقدير، والحذف، والزيادة، والتعلُّق، والاستعمال، اعتمد في تصحيحها وتصويبها على القاعدة النحوية، والحجة العقلية، وتوضيح المعنى الصحيح، والسماع المتمثل في القرآن والحديث، والقياس، والضرورة الشعرية، وكانت نقاشاته – في أغلبها – هادئة تستند إلى التعليل العقلي والدليل النقلي، ومن الممكن الاعتراض عليه في مواضع قليلة بينْتُها في النماذج، ومآخذ هذه المجموعة في مجملها تدور في فلك التعديل والإصلاح والتقويم.

---

[1] المغني : 618 .

الفصل الثالث

الجانب التحليلي التطبيقي في المؤاخذة

ويضم هذا الفصل توطئة وثلاثة مباحث

- المبحث الأول : نماذج من مؤاخذات موجهة إلى القاعدة .
- المبحث الثاني : نماذج من مؤاخذات موجهة إلى الإعراب والتخريج والتقدير.
- المبحث الثالث : نماذج من مؤاخذات موجهة إلى العمل والزيادة والمعنى والدلالة .

تـوطـئـــة

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة مجموعة من المسائل التي تحوي تعبيـرات وكلمات دالة على المؤاخذة ، ودراستها دراسةً كليةً تختلف عن الدراسة الجزئيـة في الفصل السابق ، وذلك بالتركيز على التحليل والتطبيق بمعنى الإحاطة بكل ما يتعلق بالمسألة من آراء وإعرابات متنوّعة ، والخوض في الخلافـات النحويـة، وعرض وجهات النظر المتباينة ، ثم مناقشتها وإبداء الرأي فيها .

ولقد اخترت نماذج من أوّل الكتاب أهملتُ فيها مالا يتعلق بالمسألة ولو كان في طياتها، واقتصرت على ما يتعلق بها ولو كانت العبارات متباعدة، ومن خلال المناقشة تعرضتُ للأسس التي اعتمد عليها ابن هشام في تقرير مآخـذه، وكيفيّـة استخدامه للفظ المؤاخذة التي قد تتعدّد في المسألة الواحدة، وتتبايَن حدّةً وهدوءاً.

وقد قسمتُ هذا الفصل ثلاثة مباحث ضمّنتُها خمس عشرة مؤاخـذة ، كـل مبحث يضُمّ نماذج من مؤاخذات موجهة إلى جانب معيّن مـن جوانـب الـدرس النحوي، وهذه الجوانب هي: القاعدة، والإعراب والتخـريج والتقـدير، والعمـل والزيادة، والمعنى والدلالة، وهي جوانب يركّز عليها ابن هشام أكثر من غيرهـا، وهذه الجوانب في حقيقتها لا تخرج عن دائرة الإعراب الذي عَنْون به ابن هشـام كتابه، فالإعراب – مثلا- بمعناه الواسع هو تطبيق للقاعدة، ويشـمل الإعـرابَ بمعناه الضيق ونقيضَه البناء، ومن صوره العمل والتقدير والزيادة، كما أن المعنى هو الهدف من الإعراب؛ لأن الأخير إبانة للمعاني وتفسير لها .

والسبب الذي دعاني إلى الاقتصار على مجموعة قليلة من المسائل عُـدَّتُها خمس عشرة مسألة فقط هو أني أردت أنْ تكون هذه المسائل نماذج يُستغنى بهـا عن غيرها ، وليتبيّنَ من خلالها طريقة عرض ابن هشام للمؤاخذة ، وكيفية تعامُله معها، ومعالجته إياها، ومن ثَمّ أستطيع أنْ أركن إلى جملة من الملاحظات والآراء التي يمكن الاطمئنان إليها، أمّا السبب الذي جعلني أختار المسـائل الأولـى مـن المغنى هو أنّ المؤلفين عادةً ما يبتدئون كتُبهم بسيْل متدفق من المعلومات، ونفس طويل في العرض والمناقشة، كي يودعوا أهم أفكارهم وآرائهم بخلاف الأبـواب

الأخيرة التي قد يلجؤون فيها إلى الإيجاز والإشارة خوفاً من التكرار، ولأن ابن هشام أطنب وأكثر من التفصيلات والاستطرادات في الباب الأول رأيتُ أنْ تكون نماذج المؤاخذة من بداية هذا الباب المزدحم بالمآخذ في شتى الجوانب النحوية حتى تعطى صورةً واضحةً عن بقية المآخذ .

ولقد اتبعتُ في طريقة معالجة النماذج الخطوات التالية :

1- أختار لكل مسألة عنواناً يتماشى مع تفاصيلها وجزئياتها .

2- أبدأ في كلّ مسألة بنصّ ابن هشام الذي يحمل كلمة المؤاخذة، وقد أُمهِّد للمسألة بقدر ما يُدخِل القارئ في جو المؤاخذة إن احتاج الأمر إلى ذلك .

3- بعد الانتهاء من كتابة نصّ ابن هشام أفتتح المناقشة بكلمة: "وأقول: ...إلخ" ومن خلال المناقشة استعرض آراء العلماء وأدلّتهم ، وأتوقف عند النقاط المهمّة في المسألة ، وأُحلِّل نصوص ابن هشام وأدلّته وردودهُ مستعيناً بكتب النحو المعتمدة وما يَرِدُ فيها من مذاهب وقواعد وإعرابات وتعليلات ... إلخ .

4- أختم كلّ مسألة بخلاصة أُجمِل فيها مواطن المؤاخذة، وأُبدي فيها رأيي موافقةً أو مخالفةً، أو ترجيحاً..

المبحث الأول

نماذج من مؤاخذات مُوَجَّهة إلى القاعدة

ويضم هذا المبحث أربعة نماذج :

1- **النموذج الأول** – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

دخول همزة الاستفهام على الإثبات والنفي دون غيرها

قال ابن هشام : [1] "والثالث [يعني من خصائص الهمزة] أنها تدخل على الإثبات – كما تقدم–[2]، وعلى النفي نحو: ["أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ" الانشراح:1]، ["أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ " آل عمران : 165] ، وقوله : [3]

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلدٌ ∴ إذَا أُلاَقِي الذي لاَقَاهُ أمثالِي

ذكره بعضهم ، وهو **منتقض** بـ(أَمْ)، فإنها تشاركها في ذلك، تقول: أقام زيدٌ أمْ لَمْ يَقُمْ؟" .

وأقول: إنّ ابن هشام لم يرتضِ أن يكون دخول الهمزة على الإثبات والنفي من خصائصها، **ونقض** هذا الوجه بأنّ (أمْ) تشاركها في هذه الخصيصة، ويظهر من هذا أنّه قد عدّ (أم) من حروف الاستفهام موافقة لجماعة من النحاة[4]، والذي

---

(1) المغني : 24 .

(2) نحو مثال المصنف في الصفحة ذاتها " أزيد قائم ؟ " .

(3) البيت للمجنون ، ينظر الديوان : 228 ، والرواية فيه " لِلَيْلى " بدل " لِسَلْمى " ، ويؤيدها ما اشتُهِر عن قيس بن الملوّح الذي قصر حُبّه وشعرهُ على التغنّي بليلى العامرية ، وكذلك ما نبّه إليه أصحاب الشواهد ، تراجع حاشية الصبّان على شرح الأشموني مع شرح شواهد العيني : 15/2 ، وشرح الشواهد للسيوطي : 42/1 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 47/1 .

(4) ينظر المقتضب للمبرّد: 286/3 – 289 ، والأصول لابن السراج: 213/2 ، وحروف المعاني للزجاجي: 49 ، وشرح المفصّل لابن يعيش :150/8 ، والأزهية : 130 ، وجواهر الأدب للإربلّي: 185 .

عليه الجمهور أنّها ليست من حروف الاستفهام[1] ، وذكروا لهـا عـدّة معـانٍ، أشهرها معنيان:

الأول – أنها استئنافية منفصلة بمعنى (بل) في الخبر ، على أنْ يكون ما بعـدها مشكوكاً فيه ، نحو : قام زيد أم عمرو منطلق .

الثاني – أنها عاطفة متصلة في الاستفهام نحو : أقام زيدٌ أو عمروٌ ؟ [2] ؛ ولهـذا عدّ كثير من النحاة حرفي الاستفهام الهمزة و(هَلْ) فقط ، ومنهم الزمخشـريّ ، وابن الحاجب ، والسيوطي[3] .. وغيرهم [4] .

وما جزم به المصنف وهو إنكار الوجه الثالث من خصائص الهمزة بحجّة أنّ (أم) تشاركها في ذلك أمر يحتاج إلى مزيد نظر وتمحـيص ؛ لأنّ دلالـة (أم) على الاستفهام أمر خلافيّ ، وأنّ الأشهر دلالتها على العطف أو الإضـراب ؛ إذ الأصل فيها دلالتها على هذين المعنيين ، وأمّا القول بمعادلتها الهمـزة ؛ لأنهـا أشعرتْ بمعناها أو كانت بمنزلتها – كما يرى بعض النحاة[5] – فهذا – في رأيي – لا يدلّ على أنها استفهامية ؛ لأنّ معنى الاستفهام مفهوم من الهمزة لا منهـا ، ولو كانت (أم) استفهامية لجاز لقائل أن يقول : إنّ (أو) حرف استفهام أيضاً في نحو: أزيدٌ قام أو عمروٌ ؟ ، ولم يقل به أحد . [6]

ولعلّ الذي دفع بعض النحويين إلى عدّ (أم) اسـتفهاميةً اطّرادُهـا بعـد همزتي الاستفهام والتسوية مذكورتيْن أو محذوفتيْن .

---

(1) ينظر رصف المباني للمالقي : 93 ، والجنى الداني : 205 .

(2) ينظر الصاحبي لابن فارس:87 ،ونتائج الفكر:260 ، وشرح الجمل لابن عصفور : 193/1 ، والهمع 243/:5.

(3) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المعروف بالسيوطي ، حافظ جمّاعة ، له نحو ستمائة مصنف في شتى العلوم ، من أشهرها في النحو الهمع والأشباه والنظائر [ت:911 هـ] ، ينظر حُسْن المحاضرة للسيوطي :289/1-297 ، والأعلام : 71/4 – 73 .

(4) ينظر المفصّل للزمخشري: 437 ، والإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب: 283/2 ، وشرح الرضى على الكافية : 446/4 ، والهمع : 237/5 – 246 ، وشرح مغني الجاربردي للميلاني: 260 ...إلخ.

(5) ينظر الكتاب : 189/3 ، ونتائج الفكر : 261 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 112/4 .

(6) تراجع المسألة في حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 29/1 ، وحاشية الأمير : 14/1 .

ويجدر التنبيه إلى أنّ المصنّف لم يُوفَّق في الاستشهاد بآية آل عمران ؛ لأنّ (لمّا) فيها – كما هو ظاهر من السياق – حينية وجودية وليست النافية[1] ، ولهذا اعترض عليه شرّاح المغني في هذا الموضع [2].

والخلاصة أنّ ابن هشام اعتمد في ردّهِ على بعض النحاة على القاعدة النحوية ، واستخدم كلمة المؤاخذة **النقض** ليهدم الحكم السابق من أساسه ، وبناءً على ما تقدّم أستطيع أنْ أركنَ إلى أن إنكار المصنف خصيصة الدخول على الإثبات والنفي لهمزة الاستفهام ، ونقضه إيّاها بدعوى أنّ (أم) شريكتها ليس في محلّه ؛ لأن (أم) ليست موضوعةً للاستفهام أصلاً وإن كانت لا تفارقه في الغالب، أمّا استشهادهُ بآية آل عمران في جواز دخول الهمزة على النفي فإنه مرفوض، واعتراضي عليه صريح وِفاقاً للشرّاح؛ لأنّ الحق أنّ الجملة مثبته.

2- النموذج الثاني – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

تصدُّر همزة الاستفهام حروف العطف

ذكر ابن هشام أنّ مذهب سيبويه والجمهور في نحو: (أوَلَمْ ، أفَلَم ، أثُمّ) تأخير حروف العطف الثلاثة تنبيهاً على أصالة همزة الاستفهام في التصدُّر، ثم قال[3]: "وخالفهم جماعة أولهم الزمخشريّ فزعموا أنّ الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصليّ ، وأنّ العطف على جملة مقدرةٍ بينها وبين العاطف فيقولون:التقدير في ["**أَفَلَمْ يَسِيرُوا** " يوسف: 109] ، ["**أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً**" الزخرف:4]، ["**أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ**" آل عمران :144]، ["**أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ**" الصافات:58]: أمكثوا فلم يسيروا في الأرض ، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً ، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مُخلَّدون فما نحن بميّتين، **ويُضعِف** قولهم ما فيه من **التكلُّف** وأنه **غير مطّردٍ** في جميع المواضع.

---

[1] ينظر شرح الرضى على الكافية : 230/3 ، والهمع : 219/3 ، وروح المعاني : 115/4 ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عضيمة : 633/2 .

[2] تراجع المسألة في حاشية الشمنيّ مع شرح الدماميني : 29/1-30 ، وحاشية الدسوقي : 40/1-41 ، وحاشية الأمير :14/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 86/1 .

[3] المغني : 25-26 .

وبعد أنْ شرح سبب ضعف قولهم أشار إلى أنّ الزمخشريّ رجع عن رأيه ووافق الجماعة في بعض النصوص القرآنية ، وجوّز الوجهيْن في قوله تعالى: ["أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ تَبْغُونَ" آل عمران: 82] .

وأقول: إنه من المُهِمّ قبل الخَوْض في مناقشة المسألة التمهيد لها:

يرى الأخفش أنّ حروف العطف بعد همزة الاستفهام زائدة، ونُقِل عن الكسائي أنه يذهب في نحو قوله تعالى: ["أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً" البقرة: 99] إلى أنها (أو) الساكنة التي بمعنى (بل)، وحُرِّك واوُها إلى الفتح[1]، وهذان الرأيان لا يُلتَفَت إليهما لما فيهما من تكلُّف وبُعد.

وقد علّل النحاة تقدُّم الهمزة على (الواو والفاء وثُمّ) مع أنّ حقّها أنْ تتأخّر عن حروف العطف بالتنبيه على استحقاقها الصدارة ؛ لأنها أُمّ الباب ، ولأنها أكثر الأدوات الاستفهامية تصرُّفاً [2] ، ولمخالفتها أختها (هل) في أمور منها :

1- اختصاص (أم) المعادلة بالدخول عليها نحو: أمحمد عندك أم عليّ ؟، ولا يُقال: هل محمد عندك أم عليّ ؟.

2- جواز تقديم المفعول، ووضعه فاصلاً بينها وبين الفعل، نحو: أكتاباً قرأتْ؟، ولا يجوز ذلك مع (هل) وغيرها .

3- اختصاصها بالتقرير الإنكاري دون غيرها من الأدوات الاستفهامية نحو: أتُوبِّخ خالداً وهو مجتهد ؟!، ونحو قوله سبحانه: ["أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ " الأعراف:172]، فلمّا كانت الهمزة بهذه القوة والغلبة جاز دخولها على حروف العطف ولأن فيها معنى الاستئناف بانقطاع بعض الجملة بها عمّا قبلها، ودليل ذلك قولنا في الاستثبات لمن قال: مررت بسعيد: أبسعيد؟، فالهَمْزة دخلت على الجار والمجرور، وهما بعض الجملة فجاز دخولها على حروف العطف؛ لأنّ هذه الحروف كبعض ما قبلها.[3]

---

[1] ينظر معاني القرآن للأخفش : 147/1 ، وروح المعاني : 335/1 .

[2] ينظر الكتاب : 187/3-189 ، والمقتضب : 307/3 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 111/4 .

[3] ينظر معاني القرآن للزجاج : 181/1-182 ، والتخمير للخوارزمي:141/4 ، وشرح المفصل لابن يعيش: 151/8-152 .

وقد علّل بعضهم تقدُّم الهمزة بالفرار من التناقض؛ لأنّ الحروف الثلاثة العاطفة يُجاء بها لوَصْل ما بعدها بما قبلها، أمّا الهمزة فتجيء لقطع ما بعدها عمّا قبلها، ولو تقدّمت هذه الحروف على الهمزة لحدث تناقض في المعنى. [1]

وقول ابن هشام: " أوّلُهم الزمخشري " غير دقيق ، وكان الأوْلى أنْ يقول: أشهرهم أو من بينهم، كما أشار إلى ذلك الدماميني ، ويؤكّد عدم دقّة العبارة ما وَرَد في الارتشاف من نسبة هذا الرأي إلى الغزني المتوفّي قبل الزمخشري بأكثر من قرن، والمعروف بمخالفته النحويين كثيراً.[2]

وقد نصّ ابن هشام وغيرهُ على أنّ الزمخشري قدّر في آيتي (آل عمران، ويوسف) السابقتيْن معطوفاً عليه محذوفاً، ولم أجد هذا النصّ في الكشاف لا تصريحاً ولا تلميحاً[3]، فلعلّهم قاسوهما على الأمثلة الكثيرة التي أوردها في تفسيره[4]، أو لعلّ النسخ التي تحوي ذلك التقدير لم تصل إلينا ، ولقد تعقبه أبو حيان في هذه المواضع وتكفّل بالردّ عليه . [5]

وجوّز بعض شراح الألفية ما ذهب إليه الزمخشري أثناء شرحهم شطر بيت ابن مالك :

وحذف متبوع بدَا هنا استبح [6]

ومن الغريب أنّ ابن هشام مثّل لجواز حذف المعطوف عليه في شرح هذا الشطر، وقدّر " أنهملكم فنضرب " من قوله تعالى: **["أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا"** الزخرف:4]، و" أعموا فلم يروا " من قوله تعالى: **["أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ"** سبأ:9]، ولم يعلّق بشيء[7] ، وهذا يحتمل أحد أمريْن :

---

(1) ينظر شرح مغني الجاربردي للميلاني : 261 .

(2) ينظر الارتشاف : 2017/4 ، وتراجع حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 30/1 ، وحاشية الأمير :14/1.

(3) ينظر الكشاف : 468/1 ، 347/2 .

(4) منها مثلا قوله سبحانه [" **أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا** " البقرة : 99] ، وقوله جل وعلا : [" **أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ** " الجاثية : 30] .. ينظر الكشاف : 300/1 ، 513/3 .. إلخ .

(5) ينظر البحر مثلا: 183/1 ، 271 ، 323 ، 51/8 ..إلخ .

(6) ينظر شرح الألفية لابن الناظم : 550 ، وشرح ابن عقيل : 243/2 .

(7) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : 353/3 – 354 .

الأول – أنه اضطراب في منهجه .

الثاني – أنه أخذ بهذا الرأي في مختصره على الألفية تبعاً لمراد الناظم ، ثم رجع عنه في المغنى ، كما رجع الزمخشري نفسه عن رأيه السابق في مفصله ، وفي بعض مواضع من كشافه . [1]

وقد اعتمد ابن هشام في إضعاف رأي الزمخشري على أمريْن :

أحدهما – التكلف في التقدير من غير دليل .

والثاني – أنّ هذا التقدير لا يتأتّى في بعض الآيات نحو قوله تعالى: ["**أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ**" الرعد: 34] . [2]

وهذان التعليلان منطقيّان ، فابن هشام في ردّه يوافق جمهور النحاة[3]؛ لأنّ من عادتهم ألاّ يَلْجَؤُوا إلى التأويل إلاّ إذا غمض المعنى أو أشكل الإعراب بناءً على أنّ مالا يحتاج إلى تأويل أوْلى ممّا يحتاج إلى تأويل ، وتقديم الهمزة للاعتناء بها أوْلى من التقدير . [4]

ويضيف الرَّضِيّ[5] علّةً ثالثةً، وهي: أنّ حروف العطف لو كانت في مكانها لجاز وقوعها في أوّل الكلام قبل تقدُّم ما يكون معطوفاً عليه، ولم تجئْ إلاّ مبنيّةً على كلام متقدّم [6].

وخلاصة القول في هذه المسألة : أنّ ابن هشام جعل **التكلّف** وعدم **الاطراد** في جميع مواضع التقدير علّةً لكلمة المؤاخذة وهي **إضعاف** المخالفة التي ذهب إليها الزمخشري وغيره في بعض المواضع ، ويمكن الاطمئنان إلى أنّ رأي

---

(1) ينظر مثلا :98/2، 240 ..إلخ،والمفصل : 437 ، وشرح المفصل لابن يعيش:150/8.

(2) نبّه جماعة الحواشي إلى أنّه لا مانع من التقدير هنا ، ولكنه تقدير فيه تكلّف وزيادات لا يفتقر المعنى إليها، ولاستيضاح بعض الاعتراضات تراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 31/1 ، وحاشية الدسوقي : 42/1-43 ، وحاشية الأمير : 15/1 .

(3) من الكتب التي ورد فيها استبعاد رأي الزمخشري : شرح الرضى على الكافية : 392/4 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 111/4 ، والارتشاف : 2017/4 ، والهمع : 361/4 .

(4) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 111/4 ، والجني الداني : 13 ، والهمع : 361/4 .

(5) محمد بن الحسن الاستراباذي المعروف بالرضى ، اشتُهِر بشرحه كافية ابن الحاجب في النحو ، وشافيته في الصرف [ت نحو : 686 هـ] ينظر البغية : 567/1 – 568 ، والأعلام : 317/6 .

(6) ينظر شرح الرضى على الكافية : 392/4 .

الجمهور أولى بالقبول لصحة حُجَجهم ووُضوحها ، ولأنّ الزمخشري أراد أنْ يتخلّص من التقديم والتأخير فوقع في التأويل البعيد المتكلف الذي ربّما دعاهُ إليه مُراعاته المعنى، وغلبة الطابع البلاغي عليه .

وقد نبّه ابن هشام في الباب الخامس من هذا الكتاب إلى الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ومنها مراعاة المعنى على حساب قواعد الصناعة والعكس . [1]

وأمّا نسبة الأوليّة إلى الزمخشريّ في مخالفة الجماعة فهي غير دقيقة -كما أسلفت- وربما كان السبب في ذلك خمول ذكر الغزنّي وشهرة الزمخشري و(كشافه) ذائع الصيت، وكثرة الناقدين المتصدّين له في هذه المسألة ممّا دفع ابن هشام – كغيره من النحاة – إلى القول بأنه مبتدعها .

3- النموذج الثالث – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

اشتراط (إلاّ) بعد (إنْ) النافية

قال ابن هشام[2] : " وقول بعضهم : لا تأتي (إن) النافية إلاّ وبعدها (إلاّ) كهذه الآيات[3]، أو (لَمّا) المشدّدة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة[4]: ["**إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ** " الطارق : 4] بتشديد الميم **مردود** بقوله تعالى : [" **إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا** " يونس : 68] ، [" **قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ**" الجنّ : 25] ، [" **وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ**" الأنبياء : 110] .

وأقول: يأتي خبر المبتدأ بعد (إن) النافية التي بمعنى (ما) على ثلاثة أوْجُه:

---

[1] يراجع المغني :497 – 512 .

[2] المغني : 33-34 .

[3] من الآيات التي استشهد بها وأوردها قبل هذ الكلام قوله تعالى : [" **إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ** " المجادلة : 2] وقوله : [" **وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا** " مريم : 71] .. إلخ .

[4] القراء هم : الأئمة ابن عامر وعاصم وحمزة ، تراجع القراءة في إعراب القرآآت السبع وعللها لابن خالويه :461/2 ، وحجة القرآآت لأبي زرعة : 758 ، والبدور الزاهرة : 338 .

الأول – أنْ يأتي مسبوقاً بـــ(إلاّ) فتكون الجملة مؤكّدة مثبتة في حقيقتها ، وقد وردَ كثيراً في التنزيل نحو قوله عزّ وجل : [" **إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ**" الملك:21]، وقوله سبحانه : [" **إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ** " فاطر : 23] . [1]

والثاني – أنْ يأتي مسبوقاً بـــ(لمّا) التي بمعنى (إلاّ) كالآية السالفة بقراءة من يشدّد (لمّا)، وهذا قليل . [2]

والثالث – ألاّ يقترن بأحدهما نحو : " إنْ محمد مسافر ، ونحـــو قولـــه تعـــالى : ["**ولَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ** " فاطر : 41] ، وقوله [" **قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ** " الزخرف : 81] ، والآيات في هذا الوجه كثيرة أيضاً . [3]

وقد نصّ الرمّاني[4] على هذا فقال : " وكلّ (إنْ) بعدها (إلاّ) فهي نفي، وقد تأتي وليس معها (إلاّ) وذلك نحو قوله تعالى : [" **وَلَقَدْ مَكَّنَّـــاهُمْ فِيمَـــا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ** " الأحقاف : 25]".[5]

والخلاصة : أنّ ابن هشام استخدم كلمة المؤاخذة **الردّ** ؛ ليبيّن رفضه الجـــازم في حصر مجيء (إن) النافية معقوبة بـــ(إلاّ) أو (لمّا) فقط ، وليؤكّد مجيئها كثيراً بدونهما مستأنساً بالشواهد القرآنية الكثيرة التي تثبت صحة ما ذهب إليه .

---

(1) ينظر الكتاب : 109/3 ، 152 ، والمقتضب : 50/1 ، 362/2 ، والهمع : 117/2 .

(2) ينظر الارتشاف : 1555/3 ، والهمع : 299/3 .

(3) ينظر معاني القرآن للزجاج : 27/3 ، 446/4 ، وإعراب القرآن للنحاس : 83/3 ، 170/4 ، والمحرّر الوجيز :131/3 ، 103/5 ، والأزهية : 45 – 48 ، 53 – 55 ، ودراسات لأسلوب القرآن لعضيمة : 636/1 .

(4) أبو الحسن علي بن عيسى المعروف بالرمّاني ، مفسر من كبار النحاة ، من تصانيفه معاني الحروف [ت:384هـ] ينظر النزهة : 276 – 277 ، والأعلام : 134/5 .

(5) ينظر معاني الحروف للرمّاني : 75 ، ويراجع معاني القرآن للفراء : 370/2 ، 56/3 .

4- النموذج الرابع – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

وَصْل (أن) المصدرية بالأفعال

قال ابن هشام [1]: " و (أنْ)هذه موصول حرفيّ ، وتُوصَل بالفعل المتصرّف مضارعاً – كما مرّ –[2] ، أو ماضياً نحو : [" **لَوْلاَ أَن مَّنَّ اللهُ عَلَيْنَا**" القصص: 82] ، [" **وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ** " الإسراء : 74] ، وأمراً كحكاية سيبويه: كتبت إليه بأنْ قم ، هذا هو **الصحيح** [3]، وقد اختُلِف من ذلك في أمرين :

أحدهما / كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، **والمخالف** في ذلك ابن طاهر ، **زعم** أنها غيرها بدليلَيْن :

أحدهما – أنّ الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف .

الثاني – أنها لو كانت الناصبة لِحُكم على موضعها بالنصب كما حُكِم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطية ، ولا قائل به[4] ، ..... .

---

[1] المغني :40 – 41 .

[2] نحو قوله تعالى : [" **وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ** " البقرة : 183] .

[3] ينظر الكتاب : 162/3 ، وقد أهمل جماعة من النحاة ذِكْر وَصْل (أنْ) بالأمر ، ومنهم المبرّد في المقتضب، والرمّاني في معاني الحروف ، والهروي في الأزهية ، وابن يعيش في شرح المفصّل ، وأثبته جماعة من المتأخرين منهم : الكافيَجي في شرح قواعد الإعراب : 361 ، والسيوطي في الهمع : 88/4 ، ونسبه السيوطي إلى ابن الدهّان في الأشباه والنظائر : 268/2 ، أمّا الرضى في شرح الكافية : 440/4 – 441 : فقد أنكرهُ في بداية حديثه ، ثمّ ذكر أنه جائز على مذهب سيبويه وأبي عليّ ، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ شرح الرضى لم ينتشر في مصر إلاّ بعد وفاة ابن هشام .

[4] ذكر صاحب الجنى الداني رأي ابن طاهر باقتضاب وخطّأه، ينظر ص : 217 ، وفصّل السيوطي دليليْه في الهمع:88/4 ، – وقد جاء في حاشيتي الدسوقي : 80/1 ، والأمير : 28/1 ، أنّ الشيخ خالد الأزهري – المتأخّر عن ابن طاهر بأكثر من ثلاثة قرون – ذكر في شرح الآجرّومية أنّ (أنْ) تنصب المضارع لفظاً، والماضي محلاً ، ووصفا رأيه بالفساد .

الأمر الثاني / كونها تُوصل بالأمر ، **والمخالف** في ذلك أبو حيّان[1] ، **زعم** أنها لا تُوصل به ، وأنّ كل شيء سُمِع من ذلك فـ(أنْ) فيه تفسيرية، واستدل بدليليْن: أحدهما – أنهما إذا قُدِّرَا بالمصدر فات معنى الأمر .

الثاني – أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ، لا يصحّ : أعجبني أنْ قم، ولا كرهتُ أنْ قم، كما يصحّ ذلك مع الماضي والمضارع" . [2]

وأقول : إنّ هذه المسألة متشعّبة ، ولا مناص من مناقشتها فقرةً فقرةً:

القضيّة الأولى – (أنْ) الداخلة على الماضي والأمر هي المصدرية الناصبة الداخلة على المضارع .

يجيب ابن هشام عن دليل ابن طاهر الأول بقوله[3] : " والجواب عن الأول أنّه **منتقض** بنون التوكيد ؛ فإنها تخلّص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطّراد واتفاق وبأدوات الشرط ، فإنها أيضاً تخلّصُه مع دخولها على الماضي باتفاق".

قصد المصنّفُ بأدوات الشرط الأدوات الجازمة مثل (إنْ) نحو: إن جئتني أُكرمْك، وإنْ تَجِئنِي أكرمك، فالفعلان بعدها مخلّصان للمستقبل ، وقد اعتمد في هذا الردّ على القياس ، فهذه الأدوات خلّصتْ المضارع للاستقبال ولم تختصّ به، حيث إن نون التوكيد تتّصل بالأمر كما تتصل بالمضارع ، وأدوات الشرط الجازمة تدخل على الماضي كما تدخُل على المضارع ، فكذلك (أن) الناصبة تخلّص المضارع للاستقبال وتحتمل الدخول على أخويْه ؛ لأن الأفعال الثلاثة تشترك في أنها مع (أن) تُؤوّل بالمصدر .

وربّما كان دافع ابن طاهر في اعتقاده أنّ (أنْ) الداخلة على المضارع ليست هي الداخلة على أخويْه اعتبار أصل الوضع في السين وسوف ، فحرفا

---

[1] لم أجد هذه المخالفة في كتب أبي حيّان المتوافرة لديّ ، ولذا فإن باب الاحتمال مفتوح لإثبات النسبة أو نفيها ، وقد سبق الرضى أبا حيّان في إضعاف وصل (أنْ) بالأمر ، ونصّ على أنّ الأصح اعتبارها مفسرة أو مخففة ، ينظر شرحه على الكافية : 36/4 ، 337 ، وتراجع حاشية الأمير : 28/1 .

[2] روى المرادي الرأي القائل بإضعاف وصل (أن) بالأمر ، وحكى دليلي أبي حيّان دون أنْ يعزوهما إليه ، ولم يفصل في القضية ، بل مال إلى احتمال التفسيرية ، ينظر الجنى الداني : 216 – 217 .

[3] المغني : 41 .

الاستقبال والتنفيس وُضِعَا أصلاً للدلالة على المستقبل القريب والبعيد، وقد حاول بعض شراح المغني الاعتذار عنه ، وردّوا على المصنّف في استدلاله بنون التوكيد التي وُضِعتْ أصلاً لتأكيد الفعل، وقالوا : إنّ تخليصه للاستقبال ناشئ عن أنّ الماضي لا يقع عليه التأكيد ، والحال لا يحتاج إليه، فلمّا لم تختصّ بالمضارع دخلت على الأمر أيضاً ؛ لاشتراكهما في الاستقبال، ولا يكون زمن الأمر إلاّ مستقبلاً ، وهذا التعليل غير دقيق ؛ لأنّ التأكيد قد يشمل الماضي والحال.[1]

هذا وقد جوّز بعض النحاة مجيء المضارع غير مخلَّص للاستقبال بعد (أنْ) فجعلوهُ صالحاً للمُضِيّ والاستقبال ، في نحو قول امرئ القيس : [2]

فإمَّا تريْني لا أُغمِّض ساعةً ∴ من الليل إلاّ أنْ أكُبّ فأنْعسَا

أي أن عدم التغميض والإكباب قد وقَعَا منه في الماضي وسيقعان مستقبلاً؛ فإنْ صح التأويل فهو ينقض دليل ابن طاهر من أصله، ولكنّ بعض النحاة أنكروا ذلك، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال[3]، والمعوَّل عليه عند النحاة أنّ (أن) المصدريّة الناصبة تخلِّص المضارع للاستقبال[4]؛ بل إنهم قالوا: إنّ أخواتها (لَنْ ، إذَنْ ، كَيْ) ما حُمِلتْ عليها إلاّ لأنها أشبهتها في تخليص المضارع للاستقبال.[5]

وبناءً على ما تقدّم يمكن القول : إنّ ما في البيت استقبال بالنسبة لحالة عدم التغميض الواقعة من قبل[6] ، وأيّاً كانت الاعتراضات على استدلال ابن هشام بنون التوكيد فإنّ استدلالَهُ بأدوات الشرط الجازمة كفيلٌ بنقض دليل ابن طاهر .

---

(1) تنظر حاشية الدسوقي : 80/1 ، وحاشية الأمير : 28/1 .

(2) ينظر الديوان : 105 ، ويراجع الأشباه والنظائر : 214/2 .

(3) ينظر الارتشاف : 1637/4 ، وحاشية الأمير : 27/1 .

(4) ينظر المقتضب: 48/1 ، والمتّبع في شرح اللُّمع للعكبري: 510/2، وشرح الجمل لابن عصفور: 74/3، وشرح التسهيل لابن مالك : 14/4 ، والأشباه والنظائر : 228/2-229 ، 287 ..إلخ .

(5) ينظر أسرار العربية للأنباري : 328 ، والأشباه والنظائر : 293/1 .

(6) ينظر شرح الجمل لابن عصفور : 74/3 – 75 ، وحاشية الأمير : 27/1 .

ويجيب المصنّف عن الدليل الثاني بأنه[1] " إنما حُكِم على مَوْضع الماضي بالجزم بعد (إنْ) الشرطية لأنها أثّرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثّرت الجزم في محلّه ، كما أنها لمّا أثّرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثّرت النصب في لفظه" .

لقد ظنّ ابن طاهر أنها لو كانت الناصبة لصيّرت الماضي إلى صيغة المضارع قياساً على (لم) التي قلبت الماضي إلى صيغة المضارع لتعمل فيه[2]، وهذا ليس بلازم ؛ فالتأثير في المعنى لا يوجب التأثير في الإعراب ، كما أنّ (لا) النافية تنفي ما بعدها ولا تأثير لها في الإعراب ، حتى وإنْ علّل النحاة عدم التأثير بعدم اختصاصها بالأفعال[3] ؛ لأنّ معنى النفي لا يفارقها ، فدلّ هذا على عدم اشتراط العمل بالتأثير في المعنى أحياناً ، ولكن ابن هشام – هنا – يؤكّد هذا التلازم بين التأثير في المعنى والتأثير في اللفظ ، ويقيس تأثير (إن) الشرطية في الماضي بعمل (أنْ) في المضارع ، وليس هذا الربط بمطّرد ، فقد تؤثّر بعض الأدوات في معنى المضارع ولا تؤثّر في إعرابه كالسين وسوف، وفي هذا التعليل نظر[4]، ويؤيّد تعليل ابن هشام ما ذكرهُ ابن عصفور من قبله : " فإنْ وقع بعدها الماضي بَقِيَ على معناه من المُضِيّ ، ولا تعمل فيه شيئاً ؛ لأنه مبنيّ ، وإن وقع بعدها المضارع فإنها تُخلِّصُه للاستقبال وتنصبه " [5].

---

[1] المغني : 41 .

[2] ينظر الهمع : 88/4 .

[3] ينظر الهمع : 119/2 ، والأشباه والنظائر : 277/1 .

[4] من الممكن أنْ يقال: إنّ المانع من تأثير السين في الإعراب مع اختصاصها بالمضارع علةٌ أخرى وهي أنّ السين عُدّت كجزء الفعل وجزء الشيء لا يعمل فيه، وحُمِلتْ عليها سوف، ينظر الأشباه والنظائر:275/1، وحاشية الدسوقي : 80/1 .

[5] ينظر شرح الجمل لابن عصفور : 283/2 .

القضية الثانية – وَصل (أنْ) بالأمر والنهي :

يجيب ابن هشام عن دليل أبي حيّان الأول بأنّ[1] : " فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يسلّم مصدرية (أن) المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: ["**وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا** " النور : 9][2] ؛ إذْ لا يُفهم الدعاء من المصدر إلاّ إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو : سقياً ورعياً " .

لقد ظنّ أبو حيّان أنّ فوات معنى الطلبيّة في الأمر بتغيير الصيغة إلى المصدر المنسبك يمنع من جَعْل (أنْ) قبله مصدرية ، ولم يعتدّ بالدلالة الوضعية لـِ(أن) والفعل قبل التأويل بالمصدر ، ولكنّ صورة اللفظ – أي دلالة الأمر والنهي – فيها معتبرة ؛ بل إنّ فيها مزيد فائدة على المصدر الصريح كما قرّر ذلك السهيلي حين قال:" ومزيد الفائدة لا يُخرِج الفعل عن كونه فعْلاً، فلذلك لا تخرج (أن) كونها مصدرية كما لا يخرجها عن ذلك صيغة المضي والاستقبال بعدها"[3].

وإذا كان فوات المضيّ والاستقبال في نحو : " أعجبني أنْ تقوم ، وأنْ قمت" عند التأويل بالمصدر " أعجبني قيامُك " لم يضرّ ، فإنه بالقياس – أيضاً – لا يضرّ فوات معنى الأمر في نحو " كتبت إليه بأنْ قم " إذا أوّلْنَاهَا بالقيام، ثم إنّ معنى الأمر عند السبك بالمصدر لم يَفُت كلُّه ، فليس بالضرورة أنْ يكون المصدر من مادة الفعل على نحو القيام في حكاية سيبويه ، فقد يجوز أنْ يكون التأويل من المادة الدالّة على الطلب فيكون التقدير " كتبت إليه بالأمر بالقيام " – أي: الأمر بأنْ قُمْ – أو بالنهي عن القيام إذا كان المثال بألاّ تقم [4] ، وبهذا يصرّح الزمخشري في تفسير قوله تعالى : [" **إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ**"

---

[1] المغني : 41 .

[2] قرأها الإمام نافع بتخفيف (أنْ) وبصيغة الماضي الدالّ على الدعاء، يراجع الحجة للقراء السبعة لأبي علي: 315/5 ، وإعراب القرآت السبع وعللها لابن خالويه : 101/2 .

[3] ينظر نتائج الفكر : 129 .

[4] تنظر حاشية الشمنيّ مع شرح الدماميني : 61/1 – 62 ، وروح المعاني : 154/6 .

نوح: 1] فيقول: "أصله بأنْ أنذر فحُذف الجارّ وأُوصِل الفعل وهي (أن) الناصبة الفعل، والمعنى: أرسلناه بأن قلنا له: أنذرْ، أي: أرسلناهُ بالأمر بالإنذار".[1]

ثم يُلزِم المصنّف أبا حيّان أنْ يمنع مصدرية (أنْ) المخفّفة في آية النور السالفة في قراءة الإمام نافع[2] ، إذا منع مصدريّة (أن) قبل الأمر ؛ لأنّ معنى الدعاء يفوت بتأويل المصدر المنسبك في الآية فيصبح التقدير ، والخامسة غضب الله عليها ، كما يفوت معنى الأمرية في المثال السابق ، ومع هذا فهو يجوّز مصدرية (أن) المخففة في هذه الآية وفي قوله تعالى : [" **فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا**" النمل : 8] [3]،ولا يخفى انتفاء معنى الدعاء عند تقدير "مباركة مَنْ في النار".

وبناءً على هذا يمكن القول إنّ أبا حيّان وقع في التناقض ؛ إذْ منع مصدرية الناصبة وأجاز مصدرية المخففتيْن مع أنهما ليستَا من قبيل المفعول المطلق الذي يدلّ أصله على الدعاء نحو: سلام عليكم، التي أصلها: أسلّم عليكم سلاماً[4]، وعليه فتجويز مصدرية المخففتيْن مع تفويت معنى الدعاء يلزم تجويز مصدرية الناصبة مع تفويت معنى الأمرية قياساً .

ويجيب ابن هشام عن الدليل الثاني بأنه[5] : " إنما امتنع ما ذكرهُ ؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء لا لما ذكر ، ثمّ ينبغي له ألاّ يسلّم مصدرية (كَيْ)؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوظة بلام التعليل، ثم ممّا **يُقطع به على قوله بالبطلان** حكايةُ سيبويه "كتبتُ إليه بأن قم"، وأجاب عنها بأنّ الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله [6]:

---

[1] ينظر الكشاف : 161/4 .

[2] أبو رويم نافع بن عبدالرحمن ، قارئ المدينة وأحد القراء السبعة [ت : 169 هـ] ، ينظر غاية النهاية : 330/2-334 ، والأعلام : 317/8 – 318 .

[3] ينظر البحر : 434/6 ، 55/7 .

[4] تنظر حاشية الدسوقي : 81/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 196/1 .

[5] المغني : 41-42 ، ويراجع الارتشاف : 991/2 .

[6] البيت للراعي النّميري، وتمامه: "هن الحرائر لا ربات أحمرة .. سود المحاجر" ينظر الديوان: 122، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي: 336/1-337، وشرح الأبيات للبغدادي: 368/2 -370 .

لا يقرأنَ بالسُّوَرِ

وهذه **وهمٌ فاحش** ؛ لأنّ حروف الجرّ – زائدةً كانت أو غير زائدة – لا تدخل إلاّ على الاسم أو ما في تأويله " .

يوضحّ ابنُ هشام سببَ مَنْع المثال الذي أوْرَدَهُ أبو حيّان وهو أنّ الإنشاء ليس له نسبة خارجيّة تطابقه أو لا تطابقه، بمعنى أنه لا يحتمل الصدق أو الكذب ؛ لأنّ مدلول اللفظ وهو (أنْ قُمْ) لا يحصُل إلاّ بالتلفُّظ به، ولذا لم يتعلّق الأمر والنهي بالإعجاب والكراهية ، فالامتناع لأمر عارض وهو كون الإنشاء لا خارج له[1]، هذا ويجوز أن يتعلّق الإعجاب والكراهية بالإنشاء إذا قُدّرتْ مادة الطلب قبل المصدر المسبوك فيكون التأويل: أعجبني الأمر بالقيام ، وكرهت الأمر به.

ويظهر من كلام أبي حيّان أنه يشترط أنْ يكون المصدر المؤوّل في موقع الفاعل أو المفعول ، وهذا لا ينطبق على ما قرّرهُ أبو حيّان نفسه في الكلام عن (كَيْ) المصدرية ومقارنتها بـ(أنْ وأنّ) إذ يقول: "وشرط تقديرها بالمصدر أنْ تدخُلَ عليها لام التعليل لفظاً نحو: جئتُ لكي أقرأ، أو تقديراً نحو: جئت كي أقرأ، وأنت تقدّر اللام ... ولا يدخل عليها عاملٌ غير لام التعليل بخلاف (أنْ) و(أنّ) فتكون مبتدأ ، ومفعولاً به ، ومجرورةً بلام التعليل وبغيرها ممّا يناسب"[2]، وهذا الأمر يُدخِل أبا حيّان في التناقض أيضاً .

ثم يجزم المصنف بالقطع ببطلان ما ذهب إليه أبو حيّان مستدلاً بصحّة ما حكاهُ سيبويه الذي أكّد مصدرية (أنْ) بدخول حرف الجرّ عليها مع فعلها ، وهذا ممّا يقطع باسميّتها، وقد غفل أبو حيان– كما يقول ابن هشام– عن أنّ حروف الجرّ أصليّةً أو زائدةً لا تدخل إلاّ على الأسماء صريحة أو مؤوّلة فاستشهد ببيت الراعي[3] السابق، ومن المعلوم أنّ المفعول لم يخرج عن الاسمية بدخول الباء

---

[1] تنظر حاشية الدسوقي : 81/1 .

[2] ينظر الارتشاف : 991/2 بتصرف .

[3] أبو جندل عُبَيْد بن حصين النميري الشهير بالراعي ، شاعر أمويّ فحل [ت : 90 هـ] ينظر معجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن : 94 ، والأعلام : 340/4 .

الزائدة عليه، فكذلك الشأن في الباء الداخلة على (أن) في حكاية سيبويه، إذْ إنّ احتمال زيادتها لا يُلغِي اسمية ما بعدها.[1]

والمثير للانتباه أنّ أبا حيّان لم ينكر وَصْل الأمر بـ(أنْ) في بحره وارتشافه، بل إنّ نصوصه فيهما صريحة، فقد جوّز ذلك الوصل في أكثر من موضع في تفسيره، في نحو قوله سبحانه: ["وَأَنُ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللهُ" المائدة: 51]، وفي قوله عزّ وجلّ: ["وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً " يونس : 105] [2]، وكذلك في قوله جلّ وعلا : [" وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَاتَّقُوهُ " الأنعام: 72]، وغاية ما هنالك أنه ينفي معنى الأمرية إذا انسبك المصدر بـ(أن) وفعل الأمر، حيث قال في تفسير الآية الأخيرة رادًّا على ابن عطيّة زعمَهُ أنّ " أن أقيموا " ليستْ معطوفة على "لِنُسلِمَ" في الآية قبلها: "وليس كذلك ؛ لأنّ (أنْ) إذا دخلت على فعل الأمر وكانت المصدرية انسبك منها ومن الأمر مصدر، وإذا انسبك منهما مصدر زال منها معنى الأمر، وقد أجاز النحويون سيبويه وغيرهُ أنْ توصَل (أن) المصدرية الناصبة للمضارع بالماضي والأمر "[3] .

وقد نصّ على وصل (أنْ) بالأمر في موضعيْن من ارتشافه، ولم يعلّق عليهما بشيء ممَا يدلّ على ارتضائه هذا الحكم، ولعلّه خالف الجماعة في شرح التسهيل الموسوم بـ(التذييل والتكميل) أو في كتاب آخر لم أطّلع عليه[4].

وخلاصة القول في هذه المسألة: أنّ ابن هشام استخدم ست كلمات دالة على المؤاخذة هي **الصحّة ، والخلاف ، والزعم ، والنقض ، والبطلان** المؤكّد **بالقطع، والوهم** الموصوف **بالفاحش** ونظراً لأن هذه المسألة طويلة ومتشعّبة بنى رُدُودَهُ على أكثر من أمر فاعتمد على القياس، والتعليل النحوي، والتعليل المنطقي والحجّة العقلية، والقاعدة النحوية، وبعض ما أقرَّهُ أبو حيّان في كتبه وناقضَهُ هنا، وقد كانت اعتراضات ابن هشام في مجملها مقبولةً مع بعض التحفُّظَات اليسيرة

---

[1] لبعض النحويين احتمالات في أنْ تكون (أنْ) تفسيرية أو زائدة ، تراجع حاشية الأمير : 29/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 196/1 – 197 .

[2] ينظر البحر : 504/3 ، 196/5 ، ويراجع الكشاف : 255/2 ، والدرّ المصون للسمين : 72/4-73 .

[3] ينظر البحر : 160/4 ، ويراجع التبيان : 508/1 ، وروح المعاني : 190/7 .

[4] ينظر الارتشاف : 991/2 ، 1637/4 .

عليها كنقضه دليل ابن طاهر الأول بنون التوكيد ، ورأى الجمهور في وصل (أن) بالماضي والأمر أولى بالاتّباع ، حتى وإن حاوَل بعض المتأخرين أنْ يصفه بالتكلُّف والخروج عن النظائر من غير داعٍ[1] ، وكون (أن) الداخلة على الماضي والأمر ليست هي الداخلة على المضارع هذا هو التكلّف بعينه ، وإذا كان النحاة جميعاً يقرّرون أن لـ(أنْ) أحكاماً خاصةً بها ، وأنها تعمل ظاهرةً ومضمرة فما المانع من تميُّزها عن أخواتها بدخولها على الأفعال الثلاثة تحقيقاً لكونها أمّ النواصب ، ثم إنّ شبهة عدم العمل فيهما بخلاف الداخلة على المضارع مدفوعة بأنّ عدم عملها لا يلغي مصدريتها ؛ إذ المصدرية متعلقة بالمعنى لا بالعمل .

أمّا نسبة نَفْي وصل (أنْ) بالأمر إلى أبي حيّان فهي محلّ نظر ، وما ذكرهُ بعضهم من أنّ كلّ موضع تقع فيه (أن) مصدرية يحتمل وقوعها فيه تفسيرية ؛ لأنّ فيها معنى القول دون حروفه ، أو يحتمل أنْ تكون زائدة ؛ لكراهة دخول حرف الجرّ على الفعل في الظاهر[2] فهما احتمالان يسقطان عند التمحيص؛ لأنّ (أنْ) المفسرة حرف بمعنى (أي) وحرف الجرّ لا يدخُل على حرف مثله، ولأنّ (أن) الزائدة لها مواضع خاصة ليس هذا الموضع منها.[3]

وإذا كان قصد أبي حيّان حكاية اللفظ فإنه يجوز حكايته بدون (أنْ) فيُقال: كتبتُ إليه بقم، وبلا تقم، ويكفي في الردّ عليه حكاية سيبويه التي رواها بالباء الداخلة على (أن).

وقد استعان ابن هشام بهذه الرواية للجزم ببطلان رأي أبيّ حيّان ، ومن المعلوم عند الخاصة والعامّة أنّ حروف الجرّ تختصّ بالأسماء أو ما في تأويلها ، وهذا ما دعا المصنف إلى القسوة على أبي حيّان عندما غفل عن هذا الأمر الواضح فغضّ من اعتراضه ووصفه **بالوهم الفاحش** .

والله أعلم

---

[1] تراجع حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 62/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 197/1 – 198 ، وينظر النحو الوافي لعبّاس حسن :297/4-298 .

[2] تراجع حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 63/1 .

[3] يبحث عنها مثلا في الارتشاف : 169/4 ، والجني الداني : 221-223 ..إلخ.

المبحث الثاني

نماذج من مؤاخذات موجهة إلى الإعراب والتخريج والتقدير

ويضم هذا المبحث خمسة نماذج :

1- النموذج الأول – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

حذف همزة الاستفهام

بعد أن ذكر ابن هشام شواهد شعرية لجواز حذف همزة الاستفهام سواء تقدمت على (أم) المعادلة أم لم تتقدمها قال[1] : " والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى: ["وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ" الشعراء21][2]، وقوله تعالى : [" **هَذَا رَبِّي** " الأنعام 77 ، 78 ، 79] في المواضع الثلاثة[3]، **والمحققون** على أنه خبر وأنّ مثل ذلك يقوله مَنْ يُنصِف خصمه مع علمه بأنه مبطل ، فيحكي كلامه ، ثم يكُرّ عليه بالإبطال بالحجّة ، وقرأ ابن محيصن[4] ["**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَانذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ** " البقرة : 5] [5] ، وقال – عليه الصلاة والسلام – لجبريل –عليه السلام–: "**وإن زنى وإن سرق؟ فقال: وإن زنى وإن سرق**"[6] .

---

[1] المغني : 23-24 .

[2] ينظر معاني القرآن للأخفش : 461/2 .

[3] الحق أنّ الأخفش لم يذكر في كتابه (معاني القرآن) في هذه المواضع الثلاثة شيئاً عن حذف همزة الاستفهام، بل جوّز فيها وجهين: أحدهما – على تقدير: هذا الشيء الطالع ربي، والآخر على سبيل ضرب الأمثلة ليؤكّد بالحجة القاطعة صدق وحدانية الله ، ينظر معاني القرآن للأخفش : 306/1 ، ولعلّ ابن هشام قد نقل رأيه عن غير هذا الكتاب .

[4] محمد بن عبدالرحمن السهمي المعروف بابن محيصن ، كان أعلم قراء مكة بالعربية ، وقراءته معدودة في الشواذ [ت : 123 هـ] ، ينظر غاية النهاية : 167/1 ، والوافي بالوفيات للصفدي : 223/3 .

[5] قرأها ابن محيصن بحذف همزة الاستفهام (أنذرتهم)، ينظر المحتسب: 129/1، والكشاف: 154/1، وإتحاف فضلاء البشر بالقراآت الأربعة عشر للبنّا: 376/1 .

[6] ينظر الحديث بتمامه في فتح الباري ، كتاب الرقاق : 40/14-44 ، وشرح صحيح مسلم للنووي ، كتاب الإيمان :273/2.

وأقول: أجاز بعض النحاة حذف همزة الاستفهام والتسوية إذا نُوِيَت نحو: ما أدري زيد قام أم عمرو، وذلك لكثرة حذفها[1] شعراً ونثراً إذا وردتْ بعدها (أم) المعادلة؛ بل إنّ بعضهم غالَى حتى قال: إنّ حذف الهمزة مما يجري فيه القياس[2]، وخصَّهُ بعضهم بضرورة الشعر وهو مذهب سيبويه[3]، وجوّز بعضهم حذفها بدون (أم) المعادلة، وذلك في نحو قول الشاعر:

طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ ∴ ولا لَعِباً منِّي وذو الشيب يلعبُ؟

على احتمال الاستفهام ، أي : أو ذو الشيب يلعبُ ؟[4]

وذكر البدر الدماميني أنه يجوز في الحديث الوارد في النصّ أنْ يكون المحذوف الهمزة وما دخلتْ عليه، فيكون التقدير حينئذٍ : أيدخُل الجنة إن زنى وإن سرق؟ لدلالة ما سبق عليه، وبهذا علّل أصحاب الحواشي تأخير المصنّف الاستدلال بالحديث عن الآية ؛ لأنّ الاستدلال به فيه احتمال ، والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال[5]، ولكنّ الدماميني نفسه صرّح بأنّ الأحاديث طافحة بحذف الهمزة مع فَقْد (أم)[6]، وقد أورد ابن مالك والعكبري مجموعة من الأحاديث الصالحة للاستشهاد بها على جواز الحذف وقياسه، منها على سبيل المثال لا الحصر قوله – صلى الله عليه وسلم– بعد أن صلّى الصبح: "..**شاهدٌ**

---

(1) ينظر معاني القرآن للفراء :394/2 ، والخصائص : 281/2 ، والكشاف بحاشية ابن المنيّر : 154/1 ، والارتشاف :2007/4 ، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للدلائي : 1/ المجلد الأول :942 .

(2) ينظر التخمير :141/4 ، والجني الداني : 35 ، ورصف المباني : 45 ، والمؤاخذات النحوية لزهير سلطان :244 ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي : 30/1 .

(3) ينظر الكتاب : 174/3 – 175 ، ويراجع الأزهية : 37 ، وشرح المفصّل لابن يعيش : 154/8 ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : 240/2 ، وضرائر الشعر لابن عصفور : 158 – 159 .

(4) البيت للكميت بن زيد ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 34/1 –39 ، وشرح الأبيات للبغدادي :30/1 ، ويراجع جواهر الأدب : 36 .

(5) تراجع حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 27/1 ، وحاشية الدسوقي : 40/1 ، وحاشية الأمير : 13/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 83/1 .

(6) تنظر حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 27/1 .

فلان ؟ " أي : أشاهدّ ..؟ [1] ، وقول الرجل الذي يسأل عن قضاء الصوم عن أمه: "**فأقضيه؟**" أي : أفأقضيه ؟[2] ، وكذلك قول أبي عبيدة بن الجرّاح:[3]".. **يارسول الله أحدٌ خير منّا؟**" أي: أأحدٌ خير منا؟.[4]

ويمكن الاستئناس بقراءة ابن محيصن الشاذّة ، إضافةً إلى هذه الأحاديث الكثيرة لإثبات صحّة قياس حذف الهمزة في الاختيار عند الأخفش بالشرط الذي وَضَعه وهو أَمْن اللَّبْس .

وقد ذهب كثير من المعربين والمفسرين إلى ترجيح الإخبار على الإنشاء[5]، وصرّحوا بعدّة احتمالات في آيات الأنعام منها : أنّ إبراهيم – عليه السلام – حكى قولهم استدراجاً لهم حتى يركنوا إليه ، ثم وَبَّخَهم ، وأقام الحجّة عليهم ، وبيّن لهم فساد اعتقادهم ؛ لأنهم لم يفرقوا بين مخلوقٍ يأفُل ويختفي وبين خالق السموات والأرض الذي لا يغفل ولا ينام . [6]

ومن احتمالاتهم أيضاً: أن يكون في الآيات إضمار القول، والتقدير حينئذٍ: قال: تقولون: هذا ربي، وإضمار القول كثير في القرآن نحو قوله تعالى: ["**وَالذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى**" الزمر: 3]، والتقدير: يقولون : ما نعبدهم إلاّ ... [7]

---

[1] ينظر الحديث بتمامه في مسند الإمام أحمد : 140/5-141 ، ويراجع إعراب الحديث النبوي للعكبري : 54-55 .

[2] ينظر الحديث بتمامه في مسند الإمام أحمد : 362/1 ، ويراجع شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك : 89 .

[3] عامر بن عبدالله المشهور بأبي عبيدة بن الجراح، أحد السابقين في الإسلام ، وأمين الأمة ، فتح الشام في خلافة عمر –ض– [ت بالطاعون : 18 هـ]، ينظر الإصابة : 252/2 - 254، والأعلام: 21/4 .

[4] ينظر الحديث بتمامه في مسند الإمام أحمد: 106/4، ويراجع إعراب الحديث النبوي للعكبري: 159-160

[5] منهم مثلا الزجاج في معانيه : 267/2 ، 86/4-87 ، والنحّاس في إعرابه : 176/3 ، وأبو حيان في بحره : 166/4 ، 9/7 ، أمّا العكبري فقد رجّح الاستفهام في آيات الأنعام ، وأعرب آية الشعراء بحذف حرف الاستفهام فقط ، ينظر التبيان :512/1 ، 995/2 .

[6] ينظر معاني القرآن للفرّاء : 341/1 ، والمحرر الوجيز : 313/2 ، والكشاف : 31/2 ، ومفاتيح الغيب : 50/13 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 2461/3 ، وروح المعاني : 199/7 .

[7] ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 267/2، وإعراب القرآن للنحاس: 177/3، ومفاتيح الغيب: 50/13.

ومن احتمالاتهم كذلك: أن يكون الإخبار على جهة الاستهانة بهم، والتقدير: قال : هذا ربي في زعمكم، على غرار قوله سبحانه : [" **ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**" الدخان :46] أي : أنت العزيز الكريم عند نفسك . [1]

وقال بعضهم في آية الشعراء: إنها إقرارٌ من موسى -عليه السلام-، والمعنى: "تربيتُكَ إيّاي نعمة حين اتخذت غيري عبيداً وتركتني".[2]

والخلاصة: أنّ ابن هشام استخدم كلمة المؤاخذة **التحقيق**؛ ليبيّن أنّ الكلام السابق يفتقر إلى التحقيق والدقّة والتمحيص ، ولذلك اعتمد في ردِّهِ على الإعراب الأول على الحجّة العقلية وفهم المعنى، ويمكن القول : إنّ حذف همزة الاستفهام مطلقاً مع شرط عدم اللبس سائغ لكثرة الشواهد عليه نظماً ونثراً .

وأنا أوافق الأخفش في قياس الحذف بشرط انتفاء اللَّبْس ؛ لأنّ هذا الأسلوب مُتداول كثيراً ومستعملٌ قديماً – كما مرّ – وحديثاً كأنْ يسأل الأستاذ تلميذهُ بنَبْرةٍ معينة : كتبت البحث ؟ فيجيبُه : بـ(نَعَمْ)، وأميل إلى ما ذهب إليه الأخفش – أيضاً– في آية الشعراء ؛ لأنّ رائحة الاستفهام الإنكاري تُشَمّ من سياق القصة .

كما أوافق المصنّف في ترجيح الإخبار بالنسبة لآيات الأنعام مع جواز الاستفهام فيها ؛ ولكنّي لا أُوافقه على نسبة الحذف إلى الأخفش في هذه الآيات ؛ لخلُوّ كتاب الأخير (معاني القرآن) من هذا الرأي ، وهذا يدعوني إلى التساؤُل عن المصدر الذي نقل منه ابن هشام هذا الرأي !

---

[1] ينظر مفاتيح الغيب : 49/13 ، والجامع لأحكام القرآن : 2461/3 .

[2] ينظر معاني القرآن للفراء : 279/2 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : 87/4 ، والبحر : 11/7 .

2- النموذج الثاني – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

محلّ المصدر المؤوَّل بعد عسى

قال ابن هشام: [1] "واختُلِفَ في المحلّ من نحو: عسى زيد أنْ يقوم.. وقيل نُصِب بإسقاط الجارّ أو بتضمين الفعل معنى قارب ، نقله ابن مالك عن سيبويه ، وإنّ المعنى : دنَوْتَ من أنْ تفعل أو قاربتَ أنْ تفعل ، والتقدير الأوّل بعيد ؛ إذ لم يذكر هذا الجارّ في وقتٍ " .

وأقول : للعلماء في إعراب المصدر المؤوّل بعد عسى في نحو المثال السابق إعرابات شتّى[2] لا مجال لذكرها هنا ، وما ذكرهُ ابن هشام من نقل ابن مالك لعبارة سيبويه هو – والله أعلم – تفسير معنى لا تفسير إعراب . [3]

وتتمثّل مؤاخذة المصنّف في استبعاد تقدير حرف جرٍّ محذوف قبل (أنْ)، وكثيراً ما تُحذَف حروف الجرّ قبلها[4] ؛ ولكنه – هنا – اعتمد على السماع ، حيث كان سبب استبعاده تقدير الفعل اللازم (دَنَا) احتمال أنْ يفهم أحدٌ أنّ حذف الجارّ جائز ، أمّا إذا فُهِم حَذْفُه وُجوباً فلا استبعاد بدليل عدم ذكره في كل الأحوال[5] ، وهذا معنى قوله : " لم يُذكَر هذا الجارّ في وقتٍ " أي : لم يُذكَر في كلام العرب ولم يَرِدْ عنهم .

والخلاصة أنّ ابن هشام اعتمد في ردِّ الإعراب على السماع؛لأنه هو الفيصل في تقرير القاعدة أو التقدير الإعرابي،واستخدم كلمة المؤاخذة **البعد**؛ ليبيّن

---

(1) المغني : 40 .

(2) ذكرها المصنّف مختصرةً في هذه المسألة وفصّلها في حديثه عن (عسى) ص:158-159 ، ولمزيد الإطلاع يراجع : شرح اللمع لابن برهان : 424/2 ، والمرتجل لابن الخشاب : 129 ، وأسرار العربية للأنباري : 127 ، وشرح المفصّل لابن يعيش : 115/7-116 ، واللباب للعكبري : 192/1 .

(3) ينظر الكتاب : 157/3 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 394/1 ، ويراجع تعليق محقق المقتضب :69/3 بتصرف: " والذي أراهُ أنّ سيبويه والمبرّد يريان أنّ أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) .. وتفسيرهما هذه الأفعال بـ(قارب) أو (دنا) إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب " ، ويدعّم ما فهمه المحقق وذهب إليه عبارةُ سيبويه في الكتاب 11/3، ونصّها : " ومثل ذلك عسى يفعل ذاك ، فصارت (كدتُ) ونحوها بمنزلة (كنت) عندهم" .

(4) ينظر التخمير : 302/3 ، والهمع : 138/2 ، والأشباه والنظائر : 228/2 .

(5) تراجع حاشية الدسوقي : 78/1 .

أنّ التأويل النحوي إذا لم تدعمه شواهد مسموعة فإنه يكون أقرب إلى التكلُّف والاستبعاد ، وقد جعل التأويل بالتضمين والنصب على نزع الخافض تخريجان بعيدان لا مسوّغ لهما ويخرجان الألفاظ عن مقتضاها خصوصاً وأن"عسى"فعل جامد ملازم لمعنى الرجاء[1] .

والأولى أنْ يُعرب المصدر المؤوّل بالنصب على الخبرية كما بيّنه المصنف في ثنايا حديثه عن (أن) المصدرية و(عسى)، وقال عنه: "إنه المشهور"، وكما صححّه من قبله ابن عصفور ودلّل عليه[2] ، وهذا الإعراب هو رأي الجمهور .

3- النموذج الثالث – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

إعراب (أن) في قوله تعالى: ["أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بِيُوتاً" النحل: 68]

قال ابن هشام : [3] " **وزعم** الزمخشري أنّ التي في قوله تعالى : ["**أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بِيُوتاً** " النحل : 68] ، مفسرةً ، **وردّهُ** أبو عبدالله الرازي بأنّ قبله (وأوحى ربك إلى النحل) والوحي –هنا–: إلهامٌ باتفاق ، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدرية ، أي : باتخاذ الجبال بيوتاً "[4] .

وأقول : إنّ من الشروط التي أقرّها النحويون في (أن) التفسيرية سَبقُها بجملة فيها معنى القول دون حروفه[5] ، نحو قوله تعالى : ["**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ** " المؤمنون : 27] ، ولمعرفة نوع (أنْ) أتفسيرية هي أم مصدرية ؟ لابدّ من الوقوف على معنى الوحي في الآية، ولا يتأتى ذلك إلاّ بالرجوع إلى معنى الكلمة في المعاجم ، فأصل الوحْي في اللغة : الإعلام في خفاء[6] ، ومن معانيه :

---

(1) ينظر نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدلائي : 1/المجلد الرابع : 1309 .

(2) ينظر شرح الجمل لابن عصفور : 288/2 – 289 ، ويراجع المغني : 40 ، 158 – 159 .

(3) المغني : 44 .

(4) من الغريب أن الرازي لم يردّ على الزمخشري في تفسيره ؛ بل إنه حكى قوله بدون تعليق ، أمّا أبو حيّان فقد نسب التفسيرية إلى الرازي وردّ عليه ، ينظر الكشاف : 417/2 ، ومفاتيح الغيب : 70/20 ، والبحر: 511/5.

(5) ينظر جواهر الأدب : 195 ، وشرح المفصّل لابن يعيش : 142/8 ، وشرح الجمل لابن عصفور 282/:2، 75/3 ، وشرح الرضى على الكافية : 437/4 – 438 .

(6) تنظر مادة " وحي " في أساس البلاغة : 668 ، وتاج العروس : 29/10 .

الإشارة والكتابة ، والرسالة ، والإلهام ، والكلام الخفيّ ، وكلّ ما ألقيته إلى غيرك[1] .

وقد أثبت المفسرون في الآية أنّ الوحي بمعنى الإلهام ، وقال غير واحدٍ منهم : إنّ هذا المعنى متفق عليه[2] ، والإلهام – كما عرّفه علماء الكلام وغيرهم – هو " ما يُلقى في الرُّوع بطريق الفيض " ، وعلى هذا يكون وَحْي الله إلى النحل عن طريق الإلهام والتسخير [3]، مثل سائر البهائم التي ألهمها الله ، وقذف في قلوبها ما يُصلح حياتها ، من تدبير معاشها ، وجلب منافعها ، وتحصين أنفسها من الأعداء .. وغير ذلك ، وهذا ما يُسمّى بالإلهام الغريزي . [4]

ولقد جوّز جماعة من المفسرين والمعربين أنْ تكون (أنْ) هنا تفسيرية، ومنهم ابن عطية ، العكبري ، والبَيْضاوي[5] ، وابن جُزَيّ[6] ، وغيرهم[7]، وحجتهم في ذلك أنّ الوحْي الذي بمعنى الإلهام يفيد معنىً كاللفظ، وهو يتضمّن الحديث في المُلقَى إليه[8] ، والتقدير عندهم: وأوحى ربك إلى النحل وَحْياً مفادُه :

---

[1] تنظر مادة " وحي " في الصحاح : 2520/6 ، واللسان : 412/6 ، والقاموس : 401/4 ، والكليّات للكفوي : 918 ، والوسيط : 1029/2 – 1030 .

[2] ينظر معاني القرآن للفرّاء : 109/2 ، والمحرّر الوجيز : 406/3 ، والتسهيل لابن جُزيّ : 288/2 ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير : 575/2 ، والإتقان للسيوطي : 330/1 .

[3] تنظر مادة " لهم " في الصحاح : 2037/5 ، واللسان : 530/5 ، وعمدة الحفاظ : 2410/4 ، 2818 ، والتعريفات للجرجاني : 51 ، وتاج العروس : 68/9 ، ويراجع شرح قواعد الإعراب للكافيجي : 378 .

[4] ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 210/3 ، والجامع لأحكام القرآن : 3749/5 ، ومباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح : 23 .

[5] أبو الخير عبدالله بن عمر الشيرازي المعروف بالبيضاوي ، قاضٍ، مفسرٌ، علاّمةٌ في العربية ، أهمّ تصانيفه تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل [ت : 685 هـ] ينظر البغية : 50/2 – 51، والأعلام : 248/4 – 249 .

[6] أبو القاسم محمد بن أحمد المعروف بابن جزي الكلبي ، مفسر فقيه مالكي عالم بالأصول واللغة ، من أهم كتبه التسهيل لعلوم التنزيل[ت شهيداً : 741 هـ] ينظر شجرة النّور الزكية لمحمد مخلوف : 213 ، والأعلام : 221/6.

[7] ينظر المحرر الوجيز : 406/3 ، والتبيان : 802/2 ، وتفسير البيضاوي : 186/3 ، والتسهيل لابن جزيّ: 288/2 ، وروح المعاني : 182/14 ، والتحرير والتنوير : 206/14 .

[8] تراجع حاشية الشمنيّ مع شرح الدماميني : 68/1 – 69 ، وينظر شرح قواعد الإعراب للكافيَجي : 378– 379.

أي اتخذي .. إلخ ، وهو تقدير مقبول ؛ لأنّ الله الذي يقول للشيء كُنْ فيكون قادرٌ على أنْ يوحى إلى النحل معاني يفهمها كما يفهم البشرُ الكلام المنشأ من الحروف الهجائية .

أما منكرو مجيء (أن) لتفسيرية في الآية فقد تمسّكُوا بأنّ الإلهام مُوَجَّهٌ إلى مالا يعقل ، ولذلك فهو – عندهم – لا يُعَدّ بمعنى المكالمة[1] ، والإيحاء بمعنى الإلهام يختلف عنه بمعنى القول ، فالإلهام صورة من صور الكلام النفسي ، وهو غير ممثَّل في حروف ؛ لأنه فيضٌ تطمئن إليه النفس ، وتسير وِفْق مراده ، و(أنْ) – عندهم – مصدرية ، والمصدر المؤوّل في محلّ نصب على المفعولية أو مجرور بحرف الجر الباء ، والتقدير الصحيح: اتخاذ بيوتٍ من الجبال (أو) باتخاذ بيوتٍ من الجبال، وليس كالتقدير الذي حكاهُ المصنّف[2] ؛ لوجود (من) التبعيضية أي : بعض الجبال وليس كلّها . [3]

والظاهر من عبارة المصنف ، وابتدائها بلفظ **الزعم** أنه يوافق الرازي في اعتراضه ، ولذلك استغنى بكلامه في الردّ على الزمخشري ، وكأنه ارتضاه ، وهذا ما فهمه ابن الصائغ[4] من العبارة [5] ؛ لأنه استخدم لفظ **الزعم** الدّال على الارتياب ، وكذلك عدم تعليقه على الرازي يرجّح موافقتَه إيّاهُ ؛ ولكن مما يثير الانتباه أنّ ابن هشام في(قواعد الإعراب) لا يجوّز المفسرة فحسب ، بل يرجّحها[6] .

---

[1] تنظر حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 68/1-69 ، وحاشية الدسوقي : 88/1 .

[2] تراجع حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 68/1 ، وحاشية الدسوقي : 88/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 221/1 ، وينظر الجدول في إعراب القرآن : 349/14 .

[3] ينظر الكشاف : 417/2 ، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي : 380 ، وروح المعاني : 182/14 .

[4] شمس الدين محمد بن عبدالرحمن الحنفي المعروف بابن الصائغ ، من أفاضل العلماء ، برع في علوم العربية ، والفقه ، له حاشية على المغني لم يكملها [ت : 776 هـ] ينظر البغية : 155/1-156 ، والأعلام : 66/7 .

[5] تنظر حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 68/1 .

[6] ينظر شرح قواعد الإعراب للكافيجي: 379، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري: 161-162، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي : 125 .

والخلاصة : أنّ ابن هشام استخدم كلمتي المؤاخذة **الزعم والردّ** ، واستعان في رفض إعراب الزمخشري على ردّ غيره الذي تمثّل في إبانة المعنى اللغويّ ، وفهمه ، وتقرير القاعدة النحوية ، وما حكاهُ ابن هشام من ردّ الرازي على الزمخشري غير مُسلَّم من جهتيْن:

الأولى – من حيث المضمون : إذ الظاهر في هذه الآية أنّ الوجهيْن في إعراب (أنْ) صحيحان[1] ؛ لأنّ مَنْ قصر نظرهُ على مُجرَّد معنى كلمة الوَحْي لم يجز التفسيرية ، فالإلهام ليس فيه معنى القول الذي يشترط فيه النحاة أنْ يكون لفظاً، واللفظ: صوت مشتمل على بعض الحروف مذكورةً أو مقدرة[2] ، ومن نظر إلى دلالة المعنى جوّز التفسيرية ؛ لأنّ الإلهام في معنى القول وإن لم يكن فيه معنى القول؛ إذ هو في الحقيقة إعلام[3]،وبه تحصل الفائدة ويتضح المعنى في النفس كالكتابة والإشارة،وهذا الوجه هو ما أميل إليه؛لما فيه من إبراز غرض التفخيم، والتفصيل بعد الإجمال،والتنبيه إلى التدبير العجيب، والعمل المتقن – كما وضّح الكافِيَجى[4] ذلك–.[5]

والجهة الثانية – من حيث النسبة ، لأنّ الرازي حكى قول الزمخشري ولم يتعقبه في هذا الموضع من تفسيره ، والأمر يحتاج إلى تمحيص ، فلعلّ ابن هشام اطّلع على نسخة تختلف عن الموجودة الآن ، أو أنّ الردّ صدر عن الرازي في كتاب آخر غير تفسيره ..

والله أعلم

---

[1] ينظر جواهر الأدب : 196 .

[2] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 1/3-4 ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي : 48-49 ، وأوضح المسالك لابن هشام : 1/12-14 ، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي : 382 .

[3] ينظر التعريفات للجرجاني : 52 ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش : 5/334 .

[4] محي الدين محمد بن سليمان المعروف بالكافِيَجي ، لكثرة اشتغاله بكافية ابن الحاجب ، من تصانيفه شرح قواعد الإعراب [ت : 879 هـ] ينظر البغية : 1/117-119 ، والأعلام : 7/22 .

[5] ينظر شرح قواعد الإعراب للكافيجي : 381-382 .

4- النموذج الرابع – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

إعراب (أنْ) في قوله تعالى:

["مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنُ اعْبُدُوا اللهَ" المائدة: 119]

ذكر ابن هشام أنّ الشرط الرابع عند مثبتي (أن) المفسرة: ألاّ يكون في الجملة السابقة أحرف القول، واستحسن أنْ تُعرَب (أنْ) في الآية مفسرةً للقول على تأويله بالأمر؛ ولهذا عدّل في الشرط الرابع، وجعل الضابط فيه : ألاّ يكون فيها حروف القول إلاّ والقول مؤوّل بغيره، ثم بيّن أنه **لا يصح** أن تكون (أنْ)[1] "مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في (به)، ولا بدلاً من (ما)، أمّا الأول فلأنّ عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ، فكما أنّ الضمير لا يُنعَت ، كذلك لا يُعطف عليه عطف بيان ، **ووهم** الزمخشري فأجاز ذلك **ذهولاً** عن هذه النكتة ، وممّن نصّ عليها من المتأخرين أبو محمد ابن السِّيد، وابن مالك، والقياس معهما في ذلك[2]، وأمّا الثاني فلأنّ العبادة لا يعمل فيها فعل القول، نَعمْ إنْ أُوِّل القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد **فاته** هذا الوجْه هنا فأطلق المنْع، فإن قيل : لعلّ امتناعه من إجازته ؛ لأنّ (أمر) لا يتعدّى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلاّ قليلاً، فكذا ما أُوِّل به، قلنا: هذا لازمٌ له على توجيهه التفسيرية، ويصحّ أنْ يُقدَّر بدلاً من الهاء في (به) **ووهم** الزمخشري فمنع ذلك **ظناً** منه أنّ المبدل منه في قوة الساقط ، فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجودٌ حسًّا فلا مانع" .

وأقول : إنّ اعتراض ابن هشام على الزمخشري تركّز في ثلاثة محاور:

المحول الأوّل – إعراب (أنْ) وصلتها في محلّ جرٍّ عطف بيان على الهاء في (به) وهو إعرابٌ يشوبُه ما قاسهُ ابن هشام تبعاً لابني السِّيد ومالك من امتناع عطف البيان في الجوامد على امتناع نعتها ؛ لأنّ العطف بها بمنزلة النعت في المشتقات ، إذ المراد منهما واحد ، وهو التوضيح والتخصيص[3] ، فإذا امتنع

---

[1] المغني : 44-45 .

[2] ينظر رأيهما في شرح التسهيل لابن مالك: 321/3، ويراجع في تحقيق هذه القاعدة الهمع: 191/5-192.

[3] ينظر شرح المفصل لابن يعيش : 71/3-72 ، والأشباه والنظائر : 238/2-239 .

أحدهما امتنع الآخر ، والواضح من كلام المصنّف أنّ قصدَهُ بتنزيل الجوامد منزلة المشتقات في هذه الحالة –والله أعلم– ليس الحلول محلّها، ولكنه أراد – كما أسلفت– القصد الذي يجمعهما وهو التوضيح والتخصيص، كما نصّ على ذلك بعض النحاة[1]، وكذلك فإنّ عطف البيان أكثر ما يأتي في الجوامد من الأعلام.[2]

وقد اعترض بعض شرّاح المغني على المصنف والتمسوا العذْر للزمخشري ، فقالوا : إنه لم يَذْهَل عن نكتة قياس عطف البيان في الجوامد على النعت في المشتقات ، ولكنها ربما لم تصل عنده إلى درجة القوة فلم يعتدّ بها ، وراعى أنّ المحمول على الشيء لا يلزم فيه أنْ تثبت له جميع أحكامه، ثم قاسوا المنادى المفرد على الضمير ، فقالوا : إنّ المنادى المفرد مُنزّل منزلة الضمير في "أدعوك"؛ ولذا بُنِي ، ومع هذا فلا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور ، بينما لا يُنعت الضمير مطلقاً على المشهور[3] ، وبهذا الاعتراض يمكن الردّ على ما ذهب إليه ابن هشام في تحامُله على الزمخشري .

المحور الثاني– إعراب (أن) وصلتها في محلّ نصب بدلاً من (ما) الموصولة : وهو إعراب أجازه الزجّاج ، ونسبه الرضى إلى الفارسي في أحد الأوْجُه[4] ، وهذا في ظاهره غير جائز كما صرّح بذلك الزمخشري ؛ إذِ اعتبر أنّ البدل يقوم مقام المبدل منه ، فلم يُجوِّز عمل فعل القول في العبادة ؛ لأن العبادة – عندهُ – لا تقال[5] ، ولكنّ النحاة وَجَدُوا لجواز هذا الوجه أكثر من مخرج :

الأول – ما ألزم به المصنّف الزمخشري في تأويل القول بالأمر في التفسيرية ؛ فإذا جوّز ذلك هناك كان عليه أنْ يُجوِّز هذا هنا ، فيكون التأويل النحويّ: ما أمرتهم إلاّ الذي أمرتني به عبادة الله، وهذا التأويل يتماشى مع معنى الآية حتى

---

(1) ينظر الكتاب: 191/2، والمقتضب: 220/4، وشرح التسهيل لابن مالك: 325/3، والارتشاف: 1943/4، وتراجع حاشية الأمير : 32/1 .

(2) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 325/3 ، والارتشاف : 1943/4 ، والبحر : 91/4 .

(3) تراجع حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 71/1 ، وحاشية الدسوقي : 90/1 ، وحاشية الأمير : 32/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 224/1 .

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 223/2 ، وشرح الرضى على الكافية : 36/4 .

(5) ينظر الكشاف : 656/1 .

ولو لم يُؤوَّل فعل القول استناداً إلى ما قرّرهُ الزمخشري نفسُه في المفصّل من أنّ النحاة لم يعنوا بتنحية الأوّل في البدل إهدارهُ واطّراحه ، ولكنهم عنوا به استقلاله بنفسه[1] ، فيكون المعنى : ما قلت لهم إلاّ الأمر بعبادة الله .

الثاني – أنّ العبادة ممّا يُؤمَر بها ، والأمر بالعبادة قول ، إذن فلا يمتنع إعمال فعل القول في العبادة ؛ لأنه قد يُعبَّر بالقول المتعلّق بالفعل عن الفعل كما جاء في قوله تعالى : [" **وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ** " مريم : 81] أي : مُسمَّى ما يقول من المال والولد ، وقوله سبحانه : [" **ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا** " المجادلة : 3] أي : للقول المتعلق بالفعل وهو الوَطْء .[2]

الثالث – أنْ يكون على تأويل محذوف تقديرهُ: الْزَمُوا عبادته، وتكون هذه الجملة بدلاً من "ما أمرتني به"، وأجاب بعض أصحاب الحواشي عن إشكال إبدال الجملة من المفرد بأنّ المبدل منه وهو "ما أمرتني به" مفردٌ لفظاً وجملةٌ معنًى، وأنّ البدل وهو تقدير: الْزَمُوا عبادته، جملةٌ في حكم المفرد؛ لأنها واقعةٌ مقول القول.[3]

ثم إنّ المصنف يُلزِم الزمخشري أنْ يعتبر المصدرية إن كان قصدهُ أنّ الفعل (أمَر) لا يتعدّى بنفسه إلى المفعول الثاني ؛ لأنه اعتبر تعدِّى الفعل في التفسيرية ، فإذا جاز تعدِّيه بنفسه هناك جاز تعدِّيه هنا – أيضاً – ، هذا ويجوز أنْ يتعدّى الفعل (أمر) بنفسه نحو: أمرتكَ الخيرَ، ولكنّه قليل ، أمّا تعدِّيه بالباء فهو كثير نحو: أمرتك بالخير.[4]

المحور الثالث – إعراب (أن) وصلتها في محلّ جرٍّ بدلاً من الهاء في (به) :

وهو إعراب أجازهُ جماعة من المعربين[5] ، والتأويل النحوي – حينئذٍ –: ما قلت لهم إلاّ ما أمرتني به بأن اعبدوا الله، أي : بعبادته ، على نيّة تكرير العامل وهو

---

[1] ينظر المفصّل : 157 .

[2] ينظر الكشاف : 523/2 ، 70/4 – 71 .

[3] تنظر حاشية الدسوقي: 90/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي: 224/1 ، ولم يشترط بعضهم التوافق، فأجازوا أنْ تُبدَل الجملة من المفرد ، ينظر الهمع : 221/5 .

[4] ينظر اللسان ، مادة " أمر " : 104/1 ، وتراجع حاشية الدسوقي : 91/1 .

[5] ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: 223/2 ، والتبيان: 476/1 ، وشرح الرضى على الكافية : 36/4، والبحر : 60/4 .

باء الجر، وقد بنى الزمخشري مَنْعَهُ هذا الإعراب على الظنّ بأنّ المبدل منه وهو الهاء في (به) في حكم الساقط المهدر ، ومن ثمّ تبقى الصلة بلا عائد ، ولا حُجّة له في ذلك ؛ لأنّ المبدل منه معتبر ، وقد نقض في مفصّله ما جاء في كشافه ، وهو أمرٌ لا يسَعُه إنكارهُ – كما أَلْمَح إلى ذلك ابن المنير[1] ، ونصّ عليه الزمخشري نفسه في فصل البدل فقال : " وقولهم : إنه في حكم تنحية الأوّل إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التأكيد والصفة في كونها تمتيناً لما يتّبعانه ، لا أنْ يعنوا إهدار الأول واطّراحه ... فلو ذهبت إلى إهدار الأوّل لم يَسُدّ كلامُك"[2]، وبناءً على هذا فإن العائد موجود – كما قال ابن هشام – فزال ظنّ الزمخشري في بقاء الصلة بلا عائد ، والذي منع من أجله وَجْه البدلية ، وساغ بذلك إعراب المصدر المؤوّل بدلاً من الهاء .

والخلاصة أنّ ابن هشام استخدم خمس كلمات دالة على مؤاخذة الزمخشري في إعراباته هي **عدم الصحّة، والوهم ، والذهول ، والفوت ، والظنّ** معتمداً في ردوده على القاعدة النحوية ، وتأويل المعنى ، وإلزام الزمخشري بما غفل عنه عن قواعد قرّرها في بعض كتبه ولم يفطن إليها هنا.

وقد أصاب الزمخشري – فيما أراه – في تجويز الوجْه الأوّل ، وناقض نفسه في إعراب الوجهين الآخرين ، فمنع ما حقه الجواز ، واعتراض المصنف عليه في الإعرابيْن مقبول ؛ ولكنه قد غالى في وصفه **بالوهم والذهول** في الوجه الأول ، والظاهر أنّ الزمخشري لم يَوْهَم ولم يَذْهَلْ ؛ بل إنه ربما لاحظ ضعف العلّة المانعة من عطف البيان لجمود هاء الضمير ، ورآها غير معتبرة ، فترجح عنده الجواز كما ذكر المعتذرون عنه ، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى جواز الإعرابات الثلاثة .

---

[1] أحمد بن المنيّر السكندري ، من العلماء القضاة ، له تفسير وحاشية على الكشاف [ت : 683 هـ] ينظر طبقات المفسرين للداودي : 88/1 –90 ، والأعلام : 212/1 .

[2] ينظر المفصّل: 157 ، والكشاف بذيله الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير: 656/1 .

5- النموذج الخامس – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

إعراب (أيّ) الموصولة من قوله تعالى :

[" ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيّاً " مريم : 69]

ذكر ابن هشام أنّ الوجه الثالث من أوْجُه (أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء أن تكون اسماً موصولاً ، وبعد أنْ أوْرد طائفة من الإعرابات المتباينة قال[1] : " **وزعم** ابن الطراوة أنّ (أيّا) مقطوعة عن الإضافة فلذلك بُنِيتْ ، وأنّ (هم أشد) مبتدأ وخبر ، وهذا **باطل** برسم الضمير ، متصلاً بـ(أيّ)، وبالإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانت معربةً " .

وأقول : إنّ النحاة فصّلُوا في أنواع (أيّ) الموصولة فأثبتوا لها أربعة أحوال :

الحالة الأولى – أنْ يُذكر مضافُها وعائدها نحو : جاءني أيُّهم هو قائم ".

الحالة الثانية – أنْ يُحذَف مضافُها ويُذكَر عائدُها نحو : اضربْ أيًّا هو قائم".

الحالة الثالثة – أنْ تُقطع عن الإضافة ويُحذَف العائد نحو : " اضرب أيًّا قائم".

الحالة الرابعة – أنْ تضاف ويُحذَف عائدها ، نحو الآية السابقة .

وقد أجمع النحاة في الحالتيْن الأوليين على الإعراب ، والصواب في الحالة الثالثة الإعراب كذلك ، أمّا الحالة الرابعة فهي محلّ خلاف عند النحاة بين الإعراب والبناء، وكذلك كونها استفهامية أو موصولة ، ومن آرائهم فيها :

رأي الخليل ويونس ، وكثير من المتقدمين أنّ (أيّ) استفهامية معربة ، والضمة علامة رفع ، ثم اختلفوا في إعراب (أيّ) وما بعدها إلى مذاهب شتى

رأي سيبويه وغيرهُ أنّ (أيّ) موصولة ، وأنّ ضمّتها ضمّة بناء لا إعراب،

---

[1] المغني : 89 .

وفي المسألة آراء وإعرابات أُخرى ليس هنا مجالُها.[1]

هذا.. ويُجمع النحاة والمعربون على أنّ (أيّاً) في الآية مضافة إلى (هم) إلاّ ابن الطراوة خالف إجماعهم حيث **زعم** أنها مقطوعة عن الإضافة ، وأنّ جملة "هم أشد" مبتدأ وخبر ، وقد **أبطل** ابن هشام إعرابه هذا معتمداً على تعليليْن :

الأوّل – رسم المصحف الشريف الذي رسمت فيه (أيهم) متصلةً .

الثاني – الإجماع المنعقد على إعراب (أيّ) إذا لم تُضَف .

وقد حاول المصنّف في التعليل الأوّل إبطال دَعْوى القطع ليَنْفِيَ به دعوى البناء ، ومقصدهُ أنّ (هم) ضمير جرٍّ أُضيفت إليه (أي)، ولو كان ضمير رفع منفصلاً لانفصل كتابةً فصارتْ (أيّ هم)، وهذا التعليل محلّ نَظَرٍ وقَدْحٍ عند جماعة الحواشي ؛ لأنّ هناك كلمات في الرسم العثماني خارجةٌ عن قياس الرسم الإملائي ، ولا يتناسب رسْمُها مع نطقها نحو قوله تعالى : [" **أَوْ لَأَاذْبَحَنَّهُ** " النمل: 21] وقوله سبحانه : [" **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ** " الذاريات : 47] فإن الكلمتين يرسمان هكذا ، ويُنطقان في القراءة : لأَذْبَحَنَّهُ، بِأَيْدٍ، ومن الغريب أنّ ابن هشام وقع في التناقض فألزم غيره بما لم يُلزِم به نفسه ، وذلك أنّه أنكر على أبي عبيدة عَدّ التاء زائدة في أوّل الحين من (لات) في قوله تعالى : [" **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**" ص: 2] ، وردّ عليه بأنه لا دليل له في استدلاله بأنّه وَجَدها في مصحف الإمام مختلطةً بـ(حين) في الخط ، ونصّ على أنه: "كم في خطّ المصحف من أشياء خارجة عن القياس"، فكان الأولى بالمصنف ألاّ يتمسّك بما أنكرهُ على غيره ، فكما أنكر على أبي عبيدة تمسُّكه بالرسم القرآنيّ في (لات) كان ينبغي عليه ألاّ يُقيمه دليلاً للردّ على ابن الطراوة في (أيّهم) .

---

[1] لتفصيل القول في هذه المسألة ومعرفة آراء العلماء فيها ينظر مثلا: الكتاب : 398/2 –401 ومعاني الحروف للرمّاني : 160–161 ، ونتائج الفكر : 198 – 199 ، وأمالي ابن الحاجب : 147/1–149 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 208/1–209 ، والهمع : 312/1–313 ، ويراجع إعراب هذه الآية المشكلة في كتب المعربين والمفسرين منها مثلا : معاني القرآن للأخفش : 218/1 – 219 ، وإعراب القرآن للنّحاس : 24/3، والمحرر الوجيز : 26/4، والكشاف : 519/2–520، والتبيان : 878/2–879 ، والبحر : 208/6 ..إلخ .

أمّا تعليله الثاني القاضي بأنّ إجماع النحاة منعقد على أنّ عدم إضافة (أيّ) يوجب إعرابها فلا غُبار عليه ولا اعتراض ، حتى إنّ البدر الدماميني وَصَفَه بأنه "ردٌّ منقدحٌ لا إشكال في صحته"[1] ، وقد أَوْرَدَ أبو حيان إعراب ابن الطراوة ولم يُعلِّق عليه ، أمّا الأشموني[2] فاكتفى في منعه هذا الإعراب بردّ ا بن هشام .[3]

والخلاصة أنّ ابن هشام استخدم كلمتي المؤاخذة **الزعم والبطلان**؛ ليُدحض حجّة ابن الطراوة معتمداً على رسم المصحف القاضي باتصال (أيهم)، وبإجماع النحاة على إعراب (أيّ) في حالة عدم الإضافة ، وما ذهب إليه ابن الطراوة من أنّ (أيّاً) في آية مريم مقطوعة عن الإضافة ، وأنّه يترتب على القطع بناؤُها مردودٌ ؛ لأنّ القطع عن الإضافة يوجب الإعراب – كما قرّر النحاة ذلك –، وعلى الرغم من أنّ التعليل الأوّل الذي اعتمد عليه ابن هشام في إبطال إعراب ابن الطراوة غير مقنع ، ولا يمكن التمسُّك به ؛ لأنه حجّة ضعيفة ، على الرغم من ذلك فإنّ التعليل الثاني كفيل بأنْ ينقض زعم ابن الطراوة ويبطله .

---

[1] ينظر المغني: 524 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمني مع شرح الدماميني: 169/1، وحاشية الدسوقي :215/1، وحاشية الأمير : 72/1–73، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني على الألفية: 55/1 .

[2] أبو الحسن علي بن محمد المعروف بالأشموني ، نحوي من فقهاء الشافعية من أشهر كتبه شرحه على الألفية [ت نحو : 900 هـ] ، ينظر الضوء اللامع للسخاوي : 5/6 ، والأعلام : 163/5 .

[3] ينظر الارتشاف : 1018/2 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية : 55/1 .

المبحث الثالث

نماذج من مؤاخذات

موجهة إلى العمل والزيادة والمعنى والدلالة

ويضمن هذا المبحث ستة نماذج :

1- النموذج الأول – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

إهمال (إن) المخففة ونوع الفعل بعدها

قال ابن هشام[1] : " والثالث – يعني من أنواع (إن) المكسورة المخففة – أنْ تكون مخففةً من الثقيلة فتدخُل على الجملتيْن ، فإنْ دخلت على الاسمية جاز إعمالها **خلافاً** للكوفيين[2]،لنا [3] قراءة الحرْميَّيْن وأبي بكر[4] : [" **وَإِن كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ** " هود : 111] [5]، وحكاية سيبويه : إنْ عمْراً لمنطلقٌ "[6] ، وبعد أنْ بيّن ابن هشام أنّ إهمالَها واجب إن تلاها فعل ، والأكثر أن يكون ماضياً ناسخاً، وأقلّ

---

(1) المغني : 35-36 .

(2) ينظر معاني القرآن للفرّاء : 29/2-30 ، والإنصاف : 195/1 -208 ، وقد أشار بعض النحويين إلى أنّ الكوفيين لا يعتمدون (إن) المخففة أصلاً ، وكل ما ورد هكذا يعدونه (إن) النافية ، وعلى هذا يكون الخلاف بين الفريقين على المخففة والنافية ، لا على الإعمال والإهمال ، ينظر الهمع : 183/2 ، وتراجع حاشية الدسوقي :22/1 ، وحاشية الأمير : 22/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 159/1 .

(3) وضّح المحققان المعنى في الهامش بتقدير " يشهد لنا " وفي حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 52/1 ، : " لنا أيّها القائلون بالإعمال " .

(4) الحرْميّان هما الإمامان : نافع ، وأبو معبد عبدالله بن كثير قارئ مكة وقاضي الجماعة بها [ت : 120 هـ] ، أمّا أبو بكر فهو شعبة بن عيّاش الكوفي روي القراءة عن عاصم [ت : 193 هـ] ، تنظر ترجمة الأخيريْن على التوالي في غاية النهاية: 443/1 -445 ، 325 -327 ، والأعلام: 255/4، 242/3.

(5) قرأ الثلاثة بتخفيف (إن) ونصب (كلاً) ، وخفف الحرميان (لَمَا) ، وضعّفها شعبة ، ينظر الحجة لأبي علي: 380/4، وإعراب القرآت السبع لابن خالويه: 294/1، والبدور الزاهرة : 157 .

(6) ينظر الكتاب : 140/2، ويراجع معاني القرآن للأخفش : 120/1، والمقتضب : 50/1 .

منه أنْ يكون مضارعاً ناسخاً قال : " ويُقاس على النوعيْن اتفاقاً ، ودون هـذا أنْ يكون ماضياً غير ناسخ نحو قوله : [1]

شَـلّتْ يمينُـكَ إنْ قتلْـتَ لَمُسـلِماً ∴ حَلَّـتْ عليـكَ عقوبـةُ المتعمّـدِ

ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش ، أجاز : إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت" [2].

وأقول : إن الأشهر في (إن) إذا خُفّفت أن تُهمَل[3] نحو قوله تعالى : ["**وَإِن كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**" يس : 31] ، والمصنّف أجاز إعمالها – مع أنـه قليل – وِفَاقاً للبصريين ، اعتماداً على القراءة السبعية المتواترة ، واللغة الفصيحة التي حكاها سيبويه [4].

وقد أسهب الأنباري[5] في الانتصار للبصريين على الكوفيين ، وأهمّ كلامه أنّ تخفيف (أنْ) لا يخرجها عن العمل قياساً على حذف الفاء واللام من اللفيـف المفروق ، والنون من مضارع (كان) فإنّ هذا التخفيف لم يخرجهما عن العمـل نحو قوله تعالى : [" **وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ**" النحل:127] وقوله:["**وَقِهِـمُ السَّيِّئَاتِ**" غافر:8] [6] .

---

[1] البيت لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوّام – رضي الله عنهما – وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز ، وفي البيت أكثر من رواية ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي : 71/1 – 73 ، وشرح ا لأبيات للبغدادي: 89/1 –95 ومن الغريب أنّ ابن هشام نسب البيت إلى صفية زوج الزبير في تخليص الشواهد: 379 ، وهو سَهْوٌ منه ، وقد ردّهُ السيوطي في شرح الشواهد : 73/1 .

[2] لم أعثر على هذا الرأي في معاني القرآن للأخفش ، وأثبته أبو حيّان في الارتشاف : 1274/3 ، ومن قبله ذكرهُ ابن مالك واختاره في شرح التسهيل : 37/2 ، وقال : إنه موجود في كتاب المسائل للأخفش .

[3] ينظر الأزهية : 46 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 33/2 –34 ، وشرح الرضى على الكافية : 365/4–366 ، والجنى الداني : 208 .

[4] ينظر الإنصاف : 195/1 ، وأمالي ابن الحاجب : 165/1 ، وشرح الرضى على الكافية : 366/4.

[5] أبو البركات عبدالرحمن بن محمد المعروف بالكمال الأنباري ، إمام زاهد ، جمع بين الفقه والنحو ، وتفنّن في التصنيف ، من أشهر كتبه الإنصاف وأسرار العربية [ت : 577 هـ] ينظر الإنباه : 169/2–171 ، والأعلام :104/4.

[6] ينظر الإنصاف : 195/1 – 208 ، ويراجع الحجّة للفارسي : 380/4 ، وإعراب القرآت السبع لابن خالويه : 1 /295 .

وقد خُرِّجت قراءةُ الحرْميَّيْن "وإنْ كلاّ لَّمَا" على أنّ (إنْ) مخفّفة عاملة، (وكُلاًّ): اسمها، واللام لام الابتداء ، و(ما): موصولة : أو نكرة موصوفة، أو صلة مؤكِّدة ، واللاّم الثانية واقعة في جواب القَسَم ، وجملة "يوفينهم": في محلّ رفع خبر الناسخ المخفّف[1] ، أمّا قراءة شعبة فقد اضطرب المعربون في تخريجها، وأقرب هذه التخريجات إلى الصواب وجهان :

الأول – أنْ تكون مخففّة نصبت (كلاًّ) ، و(لمّا) جازمة ، والتقدير – حينئذٍ – "لمّا يُوفُّوا أعمالهم وسيُوفُّوْنها " .

والثاني – أنْ تكون نافية و(كلاًّ) منصوبة بفعل محذوف تقديرهُ: أرى، و(لمّا) بمعنى (إلاّ)"[2]، وهذا التأويل يُخرِج القراءة عن دائرة الاستشهاد، وكان الأولى بالمصنف أنْ يقتصر على الاستشهاد بقراءة الحرْميَّيْن؛ لأنها كافيةٌ لإثبات لغة الإعمال، ولأنّها لا إشكال فيها خلافاً لقراءة شعبة إذا جُعِلَتْ (لمّا) بمعنى (إلاّ)[3].

هذا وقد قاس الأخفش المثالين على بيت عاتكة[4] ، وورد مثله أيضاً في قراءة ابن مسعود[5] الشاذة " لَقَلِيلاً " في قوله عزّ وجلّ: ["إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً" المؤمنون: 115] ، والبصريون من غير الأخفش يعدُّونه شاذّاً ، لقلة الشواهد الواردة عليه[6] .

---

(1) ينظر المغنى: 280 ، ويُراجع معاني القرآن للأخفش: 390/1 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 81/3، وقلائد الفكر في توجيه القرآآت العشر لقاسم الدجوي وغيره : 62 .

(2) ينظر المغني : 280 ، ويراجع أمالي ابن الحاجب : 167/1 ، والبحر : 267/5-268 ، والأشباه والنظائر :254/2-255 .

(3) تراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 52/1-53 ، وحاشية الدسوقي : 65/1-66 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي :159/1-160 .

(4) عاتكة بنت زيد القرشية ، صحابية ، شاعرة ، تزوجها جماعة من الصحابة ماتوا عنها جميعاً [ت نحو: 40 هـ] ينظر معجم الشعراء لعفيف عبدالرحمن : 140 ، والأعلام : 7/4 .

(5) أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود الهذلي ، سادس ستة في الإسلام ، وهو من علماء الأمة المعدودين [ت:32هـ] ينظر الإصابة : 233/4-236 ، والأعلام :280/4 .

(6) ينظر معاني القرآن للأخفش : 455/2 ، ويراجع التوطئة للشلوبيني : 234 ، وشرح الجمل لابن عصفور: 439/1 ، وشرح الرضى على الكافية : 366/4-367 ، والهمع : 183/2 .

والخلاصة: أنّ ابن هشام استخدم كلمتي المؤاخذة **الخلاف وعدم القياس** واعتمد في ردّه على الكوفيين على السماع المتمثّل في قراءة الحرْميَّيْن وشعبة، وحكاية سيبويه عن العرب ، وفي ردّه عن الأخفش لم يصرِّح بسبب المؤاخذة؛ ولكن يستشَفّ من المثاليْن اللذيْن أوردهما الأخفش التكلُّف والتعقيد .

هذا وإنّ إعمال (إن) المخففة جائز سماعاً كاستشهاد المصنّف، وقياساً كحذف النون من "لم يكن" واللام الأولى من (لعلّ)؛ فإنّ عملهما باقٍ على الرغم من الحذف[1]، واستشهاد المصنف بقراءة الحرْميَّيْن في جواز إعمال (إن) المخففة إذا دخلت على الجملة الاسمية سائغٌ ، وأمّا استشهادهُ بقراءة شعبة في ذلك فغير سائغ ، لاحتمال أنْ تكون (إن) نافية ، و(لمّا) بمعنى (إلاّ)، و(كلاًّ) منصوبة بفعل محذوف ، وهذا التأويل يخرج القراءة عن موضوع المسألة المدروسة .

والأصحّ أنْ يُحفظَ ما سُمِع عن العرب في مجيء فعل غير ناسخ بعد (إن) المخففة المهملة ، وألاّ يُقاس عليه ؛ لقِلّته إذا ما قُورن بالآيات الكثيرة الوارد فيها الفعل الناسخ بعد (إن) المهملة نحو قوله تعالى : ["**وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ**" يوسف : 3] ، وقوله: ["**إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ**" القصص: 9]، والقياس على الكثير الغالب أولى ، ثم إنّ الذَّوْق العربي السليم ، والملكة النحوية ينفران من مثالي الأخفش ، بحيث لو صِيغَا على القاعدة النحوية المشهورة هكذا لكان أجود: إنْ كنتُ لقائماً، وإنْ كنتَ لقاعداً .

2- النموذج الثاني – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

زيادة (إنْ) بعد (لمّا)

قال ابن هشام : [2] " **وزعم** ابن الحاجب أنها تُزاد بعد (لمّا) الإيجابيّة ، وهو **سهو** ، وإنما تلك (أن) المفتوحة " .

وأقول : إن كثيراً من النحاة وخصوصاً المهتمين بدراسة الأدوات قبل ابن الحاجب وبعده أهملوا الحديث عن زيادة (إن) المكسورة بعد (لمّا) واكتفوا بزيادة

---

[1] ينظر التبيين للعكبري : 350 .

[2] المغني : 37 .

بمجرَّد السهو؛ لأنه عندهم غير مُتّهم ، ولم يرد في شروح الكافيـــة مـــا يخـــالف كلامه.[1]

والخلاصة : أنّ ابن هشام بني مؤاخذته على القاعدة المشهورة في زيـــادة (أن) المفتوحة ، واستخدم كلمتي المؤاخذة **الزعم والسهو** اللـــذان يُفضِـــيان إلـــى تخطئة ابن الحاجب فيما ذهب إليه، ومن العرض السابق يتبين أن ابن الحاجب لم يورد شاهدا من كلام العرب لتأكيد حكمه ، واكتفى بإنشاء مثال مصنوع من عنده، ويبدُو أنه اعتمد على ما ذكره ابن السرّاج ، وما أقرَّهُ الزجاجيّ من بعده ، ولكنـــه لم يذكر أنّ زيادة (إن) المكسورة بعد (لمّا) مقيسة أو مشهورة ، بـــل صـــرّح بقِلّتها، فيمكن أنْ تُجعَل زيادتها من باب القليل النادر ، أو الشاذّ الذي لا يُقاس عليه بدل تخطئته ووصفه **بالسهو**[2] خصوصاً وأنّ النصوص القرآنية تؤكّد زيادة (أن) المفتوحة بعد (لمّا) الحينيّة باطّراد – كما أقرّ ابن الحاجب نفسُه ذلك – في نحـــو قوله تعالى : [" **فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ** " يوسف : 96] .

3- النموذج الثالث – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

الجزم بـــ(أنْ)

قال ابن هشام[3] : " ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيـــدة أنّ بعضـــهم يجـــرم بـــ(أنْ) ، ونقله اللِّحْياني[4] عن بعض بني صُباح من ضـــبّة ، وأنشـــدوا عليـــه قوله:[5]

---

[1] تراجع المسألة في حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 55/1 ، وحاشية الدسوقي :70/1 وشرح المغني وشواهده للصاوي : 178/1 ، وأشار الأمير في حاشيته : 24/1 إلى أنّ السيوطي أيّد كلام المصنف في حاشيته على المغنى.

[2] ينظر جواهر الأدب : 209 .

[3] المغني : 42 .

[4] أبو الحسن علي بن المبارك أو ابن حازم المعروف باللِّحياني ، لغويّ كوفيّ ، له النوادر المشهورة ، وهو من علماء القرن الثاني للهجرة ، ينظر النزهة : 157 – 158 ، ومعجم المؤلفين : 174/7 .

[5] البيت لامرئ القيس ، والرواية في الديوان لا شاهد فيها وهي :

إذا ما ركبنـــا قال وِلْدان أهلنا ∴ تعـــالَوْا إلى أنْ يأتيَ الصيْد نحطبِ

ينظر ديوانه: 389، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي:91/1-98، وشرح الأبيات للبغدادي:128/1-131.

إذا ما غـدونا قـال ولْـدانُ أهلنـا ∴ تعالَوْا إلى أن يأتنا الصـيدُ نحطـبِ

وقوله : [1]

أحـاذرُ أنْ تعلـمْ بهـا فتردَّهـا ∴ فتتركهـا ثقـلاً علـيّ كمـا هِيَـا

وفي هذا نظر ؛ لأنّ عطف المنصوب عليه يدلّ على أنـه مسـكّن للضـرورة لا مجزوم".

وأقول: إنّ الجزم بـ(أنْ) لغة ضعيفة حكاها الرُّؤّاسي[2] من الكوفيين قبـل أبي عبيدة واللحياني[3] ، وما استشهدوا به لا حجة فيه لطروء الاحتمـال عليـه، فالبيت الأوّل ردّهُ أبو علي الفارسي بقوله : " وإنشاد الفرّاء خطأٌ فـاحش ، جَـزَمَ بـ(أنْ)"، ثم أنشدهُ هكذا – معتقداً أنها رواية الأصمعي – :

إذا ما غـدَوْنا قـال ولْـدان أهلنـا ∴ هلمّ إلى أنْ يأتيَ الصـيْد نحطـبِ[4]

وتؤيّدهُ رواية الديوان ، وبهذا ينتفي الشاهد فيه ، ويُحتمل أن يكون حـذفُ اليـاء المفتوحة في " يأتِنا " لمراعاة الوزن ، إذْ إنّ حذف حرف العلّـة مـن الضـرائر الجائزة للشاعر ، ويحتمل أنْ يكون حذف الياء للتخفيف . [5]

أمّا الاستشهاد بالبيت الثاني الذي دعا فيه المصنف إلى مزيد النظـر فقـد تكفّل هو بالردّ عليه بأنّ السكون في آخر الفعل " تَعْلَمْ " سكون ضرورة لا علامة

---

[1] البيت لجميل بن مَعْمر، ينظر ديوانه: 224، والرواية فيه: " **أخاف إذا أنبأتها أنْ تضيعها** " وهو منسوب أيضاً إلى المجنون، ينظر ديوانه: 299، والرواية فيه:" **أخاف إذا نبّأتكم أنْ ترتئي**.."، والروايتان لا شاهد فيهما، يراجع شرح الشواهد للسيوطي: 1/98-100، وشرح الأبيات للبغدادي 1/131-138.

[2] أبو جعفر محمد بن الحسن، أو ابن أبي سارة، المعروف بالرؤاسي، يقال: إنه أوّل كوفي وضع كتاباً في النحو سمّاه (الفيصل)، وهو من علماء القرن الثاني من الهجرة، ينظر: النزهة: 56، والأعلام: 7/154.

[3] ينظر الجني الداني : 226 – 227 ، والهمع : 4/91 ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي : 1/128-135 ، وقد نسب أبو حيّان حكاية هذا القول إلى الرياشي في الارتشاف : 4/1642 .

[4] ينظر المسائل البصريات لأبي عليّ : 1/259 .

[5] ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور : 91 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 1/200 .

جزم ، وهو ردٌّ مقبول يؤيّدهُ ما ورد في التسهيل وغيره[1] ، ورواية الديوان التي لا شاهد فيها تزيد من إضعاف هذه اللغة والتشكيك في صحتها .

والخلاصة : أنّ ابن هشام استخدم عبارة المؤاخذة **النظر في المسألة**؛ ليشكّك في صحّة الاستشهاد بالبيت الثاني ، ولهذا اعتمد في ردّه الاستشهاد بالبيتيْن على الاحتمال الذي يُسقط الاستدلال ، وبذلك يمكن القول : إنّ الرواية فيهما مضطربة، ولا يطمأن إليها، ولكن إذا صحّت رواية البيتين، وأمكن الاستدلال بهما فهما يدلاّن على لغة ضعيفة كانت مستعملة عند قِلّةٍ من العرب ، ولذا فيجب أنْ يُحفظا ولا يقاس عليهما ؛ لأنّ الجزم بـ(أنْ) لم يردْ في القرآآت المتواترة ، وندر في فصيح الشعر ، وليس عليه عامة العرب.

4- النموذج الرابع – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

إهمال (أنْ) الناصبة واشتباهها بالمخففة من الثقيلة

قال ابن هشام [2]: " وقد يُرفَع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن[3]: [**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** " البقرة : 231] ، وقول الشاعر : [4]

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما ∴ مِنِّي السلام وأن لا تُشْعِرَا أحدَا

وزعم الكوفيون أنّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل، **والصواب** قول البصريين : إنها (أنْ) الناصبة أُهمِلتْ حملاً على (ما) أختها المصدرية ، **وليس من ذلك** قوله : [5]

---

[1] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 4/13-14 ، وتراجع المسألة في حاشية الشمنيّ مع شرح الدماميني :1/63 ، وحاشية الدسوقي : 1/83 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 1/198-201 .

[2] المغني : 42 .

[3] قرأها ابن محيصن بضمّ الميم من "يتمّ"، ونسب بعض النحويين القراءة إلى ابن مجاهد ، ونصّ ابن مجاهد نفسه على أنه قُرِئ بها، ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: 14 ، والإنصاف : 2/563، وشرح الرضى على الكافية: 4/35، والبحر: 2/213، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: 2/232 .

[4] البيت مجهول القائل ، ينظر شرح الشواهد للسيوطي: 1/100 ، وشرح الأبيات للبغدادي: 1/135-138.

[5] البيت لأبي محجن الثقفي،ينظر شرح الشواهد للسيوطي:1/101-103 ،وشرح الأبيات للبغدادي:1/138-144 .

ولا تـــدفنّي فـــي الفـــلاة فـــإنني ∴ أخاف إذا مـــا مـــتّ أن لا أذُوقُهـــا

كما زعم بعضهم ؛ لأنّ الخوف هنا يقين ، فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة " .

وأقول: لم يتعرض أصحاب الحواشي إلى صـــحة نســـبة القـــولين إلـــى البصريين والكوفيين أو عدم صحتهما ، وقد نسب جماعة من النحاة القول بـــ(أن) المخففة في القراءة والبيت الأول إلى الكوفيين ، والناصـــبة إلـــى البصـــريين ، ووافقهم ابن هشام على ذلك[1] ، ونسب بعضهم الناصبة إلى البغداديين[2] ، وقـــد اعترض البغداديّ في شرح الأبيات على ما اشتهر عند النحاة وصـــوّب العكـــس مؤكّداً أنّ اعتبارها المخففة هو قول البصريين . وأنّ الناصبة قـــول الكـــوفيين ، معتمداً على أنّ جَعْلها مخففة مذهب أبي عليّ وابن جنّي وابـــن عصـــفور الـــذين يُعرَف مَيْلُهم إلى مذهب البصريين ، ويبدو أنّ البغدادي استأنس برواية ابن جنـــي عن محمد بن الحسن[3] عن ثعلب الذي يرى أنها في قوله : " أنْ تقرآن " ناصـــبة أُهمِلتْ تشبيهاً لها بـــ(ما)، وقد قال ابن جنّي في (سرّ الصناعة) بعد أنْ أورد رأي الفارسي في أنها المخففة : " وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الضعف أسهل ممّا ارتكبه الكوفيون " يعني بـــه : جَعْلهـــا الناصـــبة ، وقـــال – كـــذلك – فـــي (الخصائص) حكاية عن أستاذه في جَعْلِها المخففة : " هذا مذهب أصحابنا " يقصد بهم البصريين[4] ، ويؤيِّد ما ذهب إليه البغدادي من أنّ البصريين لا يرَوْن الناصبة ما دَوّنه ابن يعيش[5] في شرحه : " وعلّة رفعه أنه شبه (أن) بـــ(ما) فلم يعملها في صلتها .. وهو رأي السيرافي .. ولا يراهُ البصريون ، وصحة مَحْمَل البيت عندهم

---

(1) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 44/2، 11/4 ، والبحر : 213/2 ، والارتشاف : 1642/4 ، ويراجع الجني الداني : 220 ، والهمع : 91/4 .

(2) ينظر سرّ صناعة الإعراب لابن جني : 549/2 ، وشرح المفصّل لابن يعيش : 144/8 .

(3) أبوبكر محمد بن الحسن العطّار ، كان أعرف الناس بالقرآت ، وأحفظهم لنحو الكوفيين [ت : 354 هـــ] ينظر الإنباه : 100/3 –103 ، والأعلام : 311/6 .

(4) ينظر سرّ الصناعة : 549/2 ، والخصائص : 390/1 ، وضرائر ابن عصفور : 163 – 165 ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي : 135/1 .

(5) موفق الدين يعيش بن علي الحلبي المعروف بابن يعيش وابن الصانع أيضاً ، من كبار علماء العربية ، اشتهر بشرح المفصل [ت : 643 هـــ] ينظر البغية : 351/2 – 352 ، والأعلام : 272/9 .

على أنها المخففة من الثقيلة أي " أنكما تقرآن " ... وقد استبعدوا تشبيه (أن) بـ(ما)"[1] ، ويظهر من عبارة ابن يعيش أنّ أبا سعيد السيرافي خالف البصريين الذين يرون أنها المخففة، ويترجّح بذلك اعتراض البغداديّ على ابن هشام وغيره.

ولقد ذهب النحاة في تخريج القراءة والبيت الأوّل إلى مذهبيْن :

الأول – اعتبار (أن) مخففة من الثقيلة شذوذاً ؛ لأنها لم تُسبق بعِلم أو ظنٍّ ، والفعل بعدها ليس جامداً ولا دالاًّ على دعاء ، فكان القياس أنْ يُفصَل بينها وبين الفعل بالتنفيس ، أو (لو)، أو (قد) في الإيجاب ، أو (لا) في النفي[2] ، والتأويل عندهم: أنه يتمُّ[3] ، بتقدير ضمير الشأن ، وأنكما تقرآن، بتقدير ضمير المخاطب، وهذا ما استبعده المصنف .

الثاني – وهو ما رجّحه المصنف – اعتبارها الناصبة ، وأُهمِلت شذوذاً حملاً على (ما) المصدرية ا لمهملة[4] ، وقد عدّها الأنباري وابن يعيش لغةً عن العرب وِفاقاً للزمخشري. [5]

وأمّا تأويل " يُتِمُّ " في القراءة الشاذة بأنها مسندة إلى واو الجماعة مراعاةً لمعنى (منْ)، والفعل منصوب بحذف النون ، وحُذِفت الواو خطاًّ تبعاً للنطق، ولمخالفة الرسم العثماني قواعد الإملاء المعروفة في كثير من المواضع فهو تأويل بعيد ، وتعليل ضعيف مستندهُ الظنّ ، ولا يقوم دليلاً يُعتمد عليه في إعمال (أن)؛ إذْ إنّ الذوق يأباهُ ولا تطمئن النفس إليه ؛ لأنه تمحل بعيد[6] ، وقد استحسن ابن هشام في الباب الخامس من مغنيه هذا التأويل ، ولكنه استظهر قول الجماعة بإهمال (أن) وحملها على ما المصدرية . [7]

---

[1] ينظر شرح المفصل لابن يعيش : 8/143-144 ، بتصرف .

[2] ينظر الحجة للفارسي : 5/315-316 ، وضرائر ابن عصفور : 164 ، والخزانة للبغدادي : 8/422 .

[3] في الآية تأويلات أخرى بعضها بعيد ، يراجع روح المعاني : 2/146 .

[4] ينظر الجني الداني : 220 ، والهمع : 4/91 ، والتصريح : 2/232 ، والخزانة : 8/420 .

[5] ينظر المفصل : 429 – 430 وشرح لابن يعيش : 7/15 ، والإنصاف : 2/563 .

[6] ينظر التصريح: 2/232، وروح المعاني: 2/146، وتراجع المسألة في حاشية الشمني مع شرح الدماميني: 1/63 ، وحاشية الدسوقي : 1/84 ، وحاشية الأمير: 1/29، وشرح المغني وشواهده للصاوي: 1/203 .

[7] المغني : 520 .

وما أثبته ابن هشام في بيت أبي مِحْجَن[1] ، من أنّ (أنْ) هي المخففة من الثقيلة هو رأي الجمهور ، وفيه ردٌّ على المبرِّد الذي استبعد رأي سيبويه في جواز مجيء (أنْ) المخففة بعد فعل الخوف بمعنى اليقين[2] ، وقد قال ابن الشجري مُضعِفاً استبعاد المبرِّد لرأي سيبويه : " إنّ استبعاد أبي العبّاس لما أجازهُ سيبويه من إيقاع المخففة بعد الخوف على المعنى الذي عناهُ سيبويه استبعادٌ غير واقع مَوْقعه ؛ لأنّ الشعر القديم قد ورد بما أنكرهُ أبو العبّاس ، وذلك قول أبي محجن الثقفي .. ولا تدفنّي ..البيت " [3].

والخلاصة : أنّ ابن هشام استخدم ثلاث كلمات دالة على المؤاخذة هي **الزعم ، والصواب ، والنفي بليس**، فشكّك بالأولى ، وخطّأ بالثانية ، وأخرج بالثالثة كون (أن) في البيت ناصبةً مهملة ، وقد اعتمد في التخطئة على القياس، والحمل على الإهمال في العمل ، والقاعدة النحوية ، هذا وإنّ اعتبار (أن) هي الناصبة ، وإهمالها حملاً على (ما) المصدرية أوْلى بالقبول في الشاهدين الأوّلين، لعدم تقدُّم دالّ اليقين عليها ، فيكون إعراب المصدر المؤوّل من (أنْ) والفعل في البيت بدلاً ممّا قبله في محلّ نصب ؛ إذْ يُروى البيتان السابقان له – في الغالب – كما يلي :

يا صاحبيّ فدتْ نفسي نفوسكما ∴ وحيثما كنتما لاقَيْتُما رَشَدَا

أنْ تحملاَ حاجةً لي خفّ مَحْمَلُها ∴ وتصنعا نعمةً عندي بها ويدَا[4]

حيث أعمل الشاعر (أن) الأولى في " أنْ تحملاَ " وهذا المصدر المؤوّل في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديرهُ " أسألكما " دلّ عليه ما تضمّنه البيت الأول

---

[1] عمرو بن حبيب الثقفي المعروف بأبي محجن ، أحد الشعراء الكرماء الأبطال في الجاهلية والإسلام [ت : 30 هـ] ينظر معجم الشعراء لعفيف عبد الرحمن : 241 ، والأعلام : 243/5 .

[2] ينظر الكتاب: 167/3، والمقتضب: 8/3، وشرح التسهيل لابن مالك: 13/4، والارتشاف: 1640/4، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 283/3– 284، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي: 138/1–139.

[3] ينظر أمالي ابن الشجري : 386/1–387 بتصرف يسير في آخر النقل .

[4] رواهُ ابن جني : " **إنْ تحملا حاجة ... ... تستوجبا نعمةً ..** " بـ(إن) الشرطية ، فتكون " أن تقرآن " حينئذ بداية جملة مستأنفة ، ينظر الخصائص : 390/1 .

من النداء والدعاء ، وعطف عليها (أن) الثانية المقدرة وهي " تَصْنَعَا " ثم أعمل الرابعة وهي " أن لا تُشعرا " ، وأهمل الثالثة وهي " أن تقرآن " شذوذاً[1] وحفاظاً على وزن البيت ، وهي من الضرورات الجائزة[2] ، فالسياق يقتضي أنْ تكون التوابع من نوع واحد ، ولا عبرة بمَنْ جَوّز (أنْ) المخففة بجعلها بدلاً من الناصبة بدعوى وجود معنى المصدرية فيهما[3] ؛ لأنّ تساوي الجملتين أوْلى من اختلافهما .

ويُؤخَذ على المصنف عدم التثبُّت في نسبة الرأيين ، حيث نسب رأي الكوفيين إلى البصريين وصوّبه تبعاً لابن مالك وأبي حيّان .

وأمّا رَأْيُ الجمهور في بيت أبي محجن – والذي وافقهم فيه ابن هشام – فهو أَوْلى بالقبول ؛ إذْ يُؤيِّدُه سَبْقُه بفعل الخوف ومناسبة المعنى في تأويل الجملة بتقدير ضمير المتكلّم : " أنّي لا أذوقها "[4] ، أمّا السبب في تخفيف (أن) المشددة الناسخة ، وحذف اسمها فهو الضرورة الشعرية الجائزة .

5- النموذج الخامس – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

معاني حروف النداء

قال ابن هشام[5] : " الألف المفردة تأتي على وجهين :

أحدهما – أن تكون حرفاً يُنادى به القريب كقوله : [6]

أفاطم مَهْلاً بعضَ هذا التدلُّل

---

(1) ينظر المنصف لابن جني:278/1 ، والتخمير:128/4 ،وشرح المفصل لابن يعيش:143/8-144 ، وإيضاح ابن الحاجب على المفصّل : 233/2 ، وتراجع حاشية الدسوقي : 84/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 205/1 .

(2) ينظر ضرائر ابن عصفور : 163 ، وضرائر الألوسي : 193 .

(3) ينظر الخزانة : 425/8 .

(4) ينظر الأزهية : 67 .

(5) المغني : 21 ، 30 .

(6) البيت لامرئ القيس ، وعجزه: " وإن كنت قد أزمعتِ صَرْمِي فأجملِي"، ينظر ديوانه : 12 ، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي : 20/1-26، وشرح الأبيات للبغدادي : 13/1-21 .

وذكر ابن الخبّاز عن شيخه أنه للمتوسط ، وأنّ الذي للقريب (يـــا) وهـــذا **خـــرق لإجماعهم**"[1] ، ثم قال ابن هشام – أيضاً – :" (أيا) حرف كذلك ، وفي الصـــحاح أنه حرف لنداء القريب والبعيد[2] ، **وليس كذلك** ، قال الشاعر[3] :

أيـــا جَبَلَـــى نعمـــان بـــالله خَلِّيَـــا ∴ نسيمَ الصَّبا يَخْلُصْ إِلـــيّ نســـيمُها"

وأقول : قصد ابن هشام أنّ ابن الخباز – فيما رواه عن شـــيخه – خـــالف جماعة النحاة ، **وخرق إجماعهم** من وجهيْن :

الأول – دعوى أنّ الهمزة للمتوسط فقط .

والثاني – كون (يا) لم تُوضَع إلاّ لنداء القريب . [4]

والجمهور يقرّون أنّ الهمزة لا تكون إلاّ لنداء القريب استناداً إلى ما قاله سيبويه: "فيُنَبَّهُ بخمسة أشياء بـــ(يا) و(أيا) و(هيا) و(أيْ)، وبالألف .. إلاّ أنّ الأربعة غيـــر الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يَمُدّوا أصواتهم "[5] ، ويوضح الرُّمَـــاني هـــذه الفكرة بقوله : " فإذا استُعمِلتْ [أي: الهمزة] في النداء فلا يُنادى بها إلاّ القريـــب دون البعيد ؛ لأنّ مناداة البعيد تحتاج إلى مدّ الصوت ، وليس في الهمزة مـــدّ"[6]، ويؤكّد ابن مالك أنّ الهمزة للقريب،وما سواها للبعيد هو الصحيح ؛ لأن ســـيبويه أخبر بذلك روايةً عن العرب [7] .

---

[1] ينظر الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخبّاز: 186/2، ونصّها: "وقال لي الشيخ – رحمهُ الله–: (يا) للقريب، و(هيا)، و(أيا) للبعيد ، والهمزة، و(أي) للمتوسط " .

[2] ينظر الصحاح مادة (أيَا) : 2277/6 .

[3] البيت للمجنون ، والرواية في الديوان " سبيل الصَّبا "، ينظر ديوانه : 251 ، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي 60/1-63، وشرح الأبيات للبغدادي 67/1-74 .

[4] ينظر حاشية الشمنّي مع شرح الدماميني : 19/1 .

[5] ينظر الكتاب : 229/2 – 230 ، بتصرف .

[6] ينظر معاني الحروف للرمّاني : 32 .

[7] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : 386/3 .

أمّا (يَا) فتُستعمل للبعيد والقريب ؛ لأنها أمّ الباب ، وأكثر أخواتها استعمالاً[1] ، ولم يورد ابن الخباز على ما ادّعاه شيخُه دليلاً من سماع أو قياس، فهو رأيٌ خاص بشيخه تَبِعَهُ هو فيه ، ولم يوافقهما فيه أحد .

وأمّا (أيَا) فهي لنداء البعيد كما هو مبثوث في كتب النحو[2] ، وقد تبع بعضُ أصحاب المعاجم كابن منظور[3]، والزّبِيدي[4] صاحبَ الصحاح فيما ذهب إليه من أنّ (أيا) لنداء القريب والبعيد ، ويبدو أنهم قد نظروا في جواز مجيئها بهذا المعنى إلى مراعاة الغرض البلاغي ، ولكنّ الفيروزآباذي[5] ، وصف الجوهري بالوهم وِفاقاً لابن هشام[6]، ولعلّ المصنف اعتمد على دلالة البيت في منعه نداء القريب بـ(أيا)، حيث راعى قصد الشاعر الذي يخاطب جبلَيْن عظيمَيْن بعيدَيْن عنه[7]، وهذا الاستشهاد لا ينافي أن تكون (أيا) للقريب إذا تعلّق بها غرض بلاغيّ.

والخلاصة : أنّ ابن هشام اعتمد في ردِّ ما حكاه ابن الخبّاز عن شيخه على إجماع النحاة ، كما اعتمد في ردّ نصّ الصحاح على السماع المتمثّل في الاستشهاد بفصيح الشعر ، وقد استخدم كلمتين دالتيْن على المؤاخذة هما: **خرق الإجماع** الموحي بعدم القبول والتعويل على الرأي ، والنفي بليس القاضي بالرفض الجازم.

---

(1) ينظر شرح الرضي على الكافية : 425/4 .

(2) ينظر مثلا: المقتضب : 235/4 ، والمرتجل لابن الخشاب : 191 ، وشرح المفصّل لابن يعيش ، 118/8 ، والجني الداني : 419 .

(3) محمد بن مكرّم المعروف بابن منظور الأفريقي ، إمام لغوي حجة ، اشتهر بمعجمه الموسوعي لسان العرب [ت : 711 هـ] ينظر البغية : 248/1 ، والأعلام : 329/7 .

(4) محمد بن محمد الحسيني المعروف بالزبيدي ، علاّمة في اللغة والحديث ، له تاج العروس [ت : 1205 هـ] ، ينظر الأعلام : 297/7-298 ، ومعجم المؤلفين : 282/1 .

(5) مجد الدين محمد بن يعقوب المعروف بالفيروزآباذي ، من أئمة اللغة والأدب ، صار قاموسه علَماً على المعاجم [ت : 817 هـ] ينظر البغية : 273/1 -275 ، والأعلام : 19/8 .

(6) تنظر مادة (أيا) في اللسان : 142/1 ، وتاج العروس : 29/10 ، والقاموس : 410/4 .

(7) يرى بعض شراح المغني أنّ المصنف لم يقصد الردّ على الجوهري بهذا البيت، بل أراد الاستدلال على أصل الدعوى وهي تأكيد حرفية (أيا)؛ ولكنّ سياق كلام المصنف يوحي بغير ذلك، تراجع حاشية الشمني مع شرح الدماميني: 19/1 ، وحاشية الدسوقي: 53/1، وشرح المغني وشواهده للصاوي: 127/1 .

وقد جوّز النحاة نداء القريب بالأدوات التي وُضِعت للبعيد في أصل استعمالها مراعاةً لأغراض بلاغية كقول المتضرع : " يا ربّ "!! فالله قريب من الداعِي ؛ لكنّ الداعي راعى عظمة المدعُوّ فاستصغر نفسه أمام عظيم مكانته ، وجليل قدسيّته ، وكذلك قول الأمّ لولدها العاق : " أيا ولدي "!! بقصد توبيخه وإشعاره بتقصيره ، وابتعاده عنها ، ولكنهم لم يجوّزوا نداء البعيد بالهمزة ؛ لاختصاصها بالقريب ، إذْ لم يستعملوها في غيره[1] ، وقد نقل ابن الناظم إجماعهم على منع نداء البعيد بما للقريب[2] ، وبهذا لا يُعتَدُّ بما رواه ابن الخبّاز عن شيخه من اقتصار (يا) على نداء القريب ، ونداء المتوسط بالهمزة ؛ لأنّ فيه خروجاً عن الإجماع، ولم يكن ابن هشام دقيقاً في ردّه على الجوهري ؛ لأنّ الإجماع انعقد على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً كما صرّح بذلك بدر الدين ابن مالك[3].

6- النموذج السادس – مؤاخذة في مسألة بعنوان :

مجئ (إنْ) بمعنى (إذْ) التعليليّة

قال ابن هشام[4] : " **وزعم** الكوفيون أنها تكون بمعنى (إذ) وجعلوا منه **["وَاتَّقُوا الله إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ"** المائدة: 59] ، **["لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَآءَ اللهُ ءَامِنِينَ "** الفتح : 27] ، وقوله – عليه الصلاة والسلام –: " **وإنّا إنْ شاء الله بكم لاحقون** " [5]، ونحو ذلك ممّا الفعل فيه محقق الوقوع ، وقوله[6] :

أتغضب إنْ أُذُنا قتيبةَ حُزّتَا ∴ جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازمِ؟

قالوا وليست شرطية ؛ لأنّ الشرط مستقبل ، وهذه القصة قد مضتْ " .

---

[1] ينظر شرح الجمل لابن عصفور : 177/2 .

[2] ينظر شرح الألفية لابن الناظم : 565 .

[3] المصدر نفسه .

[4] المغني : 37 .

[5] ينظر الحديث بتمامه في شرح صحيح مسلم للنووي ، كتاب الجنائز : 34/7 ، وعون المعبود شرح سنن أبي داوود لمحمد آبادي ، كتاب الجنائز : 62/9 .

[6] البيت للفرزدق ينظر ديوانه : 311/2 ، ويراجع شرح الشواهد للسيوطي :86/1، وشرح الأبيات للبغدادي : 124-117/1 .

وأقول : إنّ المسألة تتعلق بالفعل الواقع بعد (إن) الشرطية محقق الوقوع، وقد عبّر المصنف عن مذهب الكوفيين **بالزعم**، وردّهُ بجواب الجمهور ، ويعني بهم البصريين ومن تابعهم، وسأورد أجوبته عن الآيتيْن والبيت كلاًّ على حِدَة، حتى يتسنّى لي مناقشة الردود، فقال في الردّ على الاستشهاد بآية المائدة[1]: "بأنه شرطٌ جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك : إن كنت ابني فلا تفعل كذا".

والظاهر أنّ ما أجاب به الجمهور صحيح ؛ لأنّ المقصود من اشتراط الإيمان استنهاض الهمم وإلهاب النفوس ، ليُظهِرُوا صدق إيمانهم[2] ، وقد ذكر الأنباري أنّ الكوفيين أرادوا أنْ يتخلّصُوا من معنى الشك المفهوم من (إن) الشرطية، فقالوا : إنها بمعنى (إذْ) ؛ لأنه لاشك في أنهم مؤمنون ، والله خاطبهم في أوّل الآية بقوله : " يأيها الذين آمنوا " ، كما في آية الرِّبا : [**"يَاأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**" البقرة : 277] ، ثم ردّ عليهم بأنّ العرب قد يستخدمون (إن) الشرطية في غير مقام الشك ، والله خاطبهم جرياً على عادتهم في إخراجهم الكلام مُخرَج الشك وإن لم يكن ثَمّة شكّ نحو قول الأب : إن كنت ابني فأطعني[3] ، أي : إن كنت ابني حقّاً ، كما أن جَعْل (إنْ) بمعنى (إذْ) يُذهِب نكتة التهييج والإلهاب في جعل المحقّق الوقوع في قالب المعدوم[4] ، ولا يتأتّى معه معنى العتاب الإلهي الرقيق الذي يُشعِر به السياق لمن يدّعي الإيمان ويعمل بغير مقتضاه .

وقال في الردّ على الاستشهاد بآية المشيئة[5] : " بأنه تعليم للعباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأنّ أصل ذلك الشرط ، ثم صار يذكر للتبرُّك أو أنّ المعنى : لتدخُلُنّ جميعاً إن شاء الله ألاّ يموت منكم أحدٌ قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال ، أو أنّ ذلك من كلام رسول الله – صلى الله عليه

---

(1) المغني : 37 .

(2) ينظر التحرير والتنوير لمحمد بن عاشور : 242/6 .

(3) ينظر الإنصاف : 634/2 ، والبحر : 337/2 .

(4) تنظر حاشية الشمني مع شرح الدماميني : 56/1 ، وحاشية الدسوقي : 72/1 ، وشرح المغني وشواهده للصاوي : 184/1 .

(5) المغني : 38 .

وسلم – لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى الله لنا ذلك ، أو من كلام الملك الذي أخبرهُ في المنام " .

ذكر المصنف احتمالات عديدة هي أشهر ما قيل في تفسير هاته الآية المشكلة وإعرابها، والواضح أنّ أصل ذلك (الشرط والجواب) دلّ عليه ما قبله ، والتقدير: لتدخلُنّ إن شاء الله لتدخلُنّ ، تعليماً للعباد ، وتأدُّباً بأدب القرآن الوارد في قوله تعالى : [" **وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلاَّ أَنْ يَّشَاءَ اللهُ** " الكهف:24][1]، وقد استحسن الزجاج وأبو عليّ ذلك[2] ، ويجوز أنْ يكون شرطاً في الأصل ثم صار يُذكَر للتبرُّك[3] ، ولا إشكال في الاحتمال الثالث – كما اعتقد المصنف أنه لا يَدفَعُ السؤالَ الذي مضمونه : ما وجه دخول " إن شاء الله " في إِخْبَارِه تعالى وهو مقطوع بصدقه ؟، بل إنّ تحقُّق الوقوع لا ينافي التعليق ، والله سبحانه حين أخبر بتحقق دخولهم عَلَّقَهُ على المشيئة ، فإن شاء أنْ يكونوا أحياء جميعاً لتحقق ذلك ، ولكنّ حكمته ومشيئته اقتضت أنْ تقضي طائفة منهم نحبها، وتنتظر الطائفة الأخرى حتى يحققوا ما وعدهم الله به من الدخول مع الأمن وعدم الخوف[4]، وما ذكرهُ المصنف من احتمال أنْ يكون هذا التعليق من كلام الملك في المنام ، أو حكاية لكلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – في اليقظة حين أخبر أصحابه بالمنام ، هما احتمالان أوردهما جماعة من المفسرين[5]، وقد أهمل المصنف الردّ عن حديث زيارة القبور الذي استشهد به الكوفيون؛لأنّ في الإجابة

---

(1) ينظر معاني الحروف للرّماني: 76 ، والتسهيل لابن جزيّ: 100/4 ، ومفاتيح الغيب: 105/28 ، وروح المعاني: 120/26 ، وإعراب القرآن لمحمود صافي: 268/26، وإعراب القرآن للدرويش: 253/9 .

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 28/5 ، والمسائل البصريات للفارسي : 274/1 .

(3) ينظر شرح صحيح مسلم للنووي : 34/7 ، والهمع : 118/2 .

(4) ينظر الكشاف : 549/3 ، وتفسير البيضاوي : 85/5 ، وحاشية الشمني مع شرح الدماميني : 56/1 ، وحاشية الأمير : 25/1 .

(5) ينظر الكشاف : 549/3 ، والتسهيل لابن جزيّ : 100/4 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 6110/7 ، وتفسير البيضاوي : 85/5 ، وروح المعاني : 121/26 .

عن الآية ما يُغني عن التكرار ، والاحتمالان الأوّلان يَصلُحان للإجابة عنه[1] ، وللعلماء آراء كثيرة في تفسير الآية وإعرابها لا حاجة لذكرها[2] .

وقال في الردّ على بيت الفرزدق[3] : " وأمّا البيت فمحمول على وجهيْن :

أحدهما – أن يكون على إقامة السبب مقام المسبَّب ، والأصل : أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزّ أذني قتيبة ؟ ، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومُسبَّبًا عن الحزّ.

الثاني – أنْ يكون على معنى التبيُّن ، أي : أتغضب إن تبيّن في المستقبل أنّ أُذُنَيْ قُتَيْبَة حُزّتا فيما مضى ؟ كما قال الآخر[4] :

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمةٌ ∴ ولم تَجدِي من أنْ تُقرّي به بُدًّا

أي : يتبيّن أنّي لم تلدني لئيمة "

اعتمد المصنف في تأويل البيت على تقدير محذوف يفسرهُ المعنى تماشياً مع مدلول قصّة البيت التي ألمح إليها ، وقد سبقهُ الزمخشري إلى التأويل الثاني بتقدير: تبيّن أو عُلِم بالانتساب، في تفسير قوله تعالى : [" **كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ** " مريم : 80] ومن قبلهما ألمح الفرّاء إلى ذلك في تفسير قوله تعالى : [" **قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَآءَ اللهِ مِن قَبْلُ** " البقرة : 90] ، وبيّن أنّ ذلك عربي فصيح ، كثير في الكلام إذا كان المعنى معروفاً سبقُه ومُضيُّه .[5]

ومن اللغويين الذين جوّزوا مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) الأزهري[6] ، وجعل منه قوله تعالى: [" **فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُم تُؤْمِنُونَ بِاللهِ** " النساء: 5]،

---

(1) ينظر الإنصاف : 635/2 ، وحاشية الدسوقي : 72/1 .

(2) ينظر مثلا: البحر: 101/8، وروح المعاني: 121/26، وعون المعبود شرح سنن أبي داوود: 62/9-63.

(3) المغني : 38 .

(4) البيت لزائد بن صعصعة، ينظر شرح الشواهد للسيوطي: 89/1، وشرح الأبيات للبغدادي: 124/1-126.

(5) ينظر معاني القرآن للفراء : 60/1-61 ، والكشاف : 523/2 ، ويراجع جواهر الأدب : 204-205 ، وشرح الأبيات للبغدادي : 124/1-125 .

(6) أبو منصور محمد بن أحمد المعروف بالأزهري ، أحد أئمة اللغة والأدب ، له معجم تهذيب اللغة [ت : 370 هـ] ينظر النزهة : 280 ، والأعلام : 202/6 .

وابـــن فارس[1] ، وجعل منه قوله تعالى : [" **وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**" آل عمران : 139] [2] ، وذكر كلٌّ من الزجاجيّ والهروي[3] ، والإرْبِلّـــي[4] ، هـــذا المعنى ولم يُعَلِّقوا عليه[5] ، أمّا المحققون في هذه المسألة من المعربين والمفسرين فقد أنكروا هذا المعنى ومنهم القرطبيّ[6] ، والمرادي[7] ، والنحّاس[8] الذي نـــصّ على أنّه : " قولٌ لا يُعرَّج عليه ، ولا يعرف أحدٌ من النحويين (إنْ) بمعنـــى (إذْ)، وابن عطية الذي قال : " إنه غير موجود في اللسان العربي " ، وأبو حيّان الـــذي وصفه بأنه: "ضعيف مردودٌ ولا يثبت في اللغة " ، ويرى بعض المفسرين أنه إن كان ثمة تأويل فتأويلها بمعنى (إذا) أَلْيَقُ في المعنى ؛ لأنّها رَدِيفَتُها فـــي الشـــرط ،ولأنّ فيها معنى الاستقبال[9] ، ولكنّ عَدَّها شرطيةً أبعد عن التكلُّف .

وخلاصة القول في هذه المسألة: أنّ ابن هشام اعتمـــد فـــي ردوده أمثلـــة الكوفيين على الحجج العقلية ، والفَهْم السليم لمعاني الآيتـــيْن والبيـــت ، ليبطـــل زعمهم مستعيناً بأجوبة جمهور النحاة والمعربين ، وقد استخدم كلمـــة المؤاخـــذة **الزعم** ؛ ليشكّك في وُرُود (إنْ) بمعنى (إذْ) وليبيّن أنّ هذا الكلام ينقصُه التحقيق ،

---

(1) أبو الحسن أحمد الرازي المعروف بابن فارس ، من أئمة اللغة والأدب ، من تصانيفه الصاحبي [ت : 395هـــ] ينظر الإنباه : 92/1-95 ، والأعلام : 184/1 .

(2) تنظر مادة " أنن " في تهذيب اللغة للأزهري: 568/15 ، والصاحبيّ لابن فارس: 92، واللسان: 125/1.

(3) أبو الحسن علي بن محمد المعروف بالهروي ، نحويّ أديب ، صنّف الأزهية في علم الحروف ، [ت بعد: 370هـــ] ينظر الإنباه : 311/2 ، ومعجم المؤلفين : 236/7 .

(4) صلاح الدين أحمد بن عبدالسيد المعروف بالإربلي ، أديبٌ وَجِيهٌ ، اشتغل بالسياسة زمناً ، من كتبه جواهر الأدب [ت : 631 هـــ] ، ينظر وفيات الأعيان : 184/1-187 ، والأعلام : 146/1 .

(5) ينظر حروف المعاني للزجاجي : 58 ، والأزهية : 55 ، وجواهر الأدب : 204 .

(6) أبوعبدالله محمد بن أحمد المعروف بالقرطبيّ ، من فقهاء المالكية وكبار المفسرين ، اشتهر تفسيرهُ الجامع لأحكام القرآن [ت : 671 هـــ] ينظر طبقات المفسرين : 65/2-66 ، والأعلام : 217/6 .

(7) الحسن بن أم قاسم المعروف بالمرادي ، مفسّر أديب ، من كتبه الجني الداني [ت : 749 هـــ] ينظر البغية: 517/1 ، والأعلام : 228/2 .

(8) أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بالنحاس ، مفسر أديب ، من أشهر كتبه إعراب القرآن [ت : 338 هـــ] ينظر طبقات المفسرين : 67/1 - 70 ، والأعلام : 199/1 .

(9) ينظر إعراب القرآن للنحاس : 204/4 ، والمحرر الوجيز : 139/5 ، والجامع لأحكام القرآن : 6110/7، والتسهيل لابن جزيّ : 100/4 ، والبحر : 337/2-338 ، والجني الداني : 212-214 .

وممّا يؤكّد عدم اعتداده بهذا المعنى أنه حدّد لـ(إن) المكسورة أربعة أوجُهٍ هي: (الشرطية ، والنافية ، والمخففة ، والزائدة)، ثم بيّن أنّه زِيدَ على هذه المعاني معنيان آخران هما أنْ تكون بمعنى (قَدْ) وبمعنى (إِذْ) والواضح من استخدامه لكلمة " زِيدَ " بالبناء للمفعول ، وتأخيره الحديث عنهما إلى آخر الموضوع أنه لا يُقِرُّهما ، ولكنه أوْرَدَهُما للإحاطة بالأقوال ، ومن ثَمّ مناقشتها والردّ عليها . [1]

وبالجملة فإنّ ردود ابن هشام التي تَبِع فيها الجمهور مقبولةٌ – إلى حدٍّ مّا-؛ لأنّ تأويل النصوص ، وإبراز التقدير فيها بعيداً عن التكلف ، وفي حدود إظهار المعنى أوْلى من إخراج (إنْ) عن المعاني المشهورة والزعم بأنها تفيد معاني حروفٍ أخرى ، ولعل ما أجاب به الرضّى في تخريج البيت أكثر قبولاً من جواب ابن هشام ؛ لخُلُوّهِ من التقدير والتأويل ، ومفادهُ : أنّ الماضي قد يستعمل في الشرط مُحقَّق الوقوع وإن كان بغير لفظ (كان)، ولكنه قليل[2] ، وبهذا ينتقض ما ذهب إليه الكوفيون ، ويبقى هذا الشاهد من صور الشرط القليل النادر ، وبالنسبة لآية المائدة فالحفاظ فيها على نكتة التهييج والتحريض والحث والإلهاب أوْلى من جعل (إن) بمعنى (إذْ) .

أمَا آية المشيئة فإنّ أقرب الأجوبة فيها – في رأيي – جوابان :

الأول – أنّ (إنْ) شرطية قُصِدَ بها التعليم .

الثاني – أنّ الله سبحانه أنزل الآية مُضمَّنة " إن شاء الله " روايةً على لسان رسوله الصادق المصدوق – صلى الله عليه وسلم –؛ ليؤكِّد مدى ثقته بربه، واعتماده عليه في كل أموره، وزيادةً في إعلاء قدره وشرفه السامي، وتثبيتاً لنفوس أتباعه بتحقق البشرى.

والله أعلم.

---

[1] يُراجَع المغنى : 32-38 .

[2] ينظر شرح الرضى على الكافية : 115/4 ، ويراجع شرح الأبيات للبغدادي : 117/1 .

الخاتمة

على الرغم من أن ابن هشام في المغني ليس مبتكرًا لفكرة المؤاخذة النحوية، لكنه كان متميزًا في هذا المجال، فوقفاته العميقة الدقيقة النافذة إلى مواطن الخلل تشهد له بسعة الإطلاع وقوة الحجة والتمكّن، وبعد عرض مؤاخذاته في المغني ودراستها استخلصْتُ مجموعة ملاحظات ونتائج تُبيِّن كيفية استعماله لألفاظ المؤاخذة، ومعالجته إيّاها، وتُلخِّص مفهوم المؤاخذة عنده في هذا الكتاب، وغايته منها، وهي على النحو الآتي:

- يبدأ ابنُ هشام مآخذَه ومناقشاته بما يريد نقدَه، ويبيّن العلل ووجهة النظر التي يصدر منها، وقد يستطرد بإيراد نماذج مشابهة، ويُثَنِّي بما يُقَوِّي الرأي المنقود من الحجج إن وجدت، ثم يردّه بما يتوقّد به ذهنه من سماع، أو قياس، أو تعليل نحويّ أو عقليّ، أو قَوْلِ نَحْوِيٍّ.... أو ما شابه ذلك من طرائق الردّ؛ ليثبت ضعف ذلك الرأي أو خطأه، وقد وجَّه مآخذه إلى ما يقرب من أربعين جانبًا وموضوعًا في الدرس النحوي كالاستشهاد، والسماع، والرواية، والقياس، والتّعليل، والفهم، والتّضمين، والتّأويل، والحذف، والتّقدير، والاستعمال....إلخ، وكان النّصيب الأوفر من المآخذ موجها إلى الإعراب، والقاعدة، والمعنى، ولم تقتصر المؤاخذة النحوية عنده على نقد الأخطاء في صياغة القواعد النحوية، أو تخريج بعض القراءات والأحاديث، أو إعراب الآيات وكلام العرب شعرا ونثرا، بل إنه نقد حتى الأساليب، وكان منهجه في توجيه المؤاخذة واضحًا، فلم تكن مؤاخذاته ذات طابع مذهبيّ، بل إنه آخذ نحاةَ مُعترفًا بإمامتهم ينتمي إلى مذهبهم في الغالب.
- تجاوز عدد الأعلام المؤاخذين المصرَّح بأسمائهم مائة علم، آخذ بعضهم عشرات المرات، كالزمخشري، وابن مالك، ولم تتجاوز مؤاخذاته الموجهة إلى الآخرين عشرة مواضع كالمازني، والسّهيلي، وابنِ خروف، وقد تجاوزت المواضع التي لم يصرِّح فيها بأسماء المؤاخَذِين خمسين ومائة موضع، كما أن مآخذه النحوية قد طالت الجماعاتِ والطوائف، والمذاهب النحوية.... كالبصريين،

والكوفيين، والفقهاء، والبيانيين، والعامّة....، وخاصة المفسّرين والمعربين ؛ لأن المغني كتاب إعراب وتفسير معًا.

- وردت كثيرٌ من المآخذ بصيغة التنبيه والتحذير من الوقوع في الخطأ والزّلل، وتكاد تكون الأبواب (الرابع والخامس والسادس والسابع) في جملتها مآخذ على أوهام وقع فيها كثير من النحاة، استطاع ابن هشام من خلال اطّلاعه، وتجربته التدريسيّة، ومسيرته التأليفيّة، وخبرته النحويّة أن يقدمها على طبق من ذهب للمشتغلين بهذه الصناعة؛ ليجتنبوها، ويأخذوا بالوجوه الصحيحة.
- تراوحت أساليب ابن هشام في المؤاخذة ولهجته في الردّ بين الهدوء والحدة، حسب نظرته إلى طبيعة المؤاخذة، وتقديره حجم الخطأ فيها، فأحيانا يؤاخذ ثم يُصوِّب دون أن يُبالغ في الرد، وأحيانا يُصعِّد لهجته خصوصًا إذا كان الخطأ أمرًا بيّنًا لا يخفى على المبتدئين فمن باب أولى ألاّ يخفى على النُّخبة والمتميزين في هذا الفن، ومما اعتمده في تصعيد لهجة المؤاخذة استخدامه التّوكيد باللفظ وبصيغة (أفعل) .. ونحوها .
- ملاحظات ابن هشام واعتراضاته وردوده في غالب المآخذ وجيهة ودقيقة، وأعاريبه في مجملها صحيحة، وتعديلاته صائبة؛ ولكنه لم يكن مُصيبًا في جميعها فلا يخلو الأمر من الوقوع في الهَنَات أحيانًا، ولكنها يسيرة إذا ما قُورنت بنسبة الردود الصّحيحة التي وُفِّق فيها، ومن هذه الهفوات: وقوعه فيما حذّر منه من الوهم، كتلحينه عبارة: (لا غير) مع استخدامه المتكرر لها في الكتاب نفسه .
- لم يطلق ابن هشام العنان للسانه، ولم يجعل من قلمه أداةً لإيذاء العلماء أو النَّيْل منهم، بل جعله وسيلةً لإبراز الخلل بُغية إصلاحه، والتوجيه إلى المعلومة الصحيحة، ولهذا أستطيع القول مطمئنًّا: إن ابن هشام كان يُناقش ليثري..، ويؤاخذ ليُصحح..، ويُخطئ ليُصوب..، ويَنقض ليُصلح..، ويَنظر في المسألة ليُحقق..، ويَتهم ليُبرئ النحو مما عَلقَ به من التعسّف والغموض والتشويش، وقد حاول جاهدًا إبراز هذه المعاني في طيّات كتابه ما وسعه ذلك.
- الاضطراب وعدم الدّقة في نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها والنّقل عن الكتب يدعو إلى طرح تساؤلات عديدة عن أسباب ذلك أهو اختلاف النسخ بين

المطبوعة الآن والتي كانت بحوزتهم بالنسبة للكتب المنقول عنها، أم هو الاعتماد على المصادر الثانوية ونقل المعلومة من غير مصدرها الأصلي، أم هو عدم الدقة والتمعن ؟! .

- المؤاخذة وسيلة من وسائل النّقد البناء الذي يُسهم في تصحيح المسيرة النحوية، وإثراء الدّرس النّحوي، ومغني ابن هشام – في تصوري – مدرسة تُحتذى في هذا الفنّ لأن مؤاخذاته تتميّز بالدّقة والموضوعيّة، فلم يَمِلْ إلى مذهبٍ مّا على حساب صحّة المعلومة، ولأن عبارته تترفّع عن الألفاظ التي لا تليق بالعلماء، ولأنّ ابن هشام يرى أن جميع مسائل النّحو قابلة للنّقد، وليست قواعد مُسلّمة.
- وختامًا.. أرجو أن تكون هذه الدراسة فاتحةً لدراسات عديدة تثري فكرة المؤاخذة وخصوصا عند جماعة من العلماء اشتهروا باستقلال آرائهم والإكثار من نقد سابقيهم، كابن الشّجري وابن الحاجب وأبي حيّان.. وغيرهم.

والحمد لله أولاً وآخرًا.

****

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية قالون عن نافع المدني .
2. ابن هشام النحوي : سامي عوض، دار طلاس / دمشق، ط : الأولى، 1987 م .
3. إتحاف فضلاء البشر بالقرآآت الأربعة عشر المسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القرآآت) : أحمد البنا، تح : شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب / بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة ، ط : الأولى، 1407 هـ - 1987م .
4. الإتقان في علوم القرآن : السيوطي، دار الكتب العلمية / بيروت ، ط : الثانية، 1411هـ - 1991م .
5. الإحاطة في أخبار غرناطة : لسان الدين بن الخطيب، تح : محمد عنان، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط: الثانية، 1393 هـ- 1973م .
6. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط: الأولى، 1418 هـ- 1998 م .
7. الأزهية في علم الحروف: الهروي، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية/ دمشق، ط: الثانية، 1413هـ -1993م .
8. أساس البلاغة : الزمخشري، دار الفكر/ بيروت، 1420هـ -2000م .
9. أسرار العربية : الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، دار الآفاق/ دمشق، 1377هـ - 1957م .
10. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تح: عبد القادر الفاضلي، المطبعة العصرية/ بيروت، صيدا، ط: الأولى، 1420هـ - 1999م .
11. الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، تح: علي البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر/ القاهرة، د.ت .
12. الأصول في النحو: ابن السرج، تح: عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط: الثالثة، 1408 هـ - 1988م .
13. إعراب الحديث النبوي: العكبري، تح : عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر / دمشق، ط: الأولى، 1409هـ - 1989 م .
14. إعراب القرآن: النحاس، تح: زهير غازي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية/ بيروت، ط: الثالثة، 1409 هـ - 1988م .

15. إعراب القرآن الكريم من مغني اللبيب: إعداد: أيمن الشوا، تقديم: محمد راجح، وعبد الرزاق الحلبي، دار ابن كثير/ دمشق، بيروت، ط: الأولى ، 1416هـ - 1995م .
16. إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش، اليمامة، دار ابن كثير/ دمشق، بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية / حمص، ط: الثالثة، 1412 هـ - 1992 م.
17. إعراب القراآت السبع وعللها: ابن خالويه، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي/القاهرة، ط: الأولى، 1413 هـ - 1992م .
18. الإعراب والبناء: جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات/ بيروت، ط: الأولى، 1417 هـ - 1997 م .
19. الأعلام: الزركلي، بيروت/ ط: الثالثة 1389 هـ - 1969م .
20. أعيان العصر وأعوان النصر: الصفدي، تح: فالح البكور، دار الفكر / بيروت، ط: الأولى، 1419 هـ - 1998م .
21. الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، تح: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة/القاهرة، ط: الأولى، 1396 هـ - 1976 م .
22. أمالي ابن الحاجب، تح: فخر الدين قدارة، دار الجيل/ بيروت، دار عمار / عمان، 1409 هـ - 1989م .
23. أمالي ابن الشجري، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط: الأولى، 1413هـ - 1992م .
24. إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية / القاهرة، ط: الأولى، 1369 هـ - 1950 م.
25. الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د. ت.
26. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية / صيدا، بيروت، 1419 هـ - 1998 م .
27. الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني/بغداد، 1982 م .
28. الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، تح: عبد المنعم خفاجي، دار الجيل/بيروت، ط: الثالثة، 1414هـ - 1993 م .
29. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل البغدادي، منشورات مكتبة المثنى / بغداد، د. ت .

30. البحر المحيط: أبو حيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، 1411هـ - 1990م .
31. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني، مطبعة السعادة / القاهرة، ط:الأولى ، 1348 هـ .
32. البدور الزاهرة في القرآت العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة: عبد الفتاح القاضي، مطبعة البابي الحلبي/ مصر، ط: الأولى، 1375 هـ - 1955م .
33. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية / صيدا، بيروت، د . ت .
34. تاج العروس: الزبيدي اليمني، دار ليبيا للنشر/ بنغازي، ط: الأولى، 1306هـ .
35. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي / القاهرة، والمكتبة العربية / بغداد، 1349 هـ - 1931 م .
36. تاريخ الخلفاء: السيوطي، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى/مصر، ط: الثالثة، 1383 هـ - 1964 م .
37. التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تح: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث/بيروت، د . ت .
38. التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ط: الأولى، 1406هـ - 1996م .
39. التحرير والتنوير: ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1984م .
40. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة السلفية/ المدينة المنورة، مطبعة المدني / القاهرة، ط: الثانية، 1383 هـ - 1963 م .
41. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي/ بيروت، ط: الأولى ، 1406 هـ - 1986 م .
42. التخمير (شرح المفصل): الخوارزمي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب/ لبنان، ط: الأولى، 1990م .
43. التسهيل لعلوم التنزيل: ابن جزي، تح: محمد عبد المنعم اليونسي، وإبراهيم عطوة عوض، دار الكتب الحديثة، 1973 م.
44. التعريفات: الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي/ بيروت، ط: الثانية، 1413هـ - 1992م .

45. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع / بيروت، د. ت .
46. تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، دار المعرفة/ بيروت، 1400 هـ - 1980 م .
47. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): الفخر الرازي، دار الكتب العلمية / طهران، ط: الثانية، د. ت .
48. تهذيب اللغة: الأزهري، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، المكتبة العربية/ القاهرة، 1387 هـ - 1967 م .
49. توجيه بعض التراكيب المشكلة: ابن هشام، تح: عبد الله هلال، مطبعة السعادة، ط: الأولى ، 1410 هـ - 1990م .
50. التوطئة : الشلوبين، تح: يوسف أحمد المطوع، 1401 هـ - 1981م .
51. جامع البيان (تفسير الطبري) دار المعرفة/ بيروت،ط: الثانية، 1392هـ - 1972 م.
52. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، دار الشعب/القاهرة، د.ت.
53. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: محمود صافي، دار الرشيد/دمشق، بيروت،مؤسسة الإيمان/بيروت، ط:الأولى، 1411هـ 1990م.
54. الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط: الأولى، 1413 هـ - 1992م .
55. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الإربلي، تح: إميل بديع يعقوب، دار النفائس / بيروت، ط: الأولى، 1412 هـ - 1991م .
56. حاشية الأمير على المغني: الأمير، دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة، د.ت .
57. حاشية البقري على شرح متن الرحبية: سبط المارديني، دار إحياء الكتب العربية، ط: الأولى، 1368 هـ - 1949 م.
58. حاشية الدسوقي على المغني: تح: عبد السلام أمين، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط: الأولى، 1421 هـ - 2000م .
59. حاشية الشمني المسماة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، وبهامشه شرح الدماميني على متن المغني، المطبعة البهية/ بمصر، 1305 هـ .
60. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية / القاهرة، د.ت .
61. حجة القرآت : أبو زرعة، تح: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط: الأولى، 1394 هـ - 1974م .

62. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث/ دمشق، بيروت، ط: الأولى، 1413 هـ - 1992م .
63. حروف المعاني: الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة/ بيروت، دار الأمل/ إربد، ط: الثانية، 1406 هـ 1986م .
64. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي/ القاهرة، 1418 هـ - 1998م .
65. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي/ القاهرة، دار الرفاعي/ الرياض، ط: الأولى، 1403 هـ 1982 م .
66. الخصائص: ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط: الثانية، 1371هـ - 1952م .
67. دائرة المعارف الإسلامية: أصدرها جماعة من المستشرقين، ترجمة: محمد ثابت الفندي، وآخرون/ مصر، 1352 هـ - 1933م .
68. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، د.ت .
69. درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، تح: عبد الحفيظ القرني، دار الجيل/ بيروت، مكتبة التراث الإسلامي/ القاهرة، ط: الأولى، 1417 هـ - 1996م .
70. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، دار الجيل / بيروت، د. ت.
71. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : الشنقيطي، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية /بيروت، ط: الأولى، 1419هـ - 1999م .
72. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تح: علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط: الأولى، 1414هـ - 1993م .
73. ديوان ابن نباتة، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د. ت .
74. ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف/ مصر، ط: الخامسة، 1990 م .
75. ديوان جميل بن معمر: تح: حسين نصار، دار مصر، د . ت .
76. ديوان حميد بن ثور: تح: عبد العزيز اليمني، الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة، 1384 هـ - 1965م .
77. ديوان رؤبة بن العجاج، تح: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، ط: الأولى، 1979 م.
78. ديوان الراعي النميري: تح: راينهرت فابيرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية/ بيروت، 1401 هـ 1980م .

79. ديوان علي بن الجهم، تح: خليل مردم، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، ط: الثانيـــة، 1400 هـــ - 1980م .
80. ديوان الفرزدق، دار صادر/ بيروت، د. ت .
81. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح: عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقـــم/ بيـــروت، ط: الأولى، 1417 هـــ - 1997م .
82. ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) تح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبـــة مصـــر، دار مصر للطباعة، د. ت .
83. رسالتان في لغة القرآن (مسائل في إعراب القرآن لابن هشـــام، ورســـالة فـــي تحقيـــق التغليب لابن كمال باشا) تح: صاحب أبو جناح/ دار الفكر/ عمان، ط: الأولـــى، 1419 هـــ - 1999م .
84. رصف المباني في شرح حروف المباني: المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعـــات مجمع اللغة العربية / دمشق، د. ت .
85. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثـــاني: محمـــود عبـــد الله الألوســـي، تصحيح: محمود شكري الألوسي، دار إحياء التراث العربـــي/ بيـــروت، ط: الرابعـــة، 1405 هـــ - 1985م .
86. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: الخوانساري، تح: أســـد الله إســـماعيليان، دار المعرفة/ بيروت، 1392 هـــ .
87. سر صناعة الإعراب : ابن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلـــم/ دمشـــق ، بيـــروت، ط: الثانية، 1413 هـــ 1993 م .
88. سقط الزند : أبو العلاء المعري، دار بيروت/ بيروت، 1400 هـــ - 1980 م .
89. السلوك في معرفة دول الملوك: المقريزي، تح: سعيد عاشـــور، مطبعـــة دار الكتـــب، 1970 م .
90. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد مخلوف، دار الكتاب العربي / بيـــروت، صورة عن الطبعة الأولى، 1349 هـــ .
91. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلـــي، المكتـــب التجـــاري للطباعـــة والنشر/ بيروت، د. ت .
92. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تح: محمد محي الدين عبد الحميد، عـــالم الكتـــب، ط: الرابعة ، د. ت .

93. شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، مكتبة دار البيان، دار المأمون للتراث/ دمشق، ط: الأولى، 1393 هـ .. 1398هـ - 1973م .. 1980 م .

94. شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، تح: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل / بيروت، 1419 هـ - 1998م .

95. شرح الأنموذج في النحو: الأردبيلي، تح: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب/ القاهرة، 1990م .

96. شرح التسهيل: ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، 1410هـ - 1990م .

97. شرح التصريح على التوضيح بحاشية يس: خالد الأزهري، دار الفكر/ بيروت، د. ت .

98. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط: الأولى، 1419 هـ - 1998 م .

99. شرح الحدود النحوية: الفاكهي، تح: محمد الإبراهيم، دار النفائس/ بيروت ، ط: الأولى، 1417 هـ - 1996 م.

100. شرح حماسة أبي تمام : زيد بن علي الفارسي، تح: محمد عثمان علي، دار الأوزاعي/ بيروت، ط: الأولى، د.ت .

101. شرح ديوان المتنبي: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ - 1986م .

102. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس/ بنغازي، 1398 هـ - 1978م .

103. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية / بيروت، ط: الأولى، 1417 هـ - 1996 م .

104. شرح شعر زهير برواية ثعلب: تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، ط: الأولى، 1417 هـ - 1997م .

105. شرح شواهد المغني: السيوطي، تح: أحمد كوجان، دار مكتبة الحياة/ بيروت، د. ت.

106. شرح صحيح مسلم:يحيى النووي، تخريج ومراجعة: صلاح الدين عويضة ومحمد شحاته، مكتبة الفضيل بو عمر/ بنغازي، دار المنار، مكتبة فياض/ المنصورة، ط: الأولى، 1418هـ 1997م.

107. شرح قواعد الإعراب: القوجوي، تح: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر/ بيروت، ودار الفكر / دمشق، 1418 هـ - 1997 م.
108. شرح قواعد الإعراب : الكافيجي، تح: فخر الدين قباوة، دار طلاس /دمشق، ط: الثانية، 1993 م.
109. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكتبة الثقافة الدينية ، د. ت .
110. شرح اللمحة البدرية في علم العربية: ابن هشام، تح: صلاح رواي، دار مرجان للطباعة، 1404 هـ - 1984م .
111. شرح اللمع : ابن برهان، تح: فائز فارس، السلسة التراثية قسم التراث العربي، ط: الأولى، 1405 هـ 1984 م.
112. شرح مغني الجاربردي: الميلاني، تح: عبد القادر الهيتي، منشورات قاريونس/ بنغازي، ط: الأولى، 1998م .
113. شرح المغني وشواهده: الصاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي/ مصر، ط: الأولى، 1377هـ - 1958 م.
114. شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب/ بيروت، د.ت .
115. الشعر والشعراء: ابن قتيبة، دار الثقافة / بيروت، د . ت .
116. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب/ بيروت، د. ت .
117. الصاحبي في فقه اللغة العربيةومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، تح: حسن بسج، دار الكتب العلمية / بيروت، ط: الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
118. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : الجوهري، تح: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط: الثانية، 1399 هـ - 1979م .
119. ضرائر الشعر: ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس/ بيروت، د. ت.
120. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الألوسي، شرح: محمد بهجة الأثري، دار الآفاق العربية/ القاهرة، ط: الأولى، 1418 هـ - 1998م .
121. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة/ بيروت، د. ت .
122. طبقات الشافعية: ابن قاضي شهبة، تصحيح وتعليق: عبد العليم خان، رتب الفهارس: عبد الله الطباع، عالم الكتب/ بيروت، ط: الأولى، 1407 هـ - 1987م .

123. طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تح: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: الأولى، 1974 م .
124. طبقات المفسرين: الداودي، تح: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط: الأولى، 1392 هـ - 1972م .
125. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: السمين الحلبي، تح: عبد السلام التونجي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية/ طرابلس، ط: الأولى، 1995 م .
126. عون المعبود شرح سنن أبي داوود: محمد آبادي، المكتبة السلفية / المدينة المنورة، ط: الثانية، 1388هـ - 1969م .
127. غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، عني بنشره: ج . برجشتراسر، مكتبة الخانجي/ مصر، 1351 هـ - 1932م .
128. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ابن الخباز، تح: يوسف الخراز، وصالح صافار، (رسالة ماجستير) 2001 م .
129. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ مصر، 1378 هـ - 1959م .
130. الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، ط: السابعة، 1411هـ - 1991 م .
131. الفهرست: ابن النديم، دار المعرفة / بيروت، 1398 هـ - 1978م .
132. القاموس المحيط : الفيروزآباذي، دار الجيل / بيروت، 1371 هـ - 1952م .
133. قلائد الفكر في توجيه القراآت العشر: قاسم أحمد الدجوي، ومحمد الصادق قمحاوي، مكتبة ومطبعة محمد صبيح / بميدان الأزهر، ط: الثالثة، 1390 هـ ، 1970م .
134. الكافي (معجم عربي حديث) : محمد الباشا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر/ بيروت، ط: الأولى، 1412هـ - 1992م .
135. الكامل في اللغة والأدب: المبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي/ القاهرة، ط: الثانية، 1417 هـ - 1997م .
136. الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1397هـ 1977م .
137. كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) أبو علي الفارسي، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط: الأولى، 1408 هـ - 1988 م .

138. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، وبهامشه (الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال.. لابن المنير)، دار الفكر، ط: الأولى، 1397 هـ - 1977م .

139. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مكتبة المثنى/ بيروت ، بغداد، د. ت .

140. الكليات : الكفوي، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة / بيروت، ط: الأولى، 1412 هـ - 1992م .

141. اللامات: أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار صادر/ بيروت، ط: الثانية، 1412 هـ - 1992م .

142. اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر/ بيروت، دار الفكر دمشق، ط: الأولى، 1416 هـ 1995 م .

143. لسان العرب: ابن منظور، دار صادر / بيروت، ط: الأولى، 1997م .

144. المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات جامعة قاريونس/ بنغازي، ط: الأولى، 1994م .

145. مباحث في علوم القرآن : صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط: التاسعة عشر، 1996م .

146. المتبع في شرح اللمع: العكبري، تح: عبد الحميد حمد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط: الأولى، 1994 م .

147. مجاز القرآن : أبو عبيدة، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي / القاهرة، 1374 هـ - 1954 م .

148. المحتسب في تبيين شواذ القرآت والإيضاح عنها: ابن جني، تح: محمد عطا، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط: الأولى، 1419 هـ - 1998م .

149. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط: الأولى، 1413 هـ - 1993م .

150. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: ابن سيده، تح: مراد كامل، مطبعة البابي الحلبي / مصر ، ط: الأولى، 1392 هـ - 1972م .

151. مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، نشر ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية / مصر، 1934 م .

152. المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف/ القاهرة، 1968 م .

153. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، 1410هـ - 1990 م .
154. المرتجل: ابن الخشاب، تح: علي حيدر، دمشق 1392 هـ - 1972م .
155. المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تح: محمد أحمد الشاطر، مطبعة المدني/ القاهرة، ط: الأولى، 1405 هـ - 1985م .
156. المسند: الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي ، دار صادر / بيروت، د. ت .
157. مشكل إعراب القرآن: مكي ابن أبي طالب، تح: يس محمد السواس، دار اليمامة/ دمشق، بيروت، ط: الثالثة، 1423 هـ - 2002 م .
158. معاني الحروف: الرماني، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر/ القاهرة، د.ت .
159. معاني القرآن : الأخفش، تح: هدى قراعة، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط: الأولى، 1411 هـ- 1990م .
160. معاني القرآن : الفراء ، عالم الكتب/ بيروت، ط: الثانية، 1980 م .
161. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب/ بيروت، ط: الأولى، 1408 هـ - 1988م .
162. معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي: عفيف عبد الرحمن، دار المناهل / بيروت، ط: الأولى، 1417 هـ - 1996م .
163. معجم المؤلفين: عمر كحالة، مطبعة الترقي، المكتبة العربية / دمشق، 1380 هـ - 1960م .
164. المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، دار الأمواج/ بيروت، ط: الثانية، 1410 هـ - 1990م .
165. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر/ بيروت، ط: الأولى، 1419 هـ - 1998م .
166. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: طاش كبرى زاده، تح: كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة / القاهرة، د. ت.
167. المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، تح: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال / بيروت، ط: الأولى، 1993 م .
168. المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم المرجان، دار الرشيد، 1982م .
169. المقتضب: المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب/ بيروت ، د. ت .

170. مقدمة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د. ت .
171. المقرب: ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط: الأولى، 1391 هـ - 1971م .
172. مكتبة النحو والصرف (قرص صلب، CD) إعداد مركز الخطيب للتسويق والبرامج، الإشراف العلمي مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي/ عمان الأردن، الإصدار الأول 1999 م .
173. من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، دار مكتبة الفكر، طرابلس، د. ت .
174. المنجد : لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين/ بيروت، ط: العاشرة، 1947م .
175. المنصف في شرح التصريف: ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط: الأولى، 1373 هـ - 1954 م .
176. منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: عمران شعيب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان/ مصراتة، ط: الأولى، 1395 و. ر - 1986 م .
177. موسوعة النحو والصرف والإعراب: إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين/بيروت، ط: الأولى، 1988 م .
178. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد الأزهري، تح: البدراوي زهران، مكتبة لبنان/ بيروت، الشركة المصرية العالمية، ط: الأولى، 1998 م .
179. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: الدلائي، تح: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة/ بنغازي، د.ت .
180. نتائج الفكر في النحو: السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، منشورات قاريونس/ بنغازي، 1398 هـ - 1978 م .
181. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب/ مصر د. ت .
182. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف/ القاهرة ، ط: الثامنة، 1986م .
183. النحو وكتب التفسير: إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان/ مصراتة، ط: الثالثة، 1399 و.ر - 1999 م .
184. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، 1986م .
185. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، دار المعارف / القاهرة، ط: الثانية، 1995م .

186. نفائس الأصول في شرح المحصول: القرافي، تح: عـادل عبـد الموجـود، وعلـي معوض، المكتبة العصرية/ صيدا، بيروت، ط: الثالثة، 1420هـ - 1999 م .

187. الهادي إلى لغة العرب: حسن الكرمـي، دار لبنـان للطباعـة والنشـر/ بيـروت ، ط: الأولى، 1411هـ - 1991 م .

188. هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين): إسماعيل البغدادي، مكتبة المثنـى/ بيروت، د. ت .

189. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي، تح: عبد العال سـالم مكـرم، دار البحوث العلمية/ الكويت، 1397 هـ - 1977 م .

190. الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفدي، تـح: هلمـوت ريتـر، وإحسـان عبـاس ، وآخرون، دار النشر: فرانز شتاينر / بفيسبادن، ط: الثانية، 1401هـ 1981م .

191. الوافي في شرح الشاطبية في القرآآت السبع: عبد الفتاح القاضـي، مكتبـة ومطبعـة عبد الرحمن محمد/ القاهرة ، بيروت، د. ت .

192. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تح: إحسـان عبـاس، دار صـادر/ بيروت، 1398هـ - 1978م .

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول **التعريف بالمؤاخذة وبابن هشام، وبكتابه المغني**	6
المبحث الأول : معنى المؤاخذة وتاريخها والهدف منها	7
المبحث الثاني : التعريف بالمؤلف	11
المبحث الثالث : التعريف بالكتاب، وتحديد نوع المؤاخذة الداخلة في موضوع البحث	21
الفصل الثاني **الجانب الإحصائي الوصفي في المؤاخذة**	36
توطئة	37
المبحث الأول : مآخذ مباشرة عن طريق الإيجاب	42
المبحث الثاني : مآخذ مباشرة عن طريق السلب	143
المبحث الثالث : مآخذ غير مباشرة	158
الفصل الثالث **الجانب التحليلي التطبيقي في المؤاخذة**	165
توطئة	169
المبحث الأول : نماذج من مؤاخذات موجهة إلى القاعدة	171
المبحث الثاني : نماذج من مؤاخذات موجهة إلى الإعراب والتخريج والتقدير	188
المبحث الثالث : نماذج من مؤاخذات موجهة إلى العمل والزيادة والمعنى والدلالة	204
الخاتمة	224
الفهارس العامة	227
فهرس الآيات القرآنية	228
فهرس الأحاديث والآثار	238
فهرس الأشعار	239
فهرس الأعلام	242
قائمة المصادر والمراجع	246